الخلاف

بين إيران والإمارات العربية المتحدة

(هل الجزر الثلاث في مدخل الخليج إماراتية أم إيرانية)

الدكتور

عبد العزيز عبد الرحمن المفتي





الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة

الطبعة الأولى

٢٠١٤م – ١٤٣٥هـ



دار المعتز للنشر والتوزيع

الأردن- عمان- شارع الملكة رانيا العبدالله- الجامعة الأردنية

عمارة رقم ٢٣٣ مقابل كلية الزراعة الطابق الأرضي

تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٧٣٠٣٥ ص.ب: ١٨٤٠٣٤ عمان: ١١١١٨ الأردن

e-mail: daralmuotaz.pup@gmail.com

الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة

هل الاجزر الثلاث في مدخل الخليج إماراتية أم إيرانية؟

الفريق الركن الدكتور
عبد العزيز عبد الرحمن المفتي

الطبعة الأولى
٢٠١٤م — ١٤٣٥

الإهـــــداء

إلى الحكام والقيادات العربية عامة ....

وحكام الإمارات العربية المتحدة خاصة ... على حكمتهم باحتـــواء أزمة احتلال الجزر العربية الثلاث من قبل إيران عام 1971 .... ولجوئهم إلى الأمم المتحدة والقانون الدولي، كان درساً يستفاد منه في التعامل مع الجانب القوي وكيفية التعامل الحضري مع القوى الغاشمة ... وعليه فإن الإمارات العربية المتحدة ولضرورات الأمن القومي العربي سجلت صيغة سلمية وحضارية للتعامل مع الموضوع دون اللجوء إلى العنف ... وكان هو الدرس الآخر لكي لا نذهب إلى خرق القانون الدولي ... ونفقد أجزاء أخرى من أرض العرب بعد أن زاد التفاقم والانقسام في الجسم العربي.

الدكتور

عبد العزيز المفتي

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

قائمة الخرائط

الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة؟
"هل الجزر الثلاث في مدخل الخليج إماراتية أم إيرانية؟"

المقدمة

تنافست قوى أجنبية بحرية للسيطرة على منطقة الخليج لأغراض التجارة في البداية قبل أن تتحول إلى منافسة عسكرية فيما بينهم. كان البرتغاليون أول الواصلين إلى الخليج عام 1497.

ولأجل بقاءهم أطول فترة ممكنة في مياه الخليج. فقد استغلوا هزيمة الشاه إسماعيل الصفوي ضد خصمه العثماني السلطان سليم الأول في معركة جالديران عام 1514 لتقديم العون له. وبتوقف العثمانيين عند تبريز عاصمة الدولة الصفوية، تحول الجهد البحري العثماني إلى البحرين ومسقط عام 1581، ذلك بهدف تأمين الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. غير أن الأسطول البحري العثماني لم يكن من القوة لإخراج الأسطول البرتغالي من الخليج حتى ظهور الأسطول البحري الانجليزي عام 1620.

أسس الانجليز شركة الهند الشرقية عام 1600، بهدف معلن هو ترويج البضائع الانجليزية في أوربا والهند مروراً بالخليج. ومع التنافس الاستعماري على موارد وخيرات الشعوب القاطنة في هذا الجزء من أرض العرب، تحولت شركة الهند الشرقية إلى هيئة ممثلة لمصالح انجلترا في كل منطقة الخليج. ولم يبخل الانجليز وأسطولهم البحري القوي من الظهور في المنطقة للتجارة، وتقاسم العوائد الكمركية في منطقة مضيق هرمز مع الفرس على الساحل الشرقي للخليج. فيما تمكنت دولة اليعاربة العمانية (1624– 1738) من توحيد القبائل العُمانية لإنهاء تواجد البرتغاليين من مياه وأرض عُمان ومسقط.

الأسطول البحري الهولندي، هو الآخر كان له تواجد في الخليج لاستثمار التجارة مع الفرس. غير أن منافسيهم الانجليز اشتبكوا معهم عام 1652، وتكرر الحال مرة أخرى عام 1665 قبل أن يتمكن الأسطول البحري الفرنسي من طرد الهولنديين عام 1676. وبعد مرور قرنين من الزمان صار لبريطانيا (الإمبراطورية) مستعمرة اسمها "الهند" بعد أن استوعبوا درس هزيمتهم على يد الثوار الأمريكان في بوسطن عام 1781.

المقدمة

كان للعرب وجود سكني على ساحلَي الخليج. وعرب الاحواز على الساحل الشرقي من الخليج زرعوا أخصب الأراضي الزراعية، التي تمتد لمسافة (850كم) من شمال شط العرب إلى مضيق هرمز جنوباً. وجد الرحالة الذين زاروا ساحلي الخليج أن جبال زاكروس هي الحد الفاصل بين الهضبة الفارسية والعرب. هذا ليس فيه مزايدة بعدما اعترف الفرس بإمارة عربستان مستقلة عنها عام 1857. واعترف الانجليز بأمير الإمارة العربية، وهم متفقون على أخذ موافقة الأمير على مد خطوط البترول إلى مصفى عبادان بعد الحرب العالمية الأولى مقابل إيجار تدفعه بريطانيا له سنوياً، وليس مع الدولة الفارسية.

أما على الساحل الشرقي من الخليج، فليس للزائر (العربي أو الأجنبي) إلا أن يشاهد (بشر سمر الوجوه) يشتغلون بالزراعة وصيد الأسماك وجمع اللؤلؤ. كان من أبرزهم عشيرة البوسعيد في (عمان) وبني ياس في (أبو ظبي) والقواسم في (رأس الخيمة). وكان على الانجليز الذين امتلكوا أسطولاً بحرياً قوياً عام (1860) وهو يتجوّل بين الهند (المستعمرة) وخليج عمان وإلى شمال مضيق هرمز أن يتعاملوا مع أبناء العشائر وشيوخهم مرة للتجارة وأخرى لضبط الأمن في الخليج عندما تزايدت أعمال القرصنة البحرية وتجارة الرقيق مع قبائل إفريقيا.

جذبت بريطانيا شيوخ العشائر للتعرف على قوتهم، وخاصة شيوخ قبيلة القواسم الذين كان لهم قوة بحرية بين بندر لنجه (الساحل الشرقي) ورأس الخيمة والشارقة (الساحل الغربي). ولأجل تطويع الآخرين على احترام حرية الملاحة في الخليج، فقد عمد الانجليز إلى استخدام الحملات البحرية ضد القراصنة، وأخرى في صيغة معاهدات، كما جرى مع حاكم مسقط العماني سلطان بن أحمد 1798. وهي إشارة للقواسم أن لا يهدروا الفرصة، قبل تكليف الفرس لمطاردتهم، وأسفرت عن معاهدة جمعت مشايخ الساحل الغربي المتصالح عام 1820 بما فيهم القواسم. هذه المعاهدة ألزمت الجميع على عدم استشارة أي دولة أخرى عدا بريطانيا.

والأخيرة كانت تشجع الشاه الفارسي "ناصر الدين" لانتهاز فرصته لتصفية الوجود العربي للقواسم خارج من إمارة "لنجه". وهي سياسة فارسية عمل عليها ملوكهم للتوسع منذ القدم. وما ان حل عام 1892، حتى أجتمع كل مشايخ الخليج على توقيع اتفاقية، وفي بنودها، اللاءات الأربعة لا أرهن، لا أوقع، لا أبيع لا أتفاوض مع أي دولة أخرى عدا بريطانيا. وهي اتفاقية تتحمل فيها بريطانيا مسؤولية المحافظة على أمن إمارات الساحل الشرقي بما فيها وجزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى،؟ وملكيتها للقواسم.

كان توقيع اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 بين فرنسا وبريطانيا، وظهور النفط في ولايات الدولة العثمانية (العربية) قد رسم خطاً آخر للتعامل مع شيوخ إمارات الخليج. وحاكم بلاد فارس الذي أبقى بلاده في منأى من أي تقسيم، هو حليفاً للانجليز عندما وقعت دول العراق وأفغانستان وتركيا معاهدة "سعد آباد" عام 1937، كما وقع شيوخ الإمارات معاهدة 1892، ولكن الفارق، أن معاهدة سعد آباد خصصت للحيلولة دون وصول الشيوعية إلى أراضي نفط شيوخ الخليج، فيما خصصت الثانية لحمايتهم من أي اعتداء خارجي يستهدف أراضيهم وجزرهم وآبار النفط التي بحوزتهم.

لم تكن دول معاهدة سعد آباد 1937م على حرية كافية، بقدر ما كان لشاه إيران رضا خان الذي وجد أن النفط المكتشف في بلاده والساحل الشرقي، من الخليج هي السلعة التي يتمكن بها من تطوير قدرات بلاد فارس، وخاصة العسكرية لردع شيوخ إمارات العرب، الذين كانوا يتردّدون في تأجير جزيرة أبو موسى لإيران لضرورات (أمن الخليج والنفط، وأكسيد الحديد الأحمر). وكانت بريطانيا تواقة إلى تأجير جزيرة أبو موسى لإيران مقابل تخلي إيران عن مطالبتها بالبحرين منذ عام 1927. ولعل ما قرب لندن وطهران، أن بريطانيا تنظر إلى مصالحها في أن دولة بلاد فارس هي على حدود الدولة الشيوعية (السوفييت)، واستثمارها ضروري في أي حرب مقبلة.

الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة؟
"هل الجزر الثلاث في مدخل الخليج إماراتية أم إيرانية؟"
المقدمة

قسمت بريطانيا والاتحاد السوفيتي إيران إلى قسمين جنوبي وشمالي خلال الحرب العالمية الثانية عام 1941. وطرد الشاه رضا خان من بلاده لتعاطفه مع الألمان. وأصيب ولي العهد الشاه محمد رضا بهلوي بالدهشة من تطورات الحرب، والطريقة الواجبة للتخلص من الاحتلال السوفيتي لأراضيه في الشمال، خصوصاً بعد أن نسق أمره مع حزب توده الشيوعي الإيراني.

ذلك ما انعكس على نفسية الشاه الابن محمد رضا بهلوي الذي وجد في الولايات المتحدة الأمريكية (الصديق) والقوة العسكرية والاقتصادية التي يمكن أن تبني له دولة أمنية قوية في فترة ما بعد الحرب.

ولاختبار إخلاص الشاه إيران الذي يطالب بالجزر الثلاث في الخليج (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) وجدت كلاً من واشنطن ولندن، ان على إيران الاعتراف بدولة إسرائيل عام 1948، وتلك مزية تقدمها دولة إسلامية (غير عربية) لبناء الدولة (العبرية) وسط دول عربية سنية متشددة، وإيران دولة نفطية يمكن أن تغذي الدولة العبرية حتى وإن كان عن طريق وسيط. ولم يخيب الشاه محمد رضا بهلوي أمل (واشنطن ولندن) للاعتراف بإسرائيل عام 1950، وفي عقله أن رد الجميل له هو في تغليب مصلحة إيران على حساب مصلحة شيوخ إمارات الخليج، وتسليمه الجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) عندما يأتي الوقت المناسب، رغم علمه أن بريطانيا لها معاهدة حماية مع شيوخ الإمارات منذ عام 1892.

عاضدت الولايات المتحدة الأمريكية شاه إيران محمد رضا بهلوي في مطالبه في الخليج، وان الجزر الثلاث من الأهمية لإيران من الناحية الإستراتيجية لضمان أمن ناقلات النفط عبر مضيق هرمز. ودللت الولايات المتحدة على ذلك من خلال مناوراتها العسكرية مع الجيش الإيراني وإنزال قوات مظلية في جزيرة أبو موسى عام 1964 قبل الخروج منها. وبموجب مذكرة التفاهم التي كانت بريطانيا طرفاً فيها، أعلن شيخ الشارقة "خالد

بن محمد القاسمي" أنه توصّل إلى اتفاق مع إيران في (29) تشرين الثاني 1971 (قبل يوم واحد من احتلالها) حوّل جزيرة أبو موسى. وعدت بريطانيا التي مارست ضغطاً على الراحل خالد بن محمد القاسمي لتأجيرها، إنها غير مسؤولة عن حمايتها طالما اتفق الطرفان (القاسمي وايران) على دخول قوات إيرانية لجزيرة أبو موسى. وأن بريطانيا غير مستعدة لمقاتله إيران على ارض جزيرتي طنب (الكبرى والصغرى)، ولم يبقى من اتفاقية الحماية إلا يوم واحد.

ذهبت ادعاءات شيوخ العرب بأحقية الجزر، (في يوم غير عاصف)، والقوات الإيرانية على أرض جزيرة أبو موسى وطنب (الكبرى والصغرى) في (30) تشرين الثاني عام 1971، وهي غير مبالية بردود فعل العرب الذين لا يزالون يترددون على أروقة الأمم المتحدة لاستجداء واشنطن ولندن استرداد أراضي ثلاث دول عربية احتلتها إسرائيل في حرب 5 حزيران 1967. وفي عقل الشاه، وهل الصحيح البحث عن جزر في عنق الخليج استردتها دولة إيران وهي إسلامية بعد غياب طويل. أم أن البحث عن عودة سيناء والجولان والضفة الغربية المحتلة من إسرائيل أهم من جزر متناثرة في الخليج. وفي عقل ملك الملوك (الشاه محمد رضا بهلوي) وبالتوافق مع واشنطن ولندن (الشركاء) أنه وافق على قيام دولة للإمارات العربية المتحدة على الساحل الشرقي للخليج!!

لم تكن العلاقات بين دولة الإمارات المتحدة وإيران تسودها روح المودّة بعد احتلال الجزر الثلاث، غير أن ما يصيب الآخرين من دهشة أن التجارة والتجار هم من يعبر عن السياسة الحقيقية للإمارات، وكأن الموضوع أمام مجلس الاتحاد الأعلى "نحمد الله أن إيران لم تحتل الساحل الغربي للخليج وهي قادرة على ذلك!! ذلك هو ما انعكس على المفاوضات وطرفيها (إيران القوية عسكرياً والإمارات الضعيفة التي بالكاد ظهرت كدولة اتحادية ودون المطالبة بالجزر الثلاث أو إثارة الموضوع مرة أخرى.

المقدمة

اعتقد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، أن اتفاقية الصداقة مع بريطانيا في كانون الأول عام 1971، ستوفر له فرصه ردع لإيران إذا ما جدّدت تهديداتها باتجاه الإمارات المتصالحة أو حتى البحرين. غير أن مسلسل، وهدف إيران يكمن في الهجرة الإيرانية السرية لإمارات الخليج، وبناء الحسينيات، وتغلغل عناصر من جهاز السافاك الإيراني في أجهزة الأمن الإماراتية لتسهيل منح الجوازات للآخرين. وكان الملفت للنظر، إن بعض شيوخ الإمارات هم من شاركوا كبار التجار الإيرانيين في تجارتهم، وساعدوا على نجاح الهجرات المتتالية، حتى زاد عددهم على النصف مليون إيراني يعملون في مختلف الاتجاهات، وقد ضاعت جنسية الإماراتي الأصلي بين المقنعين القادمين من إيران. انه عمل إيران (المخابراتي) ليس في دولة الإمارات العربية لوحدها، وإنما في كل دول الخليج، بما فيها المملكة العربية السعودية.

كان العراق تحت حكم حزب البعث للفترة من (1968- 1990) هو القوة العربية القومية التي جعلت من دول الخليج (الضعيفة عسكرياً) تعوّل عليه، إذا ما أصابها مكروه، أو حتى في تقديم المشورة لمواجهة إيران الشاه، أو الخميني لتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الخليج!! وكانت حرب الثمان سنوات (العراق مع إيران) عنواناً لقوة دولة العراق في وقف المد الصفوي باتجاه دول الخليج.

أنتكس العراق بقراره الغير مدروس، عندما غزا الكويت في (2) آب 1990، وعواقبه، وما ترتب عليه من عقوبات دولية، صارمة جعلت عرب المشرق أول المتضررين من غياب الدور العراقي، والمفاوض الإماراتي مع الإيراني حول الجزر الثلاث هو الآخر قد تأثر سلبياً، دون قوة تردع الطرف الآخر، الذي كثيراً ما يستخف بالحديث عن عائدية الجزر للإمارات العربية المتحدة. الأمر الذي جعل الإمارات المتحدة تركن في علاقاتها مع دولة في مجلس الأمن الدولي، هي فرنسا، لضمان نوع من التوازن في القوة إذا ما حاولت إيران

الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة؟
"هل الجزر الثلاث في مدخل الخليج إماراتية أم إيرانية؟"

المقدمة

الاعتداء على أي جزء من الإمارات العربية المتحدة، وحتى رفع العلم الفرنسي على ناقلات نفط الإمارات إذا ما تطلب الأمر في وقت قادم.

المؤلف الدكتور
عبد العزيز المفتي

الفصل الأول

الخليج في التاريخ

المبحث الأول: صراع القوى الأجنبية في الخليج 1514- 1903

المبحث الثاني: التعريف بجزر الخليج

المبحث الثالث: أوضاع الفرس والعرب في الخليج

المقدمة

الخليج، هو شريان التجارة والحرب للملوك والأمراء والحكام الذين يهمهم وصول الحرير والجواهر واللآلئ والكهرمان والملابس الموشاة بالذهب والفضة لإسعاد شعوبهم في الغرب. كما هو الشريان الحيوي للأساطيل البحرية التي تنقل الجنود والمؤن إلى بقع الجزر[1] شمال وشمال غرب "مضيق هرمز"[2] ووسط الخليج بهدف تأمين الخليج. ولعل ما يدخل في واجب حركة الأساطيل البحرية في الخليج هو تقديم المساعدة للدين المسيحي في التبشير على حساب دين الإسلام بعد ظهوره في القرن السابع الميلادي.

بدأت أولى معالم الصراع السيطرة على منطقة الخليج في القرن الرابع قبل الميلاد، وفي وقتها كان الصراع دائراً بين بلاد فارس واليونان (الرومان). وعندما وصل الخبر إلى القائد الروماني الاسكندر المقدوني[3]" تنبه إلى الأهمية التي تتمتع بها منطقة الخليج. وقال قولته الشهيرة "أنني لا استطيع تأمين مقامي في مصر إذا كان الفرس يسيطرون على هذه المنطقة

---

(1) الجزر: تعود كثرة الجزر في الخليج إلى ضآلة المياه، وارتفاع درجة الحرارة، وعمليات المد والجزر واتجاه الرياح، والتيارات المائية، وتكوين الترسبات الطينية. تستخدم لرسو السفن المارة، ومأوى للصيادين. واخيراً فإن معظمها تتمتع بموقع استراتيجي تصلح لإقامة منشآت عسكرية ومنها جُزر طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى شمال مضيق هرمز.

(2) اسم هرمز كما يشير المؤرخ الانجليزي "لوريمر" يطلق على مدينة في البر الفارسي ربما كانت بالقرب من خور ميناب. تقع جزيرة هرمز على بعد (20 كم) جنوب شرق مدينة بندر عباس و(5كم) إلى الجنوب من البر الفارسي. حكم العرب مدينة هرمز منذ القرن العاشر الميلادي. وأصبح مضيق هرمز في الوقت الحاضر شريان الحياة التي تمر منه اخطر وأهم سلعة ألا وهو النفط. بالإضافة إلى كونه المنفذ الوحيد الذي يطل على الخليج العربي بالنسبة للعديد من دول الخليج. انظر ج.ج لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج2، ترجمة حكومة قطر، ص940.

(3) الاسكندر المقدوني: ولد الاسكندر في مدينة (بيلاد) قرابة سنة 356 ق.م. أسس إحدى اكبر وأعظم الإمبراطوريات التي عرفها العالم القديم الإمبراطورية الرومانية. تمكن الاسكندر من تحطيم القوة العسكرية للإمبراطورية الفارسية الاخمينية في معركتي اسوس وكوكميلا، وتمكن من الإطاحة بالشاة الفارسي داريوش الثالث. توفي الاسكندر في مدينة بابل (العراق) سنة 333 (ق.م) عن عمر (33) عاماً.

البحرية[1]. ودعته إلى إرسال أسطول بحري بقيادة القائد اليوناني "نياوخوس" لانجاز مهمة استطلاع السواحل الشرقية لخليجي عُمان والعرب، قبل القيام بالغزو للبقع الجغرافية على ساحل الخليج الشرقي والغربي، غير أن وفاة الاسكندر المقدوني المفاجئ عام 333م هو من أوقف حركة الأسطول البحري[2].

بظهور الدين الإسلامي في القرن السابع الميلادي، أنضم عرب الخليج إلى حملات الفتح الإسلامي التي بدأت بتطهير جزيرة العرب من المرتدين على دين الإسلام بعد وفاة النبي "محمد" (ص) 632. وحركة ارتال الجيوش العربية الإسلامية لطرد الجيش الفارسي من البحرين بقيادة "العلاء الحضرمي"، وخالد بن الوليد لتأمين منطقة كاظمة (الكويت)، والحيرة (العراق)، ليكملها القائد سعد بن أبي وقاص في معركة القادسية الشهيرة جنوب العراق عام 637، ومعركة نهاوند (فتح الفتوح) في عمق الهضبة الفارسية عام 638، بعد استشهاد قائدها "النعمان بن مقرن المزني" وهروب القائد الفارسي فيروزيان[3]. وبتحرير العراق وبلاد الشام في معركة "اليرموك"

(1) عبيد طوريش، الصراع حول مضيق هرمز، ط1، أبو ظبي، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، 1990، ص47.

(2) المصدر نفسه، ص47.

(3) كانت إستراتيجية العرب العليا معلنة، وعلى لسان خليفة المسلمين عمر بن الخطاب (ر) بالقول، أن الله وعد نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) بأن يفتح عليه فارس والروم، وقد ترجمها قادة جيوش العرب إلى إستراتيجية عسكرية: مهاجمة جيش الروم "هرقل" الذي تجمع في سهل اليرموك عام 636 وهي وجهة نظر الخليفة ابو بكر الصديق الذي جمع المثنى بن حارث الشيباني، وعمر بن الخطاب وهو يقول لهما بعد أن اشتد به المرض، بالقول: "اسمع يا عمر ما أقوله لك، ثم اعمل به، أني لأرجو أن أموت يومي هذا، فإذا مت فلا تمسين حتى تندب الناس مع المثنى.. ولا تشغلنكم مصيبة وان عظمت.. وان فتح الله على أمراء الشام فأردد أهل العراق إلى العراق، فإنهم أهله وولاة أمره وحده، وأهل الضراوة منهم والجرأة عليهم. توفي ابن الصديق عام 634، وانتدب الناس عمر بن الخطاب بقوله "هذا المثنى بن حارثة قد أتاكم من العراق يدعوكم إلى جهاد عدوكم، فسارعوا رحمكم الله إلى ذلك ولا تتغافلوا عن الجهاد في سبيل الله". انظر: د. عبد العزيز المفتي، حكم الشيطان، عمان، دار آمنة للنشر.
انظر: إبراهيم الشمري، بغداد والغزو الأجنبي (الدروس والعواقب) عمان، 2008، ص15-ص17.

عام 636، أصبحت بلاد فارس إقليماً من أقاليم الدولة العربية الإسلامية بقوة السيف وهم على (خلاف الأتراك) [1]. فزاد إحباطهم وضمروا الكيد للعرب والإسلام للتسلل إلى مراكز الدولة لنخرها من الداخل تمهيداً لإسقاطها[2] وفي هذا يقول "ابن حزم" والأصل هو في خروج فرق عن دين الإسلام "أن الفرس كانوا من سعة الملك، وعلو اليد على جميع الأمم، حتى أنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار وكانوا يعدون سائر الناس عبيداً لهم، فلما امتّحنوا بزوال الدولة على أيدي العرب المسلمين وكان العرب المسلمين أقل الأمم خطراً على تعاظمّهم، وتضاعفت لديهم المصيبة وارموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى[3]. ذلك ما نراه بعد زوال دولتي الخلافة الأموية (دمشق)، (661- 750) والخلافة العباسية (بغداد) (750- 1258)، وظهور الدولة الصفوية بقيادة "إسماعيل الصفوي"[4] الذي تحالف مع البرتغاليين لكسر إرادة الدولة العثمانية القوية وسلطانها السلطان "سليم الأول" (1512- 1520) [5]. والاستحواذ على جزر الخليج للتجارة.

---

(1) انظر: المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (5) العدد (1)، آذار 2012.

(2) افرزوا فرقاً مناوئة للعرب والإسلام تحت عباءة الإسلام مثل البيانية والمختارية والجهمية والمغيرية والكيسانية. انظر: إبراهيم الشمري، ص20.

(3) فاروق ناصر الرواي، الصراع مع العيلاميين (206 ق.م - 933)، بغداد 1983، ص150.

(4) إسماعيل الصفوي: نسب الصفويين يعود إلى الشيخ صفي الدين الاردبيكي (1252- 1334) الجد الأكبر للشاة إسماعيل الصفوي مؤسس الدولة الصفوية. أشيع أن الشيخ صفي الدين وأولاده ينتمون إلى الإمام علي بن أبي طالب ومن ثم لهم الحق في المطالبة بالحكم. وكان صفي الدين قد لجأ إلى التقية، إذ كان مظهره يوحي بأنه سني الاتجاه، بل أنه من إتباع المذهب الشافعي، ولما تمهدت السبل أمام هذه الدعوة الشيعية أعلن احد أحفاده الشاه إسماعيل الدعوة إليها بقوة. انظر: د. عبد العزيز المفتي، المصدر السابق.

انظر: محمد نصر مهنا، الإسلام في آسيا منذ الغزو المغولي، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 1982، ص240.

(5) السلطان سليم الأول: (1512- 1520) هو تاسع سلاطين الدولة العثمانية وخليفة المسلمين الرابع والسبعين، وأول من حمل لقب أمير المؤمنين من آل عثمان. يلقب بالقاسي أو الشجاع عند الأتراك وعند الانجليز سليم العابس Selim the Grim terrible. في عهده ظهرت السلالة الصفوية الشيعية في أذربيجان وإيران. قاد المعارك ضد الشاه إسماعيل الصفوي والممالك واستمرت لمدة (20) سنة وهزمهم. =

وقد يكون ما وجده الفرس أن طرد العرب من الساحل الشرقي من الخليج، هي من الأولويات لممارسة نفوذ كامل على التجارة، وإرشاد حركة الملاحة للأساطيل الأجنبية المختلفة التي تبحر في الخليج باعتباره خليجاً فارسياً.

ولأجل الوصول إلى تغطية كاملة لما حمله الخليج عبر التاريخ من صراع بين الأساطيل البحرية المختلفة، فقد ذهبنا إلى تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: صراع القوى الأجنبية في الخليج 1514- 1903

المبحث الثاني: التعريف بجزر الخليج

المبحث الثالث: أوضاع الفرس والعرب في الخليج

=شملت رقعة الدولة العثمانية في زمنه بلاد الشام والعراق والحجاز ومصر. وفي خلافة سليم الأول أصبحت الدولة أهم دروب التجارة البرية (طريق الحرير ودرب التوابل لامتلاكها المرافئ المهمة في شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية (عوامل النهوض وأسباب السقوط)، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص277.

المبحث الأول

صراع القوى الأجنبية في الخليج 1514- 1903

1- الصراع الصفوي العثماني عام 1514 وأثره

تغنى الأتراك بدين الإسلام، وهم قبائل من آسيا الوسطى (تركمانستان)، ووجدوا أن الزائر الجديد (الإسلام) مصدر قوة لدولتهم العثمانية الناهضة في القرن السادس عشر. ويقول محمد بن جرير الطبري في كتابه تاريخ الأمم والملوك، أن الملك التركي "شهربراز"[1] وخلال لقاءه مع قائد الجيش الإسلامي عبد الرحمن بن ربيعة، أنه مستعد لمشاركة الجيش الإسلامي في مقاتله الأرمن، فعقد الصلح ولم يقع بين الترك والمسلمين قتال، بل سار الجميع إلى بلاد الأرمن لفتحها ونشر الإسلام فيها بين (668- 669) [2]. وَعَدَ الأتراك فتح القسطنطينية عاصمة الروم الشرقيين على يد القائد التركي السلطان "محمد الفاتح" عام 1453 نصراً مؤزراً، بعد أن أخفقت جيوش العرب المسلمين في إخضاعها على مدار سبعة قرون.

وهبّة اللّه لهم بعد خمسة قرون من توقف الفتوحات الإسلامية[3]. ونقلاً عن أحد المؤرخين البيزنطيّن، وهو يسمع ويشاهد أناشيد العثمانيين الإيمانية "ما رأينا ولا سمعنا من قبل بمثل هذا الشيء الخارق، السلطان "محمد الفاتح" يحول الأرض إلى بحار، وتعبر سفنه فوق قمم الجبال بدلاً من الأمواج، لقد فاق محمد الفاتح بهذا العمل الاسكندر الأكبر"[4] ولم يكن السلاطين العثمانيين الذين أتوا من بعده إلا أن يسلكوا سلوك السلطان

---

(1) التقى القائد العربي عبد الرحمن بن ربيعة بالملك التركي "شهربراز"، وعرض العربي عبد الرحمن بن ربيعة على شهر براز الانضمام إلى جيشه لفتح أرمينيا، فوافق الملك ورحب القائد. ذلك هو التاريخ المشترك بينهما والذي جعل العرب يقبلون العثمانيين منذ القرن السابع الميلادي.

(2) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج3، ص256- ص257.

(3) هاني خيرو أبو غضيب، أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، عمان، 2004، ص69.

(4) علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية (عوامل النهوض وأسباب السقوط)، القاهرة، 2001، ص89.

محمد الفاتح الذي سطّر وصاياه الـ (14) لمن بعده[1]. وهو يشير إلى "اعملوا على تعزيز دين الإسلام وتوقير أهله"[2].

إن سياسة الدولة العثمانية في زمن السلطان سليم الأول سارت على هذه الأسس، وهو غير مستعد للتنازل عنها. وقضى الأمر الدخول في حرب مع الدولة الصفوية حين فرض الشاه إسماعيل الصفوي المذهب الشيعي في إيران بالقوة. لقد كان إسماعيل الصفوي شرساً في حروبه شديد الفتك بمعارضيه وخصوصاً إذا كانوا من أهل السنة[3]. وأفتى العلماء والفقهاء الذين ارشدوا السلطان سليم الأول بوجوب مقاتله هؤلاء وتخليص الناس من الشرك والضلالة[4].

---

(1) ذكر السلطان العثماني محمد الفاتح وصاياه لمن بعده:

أ- كن عادلاً صالحاً رحيماً.

ب- ابسط على رعيتك حمايتك دون تمييز.

ج- اعمل على نشر الدين الإسلامي فإن هذا هو واجب الملوك على الأرض.
قدم الاهتمام بأمر الدين على كل شيء ولا تفتر في المواظبة عليه.

هـ- لا تستخدم الأشخاص الذين لا يهتمون بأمر الدين ولا يجتنبون الكبائر وينغمسون في الفواحش.

و- جانب البدع المفسدة وباعد الذين يحرضونك عليها.
احرس أموال بيت المال من أن تتبدد.

ح- إياك أن تمد يدك إلى مال أحد من رعيتك إلا بحق الإسلام.
اضمن للمعوزين قوتهم وأبذل إكرامك للمستحقين.

ي- بما ان العلماء هم بمثابة القوة المبثوثة في جسم الدولة، فعظم جانبهم وشجعهم، وإذا سمعت بأحد منهم في بلد آخر فاستقدمه إليك وأكرمه بالمال.
اعمل على تعزيز دين الإسلام وتوقير أهله.
لا تصرف أموال الدولة في ترف أو لهو أو أكثر من اللزوم، فإن ذلك من أعظم أسباب الهلاك.
حذار حذار لا يغرنك المال ولا الجند وإياك أن تبعد أهل الشريعة عن بالك وإياك أن تميل إلى أي عمل يخالف أحكام الشريعة، فإن الدين غايتنا والهداية منهجنا وبذلك انتصرنا.
وسع رقعة البلاد بالجهاد.
انظر علي محمد الصلابي، المصدر السابق، ص135- 144.

(2) المصدر السابق، ص143.

(3) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، 1965، ص130.

(4) محمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص246.

بدأت حرب الاستطلاع بين المعسكرين المختلفين في تطبيق شريعة الإسلام، والنفوذ على حساب الطرف الآخر، وهزم الجيش الصفوي في معركة "جالديران" الحاسمة في آب عام 1514 وأسر زوجة الشاه إسماعيل الصفوي الذي هرب من أرض المعركة إلى مدينة تبريز[1].

تغيرت إستراتيجية الدولة العثمانية بعد هذه المعركة (جالديران 1514)، وصار الاهتمام منصباً على المشرق العربي وشمال إفريقيا بعد أن كان باتجاه أوربا[2]. وهو الاستدراك غير الصعب الذي أراد الشاه إسماعيل الصفوي أن يعرفه، لتقديم العوّن للمماليك ليقاتلوا بالنيابة عن الجيش الفارسي، وهذه المرة انتقاماً من السلطان العثماني سليمان الأول الذي لم يطلق سراح زوجته عن الأسر.

البرتغاليون هم أول إمبراطورية في التاريخ ترسل أسطولها البحري إلى منطقة الخليج عام 1497[3]. ذلك ما هيأ لهم التعاون مع أي خصم

(1) لم يقبل السلطان سليم الأول إعادة زوجة الشاه إسماعيل الصفوي، بل زوجها لأحد كاتبي يده انتقاماً من الشاه- انظر: نبيل عبد الحي، جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس في مطلع العصر الحديث، القاهرة، مكتبة الطالب الجامعي، 1988، ص436.

(2) أرسل السلطان سليمان القانوني حملة بحرية باتجاه الشرق بقيادة "سلمان باشا ارناؤطي" عام 1538، وضمت الحملة (74) سفينة و(20.000) مقاتل. وكان هدف الحملة احتلال اليمن وبخاصة عدن، ثم إغلاق مضيق باب المندب أمام السفن البرتغالية. ودخل العثمانيون عدن عام 1539، وتعز 1545 وصنعاء عام 1547. وتحرك سليمان باشا بأسطوله ليستولي على بعض الموانئ العربية في حضرموت (الشحر والمكلا) واجتاح ساحل الحبشة، وسواكن ومصوع على الجانب الغربي من البحر الأحمر 1557. انظر: جميل بيفون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، القاهرة، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1992، ص41- ص42.

(3) البرتغاليون، هم أول إمبراطورية في التاريخ. وتعرف بإمبراطورية ما وراء البحار البرتغالية أو إمبراطورية البرتغال الاستعمارية. استمرت لمدة ستة قرون. كانت البداية احتلال "سبته" المغربية 1415 ومضيق هرمز 1497 حتى خروجها نهائياً في بداية القرن العشرين من أماكن في آسيا وافريقيا. استخدم البحارة البرتغاليين الطرق الحديثة في الملاحة والخرائط والتقنيات البحرية مثل سفن (الكارفيل) من اجل استكشاف طرق بحرية لتكون مصدراً لتجارة التوابل في عام 1500. تم اكتشاف البرازيل على أيديهم. بدأت الحملات البحرية البرتغالية إلى بلدان آسيا عن طريق "هنري الملاح (1394- 1460). وبعده ظهر "فاسكودي جاما" الذي واصل السير حول رأس الرجاء الصالح حتى=

للعثمانيين المسلمين. وكان الفرس الصفويين أكثر استعداداً للتحالف معهم بعد الهزيمة العسكرية المرة في معركة جالديران آب عام 1514.

بدأت الاستعدادات الفارسية للتعاون مع البرتغال عقب استيلاء القائد البرتغالي "البوكرك" البرتغالي على مضيق "هرمز". والاتفاق ينص "أن يقدم البرتغال أسطوله ليساعد الفرس في غزو البحرين والقطيف. كما يقدم البرتغال المساعدة للشاه إسماعيل الصفوي (1501- 1522) لقمع الثورة في "مكران وبلوجستان"[1].

كان التودّد البرتغالي مفهوماً في إيجاد مراكز لهم في الخليج وخاصة في مضيق هرمز. فيما أرفق القائد البرتغالي "البوكرك" في رسالته للشاه إسماعيل الصفوي اللعب على ورقة الخلاف المذهبي، بل الطائفي بين المسلمين (السنة والشيعة) عام 1522 بالقول: "أني اقدّر لك احترامك للمسيحيين في بلادك (فارس)، وأعرض عليك الأسطول والجند والأسلحة لاستخدامها ضد قلاع العثمانيين الترك في الهند، وإذا أردت أن تنقض على بلاد العرب أو تهاجم "مكة" فستجدني بجانبك في البحر الأحمر أمام ميناء جدة أو ميناء عدن أو في البحرين أو القطيف أو البصرة[2]. وربما هي ما وجدها السلطان العثماني سليم الأول المبرر للوقوف عند حدود ولاية "تبريز" الفارسية دون التوغل في بلاد فارس خشية الغارات الليلية والكمائن لجنود

=وصل إلى الهند عام 1498. وبذلك وضع (جاما) حجر الأساس للاستعمار البرتغالي في آسيا، فسبقت البرتغال أوربا في مجال الاستكشافات لقرن من الزمان.

شجع الملك جون الثالث (1502- 1557) البحارة البرتغاليين لاكتشاف المزيد من الأراضي التي لم تطأها أقدام الرجال. بين (1580- 1557). بين (1580- 1640) اتحدت البرتغال مع اسبانيا لفترة عرفت "بالاتحاد الايبيري" رغم أن الإمبراطوريتان استمرتا في إدارة أراضيهما بشكل منفصل. وسبب إلى مهاجمة المستعمرات البرتغالية (الهند) من قبل قوى اوروبية مثل هولندا بسبب خلافها مع اسبانيا. انظر: ويكيبيديا الحرة.

(1) علي محمد الصلابي، المصدر السابق، ص167.

(2) عبيد طويرش، الصراع حول مضيق هرمز، المصدر السابق، ص50.

القزلباش العلويين[1] لإشغال الجيش العثماني في حرب عصابات. وأخرى مع المماليك[2] لاستنزاف قوته في معارك متتالية[3].

أ. معركة مرج دابق في الثامن من آب 1516

استغاث الناس في مصر وبلاد الشام (حلب) من سوء تصرفات المماليك تحت حكم السلطان "قانصوه الغوري" قائد المماليك (1501-1516)[4].

أعطى الدكتور التركي "محمد حرب" وثيقة موجودة في الأرشيف العثماني (متحف طوب كابي) في اسطنبول برقم 11634 (26) بالقول، أن أهل حلب، العلماء والوجهاء والأعيان والأشراف يقدمون الولاء - طواعية للسلطان العثماني، ويطلبون تخليصهم من الحكم الشركسي. وليعلم السلطان أن الشريعة الإسلامية لا تأخذ مجراها، وهي معطلة، وأن المماليك إذا أعجبهم شيء ليس لهم، يستولون عليه بحجة عدم دفع الضريبة المستحقة حتى وصفوا الشراكسة أنهم لم يهتدوا بعد إلى شريعة الإسلام[5].

وقد يكون ما توصلت إليه أجهزة استخبارات الدولة العثمانية من اتصالات خفية بين الشاه إسماعيل الصفوي وقانصوه الغوري هي ما عززت قناعة السلطان سليم الأول، أن الأول أي "إسماعيل الصفوي" يريد

---

(1) القزلباش: قبائل تركية محاربة قوية، شكلت النواة للقوات العسكرية العثمانية. انظر: الغزو المغولي، مصر، 1978، ص242.

(2) المماليك: بعد زوال حكم الدولة الأيوبية 1193م نهض المماليك لتأسيس دولتهم في بلاد وادي النيل وبلاد الشام. أو سلاطينهم (شجرة الدر). وبرز المظفر (سيف الدولة قطز) عام 1259م، الذي تمكن من هزيمة (التتار) في معركة (عين جالوت) في فلسطين على يد القائد (الظاهر بيبرس)، تولى الظاهر بيبرس عرش المماليك بعد وفاة (سيف الدولة قطز) وصد (المغول) عن الدولة العربية الإسلامية. أما آخر سلاطينهم المشهورين (خليل قلاوون) الذي طرد الصليبيين من (عكا) عام 1291. انظر: علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، القاهرة، المكتب الإسلامي، 1415هـ - 1994م، ص 56-57.

(3) المصدر نفسه، ص51.

(4) علي محمد الصلابي، المصدر السابق، ص167.

(5) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دمشق، دار القلم، (1409هـ- 1989م)، ص170.

فتح جبهات للجيش التركي في بلاد الشام من جهة الشمال لمحاربة المماليك، ومن جهة الجنوب منطقة الخليج مع البرتغاليين، ويد السلطان سليم الأول لا تطولهما بقوة في وقت واحد. وعليه، وجيشه يقترب من سهل فسيح قرب "حلب" أدت إلى اشتباك الجيش العثماني مع الجيش المملوكي في معركة مرج دابق" في الثامن من آب 1516، كانت نهايتها هزيمة المماليك ودخول السلطان العثماني سليم الأول دمشق[1].

ب. معركة الريدانية في كانون الثاني 1517

أما محنة علماء مصر، فقد أورد لنا "عبد الله بن رضوان" في كتابه تاريخ مصر (مخطوط برقم 4971) محفوظ في (مكتبة بايزيد في اسطنبول)، ان علماء مصر باتوا يلتقون سراً بكل سفير عثماني يصل مصر، ويحثوه على ان يرسل السلطان "سليم الأول" قوة من جيشه لطرد (المماليك)[2]. فشكلت لدى السلطان العثماني سليم الأول مشكلة في تحديد أوليات تخليص الناس منهم، خاصة علماء العرب أهل الإسلام. والوصية العاشرة لـ السلطان محمد الفاتح "بما ان العلماء هم بمثابة القوة المبثوثة في جسم الدولة فعظم جانبهم وشجعهم، وإذا سمعت بأحد منهم في بلد آخر فاستقدمه إليك وأكرمهُ" وعلى الطريق بين "بركة الحاج" ومدينة القاهرة، التقى الجيشان العثماني والمملوكي في كانون الثاني 1517 وانتهت بهزيمة ثانية للمماليك، وإعدام "طومان باي" القائد المملوكي على باب الزويلة. كلفت المعركة الجيش العثماني لاحتلال القاهرة ثمناً باهظاً، وكانت سبباً في إضعاف الجيش والأسطول العثماني لمحاربة الأساطيل الأوربية في الخليج.

ونستدل على ذلك بما قاله السلطان العثماني سليم الأول عن "طومان باي" القائد المملوكي وآخر سلاطين المماليك بعد أن هزمه في معركة الريدانية" عام 1517 "أنا ما جئت عليكم إلا بفتوى علماء الأمصار، وأنا كنت متوجهاً إلى جهاد الرافضة (الصفويين) والفجار (البرتغاليين وفرسان القديس يوحنا)، فلما بغى أميركم الغوري وجاء بالعساكر إلى

(1) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ص170– ص171.
(2) المصدر السابق، ص29-30.

حلب واتفق مع الرافضة، واختار أن يمشي إلى مملكتي التي هي موروث آبائي وأجدادي، فلما تحققت، تركت الرافضة، ومشيت إليه[1]. فادخل السلطان العثماني سليم الأول السرور على الأوربيين بسبب ذهابه بعيداً عن منطقة الخليج، وتوقفه عند تبريز (الفارسية). وهو ما عول عليه قادة أوربا أن لا يتطاول السلطان العثماني ثانيةً في الزحف على أوربا[2].

والواقع، أن هزيمة المماليك في "الريدانية" في كانون الثاني 1517، وتخليص المسلمين في بلاد الشام ومصر منهم قد وفر لسلاطين الدولة العثمانية فيما بعد لان يكونوا حُماة الحرمَين (مكة والمدينة المنورة). حيث قدم "محمد بركات" شريف مكة[3] وحاكم الحجاز ولاءه للسلطان العثماني سليم الأول، واستمرت السيادة العثمانية عليهما حتى عام 1916. وهو تاريخ إعلان الشريف (الحسين بن علي) الثورة ضد الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى. ولم تكن بلاد فارس تحت حكم الدولة العثمانية شأنها شأن ولايات العرب، كما هي ليست صاحبة القوة والنفوذ على جزر الخليج.

2- الأساطيل البحرية للتجارة والحرب

كانت أولى النجاحات التي حققها الأسطول البحري البرتغالي هو في وصوله إلى الهند في آب 1498. واضعاً بذلك أول ركيزة للاستعمار الأوربي لهذه المنطقة الممتدة من الهند إلى عُمان، والساحل العماني، وخورفكان

---

(1) زكريا سليمان بيومي، قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين، القاهرة، ط1، 1411 هـ- 1991م، ص171.

(2) محمد حرب، المصدر السابق، ص169- ص170.

(3) محمد بركات "شريف مكة": في اللغة الارتفاع والعلو وتطلق عل الشخص الحر الذي له اباء متقدمين في الشرافة. تطور مدلولها تاريخياً لتطلق الكلمة على أصحاب الجاه ورؤساء القبائل والشيوخ قبل الإسلام. ثم صار الانتساب إلى آل البيت (أي نسل الرسول محمد (ص)) وأقربائه علامة ميزة لهذه اللقب. حاول رموز الدولة العباسية (بغداد) الاعتماد عليه نسبة إلى مؤسس الدولة العباس بن عبد المطلب والعلويين من أنصار الإمام علي بن أبي طالب أن يكون منصب الأشراف من حصتهم. أما أهل الحجاز، فكانت العادة أن يسم أبناء (الحسين بن علي) بالشرافة وحدهم نظراً لأن أجدادهم كانوا حكام مكة. انظر: دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة العربية، مادة (شريف) م13، ص266.

ومضيق هرمز في عام 1507[1]. ولعل ما كان يحسبه البرتغاليون، أن نشاط الفرس والعثمانيون في منطقة الخليج وهم متخاصمون مذهبياً قد يوفر الغطاء لاستمالة الرموز المحلية في تلك المنطقة للثورة عليهم. وهو ما دفعهم بعد إخماد ثورة ملك هرمز "سيف الدين" عام 1507 إلى عقد معاهدة مع القائد البرتغالي (الملك) أصبح بمقتضاها تابعاً للتاج البرتغالي[2]. شرط أن يدفع (937) جنيهاً كغرامة مقابل مصروفات الأسطول من قبل الفرس، وأخرى سنوية قدرها (2811) جنيهاً، دون فرض ضريبة على السلع البرتغالية[3]. وتعزز أمل الملك البرتغالي "عمانوئيل"، في أن يجعل السلطان العثماني سليم الأول يدفع غرامات للبرتغال بعد هزيمة الأسطول العثماني في معركة "ديو" المشهورة عام 1509[4].

غير أن سرعان ما ظهر لهم، أن مملكة هرمز لم تعد تخضع لهم (للبرتغال)، ورغبة الشاه إسماعيل الصفوي ان تكون المملكة (هرمز) مرتبطة ببلاد فارس، الأمر الذي حول مسار حملة القائد "البوكرك" البرتغالي إلى "عدن" لإخماد ثورة زعيمها المغامر "ريس حامد" وعقد صلح مع بلاد فارس، بموجبه قبل الشاه الفارسي الصفوي – وهو الضعيف عسكرياً– إلى إعادة تعيين "توران شاة على مملكة هرمز بصفة نائب عن الملك البرتغالي عمانوئيل[5]. الذي بين بوضوح، أن أهداف الحملة البرتغالية هي: اكتشاف الطريق البحري إلى الهند. ونشر النصرانية والحصول على خيرات الشرق[6]. وحقيقة القول أن سياسة إسماعيل الصفوي بعد خسارته في معركة جالديران عام 1514، وتقربه من البرتغاليين وحتى وفاته عام 1524 قد أفضت

---

(1) ج.ج لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ترجمة حكومة قطر، ج2، ص940.

(2) ر.ك. رمضاني، الخليج العربي– مضيق هرمز، 1986، لندن، 1986، ص1.

(3) سالم سعدون، جزر الخليج العربي، دراسة في الجغرافي الإقليمية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1981، ص31.

(4) نوال صيرفي النفوذ البرتغالي في الخليج، الرياض، 1983، ص106.

(5) مصطفى نبيل، مثلث الخطر– مضيق هرمز– جبل طارق– باب المندب، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1983، ص25– ص26.

(6) يوسف الثقفي، موقف أوربا من الدولة العثمانية، القاهرة، 1417هـ، ص37.

إلى مخرجات انتهازية ساهمت في تقوية التسلط البرتغالي (التبشيري) على حساب دين الإسلام في منطقة الخليج[1].

أما الدولة العثمانية، فإنها لم توجه اهتماماً كبيراً إلى منطقة الخليج إلا عقب استيلائهم على مصر وطرد المماليك عام 1517. ووجدوا أنفسهم مضطرين إلى احتلال البحر الأحمر لمواجهة البرتغاليين الذين كانوا يهددون الأماكن المقدسة "مكة والمدينة" بعد استيلائهم على مضيق هرمز والساحل العماني[2]. وتسارع الأمر لديهم للاتصال بالشريف "محمد بركات" في مكة بغية الانضمام إليهم عبر الإمامية الدينية (اليمنية) في أن يكونوا في موقع المسؤولية كقاعدة لمواجهة البرتغاليين في المياه الهندية. وتشير المصادر التاريخية أن الأسطول البحري العثماني الذي وصل إلى شواطئ الهند عام 1538 حاول الاستيلاء على جزيرة "جوا"[3] ولكنه فشل في مواجهة البرتغاليون في البحر الذي استمروا يتمتعون بقوتهم ربع قرن. وفي أواخر عام 1580[4]. تحركت قوة بحرية تركية بقيادة "بيربيك" تمكنت من فرض حصارها على البحرين والاستيلاء على مسقط عام 1581[5]. لكن دون القدرة على البقاء في مناطق الخليج، وخاصة مضيق هرمز[6] ليعود أن العثمانيين لم يستطيعوا أن يؤدوا دوراً حاسماً في الخليج كما فعلوا في البحر الأحمر إلى الأسباب التالية:

أ- إن قواعد الأسطول العثماني لبناء السفن موجودة في البحر الأبيض المتوسط وليس في منطقة الخليج.

---

(1) فالح حنظل، المفصل في تاريخ الإمارات، ج1، أبو ظبي، دار الفكر للطباعة والنشر، 1983، ص38.

(2) معين احمد معين، الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز، صحيفة الاتحاد الأسبوعي 27 تشرين الأول 1983.

(3) جزيرة جوا: هي مدينة جوا الهندية. مدينة سياحية ساحلية تقع على الساحل الجنوبي الغربي لدولة الهند. تتمتع الجزيرة بمناخها الجميل على مدار السنة. يرتادها السواح بكثرة.

(4) محمد عزيز شكري، مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، دمشق 1971، ص7.

(5) محمد عزيز شكري، المصدر نفسه، ص8.

(6) المصدر السابق، ص8.

ب- ليس للاسطول العثماني القدرة على الوصول إلى المحيط الهندي عن طريق رأس الرجاء الصالح. أي كان على السلطان العثماني ان يجد قواعد لبناء السفن في خليج السويس، أو البصرة لكي تبحر إلى هناك.

ج- يعتقد العثمانيون، ان النشاطات البحرية في منطقة المحيط الهندي انما خضعت إلى روح المغامرة الفردية لبعض الأمراء مثل "بير بيك"، "والريس مراد و"علي بيك" حيث انهم سرعان ما يعودّون من حملتهم، ليقولوا انهم وصلوا إلى القطيف ومسقط. وانهم وأن أضرموا النار في بعض القطع البحرية البرتغالية، الا ان الهدف لم يتحقق في طرد الاجنبي من ارض الخليج.

د- اسطول بني نبهان العُمانية. هي القوة التي كان يعوّل عليها العثمانيون في مواجهة البرتغاليين غير انها هي الاخرى كانت تحت وطأة أزمة شديدة. ففي عام 1624 سقطت دولة بني نبهان التي كانت تحكم عُمان وما جاورها من البلدات على الساحل الخليجي الممتد إلى حدود ابو ظبي الحالية تقريباً. وقدر المؤرخون عمر دولة بني نبهان بنحو خمسمائة عام تعاقب على كرسي الحكم عدد من الملوك والامراء وقد عرف من ملوكها المتأخرين الملك "مظفر بن سليمان" ثم ابنه "سليمان" وقد وقعت هذه الدولة في المائة عام الاخيرة من قيامها تحت سيطرة الاستعمار البرتغالي الذي لم يرحمّها ولم يرحّم شعبها ثم خاضت الأمة غمار حرب أهلية برز فيها اسم القائد "فلاح بن مخزوم" ثم أولاده من بعده وكان أشهرهم "نبهان بن فلاح" وانتهى امر عُمان إلى ان انقسمت إلى بلدات ومقاطعات صغيرة مستقلة متناحرة ومفككة الاوصال فلا وجود لحكومة مركزية تجتمع اليها[1]. ويشير "عبد الله بن حميد السالمي" في "تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان" إلى أن تلك الدويلات هي: بحكم "سيف بن حميد الهنائي" في "بهلا"، بينما تقع "سمايل" تحت حكم

---

(1) سالم سعدون، جزر الخليج العربي، دراسة في الجغرافية الاقليمية، بغداد، 1981، ص177.

"آل عمير" و"الرستاق" بيد "مالك أبي اليعربي" وسيطر "الجبور" على "الظاهرة" بينما بقيت مناطق مسقط وصحار وقريات وجلفار" تحت السيطرة البرتغالية وبذلك انتشر الفساد والخوف من جوّر الحكام في جميع نواحي عُمان واستمر الحال على ذلك حتى جاء الامام ناصر بن راشد اليعربي في 1624[1] الذي عمد إلى توحيد الأمة في مواجهة البرتغاليين.

وقد بدأت بوادر الثورة ضدهم عندما تم في 1522 تعيين موظفين برتغاليين للمراكز الجمركية في مضيق هرمز والبحرين وصحار والقريات وادى إلى سخط الأهالي، مما أغرى شيخ هرمز "توران شاه" بتنظيم هجوم بري وبحري على سائر المواقع فارسل البرتغاليون اسطولاً من الهند يقوده "متريس" فاستعاد هرمز مرة أخرى وابرم معاهدة "ميناب" في 1523 وبموجبها لم تصبح هرمز تحت حماية البرتغاليين بل باتت تخضع للاشراف الدقيق منهم[2] غير أن هذا الاتفاق لم يحل دون قيام المواطنين بالثورة على البرتغاليين مرة أخر عام 1526 في كل من "قلهات" و"مسقط" مما اضطر نائب الملك الجديد "دي سامبايو" إلى ارسال حملة أخرى في آيار/مايو 1527 لاقرار النظام وتقديم الوعود باصلاح ما شكا منه مواطنو تلك الجهات[3] ولكن تلك الاصلاحات لم تكن لتخمد نار الثورة ضد البرتغاليين.

في أوربا، اعتبر وجود الاسطول البحري الذي يُبحّر في أعالي البحار والمحيطات المقياس لقدرة الحكومات المركزية على استعمار الشعوب الاخرى. ومعرفة الخيرات والكنوز للتجارة بها، أو هي في واقع الحال معرضة ليس إلى اعمال القرصنة، بل في المواجهات البحرية مع اساطيل اخرى لها اهداف التجارة، ولها القدرة على نقل القوة إلى بقع جغرافية تعيش عليها

---

(1) ناصر بن راشد، أجمع المسلمون في عُمان على تولية الإمامة عليهم بعد شدة الفتن واختلاف الآراء. انظر: لؤي بحري، الاطماع الاجنبية في جزيرة ابو موسى العربية، سلسلة اعرف وطنك، بغداد، 1971، ص4.

(2) المصدر نفسه، ص7-8.

(3) يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، الكويت، 1979، ص174- ص175.

مجموعات من البشر للتأثير عليها. ولكي لا نبتعد في بحثنا عن ما ذهبت اليه بعض الدول الاوربية، في الاتجار وليس التجارة، هي في نظرتها إلى تجنيد بضعة مئات من العاطلين عن العمل أو خريجي السجون في اوربا والاتجار بهم تحت قيادة قراصنة للاتجار في افريقيا. وملأ هذه السفن بالآلاف من الذين لا يجدون عملاً وشحنهم إلى مناطق الاستيطان الجديد في امريكا[1]. ذلك هو ما أخذت به دول اوربية مثل بريطانيا واسبانيا بين اواسط القرن السابع عشر واواسط القرن التاسع عشر. هؤلاء المهاجرون تسقط عنهم حقوق البشر ويتحولون إلى عبيد في المناجم والمزارع واقنان في حقول القطن والموز وقصب السكر[2].

فالمهاجرون الاسبان (المغامرون) بين (1518- 1650) وصلوا إلى المكسيك، وكولومبيا، وفنزويلا والارجنتين، وفي عنفهم المعنوي والمادي للسكان الاصليون، يقولون انهم امروا لهداية الناس إلى المسيحية (حملات تبشيرية). وهي وان مثلث غطاءاً للمغامرين الاسبان الاصليون والبرتغاليين، الا انها لا تبتعد عن الاهداف الحقيقية التي ارادها الملك البرتغالي عمانوئيل، في الكسب من تجارة الشرق، حتى وان كان في تسخير الرجال لاستخراج الذهب، والنساء لزراعة الارض[3]. قبل ان تتحول إلى حقيقة على الاقل بين انكلترا واسبانيا بسبب اعتناق الاولى للكنيسة البروتستانتية، والثانية الكنيسة الكاثوليكية[4]. وقادت اسطوليهما للاشتباك عام 1588، وهزيمة الاسطول البحري الاسباني.

---

(1) هاني خيرو ابو غضيب، المصدر السابق، ص75.

(2) لؤي بحري، المصدر السابق، ص8-7.

(3) كان الاسبان يدخلون القرى ويبقرون بطون النساء والاطفال والعجزة، فحولوا الناس إلى عبيد. فكان الاسباني يملك (30) عبداً وآخر (40) وآخر يملك (100) أو اكثر. وكان الجلد والضرب بالعصي واللطمات واللعنات هي الوسائل التي استخدمها الاسبان. انظر: هاني خيرو ابو غضيب، المصدر السابق، ص76.

(4) الكنيسة الكاثوليكية: اعتبر المسيحيون من أتباع الكنيسة الكاثوليكية وكلمة (بروتستانت) معناها (المحتجون) أو قد انشق أصحاب الديانة المسيحية إلى (كاثوليك وبروتستانت) في منتصف القرن السادس عشر احتجاجاً على ممارسات بابوات الكنيسة وخاصة (صكوك الغفران) التي كانت الكنيسة الكاثوليكية تتعامل بها.

وفي انجلترا، وجد الملك "هنري السابع" الذي حكم (1485- 1509) إن اكتشاف المحيطات والبحار والاراضي خارج الجزر البريطانية إنما يكمّن في تقوية الاسطول البحري، وبناء مزيد من السفن للابحار. غير ان الملك "هنري الثامن" الذي اكمل جهد سلفه (هنري السابع) في بناء المزيد من السفن، قد هيأ اذهان الربابنة عام 1622، ان بناء الاسطول هو لمواجهة الاساطيل الاخرى التي تعرقل التجارة الانجليزية. مثل الاسطول الاسباني، والاسطول الفرنسي الذي اشتبك مع نظيره الانجليزي لفترة سبع سنوات (1756- 1763) والتي مهدت إلى حرب الاستقلال الامريكية (1775- 1782)[1].

أ- طرد البرتغاليون من الخليج 1622

كان الاعتقاد الراسخ لدى ساسة لندن، ان وصول تعزيزات برتغالية من الهند إلى عمق الخليج المغلق عند ولاية البصرة- لاخضاع الثائرين عملية لا تكتنفها مصاعب كبيرة اذا ما تم التفاهم والتحالف مع اصحاب القوة والنفوذ على ساحلي الخليج (الشرقي والغربي). وبذلك تمكنوا من

(1) كانت فرنسا على تحالف مع الامريكيين تمدهم بالالبسة والاسلحة وحتى السفن (1779- 1780) لطرد البريطانيين الذين ارادوا التأثير في اقتصاد الولايات المتحدة وأدت إلى نهاية للامبراطورية البريطانية الأولى. كانت الضرائب، وخاصة ضريبة الشاي، والطوابع التي فرضها الانجليز على الامريكان عام 1765، هي شرارة التمرد ضدهم، غير ان مجرى الصراع والعناد الذي تصاعد، كان بمقتل خمسة امريكان في "بوسطن" بنيران الجنود الانجليز، بعد هذا الحادث تنكّر بعض أهالي بوسطن بزيّ الهنود وصعدوا على ثلاث سفن راسية في الميناء وألقوا حمولتها من الشاي في البحر. وردت بريطانيا بإغلاق الميناء. تعهد (جورج واشنطن) الرئيس الأمريكي الحصول على الاستقلال في الحرب المعلنة بينهما في أيار 1775م. وفي عام 1777م، حاصرت القوات الأمريكية الجيش الإنكليزي في غابات الشمال.

وفي عام 1781م أرغم قائد الجيش الإنكليزي (لورنواليس) على الاستلام. وفي عام 1782م استقلت أمريكا عن بريطانيا. هذه الحوادث شكلت فرصة لإعادة النظر في سياستها، ودراسة افضل السبل لاستخدام اسطولها البحري القوي للوصول إلى بقع جغرافية اخرى في قارة اسيا. وشعوبها وان اختلفت في اللغة والعادات والثقافات مع الانجليز فالمثابرة لدى ساستها وقادة جيوشها تكمن في قيادة تلك الشعوب لاستثمار كنوزها اولاً، واستثمار ابناءها للقتال ثانياً. وعقد تحالفات مع اصحاب القوى والنفوذ لطرد الخصوم الاوربيين ثالثاً.

انظر: هاني خيرو ابو غضيب، المصدر السابق، ص78-79.

تحقيق اول انتصار على البرتغاليين في معركة (جاسك) سنة 1622 وسيطرة على ميناء (جاسك) ومضيق هرمز وبندر عباس. وتبادلت المصالح مع بلاد فارس في اعفاء بضائعها من الضرائب، مقابل شراء الحرير الفارسي دون رسوم[1].

في ذلك الوقت المبكر لبناء حلم امبراطورية انجليزية مترامية الاطراف، ربما عادت عليها بالفوائد الكبيرة منها ان أي قوة بحرية، ومهما بلغت قوتها، فإن اعمال العصيّان والتمرّد المحلي كفيلان لطرد الاجنبي ذلك ما وفرته شركة الهند الشرقية التي اسسها الانجليز عام 1600[2]، وهدفها المعلن ترويج البضائع الانجليزية في اوربا والهند مروراً بالخليج. وتحولت مع مرور الوقت لاستعمار الشعوب كونها هيئة ممثلة للمصالح الانجليزية في منطقة الخليج[3].

وكان لزاماً على شركة الهند الشرقية التعاون مع الفرس على الساحل الشرقي ودولة اليعاربة العمانية على الساحل الغربي من الخليج، خصوصاً بعد ان هدأت جبهات القتال على اثر انتصار الجيش الفارسي

---

(1) محمد خالد المؤمني وخالد حامد شنيكات، رؤية شاملة لابعاد الصراع في قضية الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية العدد (1) آذار 2012.

(2) شركة الهند الشرقية (East India Company) أصدرت ملكة بريطانيا (إليزابيث الأولى) مرسوماً لإنشاء الشركة (شركة الهند الشرقية) في 31 كانون الأول عام 1600م. منحت الشركة سلطات احتكار على تجارة الهند وجميع مستعمراتها لمدة (21) عاماً. تاجرت الشركة بالقطن، الحرير، الشاي، الأفيون. وبمرور الزمن تحولت (شركة الهند الشرقية) من مشروع تجاري إلى مؤسسة تحكم جميع الولايات الهندية وجميع مستعمرات التاج البريطاني بدعم سياسي وعسكري من بريطانيا. استمرت الشركة (شركة الهند الشرقية) في عملها حتى بداية العصيان المدني في الهند عام 1858م. ظهرت شركة الهند الشرقية الهولندية عام 1602م و(شركة الهند الشرقية الدينماركية عام 1616م) و(شركة الهند الشرقية الفرنسية عام 1664م) وخلال أوائل القرن السابع عشر استولت الشركات الإنكليزية والهولندية على معظم الأملاك البرتغالية، وطردت معظم التجار البرتغاليين خارج الهند.

(3) محمد حسن العيد روس، المصدر السابق، ص68.

على الجيش العثماني في معركة قرب تبريز عام 1618[1]. وهزيمة البرتغاليين في "البحرين" عام 1602 وكانتا محل استثمار انجليزي للشاه الفارسي "عباس الصفوي" لمنحهم امتيازات تجارية لشركة الهند الشرقية في "جاسك". تلك وجدها البرتغاليون عام 1616 (بعد وصول اول سفينة إلى جاسك) تحدياً لهم، وطلبو من الشاه الفارسي (عباس الصفوي) عام 1619 طرد الانجليز ليس من "جاسك" بل من المنطقة كلها بعد تدني مستوى التجارة بين بلاد فارس والبرتغال[2]. ورد الشاه عباس الصفوي بالقول "ان ملك اسبانيا وَعدهُ عدة مرات ان يساعده في حروبه ضد العثمانيين إلا أنه لم يفِ بوعده، فكيف تطلبون مني بعد ذلك ان احقق رغباتهم. وإذا كان بامكانكم اخراجهم من مياه الخليج فليس لدي مانع في ذلك"[3] وضع بأمره القائد البحري "روي فرايد" اسطول اسباني- برتغالي مكون من خمسة سفن كبيرة للتوجه إلى الخليج. وبناء على توجيه الملك الإسباني للقائد "روي فرايد عام 1620" انه اذا وافق الشاه الفارسي عباس الصفوي على المطالب الاسبانية ومنها: أن تكون تجارة الحرير الفارسي حكراً لها، والتخلي عن اعطاء تسهيلات ادارية للاسطول الانجليزي، فإن حركة الاسطول باتجاه البحر الأحمر يكون ملزماً لغلق مضيق باب المندب بوجه التجارة العثمانية. وبعكس ذلك فأن تأديب أهالي جزيرة "قيلوه" و الاستيلاء على ميناء "جمبرون" و جزيرة "البحرين" هو الهدف المطلوب من الأسطول البحري[4]. اتفق الانجليز والشاة بحضور ممثل شركة الهند الشرقية لإخراج البرتغاليين من هرمز في كانون الثاني عام 1622 على الأسس التالية[5]:

---

(1) عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج1، ص2، 1982، ص36.

(2) حمل السفير الاسباني دي كارسيو رسالة قائد الحامية البرتغالية في هرمز إلى الشاه عباس عام 1619.

(3) سالم سعدون، جزر الخليج، المصدر السابق، ص55.

(4) معين احمد معين، الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز، المصدر السابق، ص10.

(5) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، ج5، ص1838.

1. تقسيم اسلاب الاسطول البرتغالي- الاسباني بين الانجليز والفرس.
2. يختص الانجليز بالاسرى المسيحيين، فيما يكون للفرس حرية استجواب الاخرين.
3. ان يؤول الحصن الموجود في مضيق هرمز بكل ما فيه من مدفعية واسلحة وذخائر إلى الانجليز، ولبلاد فارس الحرية في بناء حصن آخر.
4. تقاسم العوائد الكمركية بالتساوي في هرمز ولا ضرائب على السلع الانجليزية[1].

ولكي يتحقق للحليفين (الفارسي - الإنكليزي) أمر الاستيلاء على هرمز وجهت الجهود للاستيلاء على جزيرة "الجسم" أو "قشم" المواجهة لمضيق هرمز والتي كان قد أقام بها القائد "روي فرايد" قلعة جديدة ثم اتجه الحليفان بعد سقوط جزيرة الجسم (قشم) نحو هرمز التي تعرضت إلى ضغط شديد رغم قلة عدد البرتغاليين المدافعين عنها ونقص المياه والامدادات المعيشية لديهم مقابل تعهد الانجليز بحماية أرواحهم ونقلهم إلى خارج البلاد[2] وتلك هي من ساهمت في استسلام البرتغاليين في معركة جسك عام 1620 وانهيار امبراطوريتهم في الشرق[3]. وعلى هذا النحو نجح الفرس والانجليز في الاستيلاء على مركز البرتغال الحصين في مضيق هرمز في نيسان 1622 ومع ذلك لم ييأس البرتغاليون فعوّلوا على الاحتفاظ بوجودهم في مراكزهم الأخرى في الخليج بعد ان دأبوا على تعزيزها واقامة الحصون القوية فيها. كما حاولوا استرداد هرمز غير انهم عندما عجزوا عن ذلك كفوا عن محاولة استعادتها واقاموا وكالة لهم في "كنج" على الساحل الفارسي وعقدوا اتفاقية مع الفرس عام 1625 اعترفوا فيها بانتقال "هرمز والجسم" (قشم) إلى الشاه عباس الصفوي الذي انتهز تلك

(1) محمد شريف الشيباني، تاريخ القبائل على السواحل الفارسية، بيروت، 1968، ص132-ص133.

(2) حسن ندا حسن، المصدر السابق، ص91.

(3) خليل اسماعيل، نحو موقف عربي موحد من مضيق هرمز، المصدر السابق، ص62.

الفرصة لبناء ما يوازي هرمز ميناء جديد محل قرية "جمبرون" أطلق عليه اسم "بندر عباس"[1].

وجاءت فرصة الزعيم العُماني الامام ناصر لمحاربة البرتغاليين على خلفية انشقاق "مانع بن سنان العميري" حاكم مدينة "سمائل" عنه، وكذلك شقيقهُ "محمد بن صفير" حاكم "صحار". وتكليف الشيخ مسعود بن رمضان لمواجهة المنشقين والبرتغاليين في مكان يقال له "بطوى" (الروله)، وتكبيدهم خسائر معنوية ومادية دون سقوط مسقط بيده. وقادت إلى عقد صلح فيما بعد.

أما عن دوّر اليعاربة في انهاء الوجود البرتغالي في المنطقة، فقد بدأ هذا الدّور بعد نجاح "اليعاربة" في تأسيس دولتهم عام 1624[2]. وبسبب استمرارها في الحكم، حتى 1738 فقد لعبت هذه الدولة دوراً هاماً في انهاء

(1) بندر عباس: هي مدينة تقع في جنوب إيران ضمن مقاطعة اسمها (مقاطعة بندر عباس) على ساحل الخليج العربي. تبعد المدينة عن طهران مسافة (1333كم). وهو عاصمة محافظة (هرمز كان). كانت (جمبروت) تحت سيطرة البرتغاليين والإنكليز والعُمانيين حتى عام 1868م. ويعتبر الشاه عباس الأول هو مؤسس المدينة. فيها أقليات من الهنود والأفارقة. انظر: حسن ندا حسن، *المصدر السابق* ص16.

(2) اليعاربة: ينسب اليعاربة إلى الملك البنهاني يعرب بن عمر بن بنهان، أما مؤسسها فهو (ناصر بن راشد) الذي بويع بالإمامة الإباضية سنة 1624م. وتمكن من بناء أسطولاً بحرياً ضخماً مكنتهُ من الانتصار على القوات البرتغالية وإخراج الفرس من رأس الخيمة. هي عُمان في الوقت الحاضر، بدون الإمارات وشرق إفريقيا. وعاصمتها الرستاق بعد القضاء على دولة بني بنهان.

من أفراد دولة اليعاربة:

- ناصر بن راشد 1624 – 1649.
- سلطان بن سيف 1649 – 1680.
- يعرب بن سلطان 1680 – 1692.
- سيف بن سلطان 1692 – 1711.
- سلطان بن سيف 1711 – 1718.
- سيف بن سلطان 1728.

حرصت شركة الهند الشرقية الإنكليزية على كسب اليعاربة، وتوقيع معاهدة مع الإمام الأول (ناصر بن راشد) وتقاسم الإيرادات الكمركية في (مسقط) بين السلطان الأول 1659 وبين الشركة.

الوجود البرتغالي عندما استطاع "ناصر بن مرشد" الذي تولى الامامة في عام 1624 من توحيد شمل القبائل العمانية وإنهاء الوجود الاجنبي في عُمان.

ب- دور البحرية العُمانية 1624- 1650:

سلك ناصر بن مرشد سياسة نشطة خططت لتوحيد عُمان والعمانيين[1]. كانت شروطه في صالح العمانيين ومن هذه الشروط:

1. يتنازل المسيحيون البرتغاليون عن كل الأراضي والمباني الثابتة لهم في منطقة صحار.
2. يدفع البرتغاليون جزية سنوية للإمام.
3. يُعامل المسلمون معاملة حسنة في مسقط ومطرح من قبل البرتغاليين.

وافق البرتغاليون على هذه الشروط وأكثر من هذا أن الشيخ "مسعود" جمع منهم الضريبة قبل مغادرته مسقط[2]. وشهدت الفترة من (1630- 1649) معارك متفرقة في "جلفار وصحار وقريات وخورفكان" كما فرض الحصار على مسقط. وحين وفاته في 1649 لم يكن في قبضة البرتغاليين سوى التحصينات الداخلية لمسقط ومطرح وقد انتخب ابن عمه وقائدهُ العسكري "سلطان بن سيف" في نفس يوم وفاته ونجح الإمام الجديد سلطان بن يوسف في طرد البرتغاليين من مسقط سنة 1650[3] وهكذا لم يبق للبرتغاليين من وجود في منطقة الخليج العربي سوى وكالتهم التي أنشأوها في كنج على الساحل الفارسي والتي خرجوا منها بعد ذلك. وبتحرير مسقط من ايدي البرتغاليين انهارت قوتهم في المنطقة. ويعزو البعض اسباب انهيار النفوذ البرتغالي في المنطقة إلى توسع العمليات القتالية في البحار الهندية والخليج العربي. والفساد في أوساط القادة والجنود، بعد ان أبطرتهم الأرباح الهائلة التي جنوها من تجارة الشرق.

---

(1) حسن ندا، المصدر السابق، ص87.

(2) عائشة السيار، دولة اليعاربة في عمان وشرق افريقيا، دار القدس، 1975، ص54.

(3) صالح محمد العابد، دور القواسم في الخليج العربي، بغداد، مطبعة العاني، 1976، ص40.

دون الجدية في واجباتهم العسكرية. ونقلاً عن المؤرخ الإنكليزي (دندل فيليبس) أن الجنود البرتغاليين أصبحوا قراصنة وقد اعتمد البرتغاليون على القوة دون سواها لتحقيق أغراضهم القومية والفردية ولم يشهد تاريخ المنطقة الا القليل من التعامل السلمي مع العرب خاصة والمسلمين وذلك تمشياً مع أهدافهم الصليبية[1] ويعزو آخرون أسباب انهاء النفوذ البرتغالي إلى العوامل التالية:

1- فقدان البرتغاليون لاستقلالهم وضمّهم إلى اسبانيا سنة 1580.

2- اتصاف البرتغاليين بروح التعصب والقسوة في معاملة الشعوب الآسيوية والافريقية.

3- اعتماد البرتغاليون اعتماداً كبيراً على العبيد والمرتزقة من الهنود وكانوا يشكلون نصف حامية هرمز[2].

انتهى عهد البرتغاليين بعد (140) عاماً من ممارسة من النفوذ والقوة. ونقلاً عن المؤرخ البرتغالي "مانويل دي فاريا رئي سوسا" انه اثار الجمهور الحكم التالي على مواطنيه، مبيناً أسباب انهيار النفوذ البرتغالي بقوله: "... أن الدمار الذي أصاب أمورنا جاء من النظرة الصغيرة التي كان ينظر بها الكبار إلى من هم أقل شأناً واشتهاء الصغار لما في ايدي غيرهم مما جعلهم ينسون بلادهم وشرفهم"[3]. هكذا أتاح خروج البرتغاليين من منطقة الخليج المجال لظهور تنافس جديد بين الهولنديين والانجليز والذين خلفوا النفوذ البرتغالي في المنطقة. غير ان الانجليز. استوعبوا كل مفاسد البرتغاليين لكسب الجولة مع الهولنديين.

ج- الهولنديون:

ان اختفاء البرتغاليين وبعدهم عن الميدان لم يؤد إلى خلاص الانجليز من المنافسة السياسية والتجارية للهولنديين. وتعزى أسباب اهتمام

(1) عبد العزيز عبد الغني، بريطانيا وامارات الساحل العماني، دراسة في العلاقات التعاقدية، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1978 ص37.

(2) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج، مصر، مكتبة الانجلو المصرية، 1983، ص21- ص22.

(3) وندل فيليبس، تاريخ عُمان، وزارة التراث القومي العُماني، عُمان، 1983،ص61.

الهولنديين بالخليج إلى توقف السلع الهندية عن طريق لشبونه (البرتغال) بسبب التهديدات التي اخذوا يتعرضون لها من اسبانيا في عهد الملك فيليب الثاني والاستيلاء على السفن الهولندية التي قد يصادف ظهورها في المياه الاسبانية[1]. لم يستطع الهولنديون ان يقفوا مكتوفي الايدي ازاء تلك الاستفزازات وزاد من حنق الهولنديين ان البرتغاليين كانوا يرفعون من اسعار السلع الشرقية من حين إلى حين[2].

اجتمع تسعة من تجار شمال هولندا عام 1594 وقرروا تأسيس شركة أطلقوا عليها شركة الأراضي البعيدة "امستردام" Company of Holand" ثم تطورت بعد ذلك واطلق عليها في 1602 اسم شركة الهند الشرقية الهولندية. ومن حيث المقاصد، فلم تكن الشركة بعيدة عما كانت عليه شركة الهند الشرقية الانجليزية، وهي تتحرى اسباب هزيمة البرتغاليين في هرمز، والحساسية المفرطة للمسلمين من اقتراب السفن المسيحية من الأماكن المقدسة في جزيرة العرب. ولعل التحالف الفارسي الانجليزي ضد البرتغاليين الذي أفرز حالة الخلاف المذهبي لم يكن هو الجديد، فقد كان الهولنديون يميلون في سياستهم العامة إلى من يدينون بالمذهب البروتستانتي من الانجليز (ومعناها المحتجون وقد انشق أصحاب الديانة المسيحية إلى كاثوليك وبروتستانت في منتصف القرن السادس عشر احتجاجاً على ممارسات بابوات الكنيسة وخاصة صكوك الغفران التي كانت الكنيسة الكاثوليكية تتعامل بها) دون البرتغاليين الكاثوليك. كذلك فإنهم زعموا أن قدومهم إلى مياه الخليج هو لمساعدة البحرية الانجليزية ضد البرتغاليين. إلا أن الهدف الحقيقي هو مشاركة الانجليز في

(1) عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج1، ط2، بغداد، 1982، ص35.

(2) عمد الهولنديون إلى ايفاد البعثات الاستطلاعية للحصول على المعلومات والخرائط اللازمة المتعلقة بالطريق إلى الهند فذهب "جان هيجن" إلى الهند في معية أسقف "جوا" حيث ظل هناك حوالي ثلاث عشرة سنة جمع خلالها قدراً كبيراً من المعلومات حول السلع والمنتوجات ذات القيمة التجارية وعاد، إلى بلاده عام 1592. عمل على نشر نتائج ابحاثه واضاف اليها دليلاً عملياً للملاحة وصف فيه الطريق من لشبونه إلى الهند كما أعطى وصفاً جيداً للتيارات المائية والرياح والمرافئ والجزر القائمة هناك.

التجارة الفارسية، حيث سرعان ما اصطدمت مصالح الشركة الهولندية والانجليزية في بلاد فارس. وفي عام 1623 بعث الهولنديون "هاربرت فينش" إلى أصفهان لتهنئة الشاه بالنصر ضد العثمانيين[1].

كان الشاه يرحب بأية قوة أوروبية عله يحصل منها على مساعدات عسكرية لطرد بقايا البرتغاليين من الخليج. وبعد مفاوضات بين الطرفين اصدر الشاه إسماعيل الصفوي "فرماناً" إلى الهولنديين اشتمل على امتيازات سخيّة رغم معارضة الكثير من المسؤولين الايرانيين والانجليز، منها: اعطاء تسهيلات تجارية للهولنديين في البيع والشراء في جميع أنحاء بلاد فارس دون ان يلتزموا بشراء نوع معين من المنتوجات الفارسية. كما انهم لا يلتزمون بدفع العوائد الجمركية نقداً، وللهولنديين الحرية المطلقة في وكالاتهم التجارية ولهم الحق في استخدام القوة اذا دعت الضرورة[2]. وعلى هوى الشاه الفارسي إسماعيل الصفوي اتخذ الهولنديون من ميناء بندر عباس مركزاً تجارياً لهم فأصبحت تجارة التوابل في ايديهم من الفلفل وجوز الطيب والقرنفل في الوقت الذي يعجز فيه الانجليز عن تصريف منتوجات بلادهم خارج الهند[3] لقد وصل النفوذ الهولندي في الخليج العربي إلى ذروته سنة 1649[4]. اشتدت المنافسة الانجليزية الهولندية حتى أدت إلى نشوب الحرب بين الدولتين عام 1652 ولمدة عامين تمكنت خلالها السفن الهولندية من أسر بعض السفن الانجليزية واغراق البعض الاخر عند ميناء بندر عباس. وإذا كانت الحرب بين الهولنديين والانجليز قد توقفت نيرانها عام 1654 فانها لم تلبث ان استؤنفت من جديد عام 1665 ولمدة عامين آخرين. غير ان تلك الحرب لم يكن لها تأثير على اوضاع الجانبين في الخليج، لذا ظل الهولنديون يتمتعون بالمركز المتفوق حتى وقعت الاحداث الدولية بالهولنديين. والواقع ان ما حدث للهولنديين على يد الملك الفرنسي

---

(1) عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي، المصدر السابق، ص36.

(2) مصطفى عقيل، المصدر السابق، ص148– ص149.

(3) عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص37.

(4) صبري فارسي الهيتي، دراسة في الجغرافية السياسية، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1977، ص34.

"لويس الرابع عشر" خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر كان بمثابة ضربة قاضية لتجارتهم في الشرق ففقدوا مركزهم التجاري وتضاءل نفوذهم في الخليج على الرغم من الحاح ممثلي شركة الهند الشرقية الهولندية التشبث بالنفوذ الهولندي المتداعي هناك(1).

هكذا مكنّت شركة الهند الشرقية الانجليزية من مركزها في الخليج واستطاعت ابعاد نفوذ شركة الهند الشرقية الهولندية من المنطقة. أما أسباب ذلك الانهيار وخروجهم من الخليج فهي:

1- كانت أساليب الهولنديين العنيفة التي برزت للعيان في احتلالهم لجزيرة "الجسم" أو القشم بالقوة قد ولدت حقداً كبيراً، وعبر عن نفسه بالعمل كلما سنحت الفرصة للعثمانيين لرد الضربة(2). ولكن دون تنسيق فارسي عثماني لطرد الأجنبي نظراً للاختلاف المذهبي.

2- وقوع هولندا تحت سيطرة "وليم اورنج" فقد اعتبر الشاه "حسين" ان هولندا قد فقدت سيادتها ولم تبق دولة مستقلة، حتى ان الهولنديين عندما تقدموا بعرض إلى الشاه (حسين) سنة 1705 لمساندة البحرية الفارسية ضد العثمانيين رفض العرض وفضل عليها طلب العون من الانجليز.

3- كثرة الحروب (المرهقة) التي خاضتها هولندا في أوروبا ضد بريطانيا أولاً ثم ضد فرنسا ثانياً خلال القرن السابع عشر. ومع ان انجلترا دخلت في حلف مع هولندا ضد اطماع الملك لويس الرابع عشر الفرنسي إلا أن الهولنديين تكبدوا خسائر جسيمة ولم ينقذ هولندا من الدمار سوى صلح "روزتك" الذي أنهى الحرب بينها وبين فرنسا عام 1697. غير انها

(1) اقفلت الوكالة (شركة الهند الشرقية الهولندية) في بندر عباس ونقلت إلى البصرة ولم يعودوا إلى بلاد فارس إلا بعد عام 1753، فيما أقفلت الوكالة في البصرة ولكنهم لم يستطيعوا الاستقرار فأقاموا فترة في "بوشهر" ولم تدم وكالتهم الثانية في بندر عباس إلا فترة قصيرة من عام 1752- 1759 فقرروا نقل الوكالات إلى جزر محصنة حيث يستطيعون الاستقلال بالعمل. هكذا انتقلوا إلى جزيرة "خارك" وبعد ذلك رأت الشركة انه من العبث الاتفاق على هذه الجزيرة النائية لذلك قررت إخلاءها عام 1765. انظر: عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص39- ص40.

(2) صالح محمد العايد، المصدر السابق، ص31.

لم تنعم بالهدوء فخاضت مرة ثانية حرب الوراثة الاسبانية من 1702– 1703 واصبحت هولندا حليفاً لانجلترا بعد ان تكبدت في هذه الحرب خسائر عظيمة فاقت كل خسائرها في الحرب السابقة من الرجال والأموال، ونتائج ذلك ان تدهّورت حالتها الاقتصادية (هولندا) منذ سنة 1715 واضطرت إلى أن تحتمي بانجلترا، وانعكس هذا في صالح المستعمرات الانجليزية[1].

د- الفرنسيون:

ظهر النشاط الفرنسي في منطقة الخليج والمحيط الهندي متأخراً عن الطرفين الانجليزي والهولندي، ولم يصل هذا النشاط مباشرة بسواحل الخليج قبل القرن الثامن عشر[2]. إلا أن فرنسا لم تكن بعيدة عن احداث منطقة الخليج العربي خلال تلك الفترة حيث اخذت تزاول نشاطها هي الاخرى في اعقاب تأسيسها "لشركة الهند الشرقية الفرنسية" عام 1664 ونجاحها في ارسال سفنها إلى الخليج بعد حصولها على حق تأجير جزيرة "خارك" وقيامها بتأسيس مركز تجاري لها في بندر عباس ولم تعلن فرنسا عن عقد هذه المعاهدة 1708 الا في عام 1711 أي بعد مضي ثلاث سنوات تقريباً من توقيعها. ومع ذلك فما كادت المعاهدة تعلن وتذاع نصوصها حتى قام الانجليز والهولنديون وتجار الارمن في إيران بممارسة الضغط على الشاه "حسين" لالغاء الامتيازات التي منحت لشركة الهند الشرقية الفرنسية ويبدو ان السلطات الفارسية لم تأبه لهؤلاء الخصوم بل استمرت في العمل بنصوص المعاهدة بين فرنسا وإيران (الشاه حسين) بسبب يأس الشاه من الحصول على مساعدة الانجليز والهولنديين في حربه ضد العثمانيين. وتخلفهم عن الوعود التي قطعوها على أنفسهم فيما مضى.

---

(1) مصطفى عقيل المصدر السابق، ص181.

(2) المصدر نفسة، ص244.

وفي الواقع ان المعاهدة الجديدة ليس فيها نص يلزم الفرنسيين بمعاونة الفرس في حروبهم ضد العثمانيين[1]. بعد أن تعهد السفير الفرنسي بتحقيق هذا المطلب، ولما تأخرت حكومة باريس عن المشاركة في الحرب ارسل الشاه "حسين" السفير "محمد رضا بك" لبحث أسباب تأخر الفرنسيين في الوفاء بوعودهم باتفاقية صاغوا بنودها هم بأنفسهم ووقعوا عليها في 1715 وقد جاء بها:

1- اعفاء التجار الفرنسيين وكل من تشملهم الحماية الفرنسية من الرسوم الجمركية.
2- منح الحكومة الفارسية المباني والمساكن دون مقابل لشركة الهند الشرقية الفرنسية لتكون مقراً لها وللسفير الفرنسي في ايران.
3- ان يكون للسفير الفرنسي في إيران حق التقدم على سفراء الدول الاخرى وقناصلها.
4- يعفى الفرنسيون من دفع العوائد الشخصية.
5- للفرنسيين حق تصدير الخيول العربية والفارسية دون تحديد عدد معين.
6- اذا حدث اختلاف بين احد الفرنسيين واحد الرعايا الايرانيين فإن المحاكم الايرانية تختص وحدها في الفصل بينهما بشرط ان يحضر الجلسة القنصل الفرنسي.

كان الاعتراض على هذه البنود قاطعاً من جميع السلطات الفارسية، ولم تصدق الحكومة بشرعيتها لأن السفير لم يكن مفوّضاً بذلك. هكذا ظل النشاط الفرنسي محدوداً في الخليج[2] وبإنتهاء حرب السنوات السبع (1756- 1763) لصالح انجلترا اضطرت فرنسا إلى التنازل لها بموجب صلح "باريس" في 1763 عن معظم ممتلكاتها في الهند ولم يبق في حوزتها غير بعض المراكز التجارية في المحيط الهندي[3]. إلا أن هذه قد

(1) عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص48.
(2) مصطفى عقيل، المصدر السابق، ص252- ص255.
(3) فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص24.

وزعت هي الاخرى على الحكومات الرئيسية الثلاث التي أقامتها بريطانيا في الهند وفي حكومات "السنغال" و"مدراس" و"بومباي" كل حسب موقعها الجغرافي[1]. وبذلك وضعت انجلترا يدها على شبه القارة الهندية وخلا لها الميدان لتبسط نفوذها في المناطق المتاخمة للمحيط الهندي.

جدد الفرنسيون نشاطهم التجاري والاستعماري في الشرق وتطلعوا للانتفاع بثغر مسقط الذي يتمع بأهمية استراتيجية فائقة[2]. وقد ساعد على ذلك ان سلاطين مسقط كانوا مدركين للفوائد التي تعود على مواطنيهم من جراء قيامهم بعمليت النقل التجاري ما بين المستعمرات الفرنسية وبين الخليج. ولعل هذا يفسر سبب تغاضي السلطات عن الاعتداءات المتكررة من جانب القراصنة الفرنسيين على السفن العُمانية واستعدادها لإقامة وكالة فرنسية في البلاد عام 1785 في الوقت الذي رفضت عرضاً انجليزياً مماثلاً. غير أن فرنسا الرسمية لم تهتم بذلك واكتفت بأن أهدّت السلطان العثماني (أحمد البوسعيدي) سفينة حربية تعويضاً له عن الخسائر التي الحقها الفرنسيون في بلاده. ذلك قبل ان تدرك فرنسا أهمية طريق الخليج العربي في الحرب بينها وبين انجلترا عام 1793. وأنها تهدف إلى ارسال حملة إلى الهند ومّهد الفرنسيون لهذا العمل بخطوتين:

1- إقامة قنصلية فرنسية في مسقط.
2- ارسال بعثة فرنسية إلى بلاد فارس لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند[3].

اختارت لجنة الشؤون الخارجية للقنصلية الفرنسية احد الجغرافيين العارفين ببلاد العرب والفرس هو "يوشان" وقد جاء في التعليمات الخاصة "أن قنصلية فرنسا في مسقط إنما انشئت للتجسس على حركات الانجليز في الهند ودراسة الاحوال الداخلية في هذه البلاد وكذلك دراسة الطرق التي

(1) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، مصر، مكتبة الانجلو- المصرية، ص21- ص22.

(2) فؤاد سعيد العابد، المصدر السابق، ص24.

(3) عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص49.

يمكن ان تستخدمها في غزو فرنسي للشرق"[1]. ولكن حين وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر عام 1798 كان يوشان لا يزال في القاهرة ينتظر الفرصة المواتية للذهاب إلى مسقط. ويبدو أنه لم يكن واثقاً من نجاح مهمته نظراً لعدم موافقة لجنة الشؤون الخارجية على اقتراحه بعقد معاهدة سياسية مع حكام مسقط قبل انشاء الوكالة. أو لهذا فقد وجد يوشان ممثل الخارجية الفرنسية في تلك الحملة مبرراً للاعتذار عن أداء مهمته لما أدركه من شعور عربي معادي للفرنسيين. أما البعثة الفرنسية المرسلة إلى فارس فقد وصلت قبل مجيء الحملة الفرنسية بمدة طويلة وراقب البريطانيون نشاط هذه البعثات الفرنسية بحذر شديد، كما اتخذت ادارة شركة الهند الشرقية في لندن منذ 1798 اجراءات معينة لتأمين المنافذ البحرية المؤدية إلى الهند ومنها ارسال حملة بحرية إلى البحر الأحمر عن طريق رأس الرجاء الصالح بقيادة الادميرال "جون بلانكت" وتعيين ممثل سياسي في بغداد، واخيراً عقد اتفاق مع حاكم مسقط السلطان (أحمد البوسعيدي) لمنع الفرنسيين من التسرب للخليج[2] وقد وقعت المعاهدة مع سلطان مسقط في تشرين الأول 1798 وتعد الفترة الواقعة بين 1793- 1809 من فترات الصراع الفرنسي البريطاني فترة مهمة في تاريخ الخليج إذ في نهايتها كسبت بريطانيا امتيازات هامة وتدهورت مكانة فرنسا السياسية في الخليج.

3- السيطرة والنفوذ البريطاني:

كان صدور المرسوم الملكي الانجليزي بتأسيس شركة الهند الشرقية في (31) كانون الأول عام 1600 ايذاناً بفتح الطريق أمام استعمار الهند والأقطار المجاورة[3].

إن الدعوة للصواب فيما خلفته الاساطيل البحرية الاستعمارية في الخليج هو، انه وعلى مدار ثلاثة قرون من الزمن (1498- 1799) كان الاسطول

---

(1) عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص26.

(2) فؤاد سعيد العابد، المصدر السابق، ص26.

(3) المصدر نفسه، ص27.

البرتغالي هو اول الاساطيل البحرية الذي وصل إلى الهند عام 1498. وتوسع ليصل إلى مضيق هرمز بهدف ممارسة التجارة اولاً، ومعاونه الفرس في قتالهم ضد العثمانيين المسلمين ثانياً. وهي سياسة مصلحية بدت لشاهات بلاد فارس (القادمين من جبال زاكروس) مهمة مقدسة لوقف التوسع العثماني (القادم من اسيا الوسطى) والذي توقف جيشه في مدينة تبريز بعد احتلالها في معركة جالديران عام 1514. والواقع الذي أفرزه وجود الاسطول البرتغالي في مياه الخليج، انه كان على صلة بالسلطات الفارسية المنظمة، وان اعمال الصلح معها هي اكثر مما كان مع المغامرين العرب مثل ملك "هرمز" سيف الدين، وملك عدن "ريس حامد" واسطول دولة بني نبهان العمانية الذي لم يكن على قدر من القوة لمواجهة البرتغاليين بعد ان وضعوا يدهم على: مسقط، وصحار وقريات وجلفار، قبل ان يتوحد العمانيون تحت راية ناصر بن راشد اليعربي (1624– 1738).

كانت الجزر التي تواجد عليها الاسطول البرتغالي هي هرمز، وخيلوه، والبحرين وجسيم (قشم). قبل ان يعود الشاه الفارسي عباس الصفوي التعاون مع الاسطول البحري الهولندي على أمل معاونته لمقاتلة الجيش العثماني، ذلك قبل ان يكسب الشاه عباس الصفوي جولة قتال ضد خصمه السلطان العثماني سليمان القانوني عام 1623، ويحصل الهولنديون على مركز تجاري مهم في ميناء بندر عباس عام 1649.

الهولنديون في هرمز (مركز السيطرة)، وقشم، كانوا يتعاملون بالتجارة مع العرب الموجودين في الجزر متخذين من جزيرة طنب الكبرى مركزاً من اجل تحصيل الضرائب من العرب كما هو، ومكاناً يلجأون اليه اذا ما تعرضوا للعواصف البحرية أو أعمال القرصنة. واطلقوا تسميات هولندية على الجزر التي وصلوها مثل "زميو" على جزيرة ابو موسى نسبة للمركب الذي وصل اليها لأول مرة[1]. دون التخلي عن بندر عباس. ولعل ما ادركه الفرنسيون ان اسطولهم البحري هو الاخر كان متواجداً في منطقة الخليج، وتحديداً في جزيرة "خارك" جنوب الخليج، وهي أي فرنسا كانت تتعامل مع

(1) فاطمة الصايغ، الإمارات المتحدة من القبيلة إلى الدولة، الامارات، 1974، ص37.

حكومة فارسية مستقرة دون ان يكون للعرب على الساحل الشرقي مثيل لها. وهي نقطة مهمة في نظر الحكومات الأوربية، وهي تتعامل بنفس القدر مع حكومات الامبراطورية العثمانية في اسطنبول. ووجدته بريطانيا مصلحة حقيقية في التفاهم مع رأس مركزي يمثل قوة حقيقية لضبط الامن والنظام، وكان ذلك محل تفاهم مع الشاه الفارسي عباس الصفوي، وليس مع حاكم مسقط الذي وقعت معه بريطانيا اول معاهدة عام 1798، حيث كان الحاكم العربي في الموقف الضعيف الذي طلب منه عدم اعطاء تسهيلات تجارية لأي من الفرنسيين والهولنديين، بل حتى في تبديل الطبيب الفرنسي بآخر انجليزي لكي يعالجه.

ولأجل الوصول ال معرفة بقية موقع الجزر الجغرافي ذات الاهتمام المشترك بين (بريطانيا وبلاد فارس، والعرب) فقد وجدنا ذلك ما يتضمنه المبحث الثاني.

المبحث الثاني
جزر الخليج

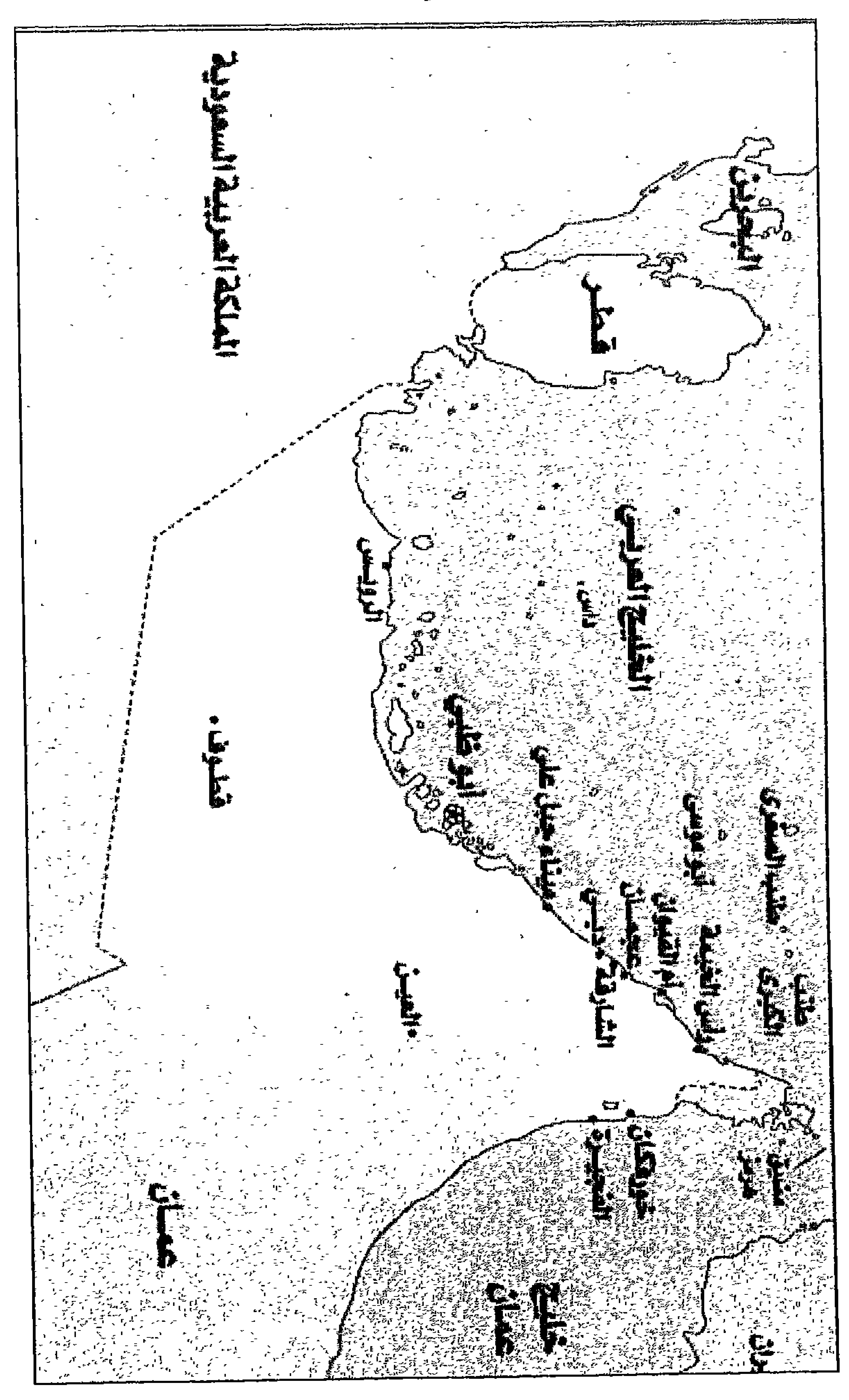
*** الموقع الجغرافي:**

يربط مضيق هرمز الخليج العربي بخليج عُمان. والأول بحر شبه مغلق والثاني بحر مفتوح وكلاهما يشكل لساناً بحرياً متصلاً بالمحيط الهندي وينتهي ساحل المضيق الجنوبي عند عُمان. بينما تطل إيران على ساحله الشمالي والشمالي الشرقي[1] الخارطة رقم (1).

(1) يستخدم الأوروبيون وخاصة في الخرائط والكتابات اسم جزيرة قوين والمقصود بها جزر سلامة وبناتها.

الخريطة رقم (1)

مضيق هرمز



يحد المضيق من جهة الخليج العربي خط يمتد من رأس الشيخ "مسعود" على الساحل الغربي من شبه جزيرة مسندم باتجاه الشمال حتى جزيرة هنجام جنوب الساحل الايراني ويحده من جهة خليج عمان خط يمتد من رأس "دبا" على الجانب الشرقي لشبه جزيرة مسندم حتى "دماغه باكخ" على الساحل الإيراني ويبلغ طول الخط الممتد من رأس دماغة باكخ (52.5) ميلاً بحرياً ويمثل الخط الحد الشمالي لخليج عمان ومدخل المضيق الجنوبي المفتوح على البحار وهو أقصى عرض له.

ويضيق المضيق على عرض 20.575 ميلاً بحرياً من النهاية الشمالية الشرقية ما بين جزيرة "لارك" في الجانب الإيراني و"قوين الكبرى"- (سلامة وبناتها) [1]... على الجانب العماني وهو أدنى اتساع له فيبلغ طول المضيق عند خطه الوسطي (104) أميال بحرية، وتشكل سلسلة رؤوس الجبال ورأس مسندم معها امتداداً لسلسلة جبال الحجر الشرقي حاجزاً ما بين خليج عُمان شرقاً والخليج العربي غرباً. ويمتد الخليج العربي الذي يقع المضيق عند مدخله من جهة عُمان عبر مضيق هرمز (5000) ميل من رأس مسندم حتى مدخل شط العرب[2] أما عرض الخليج العربي فيبلغ عند رأسه (140) ميلاً وعند مضيق هرمز يبلغ نحو خمسة أميال، أما أقصى اتساع له فيبلغ نحو (200) ميل ويبلغ طول السواحل التي تطل على الخليج العربي (2000) ميل[3] ويتراوح أقصى عمق للخليج ما بين (40-50) قامة بينما يبلغ عمقه قرب جزيرة "مسندم" (8) قامات[4]... ويكون الخليج عميقاً قرب الجانب الايراني عادة ولكن بالنسبة لمضيق هرمز فإن العمق يكمن في الجانب العربي اكثر منه من الجانب الإيراني[5] وهناك مجموعة كبيرة من الجزر المنتشرة حول

---

(1) خليل اسماعيل، نحو موقف عربي موحد من مضيق هرمز، مجلة المستقبل العربي، العدد 89- 1986، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص62.

(2) ر.ك. رمضاني، الخليج العربي، مضيق هرمز، 1986، ص2.

(3) سليمان سعدون البدر، منطقة الخليج العربي خلال الالفين الرابع والثالث قبل الميلاد، الكويت، 1974، ص23.

(4) القامة = تعادل 6 أقدام.

(5) ر.ك. رمصاني، المصدر السابق، ص1.

المضيق وفي الخليج العربي والتي برزت أهميتها السياسية والاستراتيجية في السابق وظهرت أهميتها الاقتصادية في الآونة الاخيرة نتيجة ثورة النفط التي شهدتها بلدان الخليج العربي وقد تضاربت دراسات الجغرافيين في عدد هذه الجزر منهم، من قال ان عددها دون الخمسين جزيرة ومنهم من قال ان عددها يصل إلى مائة جزيرة، وهكذا فالدراسات عن هذه الجزر غير دقيقة وعند التقصي لمعرفة عدد هذه الجزر ودراسة بعضها فقد تبين ان عددها قد يصل إلى 126 جزيرة[1]. وبالنسبة للباحث فإنه لن يتناول بالشرح والتفصيل جميع تلك الجزر، بل بعض تلك الجزر، والتي تشكل بموقعها الاستراتيجي أهمية فائقة في مستقبل الصراع حول هذه المنطقة الهامة من العالم، وخاصة الجزر التي تقع حول الممرات الملاحية وسط الخليج، أو التي تقع عند فم المضيق، أو التي أستغلت مؤخراً لخدمة أهداف استراتيجية وحربية أو اقتصادية. وهذه الجزر يمكن تقسيمها حسب موقعها إلى ما يلي:

1- جزر شمال وشمال غرب المضيق التي تقع بمحاذاة الساحل الإيراني: وتشمل:

أ- جزيرة هرمز.

ب- جزيرة لارك.

2- جزر جنوب المضيق وتقع بمحاذاة الساحل العربي:

أ- جزيرة أم الغنم.

ب- جزيرة سلامة وبناتها.

ج- جزيرة مسندم.

3- جزر غرب المضيق ووسط الخليج: وتشمل الجزر التالية:

أ- جزيرة هنجام.

ب- جزيرة الجسم (قشم).

ج- طنب الكبرى.

د- طنب الصغرى.

---

(1) سالم سعدون، جزر الخليج العربي، دراسة في الجغرافية الاقليمية، بغداد، 1981، ص31.

هـ- جزيرة بني طنب.

و- جزيرة أبو موسى.

ز- جزيرة "فارور".

ح- جزيرة بني فرور.

ط- جزيرة سري.

ي- جزيرة قيس.

وسنتناول فيما يلي بشيء من التفصيل موقع تلك الجزر وأهميتها بالنسبة للملاحة عبر الخليج العربي ومضيق هرمز.

1- جزر شمال المضيق وتقع بمحاذاة الساحل الإيراني:

أ- جزيرة هرمز:

وهي الجزيرة التي ارتبط اسم المضيق بها كما أسلفنا، وتقع فوق خط العرض الشمالي (27) ويمر من وسطها تماماً كما أنها تقع بين خط الطول الشرقي (56- 57) وهي أقرب الجزر إلى الساحل الإيراني الشرقي للخليج. وقد اتخذ البرتغاليون الجزيرة مركزاً لحملتهم المعروفة باتجاه الخليج وسيطروا عليها في عام 1507. يبلغ طول الجزيرة تسعة كيلومترات وعرضها ثمانية كيلومترات كما يتراوح عمق مياهها (73) قدماً. أما بالنسبة لعدد سكانها فهو غير ثابت ففي فصل الشتاء يصل عددهم إلى (2500) نسمة فيما يقلون في فصل الصيف[1] وقد اكتسبت هذه الجزيرة في الوقت الحاضر أهمية كبيرة بالنسبة لإيران خاصة بعد نقل مقر قيادة القوة البحرية الإيرانية إلى بندر عباس[2].

ب- جزيرة لارك:

تقع إلى الشرق من خط الطول (56) الشمالي بالقرب من جزيرة قشم (الجسم) ويبلغ طول الجزيرة أحد عشر كيلومتراً وعرضها سبعة كيلومترات وتبعد عن جزيرة هرمز مسافة (20) كيلو متراً ويبلغ عمق مياه

(1) سالم سعدون، جزر الخليج العربي، المصدر السابق، ص38.

(2) معين أحمد معين، الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز، صحيفة الاتحاد، ابو ظبي، ص10.

الجزيرة (20-25) متراً. وأثبتت الكشوفات الجيولوجية وجود كميات كبيرة من خامات الحديد بالجزيرة[1] وتستخدم إيران الجزيرة حالياً كمحطة لتحميل النفط بعد الاضرار الكبيرة التي اصابت ميناء تصدير النفط الرئيسي في جزيرة خرج بسبب غارات الطيران العراقي في عام 1986.

2- جزر جنوب المضيق وتقع بمحاذاة الساحل العربي:

أ- جزيرة أم الغنم (الغنائم):

تقع هذه الجزيرة بمحاذاة الساحل الغربي لمنطقة رؤوس الجبال في طرفها الشمالي، ويفصلها عن البر العماني "خور القوى" طولها من الشمال إلى الجنوب ميلان ونصف وعرضها ثلاثة أرباع الميل كما ترتفع من الجنوب حتى 600 قدم وتنخفض من الشمال. ويعتمد سكان الجزيرة على الزراعة والرعي[2]. وتعتبر الجزيرة القاعدة الرئيسية لحماية المضيق وكانت الجزيرة على الدوام تتمتع بقيمة استراتيجية خاصة كحصن لحماية المضيق وتبدو وكأنها لسان يمتد داخل المضيق حيث سبق وان استخدمت من قبل القوات البريطانية خلال الحربين العالمية الأولى والثانية وسبق ايضاً ان حصل الشاه على حق تمركز قواته في هذه الجزيرة[3] غير أن سلطنة عُمان قامت مؤخراً بتطوير الجزيرة ضمن خطط التطور التي تشهدها السلطنة حالياً.

ب- جزر سلامة وبناتها:

تقع جزر سلامة وبناتها شمال جزيرة مسندم وأطلق العرب على الجزيرة هذا الاسم (سلامة) لتعني (الرجاء) وأطلقوا على جزيرتين اصغر منها (بنات سلامة). اما تسميتها الاوربية وعلى الأطالس الدولية فهي Queen Island أو ملكة الجزر اكباراً لها واعترافاً باهميتها. والجزيرة عبارة عن

---

(1) تمكنت الطائرات العراقية من قطع مسافة (1250) كيلومتراً من قواعدها في العراق، لاصابة منشآت الجزيرة وتدمير العديد من سفن الشحن النفطية المختلفة. انظر: سالم سعدون، المصدر السابق، ص41.

(2) ج.ج. لوريمر 2. ج2، المصدر السابق، ص743.

(3) مصطفى نبيل، مثلث الخطر، مضيق هرمز، جبل طارق، باب المندب، بيروت، ط2، دار الكلمة للنشر، 1983، ص25-26.

كتلة صخرية وسط المياه، فوق أعلى نقطة في الجزيرة أقيم (فنار) لتنظيم الملاحة ليلاً عبر مضيق هرمز على الجهة العمانية من المضيق ومن هنا يمر شريان الحياة الصناعية القريبة عبر المياه الاقليمية العمانية[1] حيث قامت عمان مؤخراً بتطوير الجزيرة ضمن خطة تطوير محافظة مسندم.

ج- شبه جزيرة مسندم:

تعتبر شبه جزيرة مسندم مركزاً أمامياً وبوابة حراسة للمضيق. تقع الجزيرة بين خطي الطول الشرقي (56- 57) وبين خطي العرض الشمالي (56- 57) [2] كما تعتبر الجزيرة امتداداً طبيعياً لجبال الحجر الشرقية العُمانية. تتكون الجزيرة من ساحل صخري تكثر فيه النتوءات ويغلب اللون الداكن على صخوره. يبلغ ارتفاع الجبال المطلة على الجزيرة (5000) قدم[3] أما أقصى ارتفاع للجزيرة فيبلغ (875) قدماً وتتغلغل مياه الخليج نحو (10) أميال في بعض أجزاء شبه الجزيرة تاركة بروزات ونتوءات مرتفعة. يضم الساحل شواطئ رملية قليلة عند رؤوس معظم الخلجان وعند نهاية شبه الجزيرة الشمالي الشرقي يوجد رأس (الباب) الذي ينتهي برأس بارز من الحجر الجيري ويمتد الساحل إلى رأس شريط تتخلله عدة خلجان ومغارات، ويبلغ طوله (8) أميال. ومن هذه الخلجان خور "غبة موسى" وخور "كمزار" ومن "رأس شريط" يمتد الساحل نحو الجنوب الغربي "لخور كواي" وتستمر المرتفعات باتجاه جنوب غرب شبه جزيرة مسندم وفي اتجاه شمال شرق جزيرة "شعم" وعند الرأس تقع جزيرة "غبة علي". أما الجزء الغربي من ساحل شبه جزيرة مسندم فيبلغ طوله (6) أميال وهو صخري فيما عدا الرأس حيث تقع قرية "حسا" ويحدد جبل "شعم" المدخل الضيق الملتوي لخور شعم، وإلى الغرب من هذا الخور يستمر الساحل الشمالي لرؤوس الجبال في الارتفاع وله خوران صغيران احدهما خور "خصب" وهو الميناء الطبيعي المحمي برأس (الشيخ مسعود) من الرياح الجنوبية. وتقع قرية "خصب" خلف غابة كبيرة من

---

(1) مصطفى نبيل، المصدر السابق، ص19.

(2) سالم سعدون، المصدر السابق، ص79.

(3) مصطفى نبيل، المصدر السابق، ص14.

اشجار النخيل، وبين المدخل الغربي لخور خصب ورأس الشيخ مسعود تقع خوراً وقريتا (كيده Qida وهنه Hana)[1] وتفصل الجزيرة خليج عمان عن الخليج العربي وتعتبر مدينة خصب عاصمة لمحافظة جزيرة مسندم وقد كانت مسندم عبارة عن بضعة أكواخ ويعيش أهلها على السمك والتمر قبل ان تتحول إلى بلدة يتركز حولها اهتمام ابناء الخليج وقد شكلت السلطات العمانية والتي تتبع لها الجزيرة لجنة للتخطيط والإشراف على تطوير الجزيرة وانشاء محافظة مسندم والتي مركزها خصب وتتبعها (دبا البيعة) [2] ... وهناك اتجاه لدى عُمان لتطوير المطارات الصغيرة القائمة مثل مطار خصب والبيعة وبخا والتي ستصبح قادرة على استقبال مختلف أنواع الطائرات[3].

3- جزر غرب المضيق ووسط الخليج:

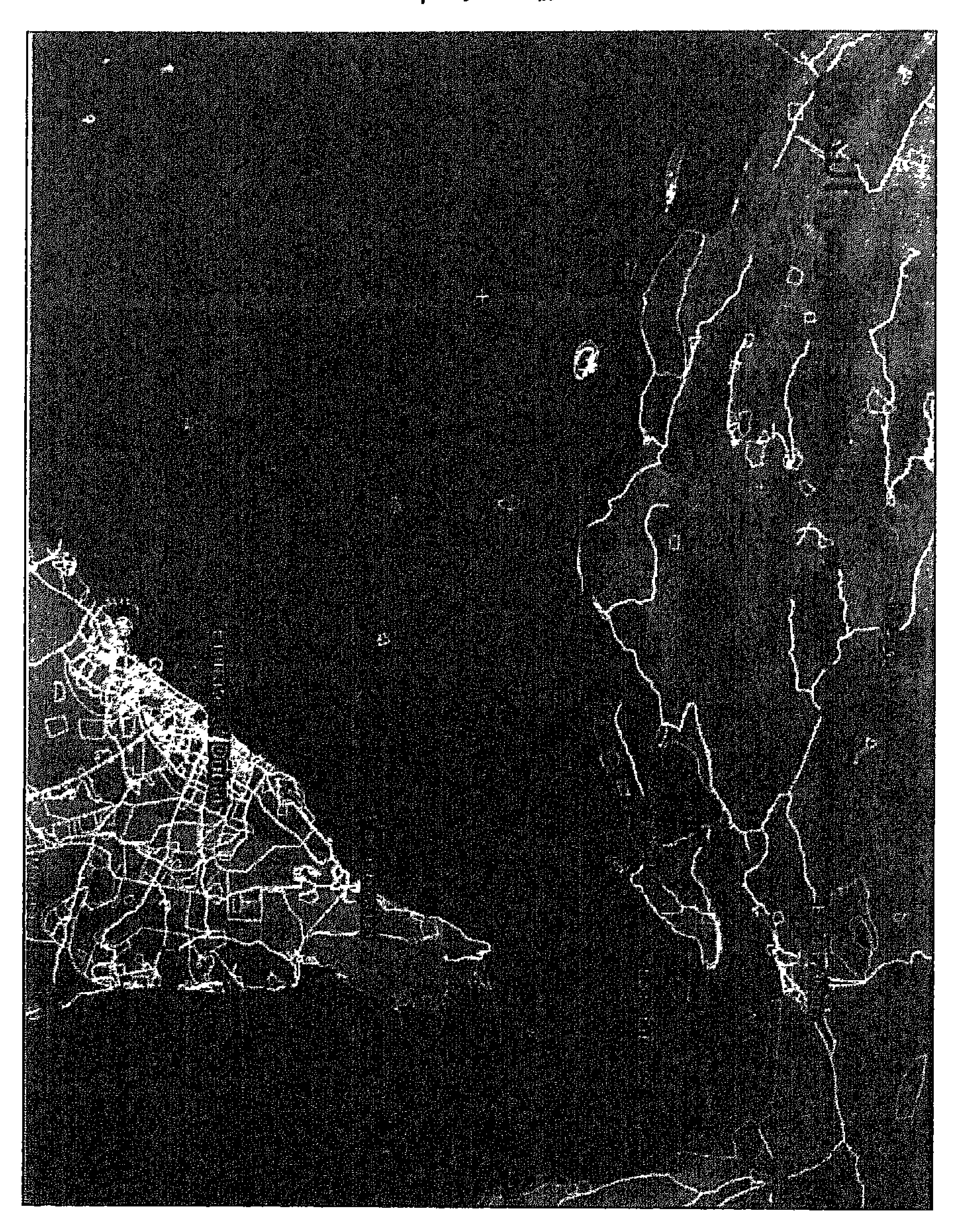
تنتشر في هذا الجزء الغالبية العظمى من جزر الخليج العربي أي أكثر من مئة جزيرة، خاصة جزر الساحل الغربي من الخليج، وسوف نتطرق بشيء من التفصيل إلى تلك الجزر مع التركيز على الجزر الهامة استراتيجياً خاصة تلك التي تمر بمحاذاتها خطوط سير الناقلات النفطية وغيرها، أو تلك التي تشكل بموقعها نقطة استراتيجية هامة في خطط الدفاع عن المنطقة الخارطة رقم (2).

(1) سليمان سعدون البدر، المصدر السابق، ص24.

(2) دبا البيعة: منطقة تقع على خليج عمان وتتبع للسلطنة. وهناك دبا الحصن وتجاور دبا البيعة ولكن تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة وتقع هي الأخرى على خليج عمان وتبعد دبا الحصن عن خورفكان بمسافة (19) كيلومتراً تقريباً.

(3) مصطفى نبيل، المصدر السابق، ص16- ص17.

الخريطة رقم (2)



أما أهم تلك الجزر هي:

أ- جزيرة هنجام:

تقع إلى الجنوب من جزيرة قشم (الجسم) وتبعد عنها بمسافة خمسة وخمسين كيلومتراً. كما أنها تبعد قليلاً عن خط الطول الشرقي (56) وإلى الجنوب من خط العرض الشمالي (26). كانت تعرف لدى الكتاب الغربيين باسم (نجوم- انجو). تبعد عن جزيرة لارك مسافة ستين (60) كيلومتراً وعن جزيرة أم الغنم مسافة (50) كيلو متراً. ويبلغ طول الجزيرة (8-9) كم وعرضها يتراوح بين (3-6). أما مساحة الجزيرة فهي قرابة خمسين (50) كم^2 تقريباً ويتراوح عمق المياه بين (9-7 قامات). ان عمق مياه الجزيرة وصلاحية سواحلها تساعد السفن على الرسو فيها وخاصة في القسم الشمالي القريب من قرية هنجام الجديدة حيث يصل عمقها من (10-15) متراً. أما عن عدد السكان فيقدر ما بين (800- 1000) نسمة وهذا العدد في تناقص مستمر نتيجة للهجرة إلى المناطق الأخرى التي ظهر النفط بها والذي يعتبر أقوى العوامل في جذب السكان من المناطق الأخرى[1].

ب- (الجسم- قشم):

تعتبر جزيرة الجسم أضخم وأهم جزيرة تطل على مضيق هرمز من الغرب، فهي تقع خارج ساحل منطقتي بستك والشميل الايرانيتين وتمتد من لنجه حتى بندر عباس تقريباً ويفصلها عن البر الايراني قناة يتراوح عرضها ما بين (1-15) ميلاً وتعرف باسم مضيق كلارنس[2]. تسيطر الجزيرة بموقعها هذا على فم الخليج لذلك فقد كانت قاعدة للاسطول الايراني العامل بالخليج[3] خاصة وأن الجزيرة تسير بمحاذاة الساحل الايراني وتبعد سواحلها الجنوبية عن الساحل الغربي (24) ميلاً ويبلغ طولها نحو 60

(1) سالم سعدون، المصدر السابق، ص52- ص53.

(2) ج.ج لوريمر، المصدر السابق، ص748.

(3) فالح حنظل، المفصل في تاريخ الامارات، ج1، ابو ظبي، 1983، ص38.

ميلاً[1]. أما عرض الجزيرة فيبلغ نحو عشرة أميال في المتوسط. وتتكون الجزيرة من اكثر من اربعين قرية منها الكبيرة ومنها الصغيرة.

ج- طنب الكبرى:

تقع جزيرة طنب الكبرى على بعد (27) كيلو متراً من جنوب جزيرة القشم. ويبلغ أعلى ارتفاع فيها عن سطح الأرض (53) متراً[2] وتقع الجزيرة إلى الشرق من خط الطول الشرقي (55) وإلى الشمالي الغربي من خط العرض الشمالي (26). كما انها تقع شمالي شرق جزيرة ابو موسى وتبعد عنها حوالي (50) خمسين كيلو متراً[3] تتبع الجزيرة تاريخياً امارة رأس الخيمة ولقد خضعت الجزيرة كغيرها من الجزر المنتشرة في وسط الخليج العربي عبر العصور للفاتحين المتوالين الذين حكموا منطقة الخليج العربي، (من يونانيين ورومان وفرس وعرب ومغول وبرتغاليين وانجليز). وقد حكم القواسم الجزيرة منذ عام 1750م، وهم ينتمون إلى ذات القبائل العربية التي تسكن على البر المقابل. وعندما فرضت بريطانيا الحماية على مشايخ الخليج ومنهم شيخ امارة رأس الخيمة "حميد بن سلطان بن عبد الله" وفق معاهدة 1892[4] (المعاهدة المانعة Exclusive Treatie) فإن مسوّدتها كتبت من قبل المقدم تالبوت Talbot المقيم السياسي البريطاني في الخليج[5]. اعتبرّت الجزيرة من توابع الشارقة قبل أن يرفع العلم فيها، وعلى أماكن متفرقة من أرضها.

---

(1) حسن ندا حسن، الاهمية الاستراتيجية، النظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، بغداد، 1980، ص22.

(2) معين احمد معين، الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز، صحيفة الاتحاد الاسبوعي، 27 تشرين الأول، 1983.

(3) أعلن شيوخ وأمراء الإمارات أن لا تفاوض ولا تأجير ولا بيع ولا مشاورة مع دولة أخرى بدون موافقة بريطانيا.

(4) لمزيد من التفاصيل حول المعاهدة، انظر: فالح حنظل، المصدر السابق، ص702. وكذلك، فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي 1853- 1914 2، ج2، الكويت، 1984، ص91- ص94.

(5) محمد عزيز شكري المصدر السابق، ص8.

ولعل من المثير القول، أن موظفاً بلجيكيا يعمل في مصلحة الكمارك الايرانية، قام بزيارة إلى الطنب وأبو موسى عام 1904، هو من ازال علم الشارقة، ليرفع محله العلم الإيراني بحماية من اتباعه. تلك الحادثة أحتج عليها ممثل بريطانيا في طهران نيابة عن شيخ الشارقة، قبل أن يقدم الموظف البلجيكي اعتذاراً عن فعلته للممثل البريطاني، وفي حينها أنكرت الحكومة الفارسية علمّها بالحادث وأمرت بانسحاب الحرس وأنزل علمها من الجزيرة في حزيران 1904. قبل أن يستبدل علم الشارقة على الجزيرة عام 1921 بعلم رأس الخيمة، حيث ظهرت في هذا العام 1921م إمارة رأس الخيمة كإمارة مستقلة. علماً أن العلم بقيّ يرفرف على هذه الجزيرة إلى ان أنزلته القوات الإيرانية بعد مقاومة من قبل شرطة الجزيرة في الأول من كانون الأول عام 1971[1]. وقد أعلنت إيران عن هذا الاحتلال صراحة حيث قال رئيس الوزراء الإيراني آنذاك "أمير عباس هويدا" أمام البرلمان الإيراني انه يسره "ان القوات الشاهنشاهية المسلحة قد نزلت في الساعة السادسة والربع من فجر اليوم في جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى وأضاف بأن سياسة إيران الوطنية هي عدم اللجوء إلى القوة ..."[2]. ان الجزر التي قامت إيران باحتلالها تشكل بموقعها الاستراتيجي أحد المواقع الهامة للدفاع عن منطقة الخليج الفارسي، والقول لهويدا، كما أن موقعها يشكل أحد الأماكن التي يمر بها الخط الملاحي لناقلات النفط العملاقة المتجهة إلى أوروبا عبر مضيق هرمز.

د- جزيرة طنب الصغرى:

تقع هذه الجزيرة إلى الشمال من جزيرة طنب الكبرى وتبعد عنها قرابة (12-14 كم)[3] وقد احتلت هذه الجزيرة كذلك في الأول من كانون الأول 1971 من قبل القوات الإيرانية. وتشير الوثائق التاريخية الخاصة بمنطقة

(1) سالم سعدون، المصدر السابق، ص177.

(2) المصدر نفسه، ص178.

(3) فالح حنظل، المصدر السابق، ص701.

الخليج العربي، بأن هذه الجزيرة تتبع لإمارة رأس الخيمة كما هو الحال بالنسبة لجزيرة طنب الكبرى (سنأتي عليها في الفصل الثالث).

هـ- جزيرة بني طنب:

تقع هذه الجزيرة بالقرب من جزيرة طنب الكبرى وتبعد عنها قرابة ثلاثة أميال على شكل شبه مثلث ويبلغ طولها ميلاً واحداً وعرضها ثلاثة أرباع الميل وتقع عند نهايتها الجنوبية مجموعة تلال داكنة اللون يبلغ ارتفاعها (116) قدماً على سطح البحر وهي تابعة لجزيرة طنب[1] وغالباً ما تغمر المياه أجزاء الجزيرة في حالة المد المرتفع.

و- جزيرة أبو موسى:

تبعد جزيرة أبو موسى عن ساحل دولة الإمارات بحوالي (35) ميلاً، وتبعد عن الساحل الإيراني المقابل بحوالي (43) ميلاً وتبلغ مساحتها حوالي (30) كيلو متراً مربعاً[2]. تشتهر الجزيرة بوجود كمية من المعادن فيها، كما وتمتاز الجزيرة بمياهها العميقة الصالحة لرسو السفن. وبظهور معدن أكسيد الحديد الأحمر الذي يجري استخراجه منها وتصديره إلى الخارج، صار للجزيرة معدناً ثمنياً، وموقع استراتيجي يتحكم برقبة الملاحة في الخليج العربي من ناحية مضيق هرمز.

إن ما يهمنا هنا هو التأكيد على الأهمية الخاصة لجزيرة أبو موسى والتي تكمن في موقعها الجغرافي الهام المطل على مضيق هرمز، فهي مركز رقابة على المضيق الذي تمر منه ناقلة نفط عالمية كل (12) دقيقة. وعلى هذا الأساس يمكن أن ندرك الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية الخاصة لهذه الجزيرة. والتي أدركتها بريطانيا منذ مطلع القرن العشرين وقبل اكتشاف النفط في المنطقة بأهمية جزيرة أبو موسى ففكرت في إقامة قاعدة عسكرية عليها. كما ذكر بأن ألمانيا هي الأخرى فكرت عند نزولها إلى منطقة الخليج العربي في الحرب العالمية الثانية لأن تكون قاعدة ومستودع

---

(1) سالم سعدون، المصدر السابق، ص177.

(2) لؤي بحري، الأطماع الاجنبية في جزيرة أبو موسى العربية، سلسلة اعرف وطنك، بغداد، 1971، ص4.

للوفود خاضع لها على هذه الجزيرة لغزو بقية مناطق الخليج[1]. هذا وقد قامت القوات الإيرانية في الأول من كانون الأول 1971 باحتلال الجزيرة فيما قالت دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة في حكومتها الاتحادية إنها لم تتنازل عن حقها في ملكية الجزر الثلاث.

أحدث الاحتلال الايراني للجزر الثلاث أزمة عنيفة بين الدول العربية وايران. وأدت إلى قطع العراق لعلاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا وإيران، والى تأميم ليبيا لشركة البترول البريطانية تحت اسم "شركة بترول الخليج" وتوصّل مجلس جامعة الدول العربية في دور اجتماعه العادي رقم 57 في 11 آذار 1972 أن أصدر قراره الذي أكد على عروبة الجزر الثلاث ودان الاحتلال الإيراني لهذه الجزر بالقوة. قدمت وفود الدول العربية مذكرة طالبوا فيا باتخاذ اجراءات ضد بريطانيا لأنها لم تنفذ التزاماتها بموجب المعاهدات التي تفرض عليها حماية الجزر، وجدير بالذكر ان الاحتلال قد تم قبل الإنسحاب البريطاني من المنطقة بيوم واحد أي في الثاني من كانون الأول 1971[2].

ز- جزيرة فارور:

تقع شمال جزيرة "سري" وجنوب شرق بندر عباس "لنجه" بامتداد شمالي جنوبي، وتبعد عن اقرب نقطة من رأس بستانة بمسافة "عشرين" كيلومتراً. أما الطرف الشمالي منها فيبعد عن رأس بستانة بمقدار "خمسة عشر" كيلو متراً. هي: على شكل كتلة صخرية بارزة في البحر. أما القسم الجنوبي فيعرف (بنيو فرور) وهي غير مسكونة وأهم ما يظهر من معالمها هو برجها الذي يبلغ ارتفاعه (145) متراً ويصل عمق مياهها الساحلية ما بين (10-50) متراً، وهذا العمق يسهل رسو السفن الكبيرة. يبلغ ارتفاع الجزيرة عن سطح البحر (143) قدماً وأعلى قمة فيها (145) قدماً [3]. تعتبر جزيرة فارور من الجزر المهمة بالنسبة لإيران ويعود ذلك إلى أن المنطقة الفاصلة

---

(1) لؤي بحري، المصدر السابق، ص7-8.

(2) يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، الكويت، دار العروبة للنشر والتوزيع، 1979، ص174- 175 .

(3) سالم سعدون، المصدر السابق، ص53- ص54.

المثبتة للملاحة والمرور في مدخل الخليج والتي تستخدمها السفن المتجهة إلى رأس الخليج والقادمة منه تقع بين جزيرة طنب الكبرى وجزيرة فرور[1] أي أن الجزيرة تقع بمحاذاة الخط الملاحي لسير الناقلات النفطية عبر مضيق هرمز.

ح- جزيرة بني فارور: نبيو فارور NABYFORUR:

تقع هذه الجزيرة في الجزء الجنوبي الغربي من جزيرة "فارور" وهي عبارة عن تل ذي قاعدة صخرية سوداء ترتفع (37) متراً ومتوسط قطرها نصف كيلومتر، وتتكون الجزيرة من صخور مرجانية. والجزيرة شبه دائرة قطرها (1.5) كيلو متر. ونتيجة لضحالة المياه بالقرب من سواحل هذه الجزيرة فقد وضع تحذير للسفن العابرة للخليج من الاقتراب من هذه السواحل الا في حالة تيارات المد القوية حيث تسمح للسفن بأن تمر. وهناك جهاز ارصاد يتم بواسطته اعطاء المعلومات البحرية[2] لسفن الشحن وناقلات النفط المارة عبر الخليج.

ط- جزيرة سري SIRRI:

تبعد جزيرة سري (22) كيلومتراً جنوب شرق جزيرة "فارور" وأعلى ارتفاع فيها عن سطح البحر (15) متراً. كما انها تقع على بعد (85) كيلو متراً جنوب غرب لنجه، وطول الجزيرة (7) كيلو مترات وعرضها (4.5) كيلومترات[3]. يبلغ عمق المياه الساحلية ما بين (120- 150) قدماً وكانت الجزيرة تابعة للقواسم حتى 1882 فاحتلتها إيران عندما احتلت ميناء لنجه قبل أن تنسحب تحت ضغط بريطانيا، ثم عادت فاحتلتها عام 1904[4]. استخدمت إيران الجزيرة مؤخراً كميناء لتصدير النفط[5]. بعد الدمار الذي لحق بميناء تصدير النفط في جزيرة (خرج) من جراء تصاعد حدة

(1) خليل اسماعيل، المصدر السابق، ص66.
(2) المصدر السابق، ص67.
(3) سالم سعدون، المصدر السابق، ص55.
(4) معين احمد معين، المصدر السابق، ص10.
(5) سالم سعدون، المصدر السابق، ص180- 181.

القصف الجوي العراقي المتواصل خلال حرب الثمان سنوات مع إيران 1980-1988 [1].

ي- جزيرة قيس:

تقع جزيرة قيس على بعد (11) ميلاً من ساحل منطقة "شيبو" ويفصلها عن البر الإيراني قناة يبلغ عمقها ما بين (20 و30 قامة) ويبلغ طولها حوالي عشرة أميال من الغرب إلى الشرق وعرضها أربعة أميال [2]. ذكرها ابن خلكان في تاريخه وابن بطوطة في رحلته ووصفها بأنها كانت بلدة عظيمة، وقد سكنها (قيس بن عميرة) وهو أحد ملوك العرب القدامى ولذلك نسبت اليه وسميت باسمه وكانت مركزاً مهماً للتجارة بين الهند والغرب. وتعد الجزيرة الآن مركزاً هاماً للخليج بعد أن جعلتها الحكومة الإيرانية مركزاً رئيسياً للجزر الإيرانية [3].

إن الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزر وسط الخليج أو عند مدخل مضيق هرمز قد منحها أهمية فائقة خاصة وأن خطوط الملاحة غالباً ما تمر بالقرب من تلك الجزر، كما أن موقع بعض تلك الجزر بمحاذاة حقول النفط أو أماكن تحميله أضفى عليها أهمية أخرى، من هنا كان الصراع حول هذه الجزر وعلى مر التاريخ شهد فصولاً من التوتر الحاد. ونظراً لكثرة الجزر المنتشرة في الخليج ومضيق هرمز فقد حددت منظمة "الامكو" (منظمة مختصة بالملاحة البحرية العالمية) [4]... ثلاثة ممرات للملاحة وهي مصدر اهتمامنا سواءاً منها الممرات التي تقع عند مضيق هرمز أو المحاذية لجزر الخليج على النحو التالي:

---

(1) تعرضت جزيرة سري إلى مزيد من الهجمات الجوية العراقية خلال الحرب. وفي عام 1986، كان الجهد الجوي العراقي لا يستثني كل محطات تصدير النفط الايراني في عمق الخليج.

(2) ج.ج لوريمر، ج5، المصدر السابق، ص1838.

(3) محمد شريف الشيباني، تاريخ القبائل في السواحل الفارسية، بيروت، 1968، ص132-ص133.

(4) الامكو: مختصر لممرات الملاحة في الخليج، وقد حددتها منظمة الامكو التابعة للامم المتحدة.

أولاً: ممر منطقة مضيق هرمز:

يتراوح عمق المياه في هذا الجزء بين (32- 50) قامة، ونظراً لكثرة الجزر الواقعة في هذا الممر، فقد حددت (الامكو) ممرين للملاحة عبر هذه المنطقة الممر الأول، يتجه شرقاً أي للخروج من الخليج وبعرض ميل بحري ونصف الميل (1.5) ويقع قرب الساحل العماني[1]. أما الممر الثاني للملاحة في منطقة مضيق هرمز فيتجه غرباً نحو الخليج العربي من الجهة الايرانية ويبلغ عرضه (4.5) أميال بحرية. ويفصل الشريطين شريط عرضه (ميل) بحري واحد للحيلولة دون اصطدام السفن في الممرين[2] وفي هذه اعلنت سلطنة عُمان عن نيتها نقل الخطوط الملاحية الحالية الى منطقة تقع على خط العرض 31، 36 شمالاً، وخط طول 54، 56 شرقاً لتأمين سلامة الملاحة بسبب مروره في منطقة تقع شمال جزر سلامة وبناتها حيث ستكون المسافة والعمق اكبر مما هي عليه الآن لتقلل فرص التصادم.

ثانياً: ممر منطقة جزر طنب وفرور:

يقع هذا الممر في المنطقة الجنوبية للخليج العربي بعد الخروج من مضيق هرمز، وتكثر الجزر في هذا الممر وأهمها جزر طنب الكبرى- والصغرى وأبو موسى ويتراوح عمق المياه في هذه المنطقة بين (30- 50) قامة تقريباً. وبسبب كثرة الجزر وكثافة الملاحة قررت (الامكو) رسم خطين لمرور السفن فيها، يقع الأول في الشرق ويتجه خارج الخليج[3]. أما المنطقة الأخرى للمرور فهي منطقة رأس تنورة، فيما لا تخضع بقية مناطق الخليج العربي لأي تحديدات دولية أو أية اتفاقيات ثنائية أو متعددة مع الدول الساحلية. لذا فإن حركة الملاحة خارج المناطق التي سبق ذكرها يقع على عاتق ملاحي السفن أنفسهم بالدرجة الأولى، بدلالة الاشارات الأجنبية والخرائط البريطانية التي

---

(1) حسن ندا حسن، المصدر السابق، ص91.

(2) خليل اسماعيل، المصدر السابق، ص62.

(3) حسن ندا حسن، المصدر السابق، ص97.

تشير إلى الأعماق في الخليج. وجدير بالذكر أن الملاحة في هذه المنطقة تسير في البحر العالي بشكل عام[1].

هذه هي أهم الجزر والممرات الملاحية الخاصة بعبور السفن عبر الخليج لتظهر من خلالها مدى الأهمية التي توليها بريطانيا وشعوب بلاد فارس والقبائل العربية على الساحل الشرقي للخليج، حيث بات على بريطانيا التعرف على رموز القوة من الشيوخ في الولايات العربية، قبل أن يصبح اكتشاف النفط في منطقة الخليج أهم عوامل الصراع عليها. (كما سنرى لاحقاً).

(1) حسن ندا حسن، المصدر السابق، ص97.

المبحث الثالث
أوضاع الفرس والعرب على ساحلي الخليج

1. الفرس

الفرس: كلمة مشتقة من احدى القبائل الإيرانية التي حكمت إيران في الالف الأول قبل الميلاد[1]. واطلق العرب على بلاد إيران اسماً آخر هو (بلاد العجم)، وهي لفظة اطلقت على غير العرب من الاقوام، الا انها أختصت بالفرس دون غيرهم من الاقوام كالأكراد. وكلمة ايران، اشتقت من اسم قبائل "آيري" التي نزحت من جبال زاكروس إلى الهضبة الايرانية حوالي سنة (200 ق.م) [2] وآرياً تعني بلاد الاريين أي "النبلاء"، وبقي الحكام الساسانيون يطلقون على بلادهم اسم (ايرانشهر) أي دولة إيران منذ عام 1932[3]. اما موقع بلاد فارس، فهي من الناحية الجغرافية بين منخفضيّن طبيعيّين "بحر قزوين من الشمال والخليج من الجنوب" والهضبة هي المكوّن الأعظم من أرض بلاد فارس[4].

تبني أهل بلاد فارس الديانة الزرادشتية[5]، القائمة على عبادة الآلهة المتمثلة بالكواكب وقوى الطبيعة، وهو الدين القومي لهم[6]. قبل ان يتحولوا إلى الديانة "المانوية" (دين الصابئة) أي كتاب "الزبور" للنبي داود (ع) في القرن الثالث الميلادي في مدينة بابل، ثم إلى المسيحية بحدود عام (240م)[7].

---

(1) محمد وصفي ابو مغلي، إيران دراسة عامة، جامعة البصرة، 1985، ص16– ص17.

(2) المصدر نفسه، ص17.

(3) نصير عبد الحسين الكعبي، الدولة الساسانية (دراسة في التاريخ السياسي) في ضوء المصنفات العربية الإسلامية، ط1، سوريه، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص33.

(4) المصدر نفسه، ص33.

(5) د. عبد العزيز المفتي، الأكراد حقائق ووقائع عبر التاريخ.

(6) سليم مطر، الذات الجريحة (اشكاليات الهوية في العراق والعالم العربي) (الشرقمتوسطي)، ط2، بيروت، 2000، ص242.

(7) المانوية: نسبة إلى الرجل "ماني" الذي أعلن نبوته وتكوينه للدين المانوي الذي انتشر خلال القرن الثالث الميلادي من الصين وحتى اسبانيا. وشجعه على ذلك الملك=

غير ان الكنيسة المانوية في بلاد فارس- القرن الخامس الميلادي- كانت لها رغبة في تكوين فرع قومي مستقل عن "بابل" حمل اسم "المزدكية"[1] نسبة إلى مؤسسها "مزدك الفارسي" الذي أجهز على المانوية والمسيحية في بلاد الرافدين. وادت إلى هجرة الكثيرين من الشعب الفارسي إلى تركستان (اسيا الوسطى) [2]. ونقلاً عن المؤرخ العربي ابن قتيبة، ان دين المانوية كان منتشراً في مكة قبل ظهور الإسلام، وكلمة الزنديق تطلق على الرجل الذي يبشر بالدين المانوي أي بمعنى المنحرف عن الدين بعد ظهور الإسلام[3].

في الجانب العسكري، لم يكن العرب يملكون القوة والحيلة والتنظيم الذي كانت عليه الامبراطورية الفارسية، ولا بقوة امبراطورية الروم في الشرق وهما اصحاب القوة والنفوذ على معظم الاراضي الواقعة بين سفوح جبال الهملايا وحتى بلاد اوربا (الحالية)[4]. ذلك قبل أن يُبشر الرسول محمد (ص) اتباعه القلة عام 630، بزوال الامبراطوريتين على يد رجال العرب المسلمين المؤمنين بالإسلام. لقوله تعالى "ان الدين عند اللهّ الإسلام"، وتحقق ذلك في عدة معارك مع الفرس، منها "القادسية" بقيادة سعد بن أبي وقاص عام 634، و"نهاوند" فتح الفتوح بقيادة النعمان بن مقرن المزني عام 644 وهي

=الساساني سابور الملقب (سابور ذو الاكتاف). ذلك قبل ان يصلب ماني في الاحواز على يد الامبراطور الفارسي "برهام الأول" لأسباب سياسية بعد ان حوّل بابل مركزاً لدين عالمي. وفعلها الرومان عام (445) عندما اعلن البابا (ليون العظيم) تحريم نشاط الديانة المانوية. انظر: نصير عبد الحسين الكعبي، المصدر السابق، ص83- ص85.

(1) المزدكية: تبنى الملك الساساني (قباذ) الديانة المزدكية (438-457م). تنسب هذه الديانة إلى (مزدك بن مذاذ) الفارسي، وهو من أهالي مذريا (ميسان) بين (واسط والبصرة). جاءت المزدكية بعقائد وأفكار منها تحريمها التنازع والخصومة والقتال. ولما رأى (مزدك) أن أكثر ذلك يقع بسبب النساء والأموال، أحل النساء وأباح الأموال، وجعل الناس شركاء كما هم في الماء والنار والكلأ، وأعطى (مزدك) إضافة إلى دينه، بالقول إذا جاء ضيف إلى بيت يمكنه الالتماس لأي شيء يريده. انظر: أبو الفتح بن عبد الكريم بن أبو بكر الشهرستاني (الملل والنحل)، تحقيق محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة، 1957، 86/2-87.

(2) صفاء خلوصي، الترجمة عند العرب من الجاهلية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، كلية التربية، بغداد، 1969، ص48 وما بعدها.

(3) سليم مطر، المصدر السابق، ص85.

(4) Philip k. Hitti, History of the Arabs, London, 1970, p.4.

الفترة التي كان فيها الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (ر) (634- 644) يتولى تنفيـذ استراتيجية نشر دين الإسـلام للمعمورة بعد وفـاة الرسول محمد (ص) عام 632، والخليفة الأول أبو بكر الصديق عام 634[1].

وفي هذا يذكر ابن حزم عن مقدار الغضب والشرر والكيد الذي حمله الفرس تجاه العرب، بالقول "والاصل في اكثر خروج هذه الطوائف عن دين الإسلام، ان الفرس كانوا من سعة الملك وعلو اليد على جميع الأمم، وجلال الخطر في انفسهم حتى كانوا يسمون أنفسهم الاحرار، وكانوا يعدون سائر الناس عبيداً لهم، فلما امتحنوا بزوال الدولة على يد العرب المسلمين- أقل الأمم خطراً- تعاظمهم الامر، وتضاعفت لديهم المصيبة وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى"[2] مثل هذه الخسارة، كما يجدها الفرس قد سببت لهم جرحاً غائراً ليس من السهل شفاؤه، وهم على استعداد للتحالف مع أي قوة تقاتل العرب المسلمين، وطريقهم إلى ذلك الفتن والاضطرابات وبث الافكار الالحادية. وهم لم يكونوا أو يفعلوا على زمن من حكم ملوكهم عبر التاريخ عمقاً لأمة العرب المسلمين في رفع راية الإسلام. بل هم تحالفوا مع الصليبين البرتغاليين ضد الدولة العثمانية المسلمة بعد معركة جالديران الفاصلة عـام 1514، وهـروب الشاه "اسماعيل الصفوي" إلى "تبريز" عاصمة الدولة الصفوية.

وإذ تخلى الشاه عباس الصفوي عن كرامته كرجل مسلم، فهو تخلى عن كرامة كل المسلمين في توجهاته للتحالف مع البرتغاليين والهولنديين، والانجليز لاحقاً. فالشاه عباس الصفوي ذهب بعيداً، متزلفاً ومنافقاً، وهو يعامل المسيحيين في بلاد فارس معاملة حسنة على عكس معاملته للعرب السنة. لتعود بالنفع المتميز للمسيحيين بعد أن نشطت حركة النصارى التبشيرية في بلاده. كما شجع التجارة مع اوربا المسيحية

---

(1) عبد الرحمن العاني، العداء الفارسي في عصر الرسالة الإسلامية والخلفاء الراشدين، بغداد، 1983، ص145. وكذلك: د. عبد العزيز المفتي، الكنيسة والإسلام والسياسة، عمان، 2012، ص12.

(2) ابراهيم الشمري، بغداد والغزو الأجنبي، عمان، 2006، ص65. انظر أيضا: د. عبد العزيز المفتي، المصدر السابق.

وخاصة مع بريطانيا، وغدّت اسواق بلاد فارس مصدراً لاستقبال البضائع المصنعة الأوربية[1]. ولغرض تفويت الفرصة على العثمانيين في تجارتهم، فقد اصدر الشاه إسماعيل الصفوي مرسوماً عام 1598 بعدم التعرض للمسيحيين في ربوع بلاده. وجاء فيه "من اليوم يسمح لمواطني الدول المسيحية ومن يدين بدينهم بالحضور إلى أي بقعة من وطننا، ولا يسمح لأي شخص بأي حال من الأحوال اهانتهم. ونظراً لما بيننا وبين الملوك المسيحيين من علاقات ودّ ومحبة فيسمح للتجار المسيحيين مزاولة تجارتهم دون ان يتعَرض لَهم بالايذاء من أي شخص سواء كان حاكماً أو اميراً أو خاناً أو موظفاً تابعاً للدولة. ولا ضريبة على أموال تجارتهم[2]. وكان ذلك مثار تقيّيم من قبل الانجليز للدعوة الفارسية، وتقييم مقابل لقبائل العرب على الساحل الشرقي للخليج الذين لا يجدون حرجاً في الافصاح عن عقيدتهم الإسلامية لمحاربة اعداء دين الاسلام.

ولعل ما كان في عقل الانجليز، ان مّد خطوط التلغراف بين بغداد – خانقين- بلاد فارس منذ عام 1861[3] إنما يهدف إلى عدة أوجه في تبادل الرسائل المقروءة والمسموعة بين شركة الهند الشرقية ولندن، وفي الوجه الاخير انهاء دور الخلافة الإسلامية العثمانية بعد ما أفرزتهُ الحروب الصليبية قبل سبعة قرون من الزمن (1095– 1193).

إن وجود العائلات الفارسية الحاكمة لبلاد فارس، والعرب على جوارهم، قد سهلت من استخدام التمرد على دين الإسلام، وربما في ذلك ما يعطل فريضة الجهاد الاسلامي التي استخدمها العرب المقاتلون سابقاً واستخدمها الاتراك في فتوحاتهم ضد القوى النصرانية في اوربا. وربما ما فكر به الانجليز، ان العرب المسلمين الساكنين على الساحل الغربي قد لا يشجع العوائل الفارسية الحاكمة للتعاون معهم في قادم الزمن. كما في عقلهم ان الولايات العربية التي تخضع للسلطان العثماني كثيراً ما غضب

---

(1) علي محمد الصلابي، المصدر السابق، ص277.

(2) المصدر نفسه، ص277.

(3) ابراهيم الشمري، المصدر السابق، ص65.

سكانها من قسوة وظلم الموظفين الأتراك، والضرائب التي يجمعوها من الناس بالقوة المسلحة احياناً.

2. العرب على الساحل الشرقي للخليج

الاحواز: (الأرض المملوكة ذات الحدود المعلومة). هو الاسم الذي بقي قيد التداول حتى عهد اسماعيل الصفوي عام 1501. اذ اطلق الفرس على الاحواز منذ ذلك الوقت اسم: عربستان، أي بلاد العرب) ثم اطلق عليها الايرانيون اسم خوزستان (بلاد القلاع والحصون) نسبة إلى ما بناه العرب المسلمون الفاتحون من قلاع بعد معركة القادسية عام 637[1].

ووفق أدق الدراسات، تبلغ مساحة الاحواز العربية (348) الف كم^2، أي اكثر من مساحة بلاد الشام. ويبلغ عدد سكانها العرب اكثر من (12) مليون نسمة. واهم اماراتها هي: الحمرة والمنصور والعبادلة وآل علي والمرازيق والمطاويش والقواسم. وعدد مدنها أربع وعشرون مدينة، وعدد قراها ثلاثة آلاف قرية[2].

يسجل التاريخ، ان الوجود العربي في الاحواز بدأ مع ظهور تلك البقعة الجغرافية منذ الالف الثالث قبل الميلاد، سكنتها مجموعات بشرية قادمة من اليمن وجزيرة العرب، وقبائل عربية أخرى قادمة من العراق، اهمها: (بني طرف) و(بني كعب) و(بني تميم) و(آل كثير) و(آل سيد نعمه) كما سجل التاريخ، ان الخليج بساحليه الشرقي والغربي كان مجالاً حيوياً للقبائل العربية قبل الإسلام[3].

تمثل (الأحواز) أخصب الأراضي في المنطقة، وتمتد على طول الساحل الشرقي للخليج العربي، من شمال شط العرب شمالاً إلى مضيق هرمز

---

(1) عاد الفرس وأبدلوا أسمها الى خوزستان بعد احتلالها عام 1925. انظر: خالد العربي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، بغداد، مطبعة الجاحظ، 1972، ص7. وكذلك مصطفى النجار وفؤاد الراوي، المصدر السابق، ص13.

(2) المصدر نفسه، ص8. المطاويش: قبيلة عربية معروفة استقرت في بوشهر، والقواسم سادة لنجه حاضرة العرب.

(3) مصطفى النجار وفؤاد الراوي، عربستان وشخصيتها العربية، البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي- 57، 1981، ص20-ص21.

جنوباً (وهو المضيق الذي يصل بين الخليج العربي وخليج عُمان)، وذلك على امتداد (850) كم، وعرض (150) كم، وهي الأراضي الخصبة التي تتماثل – طبوغرافياً– مع الأراضي العراقية والعربية المجاورة، فيما يفصل بينها وبين بلاد فارس (ايران) سلسلتا جبال زاغروس وجبال بختياري الشاهقتان الوعرتان، المتنافرتان –طبوغرافياً– معها (أي مع الأحواز العربية) [1].. وهذا يعني بوضوح ان إيران ليس لها أي ساحل على الخليج العربي. فالمؤرخ الانجليزي لونكريك يقول في كتابه أربعة قرون من تاريخ العراق: في أراضي عربستان الزراعية المنبسطة تستقر قبائل عربية تمتلك الأرض، وتسيطر على طرق المنطقة، وتفرض الضرائب على الطرق النهرية دون معارضة من أحد، وأكثر من مرة حاول الانجليز بالتعاون مع الفرس احتلال الاحواز دون جدوى، ويأتي القرن التاسع عشر والاحواز امارة عربية مستقلة وقوية، قادرة على حماية منطقة الخليج العربي هي وحلفاؤها الأقوياء في إمامة عُمان. وكليهما وقفتا معاً في وجه محاولات الفرس والترك والانجليز للسيطرة على المنطقة. كما أن دولة فارس نفسها قد اعترفت باستقلال إمارة عربستان. ففي عام 1857 أصدر "ناصر الدين شاه" مرسوماً ملكياً يقول: تكون إمارة عربستان للحاج "جابر بن مراد" ولأبنائه من بعده، ويقيم في مدينة المحمرة (عاصمة عربستان آنذاك)، مأمور من قبل الدولة الفارسية تنحصرُ مهمتهُ في الأمور التجارية فقط، ويتعهد أمير عربستان بنجدة الدولة الفارسية بجيوشه في حالة اشتباكها في الحرب مع دولة أخرى[2].

وعندما أرادت بريطانيا انشاء معمل لتكرير النفط في عبادان، وهي جزء من أرض عربستان، انتدبت السير "برسي كوكس" المندوب السامي البريطاني في العراق لاحقاً ليتفاوض نيابة عنها مع أمير عربستان الشيخ "خزعل بن جابر" 1897– 1925 باعتباره الحاكم العربي في المنطقة لعقد اتفاقية بشأن السماح باستخدام خط أنبوب البترول للمرور عبر أراضي

---

(1) مصطفى النجار وفؤاد الراوي، المصدر السابق، ص12.

(2) المصدر نفسه، ص34.

إمارته متجهاً إلى مصافي عبادان[1]. ووقف هذا التوافق، يتسلم الأمير ايجاراً سنوياً قيمته (650) جنيها انجليزياً[2]. ولعل ما يعزز الثقة بالامارة العربية المستقلة، أن بريطانيا أبرمت معاهدة أخرى مع أمير عربستان عام 1878، تعهدت فيها بالدفاع عن الأمير وإمارته، وأن تشاركه في صد أي هجوم خارجي عليه[3]، وهو ما كانت عليه سياسة لندن مع الشيوخ والامراء في منطقة الخليج لمنع أي دولة اجنبية بما فيها بلاد فارس من الاستحواذ على امارات "المحمرة" "وجمبرون" لاحقاً بندر عباس على الساحل الشرقي من الخليج دون استشارة بريطانيا[4]. التي لا زالت على علاقات مستقرة مع

(1) Lenczowski, oil and state in he Middle East, London, 1920 p. 147.

(2) I bid, p. 147.

(3) مصطفى النجار وفؤاد الراوي المصدر السابق، ص35 147.

(4) حصل الشيخ خزعل من بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى على تأكيدات رسمية لاستقلاله تضمنتها رسالة أرسلها إليه السفير البريطاني في طهران آرثر هاردنك في 7 كانون الأول 1902، وجاء في الرسالة: أننا نحمي المحمرة من كل هجوم يجري تقوم به دولة اجنبية مهما كانت حجة التدخل الذي تدعيه، وأكد السفير ضمان توارث الحكم في أسرة الشيخ خزعل وسيادته على عربستان، والعمل على عدم احداث اي تغيير في المنطقة مهما كانت الوسائل.

والواقع أن علاقات الشيخ خزعل ببريطانيا قد سارت بعدئذ باطراد ملموس، فقد وقع في 29 تموز 1911 مع الحكومة البريطانية على اتفاق يقضي بأن لا يمنح امتيازات باستخراج اللؤلؤ او الاسفنج الا برخصة من السلطات البريطانية، كما أن اتفاقية شط العرب التي عقدتها بريطانيا مع الدولة العثمانية التي أقرت بمبدأ حرية الملاحة الدولية في هذا الممر المائي تضمنت في الوقت نفسه حقوق شيخ المحمرة في أن يمارس كالمعتاد سلطاته في الأراضي ضمن الممتلكات العثمانية، مع المحافظة على حقوقه في الولاية وتنظيم وراثة العرش وحصرها في أسرته.

لما قامت الحرب العالمية الأولى في عام 1914 طلبت بريطانيا من الشيخ خزعل تحرير البصرة من العثمانيين بالتعاون مع شيخ الكويت وأمير نجد لقاء وعد يقضي بـ "أن حكومة صاحب الجلالة، مهما طرأ من التبدل على كل الحكومة الفارسية وسواء كانت هذه الحكومة ملكية مستبدة أم دستورية، مستعدة لأن تمدكم بالمساعدات اللازمة للحصول على حل يرضيكم ويرضينا معاً إذا تجاوزت الحكومة الفارسية على حدود اختصاصكم وحقوقكم المعترف بها".

ولكن الأحداث التي توالت بعد الحرب العالمية الأولى كانت قد غيرت من التزامات بريطانيا المطلقة للشيخ خزعل. وكان قد ظهر في ايران رضا خان ذلك الضابط المتطرف ذو النزعة القومية العنصرية العدائية الذي كان يطمع بالسلطة، وكانت=

=تراوده فكرة بعث الامبراطورية الفارسية والوصول الى كل أرض وطأتها جيوش فارس في التاريخ، فقام بانقلاب عسكري تسلم بعده منصب وزير الدفاع، ثم ازاح رئيس الوزراء ونصب نفسه مكانه، ثم قضى على حكم الأسرة القاجارية وأعلن نفسه ملكاً على ايران باسم الشاه رضا بهلوي وأسس بذلك الحكم البهلوي اعتباراً من نيسان 1926.
لقد بدأ رضا خان في تحقيق أحلامه بأن زحف بقواته العسكرية نحو عربستان من طهران عن طريق اصفهان –شيراز- بوشهر- بهبهان، حيث جرت معارك متعددة بين جيشه وعرب المنطقة، واتجه إلى تشكيل فرق عسكرية هي نواة جيش عربستان سميت باسم (شباب حزب السعادة)، وتمكن من طرد قاد حامية تستر باقر خان، ثم قام بإرسال مبعوثيه الى ارجاء الإمارة للاتصال بالقبائل العربية لحثها على الثورة بوجه رضا خان الذي (ينوي طرد العرب من اراضيهم واحتلال الفرس بدلهم وسلب ثروة الإمارة ومصادر أموال العرب). كما أنه أرسل رسله الى العراق وإلى فارس يوضح للشخصيات السياسية والاجتماعية هناك نوايا رضا خان في اذلال العرب ومحوهم من الوجود، وقد شكوى رفعها على أكثر من خمسة عشر ألف عربي الى عصبة الأمم يدعوها للوقوف بوجه رئيس وزراء فارس رضا خان المعتدي على امارته، وقدم طلباً الى بريطانيا يدعوها فيه الى الوفاء بتعهداتها له وأبلغها عن طريق الممثلين السياسيين بنوايا رضا خان، وطلب ان تؤمن له:

1- جلاء آخر جندي فارسي عن عربستان، لأن بقاء الجنود في عربستان يساعد على الثورات والاضطرابات.
2- وجوب تأييد جميع الفرمانات التي يحملها رسمياً، والمحافظة على التعهدات التي ابرمتها بريطانيا معه.

ولكن رضا خان، الذي قال عند خروجه من طهران (أنني ذاهب للقضاء على الشيخ خزعل فإن توقفت فبها، وإلا فسأواري جسدي في مقابر المحمرة ولا أعود الى طهران بالفشل)، أبى إلا أن يدخل المحمرة فاتحاً، فظل يزحف بجيشه يحتل القرية بعد القرية.
أما بريطانيا فإنها عندما وجدت اصرار رضا خان وتصميمه على احتلال عربستان تخلت عن جميع تعهداتها السابقة للشيخ خزعل، كما عملت على الحيلولة دون وقوع اي اشتباك بينه وبين رضا خان، ولم يجد الشيخ خزعل قدرة كافية للمقاومة، فتحقق لبريطانيا ما ارادت، ودخل رضا خان الاحواز واتخذ من قصر الشيخ خزعل فيها مقراً لقيادته، ومكث فيها يومين ثم انتقل الى المحمرة وشكل فيها حكومة عسكرية برئاسة الجنرال فضل الله خان زاهدي، وأعلنت الأحكام العرفية في جميع أنحاء عربستان، وشكلت محكمة خاصة بيرسي لورنس الوزير المفوض البريطاني في عربستان الى مقر رضا خان لتقديم التهنئة له على الوضع الجديد.
اتبع الجنرال فضل الله خان زاهدي الحاكم العسكري في عربستان أساليب عديدة من أجل القاء القبض على الشيخ خزعل وإرساله الى طهران حسب الخطة التي اتفق بموجبها مع الشاه رضا خان قبل رحيله عن عربستان وعودته الى طهران. فقد تم تنفيذ الخطة بأن قام بأسر الشيخ خزعل في احدى الليالي وهو على ظهر طراده الخاص في شط العرب بالفيلية ونقله منها الى المحمرة ثم الأحواز، حيث ارسل منها الى طهران=

السلطان العثماني في اسطنبول، وهي تخشى من اعلان الجهاد الإسلامي عليها.

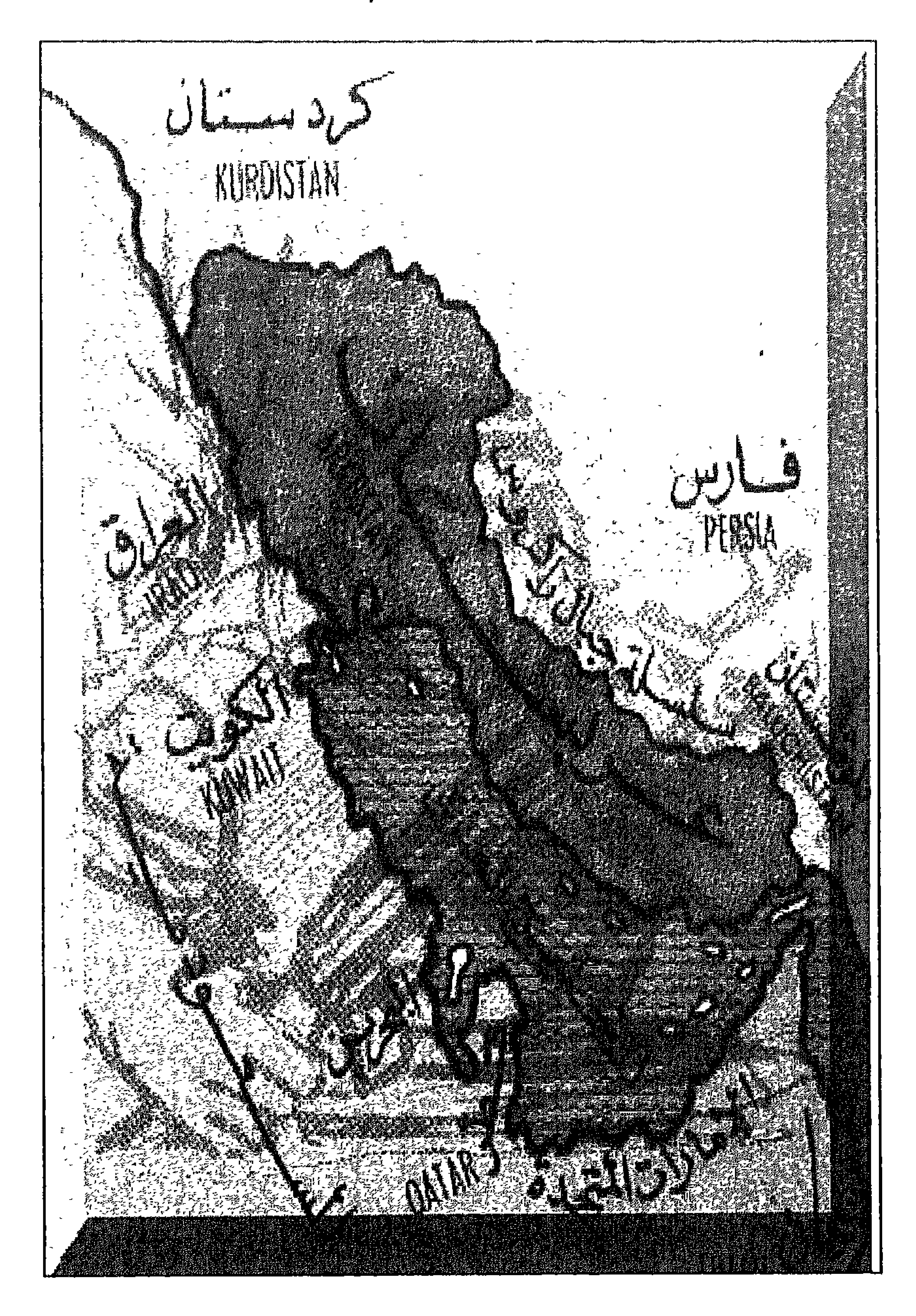
=وذلك في 20 نيسان 1925، واحتجز فيها حتى وفاته في 26 آذار 1936، وبذلك زالت آخر إمارة للعرب في عربستان. وقد علق الكاتب الفرنسي بيري على ذلك بقوله: وكان ذنبه ان امارته قائمة في مكان استراتيجي في عالم البترول الذي لا يحفظ حقاً ولا ذمة.

على أن الحكومة الإيرانية أصدرت بياناً ادعت فيه ان الشيخ خزعل هو الذي أصدره بعد وصوله طهران، وقد جاء في البيان ما يأتي:

1- يتنازل أمير عربستان الشيخ خزعل المحيسن عن الحكم الى ابنه جاسب المحيسن.
2- يحق للدولة الإيرانية ان تشرف على الحكم الداخلي في عربستان.
3- تقطع عربستان علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى التي كانت قد عقدت معها معاهدات تجارية او أقامت معها علاقات سياسية.

انظر: مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية، القاهرة، 1971، ص240 وما بعدها.

الخارطة رقم (3)



3. العرب على الساحل الغربي للخليج

العرب، شعب يشبه أي مجتمع من مجتمعات جزيرة العرب من حيث تكوينه، فهو ينتمي إلى الاصل العربي الواحد، من حيث العادات والتقاليد وصلات القربى والنسب. يغلب عليه الطابع القبلي، الذي ينصاع إلى شيخ القبيلة اكثر مما ينصاع إلى القوانين المحلية التي تريدها الحكومات. وقبائل امارات الخليج المسلحة نجدها أما من البدو أو الحضر. والاول، يعيشون في الواحات مثل واحة البريمي، وواحة ليوا، (موطن بني ياس) والختم والظفرة في الجزء الشمالي من الامارات. ونقلاً عن "كارستن نيبور" الذي زار الخليج عام 1762، وألف كتاباً بعنوان رحلات في الجزيرة العربية وبلدان أخرى في الشرق" بالقول "لا استطيع أن أمر بصمت دون الحديث عن البلاد العربية ذات الأهمية التي رغم كونها منشأة خارج أرض جزيرة العرب البرية، فهي أقرب إلى العرب منها إلى غيرها وأعني بذلك بلاد العرب القاطنين على الساحل الجنوبي الشرقي للخليج (الى الجنوب من بلاد فارس)[1]. أن هناك قبائل عربية تسكن السهل الساحلي الشرقي للخليج والجزر الكثيرة المنتشرة في الخليج العربي، وان هؤلاء العرب استقروا على هذا الساحل قبل الفتح الاسلامي بزمن طويل وحافظت اماراتهم على استقلالها. ويعتقد بأن هذه الكيانات نشأت في عهد يعاصر أول ملوك الفرس. إن أهلها لسانهم عربي وكذلك عاداتهم وأصولهم، ونجدهم يعشقون الحرية شأنهم في ذلك شأن عرب البادية ويدافعون عن بلادهم باستماتة دون عون من جيرانهم". ويقول أيضاً: إن هذا الساحل لم يكن خاضعاً لحكام إيران وإن الفرس لم يفكروا في الاستقرار على الساحل المجدب نسبياً إذا قيس بمناطق الهضبة الايرانية. ويضيف: إن "نادر شاه" ملك الفرس (1736- 1747) قد رسم خطة في أواخر أيامه تقضي بإلقاء القبض على هؤلاء العرب ونقلهم إلى سواحل بحر قزوين واحلال الفرس محلهم، ولكن مصرعه حال دون تنفيذ

(1) كارستن نيبور (رحلات في الجزيرة العربية وبلدان أخرى في الشرق) لبنان، 1950، ص18.

هذه الخطة كما حالت الاضطرابات المستمرة في بلاد الفرس آنذاك دون اعتدائهم على حرية هؤلاء العرب البدو[1].

حياة البدو، عبارة عن ترحال من منطقة إلى اخرى خلال فصلي الصيف والشتاء طلباً للماء والكلأ لحيواناتهم مصدر رزقهم. فهم يهاجرون إلى المدن في فصل الشتاء، وخاصة ابو ظبي والمدن الساحلية، وتنعكس الحالة للعيش في الواحات في فصل الصيف. ويذكر الكاتب كلارنسيمان، ان عدد المقيمين في واحة البريمي (العين) بازدياد اثناء فصل الصيف، ليصلوا إلى (9000) نسمة. وفي ليوا (موطن بني ياس) إلى اكثر من (3000) نسمة. وينحدر العدد كلياً في فصل الشتاء[2].

أ. قبائل ساحل الخليج الشرقي في الميزان

أمام المخاطر الاجنبية الذي شكلها البرتغاليون والهولنديون والانجليز منذ بداية القرن الخامس عشر، كان حال القبائل ان تشكل قوة عسكرية من ابناء العشائر، والبطون المنضوين تحت زعامة الشيوخ. مثل هذه القوة، ليست اكثر من ميلشيات تتسلح بالسيوف والخناجر، والبنادق القديمة وهي للدفاع اكثر منها لمهاجمة الاساطيل البحرية الأجنبية. وربما أخذت بعض غارات القرصنة على السفن الاجنبية الراسية في بعض جزر الخليج صفة السراق الخارجون عن القانون.

التشكيل القبلي لشعب الإمارات العربية على قطاعين، الاول، يتمثل في قبيلة بني ياس حلفاءهم، ورموزهم "بني نهيان". ومنطقة نفوذهم من منطقة "خور العدّيد" جنوباً إلى منطقة دبي شمالاً". والثاني، يتمثل في قبيلة القواسم حلفاءهم، ورموزهم بني "صقر بن محمد القاسمي". ومنطقة نفوذهم على جانبي مضيق هرمز، بما فيها بندر لنجه وجمبرون (بندر عباس) على الساحل الشرقي للخليج. أما القوة القبلية

---

(1) كارستن نيبور (رحلات في الجزيرة العربية وبلدان أخرى في الشرق)، المصدر السابق، ص19.

(2) محمد حسن العيد روس، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، الاسكندرية، 1971، ص16.

Clarence c. Mann, Abo Dhabi, Birth of an oil sheikdom, new rvised, edition 2, Beirut, 1969, p.19.

الثالثة، فكان يمثلها[1] ابن ناصر بن مرشد اليعربي" امام عُمان الذي جهز نفسه لمواجهة الاسطول البحري البرتغالي عام 1624. وبسبب الحروب المتتالية لدولة اليعارية بقيادة ابن ناصر بن مرشد اليعربي ضد القوات البرتغالية ضعفت الدولة، وظهر على ضعفها قوتان في الميزان هما: الفقارية والهناوية، الامر الذي دعا قبائل بني ياس، والظواهر والعوامر والقواسم الانضمام إلى قوات ابن ناصر بن مرشد اليعربي القفارية ضد الهناوية[2]. وسببت الحروب الأهلية بينهما إلى قبول خسائر مادية ومعنوية كانت هي اسوأ ما شهدتها عُمان[3]. وقدّر إلى بروز ثلاثة قوى حافظت على تنظيمها، هي: قوة البوسعيد (حكام عُمان وشرق افريقيا)، وقوة بني ياس (آل نهيان) ومقرهم منطقة الظفرة (أبو ظبي)، والقواسم (صقر القاسمي) على ساحل الخليج الشرقي والغربي ومقرهم رأس الخيمة في الجزء الشمالي من الولايات[4].

ولعل من المفيد، ان نذكر ان "قبائل العتوب" النازحة من جزيرة العرب إلى مناطق الساحل، هي الأخرى قد توزعت إلى إمارة الكويت تحت أمرة "آل صباح"، وآل خليفة إلى "الزبارة" في شبه الجزيرة القطرية ثم إلى جزيرة البحرين قبل أن تتماسك قبيلة بني ياس لمواجهة الخصوم. ونقلاً عن جي "لوريمر" ان عدد افراد بني ياس في عام 1908 قدّر بحوالي (12000) من البدو المقاتلين وهم ينتشرون في امارة ابو ظبي والمناطق المجاورة لها. وزعيم القبيلة "آل نهيان" من فروع قبيلة "البوفلاح" التي حكمت ابو ظبي منذ اكثر من 200 عام[5]. وقد لا يجد الباحث الا ان يوقر حقيقة وجود عشائر اخرى عضّدت من قدرة بني ياس[6] هي:

---

(1) محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص17.

(2) المصدر نفسه، ص17.

(3) المصدر نفسه، ص17.

(4) المصدر نفسه، ص18.

(5) دار الهلال- تقدم بلادنا العربية، ابو ظبي، القاهرة، 1967، ص32.

(6) تلك هي العشائر الرئيسة لقبيلة بني ياس وهناك عشائر ثانوية وعددها ستة وهي كما يلي:

1- البوأمين. =

- **المزاريع:**

وهم أكثر عشائر بني ياس بداوة، يقضون أشهر الصيف في ليوا، حيث يملكون أشجار النخيل فيها، ويستخرجون أثمارها وينزلون بها في أسواق أبو ظبي. أما في فصل الشتاء فيرعون الماشية في أنحاء منطقة الظفرة ويصلون في بعض الأحيان إلى حدود (قطر) مع قطعان الماشية والإبل[1].

- **الرواشد:**

يعيشون في مدينة أبو ظبي وكذلك على الجزر القريبة من الساحل، ويعملون بصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ. ويقضون مع عائلاتهم فصل الصيف في العين وضواحيها ومنطقة ليوا[2] ونقلاً عن "ولفريد تيسجر" بأنهم أكثر البدو نقاءاً في الدم، إذ أنهم لم يتأثروا مطلقاً بالعالم الخارجي المحيط بهم.

= 2- الثميرات.
3- الخمارة.
4- الهلالة.
5- الدهيلات.
6- العريفات.

وبالإضافة إلى تلك العشائر، هناك قبائل عربية أخرى تسكن في امارة أبو ظبي، وتعيش هذه البطون في كنف آل نهيان؛ وهم "آل غراب" من قبيلة "الأحباب" و"المصاجرة" و"المضاحية" و"الحضارمة" و"الحويذات" و"الحبالات" و"السواري" من قبيلة "بني قتب"؛ كما يعيش فخذ "المخضبة" من قبيلة "بني هاجر".

وهناك قبائل "الأشراف" من "السادة" والتي تنتسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم "العيدروس" و"الجيلاني" و"الحامد" و"آل شهاب".

انظر: جي، بي، كيلي، المصدر السابق، ص63.

(1) J.G. Lorimer, Geographical and Historical Gazetteer of The Persian Gulf, Oman and Central Arabia (Calcutta Superintendant of Government Printing 1908) II, 1934.

(2) Clarence C. Mann- Op.cit., p.15.

- **السودان:**

وهي من العشائر الكبيرة في أبو ظبي وقد تعتبر قبيلة مستقلة لكثرة أفرادها، وهي منتشرة في انحاء متفرقة من الإمارات الشمالية وقطر والبحرين[1].

- **الهوامل والمحارية:**

عشيرتين يعش معظمهم في محاضر ليوا، ويملكون قطعان الماشية والماعز وأشجار النخيل.

- **القبيسات والرميثات:**

وهم من عشيرة بني ياس التي تعمل في صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ من سواحل إمارة أبو ظبي، وأيضاً يملكون أشجار النخيل والماشية في منطقة ليوا، التي توجد فيها مساكنهم وإبلهم.

- **البو فلاسة:**

وهذه العشيرة من العشائر المهمة التي هاجرت إلى إمارة دبي حيث تضم الأسرة الحاكمة لتلك الإمارة وفروعها من آل حشر.

- **المرور والقمزان:**

يعيش معظمهم في مدينة أبو ظبي ومحاضر ليوا، حيث توجد مساكن وأشجار النخيل والإبل الخاصة بهم والمراعي المحيطة بهم[2].

- **الصبة:**

وهذه العشيرة تعيش أغلبية أفرادها في إمارة دبي.

---

(1) فيصل ابراهيم الزياني، مجتمع البحرين، القاهرة، مطبعة دار التأليف، 1977، ص120.

(2) المصدر السابق، ص120– ص121.

- **العوامر:**

هي من القبائل الرئيسية التي تعيش في أبو ظبي[1] وبموجب التصنيف الذي اهتدى اليه شيوخ بني ياس والقواسم، فإن العوامر هي من كبرى القبائل التي عاشت ورحلت من منطقة الربع الخالي في الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية، ولذا نجد فروع العوامر منتشرة بين الدول الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية[2]، مثل حضرموت وعمان وأبو ظبي. ويشير تيسجر "Thesiger" "بأن العوامر جاءوا في الأصل من حضر موت، حيث لا يزال فرع من القبيلة يعيش في واحة "قفها" وانتشرت هذه القبيلة من تلك الواحة في اتجاه الشرق، فوصلت إلى عُمان، وأقامت عدداً من القرى في سفوح الجبل الأخضر؛ ولا تزال القبيلة تملكها. ويمضي تيسجر بالقول... "كانت العوامر قبل بضع سنوات خلت، القوة الغالبة على رمال الجنوب الشرقي، ومع ذلك فقد أدى تحسن اوضاع الأمن في الشمال واتساع نفوذ ابن سعود على قبيلة بني مّرة القويّة إلى انتقال الكثيرين منهم إلى ظفرة"[3].

---

(1) هداية سلطان السالم، اوراق من زمتر مسافرة في الخليج العربي، حكومة الكويت، الكويت، 1975، ص165.
انظر:

I.O. and R.-R/15/2/544- No. 416-Dated September 19. 1934- Jamadi II9, 1353- From The Residency Agent, Sharjah To- The Hon'ble Colonel Gordon Loch, Officiatign Political Resident in the Persian Gulf pp.47- 56.

وتنقسم قبيلة العوامر إلى فخذين كبيرين، هما فخذ "البدر" وفخذ "لز".
فخذ بدر: وينقسم وآل كليلة إلى عدة بطون وهي: آل حيو- وهم شيوخ قبيلة العوامر، وآل كليلة وآل حلاطة وبيت العويني، والحبانيين والمقالة
فخذ لز: وينقسم هذا الفخذ إلى عدة بطون وهي: آل خمليس- وهم شيوخ فرع "لز" وآل عمر وآل عصيد وآل مبارح وآل جعافرة وآل شريف- وهم يرجعون إلى آل كثير، ولكنهم يلتحقون بالعوامر. انظر:

The Residency Agent, sharjah to the Hon, ble colonel Gordon Loch, op. cit,p. 56.

(2) Michael Tomkinson- The United Arab Emirates, p.52.

(3) جي. بي. كيلي- المصدر السابق ص69 وانظر ايضاً Wilfred "حدود عمان الصحراوية" مقال في المجلة الجغرافية عدد "116" ص141.

وفي أبو ظبي كانت قبيلة العوامر، تحت سلطة الشيخ "سليم بن حمد بن ركاض". إلا ان انسحاب ابن ركاض إلى المملكة العربية مع بعض رجاله في أثناء الحرب مع قبيلة الدروع[1]، جعل أفراد قبيلة العوامر يفدون إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في العين، -كان حاكمها في ذلك الوقت- وكلمته مسموعة بين أفراد القبائل؛ فنصحهم باختيار "سليم بن مسلم بن حم" شيخاً لهم، خلفاً لابن ركاض، الذي هرب في أثناء المعارك مع "الدروع" إلى المملكة العربية[2]. تناصر العوامر والبوفلاح في حروبهم ضد قطر عام 1899[3].

- **المناصير**[4]

من القبائل الرئيسية في امارة ابو ظبي. ولديها ست عشائر في منطقة الشرق الأوسط. ثلاث منها في العراق، وواحدة في الأردن وقبيلة أخرى من المناصير في عسير قرب حدود اليمن الشمالية، وقبيلة اخرى ايضاً من المناصير في السودان[5]. ومعظم أفراد المناصير هم من البدو الرحل، يستقرون في محاضر ليوا والعين ومدينة أبو ظبي. ويشتمل نشاطهم في الشتاء على رعي الماشية والإبل، أما في الصيف فبعضهم يشتغل بصيد

---

(1) جي. بي. كيلي- المصدر السابق ص69.

(2) جي. بي. المصدر السابق، ص71.

(3) أبو ظبي- دار الهلال- ص34.

(4) وتتألف قبيلة المناصير من ثلاث عشائر رئيسية، هم "البومنذر" و"البورحمة" و"آل بلشعر" وتتفرع هذا العشائر إلى عدة فروع وهي:

البومنذر: وأهم بطونهم "آل مانع" وهم شيوخ "البومنذر" - و "آل الضحاك" و"الحصيلات" و"النوافع" و"الحديلات" و"الحمامدة" و"المداهمة" و"السواجيت" و"الكعابرة" و"المصانعة" و"المعاوسة" و"المراشيد" و"المطاوعة" و"آل خويدم" و"آل صجاج" و"الملاغيث".

البورحمة: وأهم بطونهم "آل تعيب" و"آل سويد" و"آل ساعين" وهم شيوخ "البورحمة" و"الطرافة" و"الشتاونة" و"العواصي" و"آل وبران" و"المسافرة" و"الممالك" و"العتيبات" و"آل بلخيل" و"الريالات" و"المخازمة" و"الشيحمات" و"الغدافات" و"العلاجية" و"آل سلطان".

آل بلشعر: وأهم بطونهم "آل غوينم" و"آل زيتون" و"الحليمان" وهم شيوخ البلشعر و"آل رشيد" و"آل تويبت" و"آل عذبة" و"الشدود" و"المفالحة" و"آل عمير".

(5) جي. بي. كيلي- المصدر السابق ص62.

الأسماك واستخراج اللؤلؤ، والبعض الآخر بجني التمور. وتملك هذه القبيلة بساتين كثيرة من النخيل في ليوا، مما يجعلها مستقرة إلى حد ما.

- **الظواهر:**

وهم سكان منطقة البريمي وينتشرون في معظم أحيائها. وتوجد صلة كبيرة بينهم وبين منطقة الظاهرة العمانية القريبة من منطقة البريمي[1]. أما شيوخ الظواهر فهم "سلطان بن سرور" و"مانع بن محمد" من قرية المعترض، ويحتلون منصب المشيخة الكبرى لهذه العشائر ويعيشون على تأجير بساتين النخيل وحدائق الفواكة وبعضهم يملك الابل والماشية، لهم رُعاة يرعون احياناً في واحة الختم القريبة من العين[2].

- **بني نعيم:**

وهي القبيلة التي تلي قبيلة الظواهر في الأهمية على الصعيد السياسي، وتسكن في قريتين أخريين تابعتين لعُمان، وهما "صعرا" و"حماسا" بالإضافة إلى قرى البريمي. لا توجد أية علاقة لهذه القبيلة بقبيلة بني نعيم المقيمين في قطر والبحرين، والذين انشقوا عن القبيلة الرئيسة منذ أمد بعيد[3]. وينتشر أفراد قبيلة بني نعيم في معظم ارجاء

(1) MICHAEL TOMKINSON- The United Arab Emirates, Hammamet, Tunisia and 36 uakdale, London, 1975, p.50.

(2) جي. بي. كيلي- المصدر السابق ص72.

أهم بطون قبيلة الظواهر هي: "آل علي بن سعيد"، ويعدون أصلهم إلى قبيلة "العطاطبة" في "جبرين" و"بهلا" بداخل عمان، وقد قدموا إلى أرض الظاهرة منذ مئات السنين واستقروا فيها.

العنان: وهم أول من سكن هذه القرى من قبيلة الظواهر.

الهلال: ومنهم "الشراشرة" و"الهزازمة" و"آل براك" و"الحواجز".

الدرامكة: ومنهم "الشرانية" و"العواسية"

آل حمود: المسافرة والحوادث والعرار- انشبيت والمطاريش.

كما تلتحق بطون "المطاوعة" و"النواصير" و"النجارات" و"الكويتات" بقبيلة الظواهر. وتعتبر قبيلة الظواهر من القبائل المهمة على الصعيد السياسي بالنسبة لوجودها في منطقة البريمي، وكثرة انتشارها في هذه المنطقة، حيث ينتشرون في خمس قرى من قرى العين.

(3) مكتب الوثائق والدراسات- أبو ظبي بين الأمس واليوم 1969، ص24.

من عشائر بني نعيم: البوشميس أبو البو شامس والبو خريبان والخواطر.=

المنطقة الشمالية من الامارات، حيث توجد أعداد كبيرة في كل من عجمان ورأس الخيمة وغيرها من المناطق الشمالية.

- **قبائل أخرى:**

هناك قبائل اخرى هاجرت من الربع الخالي، وخاصة من منطقة الشمال الشرقي من حضرموت وإلى الشمال من ظفار، وذلك عندما اشتد الضغط عليهم من حكومة "ابن سعود" فهاجرت إلى أبو ظبي وعُمان؛ ومن أهم هذه القبائل:

- **المناهيل:**

ترجع قبيلة المناهيل إلى حضرموت حيث لا تزال تعيش معظم بطونها. ومع ذلك فإنها ارتحلت مع بعض بطونها وعشائرها إلى الظفرة وليوا في السنوات الأخيرة، بحثاً عن الكلأ والماء، "وأثناء رحلة للرحالة تسيجر، أنه قابل في طريقة إلى ليوا في شهر تشرين الثاني من عام 1948 بعض عناصر المناهيل، وهي عائدة من غزو المناصير في الواحة"[1] وبالإضافة إلى قبيلة المناهيل توجد قبائل اخرى هاجرت لنفس الأسباب، وأهم هذه: الصعير وآل كثير والكرب، وغيرها من القبائل البدوية التي تعيش في منطقة

=ويسكن البو خريبان في قريتي البريمي وصعرا؛ أما البو شامس فيسكنون في قرية حمسا، كما يسكن البو خريبان في منطقة حفيت، والتي تبعد نحو ثمانية عشر ميلاً إلى الجنوب من العين، والتي يشتركون فيها مع الخواطر.

كما يقيم البو شامس في الشعاب الواقعة عند الطرف الغربي من وادي الجزي، ويقع هذا الوادي في حدود عُمان إلى الشرق من العين. ولا تعتبر هذه البطون من قبيلة النعيم من البدو الرحل، برغم كونها من البدو، لأنها لا تنتقل أو ترحل بحثاً عن الكلأ، بل قيميون طيلة السنة في منطقة البريمي والقرى المجاورة لها.

ولقد كانت هذه البطون الثلاثة "البوشامس" و"البو خريبان" و"الخواطر" تعترف بسلطة شيخ مشايخ واحد، برغم تفرد كل منها. وكانت الرئاسة لشيوخ عشيرة آل حمود، من فروع البو خريبان في قرية البريمي، وكان آخر شيخ لهم يدعى صقر بن سلطان الذي ارتحل إلى المملكة العربية في عام 1955. بعد أن تم طرد شرطة ابن سعود من الواحة، ارتحل معه ايضاً راشد بن حماد شيخ البو شامس، والذي كان مقره في حمسا. انظر: جي، بي، كيلي، المصدر السابق، ص75.

(1) جي. بي. كيلي- المصدر السابق، ص68.

وانظر – تيسجر- الرمال العربية المصدر السابق، ص54.

وانظر ايضاً Clarence C. Mann- Op. Cit., p.18.

الربع الخالي، حيث تشترك أبو ظبي بجزء من حدودها مع هذه المنطقة الصحراوية، الجدباء برمالها وكثبانها العظيمة، وأفرادها يعيشون حياة البداوة والبداءة.

ب- القواسم:

إن تسمية "القواسم" أو "الجواسم" أصبحت معروفة في المنطقة الواقعة إلى الشرق من دبي وإلى رأس مسندام شمالاً؛ وتلك المنطقة الشمالية من الإمارات كانت تحت سيطرة التحالف القاسمي لفترة طويلة من الزمن، قبل أن يصل الاستعمار البريطاني للمنطقة عام 1820 ويهزم القواسم.

ولتدارك حدث النسّب للقواسم، ومكان قدومهم، فقد يكون ما روّجه الفرس والبريطانيون عنهم بكلام مبّطن قابل للفتنة بسبب وجود قوة بحرية لديهم، وكانوا على منافسة مع الفرس والمستعمر الدخيل. هناك اقوال وآراء، حول القواسم وتاريخهم القديم، وكل ما هو معروف أن تسمية القواسم أصبحت معروفة في منطقة الخليج العربي منذ القرن الثامن عشر الميلادي غير ان ولارتباط القواسم بموضوع الجزر المتنازع عليها على الساحل الغربي، فقد بات ان نشير إلى أن اصولهم عربية من منطقة نجد في جزيرة العرب، هاجروا إلى العراق، ووفد عدداً غير قليل منهم إلى ساحل الخليج، واستقروا في رأس الخيمة والشارقة والجزر القريبة، وزعيمهم "سلطان بن صقر القاسمي" نصب خيمة على رقعة من الارض مرتفعة على شاطئ البحر مقابل جلفار (رأس الخيمة) فكانت كل السفن تراها، وهي سبب تسمية المدينة رأس الخيمة. ولمهارة القواسم في البحر، استعان حاكم فارس نادر شاه بهم لمعاونه اسطوله البحري في الخليج عام 1736[1].

بذلك شكل القواسم ثقل سياسي وعسكري في التاريخ الحديث للخليج العربي؛ وقبيلة القواسم تواجدت على جانبي الخليج العربي، عند مضيق هرمز، وبنت امارتها على هذين الجانبين، الشرقي والغربي، فامتلكوا

---

(1) عبد الوهاب احمد، الخليج العربي والحرمات البريطانية الثلاث (1778- 1914)، ص27- ص28.

مدينة لنجة وجزيرة قشم وجزيرة لارك وغيرها من الجزر والمدن على الساحل الشرقي، ورأس الخيمة والشارقة على الساحل العربي[1]. شكل القواسم تحالف ظم الخواطر، بني قتب وزعاب، وعندما أصبح للقواسم قوة بحرية في بداية القرن التاسع عشر، صار واضحاً أن الصدام بينهم وبين الانجليز لا مفر منه بدواعي القرصنة عام 1820[2].

(1) محمد الرميحي البترول والتغيرات الاجتماعية في الخليج العربي المصدر السابق، ص11- 12.

(2) محمد حسن العيدروس، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، الاسكندرية، 1977، ص28- ص30.

الفصل الثاني

بريطانيا: القوة العسكرية والنفوذ السياسي على امارات الخليج

المبحث الأول: بريطانيا مكافحة القراصنة العرب في الخليج لضمان الأمن

المبحث الثاني: بريطانيا تفاوض إيران دون مشايخ الخليج

المبحث الثالث: موقف بريطانيا من إدعاءات إيران حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) بعد الحرب العالمية الثانية

المقدمة

كانت تقارير شركة الهند الشرقية الانجليزية التي تأسست في كانون الأول 1600 قد فتحت الطريق امام استعمار الهند والاراضي المجاورة. فهي عندما تبعث بتقاريرها عن مسقط وجزر الخليج فانها مستوحاة من التجار وربابنة السفن المتجولين، واحاديث الناس عن بريطانيا بعد ان ازاحت كل منافسيها الاوربيين. ولأجل ان تكون بريطانيا الامبراطورية صاحبة تجارة دون منافس لها في منطقة الخليج، فهي أقرت بوجود اسواق ملائمة لتصريف منتجاتها في بلاد فارس وخاصة مادة الصوف منذ عام 1766. كما أنها وبموجب مشورة شركة الهند الشرقية الإنكليزية، ان تقوم بالقضاء على تجارة العرب المنافسين (من القواسم)[1]. تحت غطاء أن المشايخ المتنفذين على الإمارات لهم اتباع يمارسون القرصنة البحرية، ويتطلب اخضاع هؤلاء، اذا ما ارادت بريطانيا تحويل الخليج إلى بحيرة انجليزية هادئة لحماية التاج البريطاني في الهند[2]. ونقلاً عن الكاتب الانجليزي "جان جاك بيربي"، أنه "يجب الاعتراف ان الانجليز بعد قرن من المحاولات والجهود المبذولة قد نجحوا في تحول الخليج إلى بحيرة بريطانية[3]. فيما لجأت حكومة بومباي (الهندية) إلى القول، ان ضرب النشاط التجاري في منطقة الخليج تارة باسم مكافحة القرصنة، وتارة اخرى باسم محاربة تجارة الرقيق، قد جعلت من نفسها صاحبة الحق في تفتيش السفن وتضييق الخناق على المنافسين لها في البحر والتجارة والتحكم في مقدرات عرب الإمارات تحت ستار انساني[4]. ربما وجده البعض نموذجاً جديداً لم يسبق للدولة العثمانية ان طالته بعد قرون من حكمها.

---

(1) جان جاك بيربي، الخليج العربي، ترجمة نجده هاجر وسعيد العز، بيروت، 1959، ص216.

(2) محمد حسن العيدروس، *التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة*، المصدر السابق، ص24.

(3) جان جاك بيربي، الخليج العربي، المصدر السابق، ص216.

(4) تحت ذريعة مكافحة الرقيق، احتلت بريطانيا سيراليون عام 1808 وغامبيا عام 1816 وساحل العاج (غانا اليوم) عام 1821 فيسطرت على الشاطئ الغربي الإفريقي،=

تمكنت قوة الجليزية من هزيمة قوات "سراج الدولة" الهندي في معركة بلاسي plassey عام 1757 على أرض البنغال الهندية. استغاث سراج الدولة من الغزو الأجنبي، ولم يسعفه أحد. وقدّر على شعب الهند الكبير والفقير أن يواجه الغازي وحيداً، وقواته دون القدرة على التجمع ثانية لمواجهة الغازي الإنكليزي الجديد عام 1803. وبذكاء الساسة الانجليز في ادارة المستعمرات الضعيفة الثقافة والاقتصاد، فقد تمكنت حكومة الهند (الانجليزية) ان توفر الخامات الأولية للصناعة الانجليزية المتطورة. كما توفر لها المتطوعين من Seaboys، أي الهنود الاصليون لمقاتله الاتراك المسلمون نيابة عن الامبراطورية البريطانية في الحرب العالمية الأولى.

وجرياً على سهر الساسة البريطانيين على مصالحهم فقد عمدوا بعد الحرب التي جرت في الخليج ضد القراصنة العرب، إلى تكبيل الامراء والملوك والشيوخ بمعاهدات، تشرح فيها ان السياسة الخارجية والدفاعية للامارة أو المملكة انما تحددها بريطانيا. وعلى هذا الاساس، فقد وجدت بريطانيا، ان شيوخ الإمارات هم أقل تماسكاً ووحدة من آل سعود في نجد والهاشميون في الحجاز، وأن مصالح الشيوخ امام إيران المستقلة والمستقرة لا يعني لبريطانيا الانصياع لها، حتى وهي عن قرب في سياستها مع ايران بعد الحرب. وعلى الرغم من وجود مندوب يمثلها، إلا أن الحرص البريطاني كان في الحضور في أي مفاوضات يكون فيها النفط محل تفاوض، وخاصة بعد اكتشاف النفط في جزر الطنب وأبو موسى عام 1922. ومحاولات إيران الوصول إليها عن طريق تأجيرها، دون القوة العسكرية وبريطانيا اقوى منها.

وبظهور الولايات المتحدة الامريكية كأقوى قوة اقتصادية وعسكرية بعد الحرب العالمية الثانية. تبدلت نظرة لندن السياسية تجاه سياسة الشاه الابن محمد رضا (1941- 1979). واعتبرته الابن المضمون القادر على

=وسخرت هذه السيطرة لتوسعها التجاري وفق مبادئ التجارة الحرة وتوسيع امبراطوريتها.

مواجهة الشيوعية، ومنعها من الانتشار في خليج النفط. كما ان قوته العسكرية تحت اشراف الخبراء الأمريكان قادرة على حفظ الامن في مضيق هرمز وبقية الجزر. وهي ليست موجودة لدى شيوخ الإمارات. ولعل ما يمكن ان نستلهمه من السياسة البريطانية والامريكية ان ظهور دولة اسرائيل عام 1948 وهي تحتاج إلى عون اقليمي ونفطي، كان الشاه مستعداً لارضاء واشنطن بالنفط وسط مجتمع سني مجاور لا يستسيغ التعامل مع اليهود.

ولأجل تغطية الجهد البريطاني وسلوك ساسته بين الحربين العالمتين الأولى والثانية تجاه إيران وشيوخ الإمارات فقد وجدنا ان نقسمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مكافحة القراصنة العرب في الخليج لضمان الأمن

المبحث الثاني: بريطانيا تفاوض إيران دون مشايخ الخليج.

المبحث الثالث: موقف بريطانيا من ادعاءات إيران حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) بعد الحرب العالمية الثانية.

المبحث الأول
مكافحة القراصنة العرب في الخليج

كان الجديد في السياسة الانجليزية تجاه الهند (المستعمرة) وغيرها، ان حدثت التمويل لحملاتها البحرية من موارد الاراضي المستعمرة ذلك لتجنب الازمات المالية التي لحقت بها آبان استعمارها لامريكا الشمالية (1775- 1782). وكانت هي أحد الاسباب لنكرانها من قبل الثوار الامريكان، وشكلت هزيمة الانجليز في ولاية بوسطن الامريكية عام 1779 على انها هزيمة للامبراطورية الانجليزية الأولى[1]. ولم يكن الأمريكان أصدقاء للانجليز بقدر ما كانت صداقة الفرنسيين لهم، لنيل الاستقلال.

وبقدر الاختلاف الكبير للثقافة الامريكية - معظم أصولهم أوربية - عن ثقافة أهل الخليج، غير ان الدرس الذي فهموه، هو أن جذب الناس لمصالحهم العليا، انما يستلزم اظهار التعاطف مرة والقوة مرة اخرىَ، ودراسة كَيف تفكر العقول العربية بمظهرها الشخصي مثل كشيوخ الإمارات، وكيف يفكر الشاه الايراني ولديه حكومة ووزراء وجيش وشعب يؤازر تطلعاته نحو المجد الفارسي، كما ويجد في النفط المكتشف في الجزر الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى وسيلة لعلو كعب حضارة فارسية متميزة في التاريخ القديم.

(1) وفي عام 1815، صارت الامبراطورية البريطانية تغطي معظم أنحاء العالم، ودعت ساسة لندن للقول، انها الامبراطورية البريطانية الثانية، وحدودها من كندا إلى البحر الكاريبي في نصف الكرة الغربي إلى رأس الرجاء الصالح وجنوب افريقيا ووسطها وشرقها إلى استراليا والهند، التي اقامت حكومة انجليزية فيها لتأمين الطرق لمواصلاتها البحرية، ومقاتليها من جنود Sea boys "الهنود الاصليون" لاستخدامهم في النزاعات المسلحة أو للتأثير على سياسة رؤساء العشائر والدول لاحقاً.
انظر: حربي محمد، الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، بغداد، 1974، ص13.

1. الحملات البحرية البريطانية ضد القواسم

تحت ستار "التجارة والصداقة" ارادت بريطانيا جذب قوى العشائر العربية اليها، وخاصة قبيلة القواسم التي لها قوة بحرية على جانبي الخليج. ولطالما اعتبرت بريطانيا منطقة الخليج أفضل الطرق واقصرها إلى مستعمرتها الهند، واسطولها البحري هو القوة الضاربة منذ بداية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في المحيط الهندي، فليس هناك ما يمنع لندن من استخدام جنود "Seaboys" الهنود الاصليون للاشتباك مع ما أسمتّهم القراصنة العرب.

أ. القوة البريطانية (البحرية)[1]

هيأت وزارة الحربية البريطانية المستلزمات المطلوبة لنجاح حملتها في الخليج. وكلفت الجنرال "وليم جرانت كير" William G.Kear لقيادة القوتين البحرية والبرية بين (1805– 1819) وقد شملت البحرية منها:

أولاً: السفينة الضخمة "ليفربول" Leverbool مسلحة بـ (50) مدفعاً، بقيادة الكابتن "كولير" Coleer.

ثانياً: السفينة "عدن" مسلحة بـ (26) مدفعاً.

ثالثاً: السفينة "كاردو" Cardo، مسلحة بـ (18) مدفعاً.

رابعاً: سفن "تلجموت" Telgemot، مسلحة بـ (16) مدفعاً.

خامساً: سفينة "بامريا" Bameria مسلحة بـ (16) مدفعاً.

سادساً: سفينة "أورورا" Orora مسلحة بـ (14) مدفعاً.

سابعاً: سفينة نوتليوس Noteloos، مسلحة بـ (14) مدفعاً.

ثامناً: سفينة "اريلي" Erele، و"فستال" Vestal وكل منهما مسلحة بعشرة مدافع[2].

---

(1) ج. لوريمر، ج3، المصدر السابق، ص1016.

(2) المصدر نفسه، ص1018.

ب. أما القوة البريطانية البرية، فقد اشتملت على:

أولاً: فرقة المشاة (47)

ثانياً: فرقة المشاة (65)

ثالثاً: فرقتين للمدفعية لاسناد فرق المشاة على بر الساحل الغربي من الخليج.

ثالثاً: قوة عُمانية برية بـ (600) جندي لاسناد القوة البريطانية في الهجوم على قبائل القواسم في رأس الخيمة[1].

ج. مركز العمليات مكون من:

أولاً: العقيد آ.ج ستانوس (مساعد القائد العام ورئيس العمليات).

ثانياً: النقيب و.ويلسون مساعد القائد

ثالثاً: النقيب ج.ف. سادلير (المترجم)[2].

بدأت أول الحملات البريطانية ضد عرب القواسم عام 1805 وربما هناك من فسرها، أنها مخصّصة بهدف اجبار رموز القبائل على التسليم بنفوذ بريطانيا العسكري والسياسي. وأجبرت "سلطان بن صقر" في 6 شباط 1806 التوقيع على اتفاق عدم اعتداء مع الممثل الانجليزي "ستون" يقضي ان يقلع القواسم عن مهاجمة السفن البريطانية، وعدم التعرض لممتلكات رعايا بريطانيا[3].

أما الحملة الثانية، فقد كيفّها الجانب البريطاني للسيطرة على امارة رأس الخيمة وخان "لنجة" وخان "لافت" عام 1809 انتقاماً للهجمات التي شنها القواسم على السفن البريطانية، واجبار الشيخ سعيد القاسمي التخلي عن اعمال النهب والقرصنة البحرية[4]. كان الاتجاه لدى القيادة البريطانية، هو ابعاد قبيلة القواسم عن قبيلة بني ياس، والقبائل العمانية

(1) ج. لوريمر، ج3، المصدر السابق، ص1017- ص1018.

(2) المصدر نفسه، ص1018.

(3) عبيد طويرش، المصدر السابق، ص64.

(4) المصدر نفسه.

التي وجدت منافسة من القواسم على تقسيم الغنائم في الخليج. ونقلاً عن الدكتور مصطفى عقيل "حول سياسة إيران في الخليج في عهد الشاه ناصر الدين، أن زعيم القواسم "سلطان بن صقر" كان مدركاً حجم وإمكانيات قوته تجاه القوة البحرية والبرية البريطانية، وهو يفرض الضرائب على حتى من شاركوه في القتال ضد خصومه البرتغاليين، ومنهم العمانيون[1] الذين قدموا الاشارات الكافية عن وجود معاهدة انجليزية مع "سلطان بن أحمد" حاكم مسقط عام 1798، وهو ملتزم بها، دون الاخلال بالأمن[2]. وقد تكون التحذيرات البريطانية المتعاقبة للقواسم، وعدم التقيد بها في حملتين سابقتين قد رسمت طريقاً للتعاون مع الشاه الفارسي ناصر الدين لإيداع المطلوبين منهم في السجون، وهم يتاجرون بالصوف والحرير والسجاد واللؤلؤ على ضفتي الخليج، قبل أن تقوم بريطانيا بحملتها الكبيرة ضد أعمال القرصنة وتمرد القبائل (وصف بريطاني) عام 1819، وقادت إلى هزيمة القواسم. تلك الهزيمة التي أجبرت البقية من القبائل إلى التفكير جدياً بعقد معاهدات مع بريطانيا قبل حرمانهم حتى من صيد الاسماك وجمع اللؤلؤ على ضفة الخليج الغربية.

2. القواسم:

التسليم بنفوذ بريطانيا على ساحل الخليج العربي عام 1820 قد أقنعَ شيوخ عشائر البوفلاح، وبني ياس وحاكم سلطنة مسقط وعُمان من أن آثار الحملة البريطانية على القواسم قد تركت أثراً على حياتهم الخاصة مرة، وأخرى على افراد قبائلهم للعيش بأمان.

وكانت فرصة للاطراف لتحويل النزاع الذي استمر من (1805– 1820) إلى معاهدة سلام، وفيه وجدت بريطانيا ما يطلق على تسميته "بالساحل المتصالح" بعد أن كانت تطلق عليه "بساحل القرصنة" في الثامن من

(1) عبيد طويرش، المصدر السابق، ص64.
(2) المصدر نفسه، ص64.

كانون الثاني 1820[1]. كان الهدف الذي سعت اليه بريطانيا، انشاء حلف عسكري مع شيوخ قبائل متنفذين وليس دول بمفهوم مكونات الدولة (الحكومة والشعب والجيش والحدود المعترف بها) من أجل وقف أعمال القرصنة وتجارة الرقيق الذي كثيراً ما أكدت عليها شركة الهند الشرقية في تقاريرها إلى المعتمدين البريطانيين في البصرة وبوشهر وعبادان ومسقط، وأبو ظبي[2]. وقد دعى الجنرال البريطاني "وليم جرانت كير" قائد الحملة، إلى جمع مشايخ الساحل المتصالح في عمان للتوقيع على توقيع معاهدة عام 1820، وقد وقعها الشيخ "سلطان بن صقر القاسمي". (القواسم) والشيخ شخبوط بن سعيد (بني ياس) وزايد بن سيف (أبو ظبي) وعبد الله بن أحمد آل خليفة (البحرين) وقضيب بن أحمد بن راشد القاسمي (حاكم بندر لنجه) ومنعهم من ممارسة أي أعمال تخل بالأمن العام[3]. وبتفسير للطرفين "أن يباح دم كل عربي وماله اذا هاجم غيره أياً كانت جنسيته، وأن تحمل سفن العرب علماً مميزاً، وبياناً موقعاً من الشيخ ومن المعتمد البريطاني باسم السفينة وسعتها وحمولتها وأسلحتها والجهة التي ابحرت منها،

---

(1) محمد خالد المومني، وخالد حامد شنيكات، رؤيا شاملة لإبعاد الصراع في قضية الجزر العربية الثلاث، طنب الكبرى، طنب الصغرى، ابو موسى منشور في المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية،مُ، العدد (1)، 2012، ص66.

(2) محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص75.

(3) كان الشيخ سلطان بن صقر القاسمي أول من وقع معاهدة مع الجنرال (السير وليام كرانت كير) وكان نص المعاهدة ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم: ليعلم الناس أن السلطان بن صقر القاسمي كان عند حضرة الجنرال (السير وليام كرانت كير) وقد تم الاتفاق بينهما على النصوص التالية:

المادة (1) يقوم سلطان بن صقر القاسمي بتسليم كافة القلاع والسفن والمدافع الموجودة في الشارقة وعجمان وأم القوين وتوابعها إلى (الجنرال السير وليام كرانت كير).

المادة (2) يسلم سلطان بن صقر القاسمي جميع السجناء الهنود إذا كان أحد منهم عندهُ.

المادة (3) لن يسمح الجنرال وليام كرانت كير الجيوش أن تدخل المدن لنهبها وتخريبها.

المادة (4) بعد تنفيذ هذه الالتزامات فإن السلطان بن صقر القاسمي سينضم ويدخل في اتفاق السلام وترك البريطانيون للقواسم حرية صيد اللؤلؤ والأسماك، المصدر نفسه، ص 75-77.

والجهة التي تقصدها. ونص الاتفاق على ان يجتمع كل الشيوخ العرب ضد من ينقض هذا الاتفاق أو المعاهدة. ووقف حمل الرقيق من سواحل افريقيا باعتباره قرصنة. وراعت بريطانيا حق الشيوخ للدخول في مفاوضات منفردة معها لتفريق وحدتهم[1]. ويرى الاستاذ فؤاد سعيد العابد في هذا الصدد. ان المعاهدة مع القواسم قد جرّدت عرب الخليج من حريتهم وجعلتهم تحت المراقبة البريطانية المباشرة. ونوه إلى أن وجود حامية بريطانية في جزيرة "قشم" ليس الا لاحكام الرقابة على عرب الخليج، وتحديداً القواسم، وهم يراقبون شؤون الملاحة على ضفتي الخليج[2]. وربما يكون تعبير السياسة الدفاعية، هو ما حملته بريطانيا لضمان أمن مصالحها في الخليج، قبل أن يفسرها الكاتب الفرنسي "جان جاك بيربي" أنها أبدية لازدهار التجارة البريطانية[3].

وفي المجال السياسي أي السياسة الخارجية، فقد الزمت المعاهدة كل الأطراف بعدم جواز استشارة دولة أخرى بدون معرفة بريطانيا، لتصبح حقيقة واقعة على كل دول العرب التي رسمت لها حدود بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. فيما أبقت بريطانيا ملوك بلاد فارس (ايران لاحقاً) مطلقي اليدين في سياستهم تجاه دول العرب الذين وضعوا تحت الانتداب في معاهدة سان ريمو في نيسان 1920[4]. وكان منها ما حظي

---

(1) فالح حنظل، المصدر السابق، ص386.

(2) فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي 1853– 1914 ط1، ج2، الكويت، مطبعة ذات السلاسل، 1984، ص84.

(3) محمد عدنان طراد، صراع القوى في المحيط الهندي، الخليج العربي، جذوره التاريخية وابعاده، دمشق، 1984، ص310– ص312.

(4) مؤتمر سان ريمو عام 1920: هو مؤتمر الصلح الذي وقع في مدينة سان ريمو الإيطالية عام 1920 بعد الخلافات التي ظهرت مع العرب في مؤتمر فرساي في فرنسا عام 1919م، حيث اجتمعت الدول الأوروبية في إيطاليا واتفقت على فرض الانتداب البريطاني والفرنسي على الشرق الأوسط – وكان من أسباب عقد مؤتمر سان ريمو في إيطاليا 1920، هو استغلال غياب الولايات المتحدة بعد رجوع الرئيس الأمريكي (ويلسون) إلى بلاده، واتباعه سياسة العزلة، وهو الذي عارض الانتداب البريطاني والفرنسي على المنطقة=

به الشاه الفارسي "ناصر الدين" (1848- 1896) من سطوة لإلحاق الهزيمة بالقواسم، وعلى مراحل في جزيرة طنب عام 1887، والتوقف عن احتلال جزيرة (صري) لعدم احراج بريطانيا التي وقعت معاهدة أو اتفاقية الحماية مع شيوخ الإمارات عام 1820. وفي وقتها لم تلق احتجاجات الشيخ "سالم بن سلطان القاسمي" زعيم القواسم أذناً بريطانية صاغية حتى وان اعترف العقيد البريطاني لويس بيلي عام 1864، ان جزر: صري، وصير بو نعير، وطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى للقواسم. وجزيرة هنجام لسلطنة عُمان[1]. قبل أن يأتي الدوّر على امارة "لنجة" اهم مركز للقواسم على الساحل الشرقي للخليج. ولم تكن الامبراطورية البريطانية في غفلة عن حكم العرب لها منذ عام 1750.

3. طرد القواسم من إمارة "لنجة"

عمدت بريطانيا اللعب سياسياً وعسكرياً على العرب من خلال المعاهدات مع القواسم مرة، واستخدام القوة العسكرية المباشرة وغير المباشرة تارة أخرى. وهي لهذا، وفي الوقت الذي وقعت بريطانيا مع شيوخ الساحل الغربي على معاهدة الهدنة البحرية عام 1835 لتنظيم حركة الملاحة في الخليج. واتفاقية منع تجارة الرقيق عام 1837[2]، والهدنة البحرية الثانية عام 1843 لوقف الاعتداءات بين رعاياهم[3]. وهي دون شك مصدر ازعاج للجنرال البريطاني وليم كرانت كير، وساسة لندن في التعامل مع عدة شيوخ، وعدة أفكار، بدلاً من رأس واحد يملك مقومات التفاهم، ذلك هو الشاه الفارسي "ناصر الدين" للاتفاق معهُ من خلف ظهور مشايخ العرب

=العربية. وتوتر العلاقات بين فرنسا وسورية على أثر سعي الأمير فيصل بن الشريف حسين الإعلان عن استقلال سورية وتنصيب نفسهُ ملكاً عليها.

(1) احمد جلال التدمري، المصدر السابق، ص54.

(2) F.O. 371/13010, India office, 397, status of Islands of Tunb- 24 August, 1928.

(3) خالد محمد القاسمي، الجزر الثالث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، الاسكندرية، 1997، ص32.

على تصفية الوجود العربي على الساحل الشرقي من الخليج، الذي يمثلهُ الشيخ "خليفة بن سعيد بن قضيب" حاكم إمارة لنجة منذ عام 1820. وبموجب سياسة انتهاز الفرص (سياسة ايرانية قديماً وحديثاً) لإلحاق الهزيمة بالضعيف لإرهاب القوي، فقد عمد الشاه الفارسي ناصر الدين على تعيين الصبي "علي ابن خليفة بن سعيد المتوفي عام 1874، مديراً للكمارك في ميناء لنجه، وهي سياسة يتقنها الفرس منذ زمن طويل، للحصول على تنازلات يوفرها الابن الذي لم يبلغ سن الرشد وهو تحت وصاية يوسف بن محمد (من مستخدم القواسم ويعمل بعلاقة مع الموظفين الفرس وبتوجيهاتهم)[1]. ولعل الخيار الذي توصل إليه الشيخ "سلطان بن صقر للابقاء على امارة "لنجه" تحت حكمهم ان يكون "قضيب بن راشد القاسمي" هو من يتولى أمورها بدعم واسناد من شيوخ رأس الخيمة والشارقة عام 1885، مقابل أن يدفع قضيب بن راشد القاسمي ضريبة للشاة الفارسي قدرها (190) ألف "قران"[2]. ونقلاً عن الكاتب أحمد جلال التدمري في كتابه "الجزر العربية الثلاث" دراسة قانونية"، أن "قاسم محمد بن خليفة" (الشقيق الاصغر للشيخ علي خليفة بن سعيد القاسمي) قد تمكن من استعادة امارة لنج في النصف الثاني من عام 1889[3]. قبل ان يتمكن قائد القوة الفارسية "حاجي أحمد خان" من أسر الشاب القاسمي علي خليفة بن سعيد، ونقله إلى سجن في طهران حتى وفاته. وبذلك لم يعد للقواسم أي وجود أو نفوذ على الساحل الشرقي للخليج[4].

(1) خالد محمد القاسمي، الجزر الثالث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، المصدر السابق، ص44.

(2) محمد حسن العيدروس، دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار الى الاستقلال، الكويت، منشورات دار السلاسل، 1989، ص165.

(3) احمد جلال التدمري، المصدر السابق، ص52.

(4) المصدر نفسه، ص52.

4. الشيوخ العرب:

لا أبيع، لا أرهن، لا أقيم علاقة ولا أتفاوض دون موافقة بريطانيا. ذلك ما قدمهُ شيوخ العرب من تعهد مكتوب حفظت نسخهُ الأصلية في ملفات وزارة الخارجية البريطانية. ويتضح مما تقدم، أن بريطانيا كانت راغبة في ازاحة النفوذ العربي من كل الساحل الشرقي للخليج لإرضاء الشاه الفارسي "ناصر الدين" لاعتبارين: الأول، إحباط الجهاد الإسلامي الذي قد تدعو اليه الدولة العثمانية ضد بريطانيا في وقت لاحق. والثاني، ان بلاد فارس قوة عسكرية يمكن لبريطانيا ان تستخدمها (بالوكالة) لمحاربة عرب الخليج دون ان تتورط هي مباشرة مع الشيوخ وعوائلهم لترتيبات ما بعد زوال الامبراطورية العثمانية المسلمة.

أما النفوذ الاجنبي، فقد كانت بريطانيا تريد ان تكون هي صاحبة الكلمة العليا، أمام الخصم فرنسا وهو ما تخشاه من تسرب النفوذ الفرنسي الذي بدأ يظهر في الخليج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكذلك النفوذ الروسي الذي بدأ يظهر في نفس الفترة. وكان أكثر ما تخشاه لندن، أن تقيم احدى مشيخات المنطقة علاقة مع احدى الدول الاجنبية (فرنسا والروس). لأن المعاهدات والاتفاقات السابقة مع بريطانيا لا تمنع ذلك على الرؤساء والحكام وكان بامكانهم إذا أرادوا "نظرياً" الاتصال مع أي دولة. لذلك واتقاء لكل خطر أخذت بريطانيا الضمانات الكافية من الشيوخ بعدم قيامهم باتصالات مع الخارج مهما كان نوعها ولأي غاية كانت إلا عن طريق المقيم البريطاني بالخليج أو بالأحرى عن طريق حكومة الهند التي وقعت مع شيوخ الإمارات على معاهدة جديدة في عام 1892[1]. ونقلاً عن المؤرخ لوريمر في موسوعته الرسمية البريطانية عن الخليج، إلى مدى الارتباط الوثيق الذي ارادته بريطانيا عام 1892 مع شيوخ الساحل العماني وبين نشاط العثمانيين في الخليج عام 1871، ونفوذ الفرس في

---

(1) ناجي صادق شراب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، العين، 1987، ص54.

الخليج عام 1887، لإحباط النشاط الفرنسي إلى هذا الساحل عام 1890[1]. وفي عقل ساسة لندن وحكومة الهند أن لا تجد فرنسا موطئ قدم مع أحد شيوخ الإمارات. ومصدر الجذب البريطاني للشيوخ كان متناغماً مع ما يودون وما يحبون. فكانت البحرين أول الموقعين على الاتفاقية قبل عشرة سنوات، أي في عام 1882 ثم طرأ عليها بعض التعديلات عام 1892 وقد ألزمت المعاهدة الشيوخ العرب بالشروط التالية:

1- لن أدخل بأي حال من الأحوال في اتفاقية أو في مراسلات مع أية حكومة فيما عدا الحكومة البريطانية.
2- لن أوافق على إقامة أي وكيل لأي حكومة أخرى في إمارتي بدون موافقة الحكومة البريطانية.
3- لن أتنازل مهما كانت الأحوال ولن أبيع أو أرهن الأرض وعدا ذلك لن أقبل احتلال أي جزء من امارتي الا إلى الحكومة البريطانية.

ولأجل ان لا تتأخر بريطانيا عن توقيع الشيوخ العرب، واحتمالات الاتصال بهم من قبل رجال المخابرات التركية والفرنسية والروسية والالمانية وهم بين ظهرانيهم[2]، فقد ذهب المقدم "تالبوت" المقيم البريطاني إلى الشيخ زايد بن خليفة شيخ ابو ظبي للتوقيع على المعاهدة ثم توجه إلى الشارقة ووقعها كل من الشيخ صقر بن خالد القاسمي شيخ الشارقة والشيخ راشد بن مكتوم شيخ دبي والشيخ حميد بن راشد شيخ "عجمان" والشيخ أحمد بن عبد الله المعلا شيخ "أم القيوين" والشيخ حمد بن عبد الله بن سلطان شيخ "رأس الخيمة"[3]. فيما تأخر توقيع كل من إمارة (الكويت وقطر) على هذه المعاهدة بسبب أوضاعهما الخاصة. فالكويت كانت مقيدة كقضاء تابع لولاية البصرة العثمانية (ذات استقلال داخلي) اعترف به الباب العالي سنة 1888. وتبين من مجمل الأحداث اللاحقة، أن

---

(1) فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص172- ص173.
(2) محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص81.
(3) فالح حنظل، المصدر السابق، ص702.

للكويت علاقات خاصة مع بريطانيا حيث أقام الانجليز أول اتصال تجاري مع الكويت عام 1783، وفتح التجار الانجليز مستودعات لبضاعهم فيها. وأقام أول ضابط سياسي بريطاني سكناً لهُ في حزيرة فيلكه عام 1812. تعتقد أسرة آل صباح أن مقدار الثقة بوعود الانجليزي هي أكثر بكثير من وعود الاتراك وموظفيهم الفاسدين. ومع تأزم الأوضاع بين السلطات التركية وشيوخ العرب عام 1898، وجدت أسرة آل صباح أن توقع على معاهدة ضمان أمن الأسرة الحاكمة وهي سرية سنة 1899[1]. تشبه إلى حد كبير المعاهدات المانعة التي وقعها شيوخ الساحل، فقد تعهدت الكويت بعدم التصرف بأي أرض من أراضيها دون موافقة الحكومة البريطانية وعدم إقامة أي علاقات مع أي دولة اجنبية. عينت بريطانيا أول مندوب سياسي لها في الكويت عام 1904. أما قطر فقد رفض "حمد بن آل ثاني" الدخول في ميثاق مع بريطانيا عام 1861 كما هو موقع بين بريطانيا والبحرين. وقد اغتنم الانجليز فرصة الحرب بين قطر والبحرين لصالح حمد بن آل ثاني وكأنه بمثابة اعتراف بريطاني بحمد آل ثاني كحاكم لقطر، ومع ذلك ظل القطريون يرفضون الدخول في أي علاقات مع بريطانيا مستغلين موقعهم الجغرافي كحد فاصل بين النفوذ الانجليزي والتركي (العثماني) وبنفس الوقت كانوا يرفضون وقوع بلادهم تحت سيطرة السلطة التركية. ومع إصرار الأمير القطري، حاول الانجليز اثارة المتاعب امام حمد آل ثاني في بلاده وهددوه بالزوال رغم دفع الغرامات التي فرضتها عليه السلطات البريطانية.

(1) عندما علم والي البصرة بالاتفاقية بين الشيخ مبارك الصباح وبريطانيا قام بابلاغ الباب العالي، واحتج السلطان العثماني عبد الحميد الثاني على ذلك. قدم السفير البريطاني اعتذاراً للسلطان في (15) نيسان 1900، واعتذر مبارك الصباح للسلطان على خطئه، ليعود السفير البريطاني يقول ان الكويت تحت السيادة العثمانية. انظر: نوري المرسومي، الانهيار بداية وليس نهاية، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2006، ص62.

وفي عام 1913 اتفقت كل من بريطانيا والدولة العثمانية على تحديد مناطق نفوذهما في الخليج، واعترفا ببقاء (قطر) خارج الاتفاقية، حيث تنازلت الدولة العثمانية عن كافة حقوقها كما تعهدت بريطانيا بمنع شيوخ البحرين من مهاجمة قطر بعد توقيع الاتفاقية في 9 آذار عام 1914 (قبل موعد الحرب العالمية الأولى بقليل). أما معاهدة الحماية مع قطر فقد وقعت سنة 1916 اضطرت قطر بموجب المعاهدة إلى التخلي عن شؤون الدفاع والخارجية لبريطانيا مثلما هو حال الاتفاق مع البحرين وقد شملت هذه الاتفاقية جميع نصوص الاتفاقات السابقة المعقودة مع غيرها من الامارات[1] أما مسقط فإن النفوذ البريطاني استند إلى الصلات التاريخية التي نشأت منذ عهد السيد بوسعيد اكثر مما استند إلى وضع قانوني بوثائق، وقد تعهدت بريطانيا في تصريح ثنائي مع فرنسا 1862 باحترام استقلال مسقط ولكن ذلك لم يمنع بريطانيا في اكثر من مناسبة من التدخل العسكري لتنحية الحكام الذين لا يذعنون لها وتعيين اخرين تتفق سياستهم مع رغباتها. وبذلك تحركت بريطانيا منذ بداية عام 1870 لإسقاط حكم "عزان بن خميس" وتعيين "تركي بن سعيد". والحق ان مسقط لم تفلت من زمام الاتفاقات التي تنتقص من سيادتها. ففي عام 1891 فرض على فيصل بن تركي اتفاق سري مقابل الاعتراف بحكومته ونص هذا الاتفاق على التعهد بعدم تأجير أو رهن جزء من اراضيه إلا بعد مشورة بريطانيا، ومع ذلك فإن الاتفاق لم يمنع الاتصال بدولة اجنبية، وهذا هو الفرق بين وضع مسقط ووضع البحرين أو المشيخات[2] وقبل نشوب الحرب العالمية الأولى 1914 نازعت قوى عديدة النفوذ البريطاني في منطقة الخليج. ففي روسيا، عَمد القيصر الروسي الى إرسال السفن الروسية إلى الخليج منذ عام 1900، وكانت هناك محاولات روسية لمد خط سكة حديد بين بحر قزوين إلى

(1) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج، مصر، مكتبة الانجلو المصرية، 1983، ص171- ص172.

(2) عبدي طويرش، المصدر السابق، ص68.

فارس[1]. فيما التدخل الفرنسي في الخليج سنة 1903، هو الآخر شكل مخاوف في لندن. غير أن الحساسية المفرطة لبريطانيا قد جاءت بعد أن عرفت أن ألمانيا القيصرية قد وقعت مع السلطان العثماني على بناء خط سكة حديد بغداد- برلين عام 1903[2].

5. اللورد كيرزون نائب ملك بريطانيا في الهند يرسم سياسة بريطانيا لشيوخ الإمارات 1903

إزاء المنافسة الأوربية لبريطانيا على ولايات العرب العثمانية، كانت زيارة اللورد كيرزون نائب ملك بريطانيا في الهند ورئيس وزراء بريطانيا لاحقاً للخليج في تشرين الثاني عام 1903. وبدت لباريس، وبرلين وموسكو أن تلك الزيارة تحمل طابع التحدي لمن لا تعجبه السياسة البريطانية. ذلك بوجود اسطول بحري بريطاني بقيادة الادميرال "جاتسكوف ويليس" في الخليج، حيث وصل إلى مسقط وقضى بها يوماً وغادرها إلى عمق المياه، فبلغ الشارقة في 21 تشرين الثاني عام 1903، لأجل لقاء فأجتمع اللورد كيرزون نائب ملك بريطانيا في الهند مع شيوخ أبو ظبي والشارقة وعجمان ودبي وأم القيوين، والاستماع إلى خطبة غدت دستور السياسة البريطانية في الخليج حتى منتصف الثلاثينات من هذا القرن وتتلخص خطبة اللورد كيرزون نائب ملك بريطانيا في الهند في[3]:

أ- أن للحكومة البريطانية اتفاقية سلمية مع الشيوخ كممثلين للقبائل.

ب- أن الحكومة البريطانية قد دفعت ثمن هذا السلم من مالها ودمها ومن ثم فهي لا تفرط في قرن من الكفاح الباهظ، ولن تسمح للشيوخ ان يعكروا صفو الأمن بحراً ولا براً لأن ذلك يشكل خرقاً

(1) حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة، بيروت، 1973، ص32- ص36.

(2) غسان العطية، العراق (نشأة الدولة) تقديم حسين جميل، ترجمة عطا عبد الوهاب، لندن، دار السلام، 1988، ص107.

(3) حسين محمد البحارنة، المصدر السابق، ص36.

للالتزامات والاتفاقات، وأشار اللورد كيرزون إلى احداث الفجيرة وأيد رغبته في ان يحل الأمن محل الاضطرابات.

ج- اذا حدثت مشاكل داخلية فسيجد الشيوخ في شخص المقيم البريطاني صديقاً ومرشداً يستعمل نفوذه كما فعل في الماضي ليشجب الاضطرابات ويثّبت الوضع الراهن.

د- ان الحكومة البريطانية لا تتدخل في أمر الشيوخ، ما قام الشيوخ بحكم رعاياهم بالعدل وما احترموا حقوق البريطانيين المقيمين في المنطقة، وقد اعتبرت خطبة كيرزون اساساً للحكم يطبقها المقيم البريطاني لحفظ أمن البحر لتشمل الساحل (البر) احياناً لتحقيق مصلحة بريطانيا، ولم تتغير هذه السياسة الا حين ظهرت لبريطانيا مصالح أخرى على امتداد ما موجود تحت باطن الأرض اليابسة (النفط).

6. بريطانيا وشيوخ الخليج بعد الحرب العالمية الأولى

شهدت السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى محاولات بريطانيا للتخلص من منافسة القوى التي نازعتها النفوذ في منطقة الخليج. وكانت هذه القوى تتمثل في كل من فرنسا وروسيا وألمانيا والدولة العثمانية. وإذا كانت بريطانيا قد نجحت بالفعل في تحقيق هذه المنافسة بينها وبين فرنسا وروسيا بعقد الاتفاق الودي مع فرنسا سنة 1904 وتسوية مع روسيا عام 1907، فقد استمرت كل من ألمانيا والدولة العثمانية تشكلان قوتين منافستين للوجود البريطاني، الأولى بثقلها المادي والثانية بثقلها الإسلامي. إلا أن بريطانيا استطاعت ابعاد النفوذ الألماني والعثماني في الخليج نتيجة لهزيمة الدولتين في الحرب العالمية الأولى. وعدّت الحرب العالمية الأولى هي المناسبة التي دفعت بريطانيا إلى توطيد نفوذها السياسي على الشاطئ العربي وتأييده للمرة الأولى باحتلالها عسكري للمراكز الهامة. فاتخذت من البحرين نقطة لتجميع القوات البريطانية لحملة العراق في 23 تشرين الأول

1914 ثم أعلنت في (3) تشرين الثاني 1914 انفصال الكويت نهائياً عن الدولة العثمانية. واحتلت مسقط سنة 1915 بحجة دفع ثورة أمام "عُمان: على سلطان "مسقط" كما فرضت الحماية على قطر سنة 1916. كذلك استطاعت بريطانيا ان توطّد من اطار تحالفها في المنطقة بتوقيع اتفاقيتين مع "ابن سعود" عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود على أساس من التفاوض معه لتقسيم الحدود السعودية الكويتية نيابة عن الكويت في "مؤتمر العقير" سنة 1922 وكان لهذه السياسة البريطانية أثرها البعيد المدى في تحولها إلى الساحل الغربي للخليج والتمركز فيه لاحقاً[1].

(1) مؤتمر العقير أو معاهدة العقير عام 1922، هي معاهدة حدودية بين سلطنة نجد بحضور سلطان نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وصبيح بك وزير المواصلات ممثلاً عن الملك فيصل الأول ملك مملكة العراق. وجون مور الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ممثلاً عن الكويت. كان المندوب السامي البريطاني برسي كوكس يلعب دور الوسيط في تلك الاجتماعات. بموجب المعاهدة تم ترسيم حدود سلطنة نجد الشمالية مع مملكة العراق والكويت بعد خمسة أيام من المناقشات الحادة. قبل ان يرسم السير برسي كوكس بقلمه الاحمر الحدود بين الأطراف الثلاثة.
انظر: نوري المرسومي، المصدر السابق، ص69.

المبحث الثاني
بريطانيا تفاوض إيران دون مشايخ الخليج

بعد أربعة قرون من الحكم العثماني للعرب (1517-1914)، قدم السفير العثماني في لندن مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في (9) تموز عام 1914، يؤكد فيها على تعيين "ابن سعود عبد العزيز آل سعود" والياً عثمانياً في نجد. وحيث تقول المذكرة.. "صدر فرمان عثماني بتعيين ابن سعود عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود حاكماً عاماً وقائداً في نجد. وليس من حق ابن سعود عبد العزيز آل سعود أن يعقد أية مواثيق أو يقيم أية ارتباطات مع الدول الاجنبية... وعليه في جميع الأحوال ان يحترم جميع المعاهدات المعقودة بين الامبراطورية العثمانية والدول الأخرى بضمنها روسيا[1]. وربما هي إحدى المفارقات التي ينبغي على الباحث العربي التندر لها، وحديث الأجنبي على الدوام، أن لا يقيم الشيخ أو الأمير العربي علاقات مع دولة أخرى. ففي لقاء جمع المقيم السياسي البريطاني السير برسي كوكس "وابن سعود عبدالعزيز آل سعود" في جزيرة "دارين" على مقربة من "القطيف" بعد سنة واحدة أي في تموز 1915، كان مطلبه عقد الاتفاقيات مع الامبراطورية المنتصرة في الحرب (بريطانيا). والبند السادس من الاتفاقية يقول: يتعهد "ابن سعود عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود" كما تعهد والده من قبل بأن يمتنع عن إقامة أي علاقة مع دولة أخرى دون بريطانيا، ويمتنع عن كل تجاوز على أرض الكويت والبحرين واراضي مشايخ قطر وعمان وسواحلها، وكل المشايخ الموجودين تحت حماية بريطانيا الذين لهم معاهدات معها منذ عام 1892 وحتى بداية الحرب العالمية الأولى[2]. وبذلك تكون الإمارات العربية قد علقت سيادتها الخارجية بالحماية البريطانية، كما أسمتها المصادر البريطانية أو مناطق تحت الحماية (Under protection)

(1) جي. بي. كيلي: المصدر السابق، ص171– ص172.

(2) حافظ وهبه، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط5، 1967، ص322.

ولم تكن محميات Protectorates والحكومة البريطانية كانت تشير بوثائقها إلى هذه الإمارات العربية بالدويلات "القزمية المستقلة independent petty states"[1].

وقعت بريطانيا اتفاقية سايكس-بيكو مع فرنسا عام 1916، وبموجبها، أن الولايات العربية تحت حكم الدولة العثمانية تتقاسمها الدولتان بريطانيا وفرنسا بعد انسحاب روسيا من الحرب بسبب ثورتها الشيوعية في أكتوبر عام 1917[2]. ثم ما لبثت بريطانيا أن عدلت الاتفاقية بعد أن اكتشفت ان النفط موجود في ولاية الموصل (كركوك، اربيل، السليمانية) عام 1909، لتكون من حصتها. كما هي طلبت ان تكون القدس من حصتها ايضاً نظراً لوجود الديانات السماوية الثلاث فيها[3].

أ- التزام بريطانيا باتفاقية سايكس بيكو 1916

ان الواقع الذي فرض نفسه على مجريات اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 بين بريطانيا وفرنسا قد انعكس سلباً على العرب، حيث أن مراسلات "الحسين- مكماهون" عام 1915، قد فهمت من قبل الشريف الحسين بن علي "شريف مكة" وانجاله الأربعة، أن للعرب دولة مستقلة اذا ما وقفوا بجانب القوات البريطانية في الحرب ضد الاتراك. ولم يعرف الشريف الحسين بن علي ان بريطانيا لها اتفاقية مع فرنسا. ولكن ادرك بعد معاهدة فرساي للسلام بين الدول المنتصرة والمهزومة في باريس حزيران عام 1919، ان وعود الحرب هي ليست ما يتفق عليها وقت السلم، وأنه ربما أخذ بالتعابير والمصطلحات السياسية البريطانية التي عبرت عنها الرسائل المتبادلة بينهما قبل الحرب، ولم تكن المناقشات بين الطرفين على طاولة واحدة.

---

(1) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا ومشيخات الساحل العماني، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد البحوث والدراسات)، 1977، ص295.

(2) غسان العطية، المصدر السابق، ص194.

(3) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، بغداد، 1992، ص115. انظر: د.عبد العزيز المفتي، الأكراد حقائق ووقائع عبر التاريخ (12) جزء.

أن كل مناطق النفط على البحار والخلجان، يصلها الاسطول البحري البريطاني القوي وليس هناك ما يدعو، للتفريط بها. فميناء البصرة العراقي الذي وصلته القوات البريطانية في أول قفزة عسكرية لها في الحرب العالمية الأولى تشرين الأول عام 1914، كان هو القاعدة لنزول القوات البريطانية للتواصل مع البقع النفطية التي ظهر أو أشارت الدلائل الى وجوده في عبادان، والكويت، والامارات، والبحرين، ومسقط وصولاً إلى مستعمرتها الهند[1].

ب- ظهور النفط في الإمارات العربية

فتح الباب أمام شركات النفط البريطانية للحصول على امتيازات النفط في الإمارات بعد اكتشافه عام 1922[2]. وعمدت لندن، أن لا يشاركها في امتيازات النفط منافس أوربي أو أمريكي، حتى وإن كانت واشنطن هي من عدلت ميزان القوة لصالح بريطانيا وفرنسا في الحرب العالمية الأولى عام 1917 واشتراكها بالحرب. ولأجل ذلك أخذت بريطانيا تعهداً من جميع شيوخ الإمارات بعدم حق اكتشاف النفط في اراضي الإمارات الا بعد موافقة بريطانيا. وفي هذا الصدد، فقد ارسل شيخ امارة الشارقة "خالد بن احمد" إلى المقيم السياسي في (بوشهر) العقيد "آ.ب تريفور" رسالة في (17) شباط 1922، يقول فيها "تحيات طيبة وبعد: فإن قصدي من كتابه خطاب الصداقة هذا هو تقديم احترامي لكم والسؤال عن صحتكم. كما أنني لا أخفي عليكم أنني اكتب هذا الخطاب بإرادتي الحرة واتعهد لجنابكم بأنه عند الامل في العثور على منجم للبترول في أراضي الشارقة، فإني لن اعطي استغلاله للاجانب عدا الشخص الذي تعينهُ الحكومة البريطانية السامية[3]. وكذلك فعل شيخ أبو ظبي الشيخ شخبوط ابن سلطان ابن زايد في الثالث من مايو/آيار 1922، وشيخ عجمان الشيخ راشد بن أحمد في

(1) Moberly, the campaign in Mesopotamia, vol, 1, 1920, pp. 139- 140.

(2) محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص82.

(3) سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، القاهرة، 1960، ص422.

الرابع من مايو/آيار 1922، وشيخ أم القوين الشيخ أحمد بن راشد في الثامن من مايو/آيار 1922 وشيخ دبي الشيخ سعيد بن مكتوم في الثاني عشر من مايو/آيار عام 1922[1].

بقيت اللاءات الاربعة: لا علاقات دبلوماسية، لا تنازل عن اراضي، لا امتيازات لدول أجنبية، لا مفاوضات مع دول أجنبية، هي ما يفهمها شيوخ الإمارات منذ عام اتفاق 1892. بل يجدونها مجزية للدفاع عن أسرهم وجزرهم ضد أي غزو أجنبي. وهو ما عملته بريطانيا مع العراق (تحت الانتداب) معاهدة عام 1930، ومع مصر معاهدة عام 1936[2]. ونقطته المركزية ان بريطانيا تتدخل لحماية الدول وشيوخ الخليج من أي اعتداء خارجي. وربما قصدت بريطانيا في ذلك الوقت روسيا الشيوعية بعد أن رتبت الأولى لعقد معاهدة "سعد آباد" عام 1937 وأعضاء المعاهدة: "العراق، ايران، تركيا، افغانستان". ملتزمون بمحاربة الشيوعية والقضاء على الحركات والثورات الكردية على حدود هذه الدول لضمان أمن مصالح بريطانيا العظمى.

ج- احتلال إيران لجزيرة هنجام 1927

عندما أقدمت إيران وهي دولة اجنبية على مهاجمة واحتلال جزيرة "هنجام" في مضيق هرمز عام 1927، لم يكن هناك ما يلزمها لأن تتردد في ذلك، وسكانها العرب يمارسون صيد السمك واستخراج اللؤلؤ. وربما ما وجدته بريطانيا أن أرض الجزيرة (هنجام) هي ارض شيوع من حق إيران التي لها خطوة في مقاتله العثمانيين المسلمين (خصم بريطانيا) سابقاً. وفي مجال التقييم والتقدير، فإن للشاه الإيراني "رضاخان" نظرة متميزة وشفافة عن الجهاد الإسلامي الذي يتغنى به عرب الخليج، وعرب جزيرة هنجام الذين

---

(1) I.O. and R-R/15/2/938- Reterence No. W/152 SJH, the chief Engineer. Air Headauarters. Royal air force. Habbaniya, IRAQ.

(2) بموجب هذه المعاهدات، ابقت بريطانيا السياسة الدفاعية والخارجية لكلا الدولتين مرهونة بيدها.

قتلوا مدير الجمارك الايراني، وسببوا مشكلة في هروب حاكم الجزيرة الشيخ "أحمد بن عبيد" عام 1928، وليس لشاه إيران رضا خان الا أن ينصب حاكماً عليها[1]. ولأجل ان لا يغضب آل مكتوم ومنهم حاكم دبي "راشد بن سعيد المكتوم"، فقد عملت بريطانيا إلى تقديم نصيحة أو مشورة لشاه إيران رضا خان لتعويض عرب جزيرة هنجام بتعويضات نقدية. هي تسوية مقبولة طالما كان هناك مال للدفع نقداً. حتى وإن كان حادث مصادرة قارب – قرب جزيرة طنب الصغرى – يحمل مسافرين عرب (نساء وأطفال) وأخذهم عنوة إلى ميناء لنجه[2]، هو من فرض نفسه على موضوع احتلال الجزيرة، ودعت لعقد مفاوضات بين حكومة الهند وايران قادت إلى معاهدة عام 1929، لدفع المبالغ اللازمة للمتضررين وقدرها (5000) روبية بحضور سعيد بن مكتوم حاكم دبي[3]. وبدت بريطانيا راضية تماماً للتدخل الإيراني، وهو ليس تدخلاً أجنبياً يتقاطع مع اللاءات الاربعة التي أملتها بريطانيا على شيوخ الإمارات. فهيأت الأرضية لإيران لأن تشمل مسودة معاهدة عام 1929 ما يضمن تسامح بريطانيا باعتبار جزيرة "سري" أو "صري" تابعة لإيران، فيما تكون جزر طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى للعرب[4]. وعندما جاء عام 1930، لم يعد الشاه الإيراني (رضا خان) راغباً باستمرار المفاوضات اذا لم تقر بريطانيا ملكية إيران لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى مقابل بقاء جزيرة ابو موسى للعرب. وكان ذلك مصدر اهتمام ساسة لندن لحل المشكلة، وأحد الحلول المناسبة، هو تأجير الجزيرتين طنب الكبرى والصغرى لإيران، واقناع الشيخ "سلطان بن سالم القاسمي" حاكم رأس الخيمة

---

(1) روزماري سعيد، النزاع حول الجزر العربية في الخليج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (6)، 1976، ص17. وكذلك،

L/P and S/11/277: P. 1958/27, p. 3995/27: Report from SNO to India office, may 1927

(2) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتأريخه المعاصر، القاهرة، 1974، ص357.

(3) مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، البصرة، جامعة البصرة، ط1، 1984، ص205. وكذلك عبد العزيز عبد الغني، المصدر السابق، ص389.

(4) روز ماري سعيد، المصدر السابق، ص20.

بذلك. كان المقترح يعود لوزير البلاط الإيراني "تيمور طاش" عام 1930 بتأجير جزر الطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى لمدة (50) سنة لإيران[1]. ونقلاً عن الدكتور روزماري سعيد، ان الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة كان ميالاً لتأجير الجزر الثلاث خلال لقاء جمعة مع المقيم البريطاني في الخليج عام 1931. وقبل أن يفهم المقيم البريطاني المغزى، ذكر له شيخ رأس الخيمة أن له شرطين، **الأول**: أن يكون علم رأس الخيمة مرفوعاً فوق الجزر، **وثانياً**: لا سلطة للكمارك الإيرانية على الرعايا. وهو ما أوجب على إيران وساستها المخضرمين في التعامل مع العرب، أن لا يرفضوا طلب الشيخ كلياً. والمهم أن تطأ أقدامهم أرض الجزيرتين طنب الكبرى والصغرى برضا وعلم بريطانيا الصديقة. وقد يكون ما اراده المقيم البريطاني معرفة اتجاهات الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة حول تصرف بريطانيا الامبراطورية مع دول وليس امارات صغيرة متنازعة، وهي ترسم لهم ادارتها للسياسة الخارجية، والدفاعية، والأخيرة ضرورة لمكافحة عقد معاهدات مع ايران، كما فعلت مع العراق في معاهدة عام 1930، ومصر في معاهدة عام 1928 وشرق الأردن في معاهدة عام 1932، وسياسة مصطفى كمال اتاتورك في تركيا عام 1923 باتت بعيدة عن دور جديد للخلافة الإسلامية العثمانية.

كان انتشار الشيوعية في دول مثل العراق وسورية وايران وافغانستان قبل الحرب العالمية الثانية، ويتطلب أن لا تكتشف أو تظهر خلايا شيوعية بين امارات الخليج. إن شؤون الإمارات العربية كانت تخضع لمراقبة المعتمد السياسي البريطاني في البحرين. وعن طريق وكلاء لبريطانيا في الإمارات، تجد كل ما تحتاجه من معلومات عن رغبات الشيوخ والأمراء،

(1) روز ماري سعيد، المصدر السابق، ص21. وكذلك، احمد جلال التدمري، المصدر السابق، ص103.

وحيث أن مقر الوكالة في الشارقة، المقيم السياسي البريطاني في الخليج السيد "هونبرل" "Honorable" له زيارات واتصالات مع شيوخ الإمارات وهم[1]:

أولاً: سعيد بن مكتوم –امارة دبي

ثانياً: سلطان بن صقر– امارة الشارقة

ثالثاً: شخبوط بن سلطان بن زايد– امارة ابو ظبي

رابعاً: احمد بن راشد– امارة أم القوين

خامساً: راشد بن احمد– امارة عجمان

سادساً: سلطان بن سلام– رأس الخيمة

ولم يتخلف الآخرون من المسؤولين البريطانيين في زيارة جزر الامارات، ومنهم المقدم "جوردن لوش" "Gordan– Loch" المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، حين قام بزيارة ابو ظبي للفترة من (30 حزيران– 3 تشرين الثاني 1934)، وأخرى من (25 تشرين الثاني– 10 كانون الأول 1934) لتفقد احوال الوكالة البريطانية وشؤون المعتمدين السياسيين. قام "جوردن" بزيارة إلى الشارقة، وتناول الحديث مع حاكمها محمد بن سلطان بن صقر مسألة اكتشاف الاوكسيد الاحمر في جزيرة "ابو موسى" دون اشعار الجانب الايراني. وتبعه في زيارة إلى جزيرة أبو موسى من قبل بريطاني آخر هو "كنيرسلي" Kinnersley مسؤول شركة الوادي الذهبي للاوكسيد المتحدة، لفحص نوعية الاكسيد[2].

د– بريطانيا لا تريد اغضاب إيران وشيوخ الإمارات 1934– 1935

كان اكتشاف الاوكسيد الاحمر في جزيرة ابو موسى سبباً آخر لمطامع إيران القديمة– الجديدة للمطالبة بهذه الجزيرة[3]. ولكن موقف

(1) From: Captain G.A. Cole. I.A.. officiating political Agent, Bahrain- to the honorable, the political Resident in the Persian Gulf "Bushire".

(2) I.O.L. and R-R/15/2/322- Administration Report of the Trucial Coast for 1934 Tours. P-1.

(3) I bid, p.2.

الحكومة البريطانية، ومشايخ الإمارات وخاصة القواسم (دون قرار) هو في موقف الرفض لادعاءات ايران.

ولكن الرفض البريطاني هو غير رفض سلطان بن سالم القاسمي. وبريطانيا تجد نفسها امبراطورية لها مصالح في إيران والامارات وهي ليست (عائلة) لتحقيق مكاسب شخصية، كما تجد بريطانيا ان مصالحها مع عائلة آل سعود في جزيرة العرب، ومع العائلة الهاشمية في الحجاز ومكة والمدينة (قبل خروج الملك الشريف الحسين بن علي منها عام 1924) قد يثير لها المتاعب وينعكس على طلبات جديدة للعوائل الحاكمة المختلفة على الحدود الجغرافية لاماراتهم، اذا ما لبت طلبات القواسم في الجزر الثلاث ابو موسى، وطنب الكبرى والصغرى. وقد يكون تحقيق طلب العائلة عن طريق استخدام القوة العسكرية، وبريطانيا ليست على استعداد لذلك، ولا تريد أن تثير لها المتاعب في قرصنة ايرانية جديدة بديلة لقرصنة العرب. وهي تسمع في عام 1935، ان هناك سباق تسليحي بين دول اوربا، وخاصة المانيا لحرب عالمية قادمة. وايران دولة جارة للدولة الشيوعية الكبرى (الاتحاد السوفيتي).

بعث المقدم "ايج في بيسكو" القنصل البريطاني العام في (بوشهر/محمرة) برسالة إلى وزير خارجية حكومة الهند البريطانية في كانون الثاني 1931 حول اقناع الحاكم سلطان بن سالم القاسمي بالتسوية مع إيران الشاه رضا خان[1]. وعاد حديث إيران عن الرسالة في عام 1934 حول امكانية تأجير جزيرة أبو موسى لقاء مبلغ مقداره (500) جنيه استرليني سنوياً. والقنصل البريطاني "بيسكو" على ادراك ان بريطانيا وبعد مرور (50) سنة قد لا تكون هي بريطانيا صاحبة القوة والنفوذ السياسي، وان من الصعب اجبار القوات الايرانية الرحيل عن الجزيرة اذا ما ثبتوا اقدامهم وطوروا البنى التحتية فيها[2]. ولغرض تخلي إيران عن ادعاءاتها

(1) احمد جلال التدمري، المصدر السابق، ص104.

(2) المصدر نفسه، ص106.

بالبحرين وأبو موسى سوية وحصول الاسطول البحري البريطاني على الامتيازات الكبيرة لرسو الاسطول في جزيرة هنجام وباسيدو، فإن المطلوب بذل اقصى الجهود للحصول على موافقة شيوخ القواسم على تأجير الجزيرة[1]. ويظهر ان بريطانيا، ومن خلال اجتماع اللجنة الوزارية للشرق الاوسط في حزيران 1934، قد أخبرت القائد العام للبحرية البريطانية في شرق "الانديز" (امريكا الجنوبية) المحافظة على الوضع القائم ومنع أي قوة ايرانية من احتلال الجزر الثلاث[2]. ووجدته إيران تحيزاً بريطانياً للقواسم، وهي تراقب:

أولاً: أن الشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكم الشارقة قد وقع عقداً مع شركة "جولدن" Goden vally ochre and oxcide company Ltd عام 1934، حصل بموجبها على (500) روبية مقابل استغلال الاوكسيد الاحمر في جزيرة ابو موسى. وعدّها وزير الخارجية الإيراني "باقر كاظمي" تجنياً على مصالح الدولة الإيرانية لصالح شيخ عربي[3]. كما أن حصوله على الاموال، قد لا يغري الشيخ القاسمي مرة اخرى لتأجير جزيرة ابو موسى.

ثانياً: في شباط عام 1935، وقعت الشركة جولدن على عقد امتياز تجاري آخر مع الشيخ سلطان بن صقر، مما آثار الحكومة والشاة الايراني بالكامل، واعتبرته موقفاً عدائياً، وارسلت احتجاجاً إلى لندن. وزاد غضبها عندما تم شحن (1000) طن من الاوكسيد الاحمر إلى الهند[4].

طرح وزير الخارجية الايراني "باقر كاظمي عام 1935 اقتراحاً يقضي اعتراف الحكومة البريطانية لإيران بعائدية جزر طنب الكبرى والصغرى وابو موسى مقابل اعتراف الحكومة الفارسية باستقلال البحرين والعلاقة التعاهدية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مع شيوخ الساحل

(1) احمد جلال التدمري، المصدر السابق، ص107

(2) المصدر نفسه، ص110

(3) محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص175.

(4) المصدر نفسه، ص176.

المتصالح[1]. ووجدت لندن، ان حكومة بلاد فارس لم تمارس سيطرة فعلية على هذه الجزر منذ ما يقرب من (148) سنة على الاقل ولمدة (151) سنة بالنسبة للبحرين. بادعاء ما رسم على خريطة اصدرتها وزارة الحرب البريطانية كانت بحوزة إيران عام 1888. وعندما تولى انتوني آيدن[2] وزارة الخارجية البريطانية (1940– 1945) خلال فترة الحرب العالمية الثانية كان اللافت، هو الوصول إلى حل مع وزير خارجية إيران "انتظام" دون الحاق الضرر بمصالح شيوخ الخليج الذين تحت الحماية البريطانية. وطهران ستكون مسرورة للتنازل نهائياً عن المطالبة بالبحرين والقول (لانتظام) اذا ما حصل على تنازل بالمقابل. لذلك فإن الحل كما يراه انتوني آيدن هو[3]:

(1) قيام حاكم رأس الخيمة سلطان بن سالم بيع جزر طنب الكبرى والصغرى إلى إيران مقابل مبلغ يتم الاتفاق حوله.

(2) تخلي حاكم الشارقة عن حقه الشرعي في جزيرة (صري).

(3) تخلي إيران (رضا خان) عن مطالبتها بجزر ابو موسى والبحرين.

غير أن من الناحية الجغرافية، فإن جزر الطنب الكبرى والصغرى أقرب إلى الساحل الايراني منه إلى الساحل الاماراتي. ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية، قد حولت مقود القيادة العالمية للدولة الأقوى في العالم اقتصادياً وعسكرياً هي الولايات المتحدة الأمريكية، وكليهما يعكسان سياسة إقليمية ودولية مؤثرة.

---

(1) احمد جلال التدمري، المصدر السابق، ص111.

(2) انتوني آيدن: سياسي بريطاني ولد عام 1879. اصبح وزيراً للخارجية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية (1940– 1945) أي وزارة الحرب برئاسة ونستون تشرشل. واعيد ثانية كوزير للخارجية بين (1951– 1955). وفي عام 1955 اصبح رئيساً للوزراء الذي هاجم جيشه بالتعاون مع فرنسا واسرائيل مصر في حرب قناة السويس عام 1956.

(3) احمد جلال التدمري، المصدر السابق، ص116.

المبحث الثالث

موقف بريطانيا من ادعاءات إيران حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) بعد الحرب العالمية الثانية

كان توقيع الدول الأربعة (العراق – إيران – تركيا – أفغانستان) على حلف سعد آباد الذي مر ذكره في طهران عام 1937 هو ما ارادته بريطانيا ليكون خطاً دفاعياً في مواجهة خطر انتشار النشاط الشيوعي في المنطقة العربية، وحصره داخل حدود الدولة السوفيتية وكذلك منع حدوث أي تمرد أو ثورة كردية على حدود هذه الدول. وبالعودة الى أحداث التاريخ فقد فهمت لندن المكيّدة الروسية للدرّس الافغاني قبل قرن من الزمان (1839- 1842)، وخاتمتها أن رحّلت بريطانيا من افغانستان بفعل ضربات الثوار الأفغان[1].

1- إيران المقسمة بين المنتصرين في الحرب (1941- 1946)

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية البعيدة عن مسرح القتال في اوروبا، ان تقوم بدور لتجهيز حلفاءها في الحرب ومنهم بريطانيا بالسلاح والتجهيزات العسكرية والذخيرة ضد المانيا وايطاليا واليابان. أصبح السوفيت هو الحليف القوي لبريطانيا بعد ان دخلت الجيوش الألمانية اراضيه في العشرين من حزيران عام 1941. ولضرورات الحرب، فقد كانت إيران هي الممر الذي من خلاله يمرّ ايصال المساعدات الامريكية للجيش السوفيتي[2].

إن وجود الخبراء الألمان الذين قدر عددهم بـ (210) في أفغانستان ودون الألف من المهندسين في إيران في عام 1941م (أثناء الحرب العالمية الثانية) كانت فرصة استثمرها حلفاء الحرب (الروس والانكليز) لتقسيم إيران بينهما تحت ذريعة عدم إذعان الملك (الشاه) الإيراني (رضا خان) طرد الخبراء،

---

(1) Stephen Tanner, Afghanistn, A military history from Alexander the great to fall of Taliban, new York, 2000, p. 135.

(2) رياض الصمد، المصدر السابق ، ص443.

وابعاد النفوذ الألماني من الأراضي الإيرانية. فكانت الولايات الشمالية من إيران بما فيها "اذربيجان" من حصة القوات الروسية. أما جنوب إيران (عريستان ومسجد سليمان) الغنية بالنفط فقد أصبحتا من حصة القوات البريطانية[1]. اضطر على اثرها الشاه رضا خان التنازل عن العرش لابنه (محمد رضا بهلوي) الذي شكل حكومة موالية للحلفاء عام 1941م[2]. وكانت المعاهدة البريطانية السوفيتية بخصوص ايران. (ان وجود الجيش الروسي والبريطاني على ارض إيران لا يشكل احتلالاً عسكرياً، وانما لضرّورات أملتّها متطلبات الأمن العسكري، وان الانسحاب سيكون بعد ستة اشهر من انتهاء الحرب العالمية الثانية)[3]. امتثلت بريطانيا لطلب إيران الانسحاب من اراضيها في ايار عام 1945م – بعد ان فهمت ايماءات شاه إيران الموالية لها. ورفض السوفييت الانسحاب، الذي عمد استبدال قواته العسكرية بعناصر مدنية (من حزب توده الشيوعي) الذي نظم عمله بإعلان ثورة في أذربيجان الشرقية في آب 1945م. واستولى بجهد منظم على جميع المنشآت العامة، لتظهر جمهورية أذربيجان المستقلة في كانون الثاني 1946م[4]. وبتأييد سوفيتي خفي- وكأنه خارج مطامع السوفييت- وقام الحزب الديمقراطي الكردي الإيراني بثورة في اذربيجان الغربية وإعلان جمهورية كردية، لأول مرة في تاريخ الكرد في المنطقة، في "مهاباد" في الخامس عشر من كانون الثاني 1946م. وسرعان ما وقعت الدولتان المنفصلتان عن إيران (أذربيجان ومهاباد) على معاهدة تحالف مع السوفيت في نيسان 1946م – وهو ما أجبر شاه إيران (محمد رضا بهلوي) إلى تقديم شكوى ضد السوفييت في الأمم المتحدة تحت تشجيع الولايات المتحدة وبريطانيا. كانت فيها الاخيرة قد غذت اللعبة السياسية، عندما سحبت جيوشها في (12)

(1) رياض الصمد، المصدر السابق، ص444.
(2) فريدون هويدا، سقوط الشاه، المصدر السابق، ص12– ص15.
(3) رياض الصمد، المصدر السابق، ص444.
(4) فريدون هويدا، سقوط الشاه، المصدر السابق، ص15.

آذار عام 1946م من الأراضي الإيرانية لكسب ودّ حكومة إيران الجديدة من (قوام السلطنة) في كانون الثاني 1946م، وسط غضب الرئيس الأمريكي (ترومان) الذي تأكد تماماً من نوايا التوسع للرئيس الروسي ستالين (1941–1953) وطموحاته لابتلاع مزيد من الاراضي لدولته باعتبارها غنائم.

ولغرض تجنب المزيد من التداعيات للازمة، أذعنت حكومة (قوام السلطنة) لرغبات السوفييت في نيسان 1946م، في إعطاء امتيازات نفطية لهم، وسحب شكوى الشاه (محمد رضا بهلوي)، واعطاء ثلاثة حقائب وزارية لحزب توده الشيوعي، واعتراف حكومة طهران باذربيجان اقليماً مستقلاً عن ايران. عدتهُ واشنطن ولندن مساراً معقداً يفضي الى منازعة قائدة العالم الحر، الجديدة الولايات المتحدة، وهو ما تطلب في اللحظة وقادم الزمن التنسيق بينهما لمواجهة الأزمات الإقليمية والدولية، ومنها أن الدولتين اتفقتا، وعبر حركة قوات بريطانية إلى منطقة البصرة، على مقربة من الحدود مع إيران في الثالث من آب 1946م مهددة بضم اجزاء من عربستان – يسكنها العرب – إلى العراق. وكذلك تغذية مظاهرات عنيفة ضد حزب توده الشيوعي، قادت في النهاية إلى طرد الوزراء الشيوعيين، واعتقال عناصر حزب توده في طهران[1]. وبتحريض من السفير الأمريكي (آلن) لـ (أحمد قوام السلطنة) زحف الجيش الإيراني إلى "تبريز" عاصمة اذربيجان وانهى آمال الاستقلال الذاتي لأذربيجان الذي دعمه السوفييت سابقاً وانهيار آمال الدولة الكردية في مهاباد[2]. أما الاتفاق النفطي الذي تشبث به السوفييت، فقد عولتْ كلتا الدولتين (الولايات المتحدة وبريطانيا) على الانتخابات الايرانية التي جرت في كانون الثاني 1947م لإجهاض الاتفاق النفطي بـ (102) مقعد مقابل مقعدّين للشيوعيين. واستثمرها الشاه محمد رضا بهلوي لتوقيع معاهدة صُداقة تعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في العشرين من حزيران 1947م لاستقبال بعثة عسكرية

(1) رياض الصمد، المصدر السابق، ص446.

(2) المصدر نفسه، ص447.

أمريكية على اراضيه لتدريب الجيش الإيراني على الاسلحة الامريكية المتطورة قادت فيما بعد إلى اضطراب دول عرب الجوار من قدرة الشاه (محمد رضا بهلوي) العسكرية في التوسع على حساب اراضيهم. وخلال فترة وجيزة اشتد النزاع بين الدولتين العملاقتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ليرتدي طابع السرية تارة والعلنية تارة أخرى كما حدث في كوريا[1]. الادارة الامريكية عام 1947 باعلان مبدأ ترومان (الرئيس الامريكي) قد عززت من نفوذها الاقتصادي وهو أول تطبيق لسياسة الاحتواء للسوفيت وبمقتضاهُ يتم تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لكل من تركيا واليونان خشية سقوطهما بيد الشيوعية[2].

2- مبدأ الرئيس الأمريكي "ترومان"

ما أن تلقت وزارة الخارجية الامريكية المذكرة البريطانية بشأن اليونان وتركيا في الحادي والعشرين من شباط 1947م، حتى عكف المسؤولون الامريكيون على مناقشة الوضع المتدهور في هاتين الدولتين (يونان وتركيا)، وكيفية مساعدتها للوقوف في وجه المد الشيوعي[3]. وبسبب تردد قادة في الكونغرس الأمريكي عن تقديم المساعدة، عقد الرئيس الأمريكي ترومان اجتماعاً في البيت الأبيض في السابع والعشرين من شباط 1967، ضم قادة الكونغرس وعدداً من مستشاري الرئيس (ترومان)، حيث تولى مساعد وزير الخارجية الأمريكي (دين اتشيسون) شرح الاوضاع الدولية الجديدة، (بعد

---

(1) كوريا: نشبت الحرب الكورية عام 1950م، وخلالها طرح ماك آرثر القائد العام للقوات الامريكية فكرة استخدام السلاح النووي ضد الحشود الصينية لتدميرها، بيد أن هذه الفكرة لم تجد استجابة من قبل الرئيس الامريكي أيزنهاور خشية من رد الفعل السوفيتي. انظر: ستيفن لامبروز، الارتقاء إلى العالمية، السياسة الخارجية الامريكية منذ عام 1938م، ترجمة نادية محمد الحسيني، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1994م، ص13.

(2) ج.ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين 1945- 1978م، طرابلس، دار المنصور، 1985م، ص72.

(3) رياض الصمد، المصدر السابق، ص458- 459.

الحرب العالمية الثانية) طارحاً ان الاتحاد السوفيتي يحاول فرض ايديولوجيته (سياسته) على اكبر جزء ممكن من العالم. وان انتصار الشيوعية في منطقة البحر المتوسط في اليونان أو تركيا أو في دولتي إيران أو العراق قد يقود سريعاً إلى انهيار الحكومات الديمقراطية في اوروبا، وهذا دون شك سينعكس على أمن الولايات المتحدة. وأضاف (دين اتشيسون) مساعد وزير الخارجية الأمريكي "لذلك فإن المساعدات لكل من اليونان وتركيا ليست سوى محاولة واقعية وفعالة لحماية أمن الولايات المتحدة، عن طريق تدعيم قدرة الشعوب الحرة Free people على مقاومة العدوان والتخريب الشيوعيين"[1].

والواقع أن تركيا وهي جارة لكل من إيران والعراق، ووفق نظرية الدومينو فإن سقوطها سيعجل بسقوط إيران التي مدت الولايات المتحدة (قدمها) فيها عبر وجود بعثة عسكرية على اراضيها عام 1947، كما هو العراق وخاصة مناطق كردستان العراق التي انتشرت فيها الشيوعية بقوة. إن الدعم السياسي والاقتصادي والعسكرية الذي قدمته الولايات المتحدة لبريطانيا قد مكنها من الوقوف على قدميها. وأن مشروع مارشال (إعادة إعمار أوروبا الغربية)[2] قد وفر لأمريكا سياسة جديدة تقود بها

(1) تضمنت المذكرة البريطانية على أنه "ما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للمساعدة فإن بريطانيا قد تنسحب من اليونان، مع ما قد يترتب على ذلك من احتمال سقوط اليونان ومحاصرة تركيا ووقوع شرق البحر المتوسط بأكمله، وكذلك الشرق الأدنى تحت سيطرة الشيوعية السوفيتية. وحسب نظرية الدمينو (Domino Effect) ربما تكون فرنسا وايطاليا داخل دائرة السيطرة السوفيتية. انظر:

Gaddis, John Lewis, The united states and origins of the cold war, 1941- 1947 Columbia University press, New York, 1972. p. 348.

(2) مشروع مارشال: مارشال هو جنرال امريكي، سمي مشروع اعادة اعمار اوربا الغربية باسمه. وقف مارشال في جامعة "هارفرد" في الخامس من حزيران 1947 ليعلن ان الحالة الاقتصادية في اوربا خطرة جداً. ولمنع حدوث انهيار (اجتماعي وسياسي) فقد اقترح مساعدة مجانية لأوربا الغربية بلغت (13.150) مليار دولار ومنها بريطانيا دون اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي.

انظر: رياض الصمد، المصدر السابق، ص46.

العالم وتحل محل بريطانيا في المناطق التي تريد الانسحاب منها. وهي ما شجعت الرئيس الامريكي ترومان – الذي دون مبدأه التاريخ – بالقول امام مجلس الشيوخ في الثالث عشر من آذار 1947م "إنني أعتقد أن سياستنا الخارجية يجب أن يكون من شأنها العمل على دعم الشعوب الحرة التي تقاوم ممارسات قمعية، سواءاً أكانت هذه الممارسات من قبل أقليات مسلحة أو بواسطة ضغوط خارجية. إننا يجب ان نساعد الشعوب الحرة على تقرير مصيرها بنفسها وبطريقتنا الخاصة. إن أسلوبنا في الحياة يستند إلى إرادة الأغلبية ويتميز بالمؤسسات الديمقراطية والانتخابات الحرة وحرية التعبير والتحرر من الاستبداد السياسي... إنني اعتقد أن الشعوب الحرة تتطلع الينا اليوم لتأييدها والحفاظ على هويتها"[1]. ولعل مثل هذا الأسلوب عن الديمقراطية والحرية هو ما دأب عليه الرؤساء الأمريكان الذين جلسوا على كرسي البيت الأبيض من بعده، ولا يحمل غموضاً في أنهم يقصدون الاتحاد السوفيتي، وقسوة رئيسه (ستالين) الذي فقد ما بين (20-30) مليون قتيل، خلال الحرب العالمية الثانية ودمرت الطائرات الألمانية الكثير من مؤسسته الصناعية. ولا يملك مليارات الدولارات التي ضختها الولايات المتحدة لقيادة العالم. وهو ودول المنظومة الاشتراكية التي تحكمها الأحزاب الشيوعية عليها تدبير إعادة بناء اقتصادياتها المدمرة دون مساعدة من أحد. ولتعقب الآثار التي يمكن ان تنجم عن سقوط تركيا واليونان في الدائرة الشيوعية، طلب ترومان من مجلس الشيوخ الموافقة على تخصيص مبلغ (300) مليون دولار كمساعدة لليونان، ومائة مليون دولار لتركيا، وطلب تفويضه في ارسال خبراء وفنيين ومدنيين وعسكريين لمساعدة اليونان على إعداد قواتها المسلحة من أجل هزيمة العصابات الشيوعية (Communist Cuerrillas). وكانت الأصوات في مجلس الشيوخ

(1) Gaddis, John Lewis, op. cit, p. 351.

تصرخ بالقول "أن الولايات المتحدة لن تأخذ قيادة العالم ما لم نفعل ما طلبه الرئيس الأمريكي (ترومان)[1].

3- الشاه الإيراني (محمد رضا بهلوي) طوع السياسة الأمريكية

جاء الرد الأمريكي واضحاً على الخطاب الذي ألقا الرئيس السوفيتي (جوزيف ستالين) الذين القاه عام 1946، وفيه أكد على حتمية الصراع مع القوى الرأسمالية وحتمية انتصار الشيوعية. ولا نرى مثل هذا الكلام مقنع، فالصراع كان اعمق من أن يدفع اليه خطاب ايديولوجي، والعالم العربي لا يجد الاتحاد السوفيتي الا دولة امبريالية توسعية[2].

أدرك الشاه "محمد رضا خان بهلوي" (1941- 1979) مدى تأزم العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولكن بوجود الأسلحة النووية التدميرية لكليهما، فإن متطلبات الحرب الباردة قد حولتها إلى متابعة الصراع عن طريق (الحرب بالوكالة) ولمسها الشاه الإيراني (محمد رضا خان بهلوي) بوضوح في حرب كوريا عام 1950[3]. ذلك ما يجذب الشاه الإيراني للتفاهم مع نظيريه البريطاني والامريكي في أي نزاع قادم مع العرب، وخاصة موضوع الجزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) في الخليج، ووالده لم يتمكن من احتلالها خلال فترة حكمه (1925- 1941).

عادت الادعاءات الايرانية بعائديه الجزر الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى لها في اواخر عام 1948على خلفية تهريب البضائع إلى الساحل الشرقي للخليج. وكان على الشاه الإيراني محمد رضا خان الذي تدرب على يد البريطاني "مسيو بروان" منذ ان كان صبياً في مدرسة "روزة

(1) Gaddis, John Lewis, op. cit, p. 352.

(2) David w. Zlegler, war, peace and international politics, Boston: little Brown and Company, 1977, p. 338.

(3) طلب الجنرال الامريكي ماك ارثر استخدام السلاح النووي ضد الحشود الصينية. ورفض طلبه، خشية رد فعل السوفييت انظر: صحيفة القبس الكويتية العدد 6231 في 1989/12/23.

السويسرية. أن يدرك ان القوة العسكرية الايرانية - وهي اقوى من دول الخليج مجتمعة - ليس. هي مركز الثقل النهائي لتحقيق ما عجز عنه والده (رضا خان). بل هي السياسة الدولية والاقليمية التي تتحكم بالقرارات السياسية في معظم دول العرب. ومنها دول الخليج. ودولة اسرائيل ظهرت إلى الوجود بقوة السياسية الدولية. عندما رتبت بريطانيا انسحاب قواتها من فلسطين في (15) مايو لآيار 1948 لتحل بدلها قوات يهودية مدربة. تعرف واجباتها حسب وعد بلفور.

وهي ليست صعبة على القيادة البريطانية التي سلمت مواقع جيشها للقوات الفرنسية على الأرض السورية عام 1920 وفقاً لاتفاقية سايكس- بيكو الموقعة بين بريطانيا وفرنسا عام 1916. واذا ما اراد الشاه محمد رضا خان ان يربح النزاع حول الجزر الثلاث في الخليج. فما عليه الا ان يستثمر سخط العرب على ضياع فلسطين. ومن خلفها بريطانيا. ويستثمر هو كرههُ الشديد للعرب. وضعف ايمانه بالإسلام. وهو لم يتطوع يوماً ومن خلفه شعب إيران للقتال ضد اليهود عبر التاريخ لتخليص بيت المقدس من الصهاينة. وهي في نظر لندن وواشنطن سياسة فارسية متميزة منذ ان تعاون الشاه "اسماعيل الصفوي" مع البرتغاليين ضد القوات العثمانية المسلمة بعد معركة "جالديران" عام 1514.

قدم القنصل الايراني في لندن ادعاءاته حول التهريب في الجزر الثلاث في كانون الأول عام 1948، وأن إيران تتفهم موقف بريطانيا. وقولهم بتبعية الجزر لشيخ رأس الخيمة وشيخ الشارقة. وانهم في إيران يتمنّون ان تقترب لندن من طهران وفق خط الصداقة والتفاهم. قبل ان تذهب إيران إلى العمليات[1]. وبناءاً على طلب المعتمد السياسي البريطاني في البحرين (سي. جي بيلي) "C.J.pelley" قامت الوكالة البريطانية في الشارقة اعداد تقرير بعد زيارتها لجزر الطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى بين (19- 21.

(1) I.O. and R-R /15/2/625- secret, from, F.O. London to- P.R Bahrain, No. 335, Dated 14.12, Recvd. 16. 12. 1998.

كانون الثاني 1949) لبيان ادعاءات السلطات الإيرانية حول تهريب البضائع، واعتبرته بريطانيا مبرراً للعودة ثانية للمطالبة بالجزر الثلاث. وتضمن[1]:

- **جزيرة أبو موسى:**

– السكان وعملهم:

يشتغلون بصيد السمك، ويجمعون عروق اللؤلؤ في المياه الضحلة، ولا واحد فيهم يملك مراكب كبيرة[2]. وعلاوة على ذلك هناك (140) عامل يعملون في شركة الوادي الذهبي والأوكسيد، يستخدمونهم في عمل مناجم الأوكسيد، والذين يتواجدون حالياً يتدبرون أمور الشركة عن طريق الوكيل ناصر بن عبد اللطيف، من الشارقة[3].

يوجد في الجزيرة حوالي خمسين بيتاً، بعضها صغيرة، وتقع هذه المنازل في الوادي على الساحل الجنوبي من الجزيرة. ومعظم سكانها من المواطنين العرب المحليين، والذين يعملون في صيد الأسماك، بالإضافة إلى أعمال الشركة (الوادي الذهبي والأوكسيد). وهناك مستوطنة صغيرة في الركن الجنوبي الشرقي من الجزيرة، تشمل على مهمات الشركة أعلاه ومخازنها، وهي غير مسكونة.

- **زيارات السفن:**

منذ شهرين أي (بين تشرين الثاني وكانون الأول عام 1948) لم تزر الجزيرة غير أربعة أو خمسة مراكب، كما تلجأ إليها المراكب عندما تهب العواصف والأمواج الشديدة. وهذه الإمكانيات ليست على وجه التخصيص، فالمراكب قد يستخدمونها لتهريب البضائع، وهذا لا يعني بأن جميع المراكب التي تحتمي أو تلجأ إليها تستخدم في التهريب، خاصة وأنه لا توجد أية دلائل أو آثار لمستودعات البضائع، مما يوحي بأن المهربين قد

---

(1) I.O. and R-R /15/2/625- secret, from, F.O. London to- P.R Bahrain, No. 335, Dated 14.12, Recvd. 16. 12. 1998.

(2) I.O. and R.-R/15/2/625/ SECRET "Tele "M"- From F.C. London- To P.R. Bahrain. Ibid p.3.

(3) I.O. and R.- R/14/2625 Confidential, P.O. No.88- 0251. British Agency Sharjah- To. C.J. Pelley, Esq., O.B.E., Political Agent, Bahrain The 25th January 1949 p.1.

يستخدمونها لتهريب البضائع إلى الشاطئ الايراني، كما لا توجد فيها أسواق للبضائع.

- **جزيرة الطنب**

- **السكان:**

يوجد فيها حوالي ثماني مواطنين عرب يشتغلون في صيد الأسماك، ويحتفظون بالأغنام والماشية، ويرعونها في اثنين أو ثلاثة مراعي أو مزارع صغيرة[1]. تم حصر وجود سبعة من الهنود واثنان من الايرانيين، يعملون في خدمة المنارة لإرشاد السفن، ويسكنون في المنارة نفسها.

يسكن أهالي الجزيرة الطنب في بيوت صغيرة يبلغ عددها ثلاثين بيتاً صغيراً، في الجهة الجنوبية من الجزيرة، وفي احداها يعيش الشيخ محمود بن محمد، ويتجاوز عمره الخامسة والستين عاماً. وهو يحكم الجزيرة الطنب بتوجيه من قبل شيخ رأس الخيمة.

- **زيارات السفن:**

لم تكن هناك أية سفينة أو مركب زار الجزيرة خلال الزيارة كانون الثاني 1949. ولكن هناك – "دوبا" – أو- "لنش"[2] – يزور الجزيرة احياناً، ومن حين لحين آخر. وتعتبر الجزيرة خير مكان تلتجئ اليه السفن اثناء العواصف البحرية – "الكوس" –. وهذه المراكب تتبع دول المنطقة، ولهم كلام فقط بالسكان المحليين وهم يجلبون الماء أحياناً وبعض البضائع على نحو استثنائي. لا توجد أي افتراضات تدلل على أن الجزيرة تستخدم كملجأ للسفن الصغيرة، التي تهرب البضائع ولا يوجد أي بناء أو اثر مما يوحي باستخدامها كمخزن للمهربين؛ وليس فيها سوق للتبضع. وفي الحقيقة إن الشيخ محمود بن محمد ورعايا الجزيرة يستغربون عندما يسمعون أنباء بان

(1) I.O. and R.-R/15/2/625- Confidential- P.O. Noc. 88- 0251 British Agency, to- C.J. Pelley, Esq., O.B.E. Editical Agent, Bahrain P.2-3.

(2) "دوبا" – أو "النش" – نوع من أنواع المراكب البخارية التي تستخدم في الخليج العربي منذ القدم، حيث كانت في السابق تعتمد على الشراع.

المهربين يستخدمون جزيرة الطنب لتهريب البضائع. وجدير بالذكر أنه لم يزر أي شخص إيراني هذه الجزيرة قط(؟)(1).

ويتابع الوكيل البريطاني في الشارقة قوله: "إن الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة نصحه بأن يكون على يقظة شديدة ويدافع عن حقوقه الشرعية في جزيرة الطنب. واستطرد يقول بانه لم يزور الجزيرة أي حاكم من حكام رأس الخيمة منذ بضع سنين". ويبدو لي أن هناك شعوراً فاتراً بين شيخ رأس الخيمة وبين الشيخ محمود بن محمد في الجزيرة. والقول للشيخ محمود، انه قدم اقتراحاً لحاكم رأس الخيمة للزيارة، ولا يبدو هذه الفكرة قد لاقت موافقته وسروره. وإنني أطلب، عندما تمر البواخر الحربية بالقرب من رأس الخيمة أن يأخذوا الشيخ لزيارة جزيرة الطنب. وعلى العموم فإن الايرانيين يشيرو إلى تهريب البضائع كذريعة لادعاءاتهم فقط، والحقيقة فإن الجزيرة يسكنها عرب، وليس ايرانيون، ولذا يجب ان يثبت دفاعه عنها. كما أن السير لوش البريطاني –H.M. O.LOCHQUOICH– قد زار الجزيرتين طنب الكبرى والصغرى في كانون الثاني 1949"(2). واطلع على احوال السكان عن قرب. أما (بيست) G.F.M. Best. Commander, Royal Navy. وهو أحد ضباط البحرية البريطانية، فقد جاء في تقريره، أنه زار جزيرة "صير أبو نعير" وجزيرة أبو موسى والطنب الصغرى والكبرى، وأنه وجد الجزر – بعد الادعاءات الإيرانية – لم يزرها أحد من المهربين أو يشك في ذلك في المستقبل، وأنه رأى علم شيخ الشارقة على جزيرة "صير بونعير" وعلم شيخ رأس الخيمة على جزر الطنب الكبرى والصغرى ويمكن مشاهدتها قبل وصول أي سفينة اليهما.

وخلال زيارة ضابط البحرية البريطاني الجزيرة تفقد محطة منارة لإرشاد السفن، ووجد كل شيء فيها على ما يرام، بما فيها العاملين في

(1) I.O. and R-R/15/2/625- Confidential- P.O. No.88. 0251. British Agency Sharjah- Ibid, p.2-3.
(2) I.O. and T.- R/15/2/625- Confidential- D.O. No.88 -0251- Ibid. p.2.

المنارة، وحاكم الجزيرة، والرعايا في الوادي كلهم مرتاحون[1]. كما ارفق ضابط البحرية G.F.M. Best ملحقاً مع تقريره عن جزيرة أبو موسى – وصير أبو نعير– وعن سير العمل في مناجم الأوكسيد الأحمر في الجزيرتين وفيما يلي ما كتبه:

- **جزيرة أبو موسى وصير أبو نعير**

أولاً: السلطة: كلتا الجزيرتين تحت سلطة شيخ الشارقة، وهو الذي منح عقد الامتياز لمدة اثنين وعشرين سنة لشركة الوادي الذهبي والأوكسيد في برستول، ويسري مفعول هذا العقد إلى عام 1955.

ثانياً: إن مهندس الشركة الموجود حالياً ويدعي بوكوك Mr. Pocock وهو مهندس المناجم وميكانيكي، وهو غائب منذ وقت وقد ذهب إلى البحرين أثناء زيارتي للجزيرة كما ترك زوجته مع طفلين هناك.

ثالثاً: كلتا الجزيرتين يبدو أنهما تحتويان على أكسيد الحديد، وهو مغطى بالكثبان، والعمل في مناجم أبو موسى وصير بو نعير جاري على قدم وساق.

رابعاً: عمق الحفر يتراوح على الأقل ما يقرب من (50) قدم والعمل في المناجم يتم بالطرق البسيطة، حيث يستخدم في جزيرة أبو موسى ديناميت الجلجنيت Gelignite – بطريقة أوسع وأشمل في الطبقات العليا المتحركة. وفي كلتا الجزيرتين فالحديد يؤخذ بالجاروف، أما في جزيرة "صير بو نعير" فيتم تحضيره عن طريق السحب بالسلات والحبال، ولكن في جزيرة أبو موسى يوضع سياج على الأرض ويسحب بواسطة الجرارات الآلية، كما تستعمل الأسلاك الكهربائية التي عملها مستر بوكوك Mr. Pocok في عام 1948، بعدما كان يتم رفعه عن طريق الأيدي العاملة[2].

---

(1) I.O. and R-r/15/2/625- Secret- No. 93/50. G.F.M. Best. Commander, Royal Navy- H.M.S. Loch Quoich, The Senior Nabal officer, Persian Gulf, Bahrain- 15th January 1949.

(2) I.O. and R-R/14/2/625- Unclassitied. Appendix "A" Abu Musa and Sir bu Na'air Islands.

خامساً: إن معدن المنجم يخزن اولاً على حافة الحفرة لسهولة ذلك عند الأخذ منه. وبطرق كيميائية تستخدم في عملية أوكسيد الزنك، يحصلون على الأوكسيد بدرجة نقاوة معينة. وبعد مرحلة التعدين، تأخذه الشاحنات إلى مقدمة الشاطئ، في "صير بو نعير" وكذلك أبو موسى، حيث ترى على شكل تلال بيضاء.

سادساً: إن محصول الإنتاج في جزيرة صير بو نعير يبلغ 2.000 طن وكذلك بالنسبة لابو موسى تقريباً[1].

سابعاً: العمال: عدد العمال في كل جزيرة، وفي كل منجم حوالي (103) عامل، يعملون في صير بو نعير و200 عامل في أبو موسى، وهؤلاء يعيشون مع عائلاتهم[2]. ويسكن أهل الجزيرة في بيوت مبنية على الطرق القديمة، ولكنهم يفضلونها على غيرها من المنازل التي توجد في مدينة الشارقة. أما الماء فيوجد بكميات قليلة، مع وجود بعض الأملاح، وخاصة في فصل الصيف.

ثامناً: الاتصالات: إن السفن تحمل هذا المعدن وخاصة ما بين شهري كانون الثاني وحزيران 1948. ولقد تم حمل أربعين كيسا من الديناميت الجلجنيت Gelignite وانواعاً أخرى مختلفة ومتعددة، من المعدات وأجهزة المناجم، من الميناء إلى المخازن في الجزيرة يوم (14) كانون الثاني 1948[3].

تاسعاً: بالنسبة للاتصالات المحلية بين الجزيرتن والشارقة فإنها تتم عن طريق سفينتين مجهزتين بالمحرك، عدا المراكب والسفن التي تأتي من وقت لآخر حسب الضرورة، ولا توجد في الجزر أي اجهزة راديو للاتصالات[4].

(1) G.F.M. Best. Commander, Royal Navy. H. M.S. Loch Quoich the Senior Naval Officer, Persian Gulf, Bahrain 14th January 1949.
(2) I bid
(3) I.O. and R.-R/15/2/625- Unclassified. Appendix "A" Ibid, p.2.
(4) I.O.L. and R-R/15/2/625- secret 23.7.49- British Residency Bahrain, Persian Gulf. To- The Poligical Agent, Bahrain- 10th February 1949.

الفصل الثالث

العرب والإيرانيون بين اليقين والقانون حول عائدية الجزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى)

المبحث الأول: اليقين العربي بعائدية الجزر الثلاث

المبحث الثاني: الادعاءات الايرانية بالجزر الثلاث

المبحث الثالث: تبعية الجزر الثلاث وفق القانون الدولي

المبحث الرابع: الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث1971.. وردود الأفعال

المقدمة

من بطون التاريخ، ان الكنعانيين هم أول من سكن سواحل الخليج العربي، وهم من القبائل السامية التي يرجع نسبها إلى "سام بن نوح". وبنزوح الموجات البشرية بعد انهيار "سد مأرب" عام (120 ق.م)[1] كانت وجهه البشر إلى المياه في بلاد وادي الرافدين وبلاد الشام فأسسوا المدن ومن أشهرها "بابل" و"أور" والحضر، والقدس والخليل. وبالإضافة إلى الكنعانيين والفنيقيين الذين امتهنوا الملاحة والتجارة، فقد استوطنت سواحل الخليج قبائل عربية اخرى "عدنانية" هي قبائل قضاعة وربيعة وإياد، كما استقرت في عُمان قبائل "الازد" من كهلان (اليمن). هذه الموجات السامية والأمورية والكنعانية والفينقية والبابلية التي هاجرت أو استقرت بمنطقة الخليج هي التي كونت أصول الحضارة العربية.

تباينت الادوار بين الامبراطوريات التي حكمت واضمحلت عبر التاريخ[2]. واذا كانت امبراطورية الفرس قد تناوبت الادوار مع امبراطورية الروم في مناطق العرب المعروفة حالياً (العراق والشام ومصر) قبل الإسلام، فإن الامبراطورية الإسلامية والعرب مادتها الأساسية، هي الأخرى قد هذبّت النفوس وحكمت الفرس والروم لستة قرون (632- 1258)، قبل ظهور الامبراطورية العثمانية بقوتها في القرن السادس عشر ونهايتها في القرن العشرين.

ليس هناك سبيل لمعرفة الخبر الصحيح عن المزيف عندما تستشير دوائر الاستعمار البرتغالي والهولندي والانجليزي، الذين تعاملوا مع أهل الخليج طالما كان ابعاد التفكير يذهب الى الجانب السياسي وأحقية العرب أو الفرس في امتلاك الجزر الثلاث.

وبالقدر الذي نجده حقيقة، أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي، ووجود قوة بحرية للقواسم لصيد الأسماك وجمع اللؤلؤ، ما هي الا اثباتات عن

---

(1) خالد العربي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، بغداد، مطبعة الجاحظ، 1972، ص7.

(2) أحمد جلال التدمري، المصدر السابق، ص33.

يقين لا يمكن نكرانها، أن العرب ووجودهم على ساحل الإمارات والجزر يعيشون على ساحليّ الخليج (الشرقي والغربي) على شكل قبائل أما متنقلة أو مستقرة كما هو حال العرب في الجاهلية وبعد ظهور الإسلام.

أما الادعاءات الايرانية بالجزر، فلا يفسرها أصحاب التاريخ الا لصنع مجد قومي يتفوه به الفرس كثيراً على العرب، كما أن النفط المكتشف في منطقة الخليج عموماً والجزر الثلاث قد زاد من شراهة ابناء القومية الفارسية في الاستحواذ عليه، دون النظر إلى الدين الواحد الذي يجمع الطرفين.

وبتغير سلم السياسة الدولية، وعلو كعب الولايات المتحدة على سائر الدول الآخرى، بعد الحرب العالمية الثانية كان الفهم البريطاني أن يكون الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي الحارس على نفط وامن الخليج تكريماً لما قدمه من كره للعرب وتسهيلات قديمة وحديثة لخدمة مصالح واشنطن ولندن، والجزر الثلاث بوابة التكيف لتأمين المصالح البريطانية دون قدره للسوفيت من خرق الوفاق والاتفاق بين طهران وواشنطن عام 1971.

ولأجل تغطية ادعاءات الطرفين العربي والايراني وجدنا ان نقسم الفصل الثالث إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: اليقين العربي بعائدية الجزر الثلاث

المبحث الثاني: الادعاءات الايرانية بالجزر الثلاث

المبحث الثالث: تبعية الجزر الثلاث وفق القانون الدولي.

المبحث الرابع: الاحتلال الايراني للجزر الثلاث 1971... وردود الأفعال

المبحث الأول
اليقين العربي بعائدية الجزر الثلاث

بلاد السواحل والجزائر جمع (جزيرة)، هي من تحدثت عنها الوثائق البرتغالية والهولندية. كما تحدثت عن مملكة هرمز العربية، وجزر قشم وهنجام وبوشير ولارك والشيخ شعيب وقيس وبندر لنجه وصري وطنب وأبو موسى وغيرها[1]. هي ليست ذات صلة أو ارتباط مع الهضبة الايرانية، والفرس يعدون جبال زاكروس حدوداً لهم[2].

يستند العرب، ومنهم شعب امارات رأس الخيمة والشارقة ان الجزر الثلاث هي عربية بيقين معتمدين على التاريخ والجغرافية مرة، وإلى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية فيها مرة أخرى، وهي ما افرزت حالة قانونية لاحقه اعترف بها الاجنبي المسؤول أو السائح الزائر إلى بطن الخليج:

1. الوضع الاجتماعي:

اجمع الزائرون العرب والاجانب إلى أن القاطنين في الجزر الثلاث ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى، هم عرب مسلمون، يتحدثون اللغة العربية. ومن خلال عاداتهم وأصولهم، فهم يعشقون الحرية شأنهم شأن عرب البادية.. ومساكنهم تتميز بالطابع الإسلامي، وعندما نسأل عن أسماء جزرهم، يقولون، ان طنب يعني في المدلول اللغوي "الحبل أو الوتد" الذي يشد به العربي خيمته. ونقلاً عن المؤرخ الداينماركي "كاريستن نيبور" الذي زار الخليج العربي في عام 1762 بالقول[3]:

أ- لا استطيع ان أمر بصمت دون الحديث عن البلاد العربية ذات الاهمية رغم كونها منشأة خارج ارض الجزيرة العربية البرية، فهي اقرب إلى العرب منها إلى غيرها.

---

(1) خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، بغداد، 1960، ص17.

(2) أحمد جلال التدمري، المصدر السابق، ص35.

(3) كارستن نيبور، المصدر السابق، ص18-ص20.

ب- ان هناك قبائل عربية تسكن السهل الساحلي الشرقي للخليج، وان هؤلاء استقروا على هذا الساحل قبل الفتح الإسلامي بزمن طويل وحافظوا على استقلال اماراتهم.

ج- وصف كارستن ينبور هؤلاء العرب بالعاشقين للحرية، يدافعون عن كيانه بأستماته دون عون من جيرانهم. ويضيف كارستن، ان هذا الساحل لم يكن خاضعاً لحكام الفرس، وانهم لم يفكروا في الاستقرار على الساحل الجدب نسبياً بالقياس إلى مناطق الهضبة الايرانية.

2. توقيع اتفاقية السلام 1820 والمعاهدات الأخرى

وقعت بريطانيا معاهدة 1820 مع شيوخ العرب المتصالحين في عُمان، وطرفيّها كل من: حسن بن رحمه (رأس الخيمة)، شخبوط بن ذياب بن عيسى آل نهيان (أبو ظبي)، سلطان بن صقر القاسمي (الشارقة)، محمد بن هزاع بن زعل ووكيله أحمد بن فطيس (دبي)، حسن بن علي بن عبد الرحمن العنزي (الرمس وضاية)، قضيب بن أحمد الزعابي (جزيرة زعاب)، راشد بن حميد (عجمان)، عبد الله بن راشد (أم القوين)، ووقعها عن الجانب البريطاني الجنرال وليم كرانت كير[1]. كما عملت بريطانيا على توقيع معاهدة الهدنة البحرية الأولى عام 1835 مع القواسم لتنظيم حركة الملاحة البحرية. ومعاهدة الهدنة البحرية الثانية عام 1843. ومعاهدة الصلح الدائمة عام 1853. واتفاقية منع تجارة الرقيق 1837، تلك الاتفاقية التي عقدت بين سلطان بن صقر والحكومة البريطانية، لتعاد مرة أخرى

(1) بعد توقيع المعاهدة العامة للسلام عام 1820م مع أمراء ولايات الخليج، فإن الاستقلال السياسي والسيادة القانونية لهذه الإمارات قد تأثرت إلى حد كبير. وتحمل تبعات المعاهدة العرب دون أن تفرض أي التزامات بالمقابل على بريطانيا سوى (أن هاجمها مهاجم فإن الحكومة البريطانية ستهتم بالأمر). واستمرت الأوضاع آمنة، ولم يحصل خرق لبنودها سوى قيام الشيخ سلطان بن صقر القاسمي بناء برج يرتفع (30) قدماً على ساحل الشارقة، وقيام الكابتن الإنكليزي (فينول) بتدميره. انظر: أحمد جلال التدمري، المصدر السابق، ص36 وما بعدها.

بصيغتها النهاية عام 1856. وفي كل هذه الاتفاقيات لم يكن هناك ممثل ايراني كوسيط، أو مراقب لتنفيذ هذه الاتفاقيات.

3. الوضع الاقتصادي:

ارتبط اقتصاد سكان الجزر الثلاث على الزراعة، وصيد الاسماك، وصناعة اللؤلؤ. وهو نشاط بدائي سواءاً من ناحية العمل أو من ناحية القدم، وخاصة الغوص في اعماق الخليج. وبجانب صيد اللؤلؤ، هناك نشاط آخر للدخل القومي- هو صيد الاسماك والزراعة والرعي. ومن خلال زيارات المعتمدين البريطانيين للجزر عام 1890 كانت شكوى العرب الساكنيين يكّمن في ضعف الوضع الاقتصادي، ولذلك حرص المندوب السامي البريطاني في البحرين، على عدم ممارسة مهنة صيد اللؤلؤ لغير ابناء المنطقة[1]. وحصر تصديرها عن طريق التجار الهنود لكي لا يبخس ثمن المحصول[2]. أما جمع اللؤلؤ، فقد ذكرت جريدة الاتحاد الاماراتية، ان جزر "لما وحالول" هما الاكثر من حيث وجود اللؤلؤ، فالاولى من جزر ابو ظبي، والثانية من جزر قطر. وكثيراً ما يسمع الزائر من العرب القاطنين في الجزر كلمة "النوخذة" أي المتاجر باللؤلؤ، و"الهيرات" الاماكن التي تعتبر غنيّة بالمحارات ومغاصات اللؤلؤ (حقول اللؤلؤ) ويعرفها النواخذة ايضاً[3].

4. انزال العلم الإيراني وطرد بعثة المسح الجيولوجي

انزلت البحرية البريطانية العلم الايراني عن جزيرتي الطنب وابو موسى في عام 1904، ومعها تحذير شديد اللهجة للحكومة الايرانية. وعندما وصلت بعثة للمسح عن اكسيد الحديد الاحمر، وقفت بريطانيا

---

(1) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص306.

(2) يقوم التجار الهنود بشراء مختلف انواع اللؤلؤ من الاسواق المحلية من امارات الخليج العربي، وتصنيعه في العقود والمجوهرات، ليتم بيعه في الاسواق العالمية وخاصة اسواق لندن وباريس بأسعار مغرية. انظر: محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص45.

(3) جريدة الاتحاد اليومية الصادرة في (22) كانون الأول، 1977 .

بشدة منها، وطردتها عام 1925. وذهبت إلى الابعد بتحذير رجال الجمارك الايرانيين من ممارسة أي افعال عدوانية على جزيرتي الطنب وأبو موسى[1].

5. الموقع الجغرافي:

كان الموقع الجغرافي للقبائل المتنافسة ذا أهمية في جمعهم لمواجهة الخصوم في وقت قصير. فكان القواسم على ضفتي الخليج هو ما مكنهم في التحكم على طرق الملاحة البحرية، إلى جانب القبائل الاخرى مثل بنوياس، بنوعلي، بنوكعب، وموطن بنو كعب في شمال الخليج العربي، اما القواسم وبنو ياس فكان موطنهما في المنطقة الواقعة من رأس "سندام" شمالاً، إلى منطقة "خور العدّيد" جنوباً.

وبسبب التنافس الشديد بين حكام عُمان والقواسم في المناطق المواجهة لمضيق هرمز- لاغراض النفوذ والسيطرة- فقد سهلت من مهمة الحكام السياسيين للتحالف مع هذا الطرف ضد الاخر، وخاصة مع حاكم مسقط وعُمان لضرب القواسم بحجة ممارستهم أعمال القرصنة وتجارة الرقيق[2].

أما التاريخ والجغرافية للجزر الثلاث، وخاصة ابو موسى، فهي لا تبعد اكثر من (75) كم عن مدينة الشارقة ومساحتها (35كم^2)، وتاريخها يعود إلى (110) سنة، عندما أقام الشيخ سالم بن سلطان القاسمي قصره هناك، ولا يزال اطلال هذا القصر باقية. كما أن هناك ما يزيد عن (300) نخله تمر يعتمد السكان عليهما صيفاً في حالة شحه الصيد، وتزرع باقي أرض الجزيرة بالحنطة والشعير والحبوب والبصل. فيها مياه صالحة للشرب وسكانها يزيدون عن (1500) نسمة معظمهم صيادين للاسماك عام 1952. وهي بالإضافة إلى كونها تؤمن الاكتفاء الذاتي للقاطنين، غير ان اكتشاف خام اكسيد الحديد الاحمر في الجزيرة، قد رتب على الانجليز الذهاب

(1) Belgrave Sir C. Persian- Gulf, “past and present” R.L.A.J.Vol, IV, 1968, p.29.

(2) G.G. Loremmer, Persian Gulf, part 3: pp. 1017- 1018.

إلى شيخ الشارقة للتعاقد معه على استثمار اكسيد الحديد منذ عام 1935[1].

6. المقيم السياسي البريطاني وعلم رأس الخيمة 1934

وقعت بريطانيا في عام 1912، على اتفاقية مع شيخ الشارقة لبناء (منارة) لإرشاد السفن على جزيرة الطنب التابعة له. وفي كانون الأول عام 1934 قام حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم بإنزال علمه من فوق السارية في جزيرة الطنب، مما أثار استياء وغضب المقيم السياسي البريطاني، فأرسل مندوباً عنه إلى سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة للاستفسار عن تصرفاته، فأجابه الحاكم بأنه يهّدف إلى لفت نظر الحكومة البريطانية إلى عدم دفعها لإيجار المنارة التي تستخدمها بريطانيا، بالإضافة إلى أنه يريد أن تقوم بريطانيا باستئجار الجزيرة منه[2].

وكان يهدف من وراء ذلك إلى زيادة دخل الإمارة عن طريق تأجير المنارة لبريطانيا، وتكون بالتالي هي المسؤولة عن أمن الجزيرة وتقف ضد الادعاءات الإيرانية هناك، ولا شك، في أن المقيم السياسي البريطاني قد أعطى انذاراً لحاكم رأس الخيمة، بالقول، إذا لم يرفع علمه فوق الجزيرة، فإنه سيضطر إلى تسليم الجزيرة إلى ابن عمه القاسمي، حاكم الشارقة، والأخير كان يريد استعادة سيطرته على الطنب[3].

أثيرت مسألة رفع علم رأس الخيمة على جزيرة طنب من جديد في 25 كانون الثاني عام 1942، عندما كتب الوكيل البريطاني في الشارقة رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، جاء فيها أنه قابل حاكم رأس الخيمة سلطان بن سالم في 23 كانون الثاني من نفس العام، وناقش معه "الرسالة السرية– Confidentallet– ter" الموجهة من المقيم السياسي

(1) مجلة العربي العدد 119 الصادرة في تشرين الأول 1968، ص38– ص42.

(2) روز ماري سعيد، المصدر السابق، ص24.

(3) المصدر نفسه، ص24.

الكولونيل "هاي" إلى حاكم رأس الخيمة بتاريخ 9 كانون الثاني لعام 1942[1]. وظهر أن الحاكم العربي في رأس الخيمة سلطان بن سالم قد فضل الجانب المادي على الجانب السياسي، أو بالأحرى أنهُ لم يحصل على المال اللازم من الحكومة البريطانية لدفعها للموظفين، ولذا فإنه يعهد بها عادة إلى أحد رعاياه من سكان الجزيرة، ولا يكترث برفعه أم لا[2].

وجاء في تقرير الوكيل البريطاني في الشارقة بأنه يحتاج إلى علم جديد لرفعه. وقال في رسالته المتعلقة بجزيرة الطنب أن حاكم رأس الخيمة سلطان بن سالم يقوم بجمع الضرائب سنوياً من سكان الجزيرة، وأن جمعه للضرائب لم يكن بمعدل ثابت، وعلى أية حال فإنه لا يريد تغليب سكان الجزيرة، وغالباً ما يرسل ابنه لكي يجني الضرائب من رعاياه بالطريقة الميسرة[3].

كما تحدث ايضاً مستر "بيلي Pelly" مع حاكم رأس الخيمة سلطان بن سالم عن مسألة رفع العلم فوق الجزيرة "جزيرة طنب الكبرى"، وكذلك عن أحوال رعاياه في الجزيرة. وقد جاء في تقرير الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، والذي رفعه إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي "بوشهر" أن حاكم رأس الخيمة سلطان بن سالم كان لا يزال يصر على عدم رفع العلم فوق الجزيرة، وذلك لعدم وجود المال اللازم، حيث أن ما جمعه من الضرائب من رعاياة كان لا يكفي، وطلب تخصيص عمال من قبل الحكومة البريطانية لرفع العلم وإنزاله[4]. ودفع بذلك المقيم السياسي البريطاني في

(1) I.O. and R.- R/15/2/648- confidential. D.O. No. C/109- 191. British Agency Sharjah, to- E.B. Wakefield Esquire, I.C.S., Political Agent, Bahrain, 25th January 1942.

(2) I.O. and R-R/15/2/648- Confidential D.O. No. C/109- 19/1.

(3) I.O. and R-R/15/2/648- Confidential D.O. No.C /109/19-1.

(4) I.O. and R-R/15/2/648- Confidential D.C./149. Poligical Agency Bahrain to the Hon'ble Lieut- Colonel W.R. Hay, C.I.E., Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, The 4th February 1942.

الخليج العقيد "هاي" بإرسال أحد الضباط إلى الجزيرة، ليكون علم رأس الخيمة مرفوعاً فوق جزيرة الطنب في زيارته القادمة للجزيرة[1].

أرسل المقيم السياسي البريطاني ضابطه السياسي الكومندر "نيير شوس– L.J. Nearchus" إلى جزيرة الطنب، ليتأكد من رفع العلم. وتأكد الكومندر "نييرشوس L.T. Nearchus" أنهُ رأى العلم مرفوعاً فوق السارية وعلمّهُ للمقيم السياسي البريطاني في بوشهر. ثم زار جزيرة الطنب مرة أخرى، بعد زيارته الأولى ببضعة أيام، مما جعله يطمئن نهائياً. كما أخبر سكان الجزيرة بأنه يجب أن يكون علم رأس الخيمة مرفوعاً دائماً، وباستمرار.

7. اتفاقية مطار الشارقة بين (1932– 1951)

جاءت هذه الاتفاقية في أعقاب تزايد المصالح البريطانية مع أمراء الإمارات، منذ بداية الثلاثينات من هذا القرن، مما جعل البريطانيين يفكرون بإنشاء المطارات العسكرية، وإعادة تنظيم الإدارة البريطانية في الخليج العربي عن طريق تبديل منصب المقيم البريطاني من إيران إلى البحرين عام 1946، ليكون بمنصب الضابط السياسي، الذي انتقل مقره إلى دبي في عام 1954. وبناء على تقرير وزارة الطيران وافقت لجنة الشرق الأوسط التابعة لوزارة الخارجية البريطانية على بناء المطارات والمحطات في الإمارات العربية، وذلك لعدة أسباب منها:

أولاً: عدم موافقة الحكومة الإيرانية على السماح لطائرات شركة الخطوط الجوية البريطانية بالمرور في اتجاه الساحل الفارسي[2].

ثانياً: معارضة كل من قطر والسعودية أمر بناء مطارات على أراضيهم، أو تشييد أية منشآت خاصة بذلك. وتم اختيار الشارقة، بعدما رفض حاكم رأس الخيمة بناء مطار على أراضيه، وأصبحت الشارقة منذ

(1) Memarandum, Subject: Tamb Island. At Sea, the 23rd April 1942.

(2) جمال زكريا قاسم المصدر السابق، ص312.

عام 1932 مركزاً هاماً وقاعدة للخطوط الجوية البريطانية، إلى جانب اتخاذها قاعدة عسكرية وجوية هامة لبريطانيا في منطقة الخليج العربي[1].

عقدت اتفاقية مطار الشارقة في شهر حزيران عام 1932 بين كل من الشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكم الشارقة، والمقيم السياسي في الخليج العربي المقدم هيغ بسكو – Hagh Bisco وتضمنت هذه الاتفاقية عدة بنود منها التأجير ودفع الإيجار والحماية[2] وغيرها. كما تم تجديد تلك الاتفاقية عام 1951. كما نصت الاتفاقية الجديدة لعام 1951 على ما يلي[3]:

المادة الأولى:

يمنح شيخ الشارقة سلطان بن صقر القاسمي الحقوق المطلقة لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا) بإنشاء وصيانة وتشغيل مطار أو مطارات في الشارقة، مع التسهيلات الثانوية، وذلك بحسب نصوص الاتفاقية الحاضرة، وقواعد الملاحة الجوية الملحقة بهذه الاتفاقية.

المادة الثانية:

يمكن لحكومة صاحب الجلالة، (بدون أي قيد أو شرط)، تعيين وكلاء عنها لممارسة أي من الحقوق المشار اليها في المادة الأولى.

المادة الثالثة:

يمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تتخذ وتضع في الإجراء لغرض الملاحة الجوية في الشارقة الأنظمة العامة المناسبة لسير المواصلات،

---

(1) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا ومشيخات الساحل العماني المصدر السابق، ص217.

(2) I.O.L. and R-R/15/4/3- Copies of agreements between Sultan bin Saqar Shaikh of Sharjah and its villages, by lieutenant Colonel Sir Hugh Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf that the high British Government desire to establish an air route along the Arab Coast for the aeroplanes of the Imperial Airways Company.

(3) I.O.L. and R-R/2/938- Reference No. W/152/SJH. Arch. G. Gul Lan-Group Captain Chief Engineer. Air Headquarters. Royal Air Force, Bahrein- Sharjah Airfield.

والقوانين والعلامات والإشارات والتنوير والامور الأخرى اللازمة. والقوانين التي قد تستصوبها، وتنشئها من وقت إلى آخر. بموجب مؤتمر الملاحة الجوية المدنية العالمية الذي انعقد في شيكاغو في (7) كانون الأول عام 1944.

المادة الرابعة:

يجوز لحكومة صاحب الجلالة أن تمنح، أو ترفض، بالنيابة عن الشيخ (في أية إمارة)، الطائرات مهما كانت جنسياتها الحق في أن تستعمل المطار:

أ. الحق بالطيران عبر المنطقة بدون النزول.

ب. الحق بالنزول لأغراض غير تجارية.

ج. الحق بتنزيل المسافرين والبريد والأحمال المحملة من منطقة تابعة للحكومة التي تنتسب الطائرة لجنسيتها.

د. الحق بأن تأخذ المسافرين والبريد وحملها إلى وجهة سفرها (المنطقة الخاصة بالحكومة التي تنسب الطائرة لجنسيتها).

هـ. الحق بأن تأخذ المسافرين والبريد وحمله وجهة سفرها إلى منطقة تابعة لأي حكومة أخرى والحق بأن تنزل المسافرين والبريد والأحمال الآتية من أي منها إلى هذه المنطقة.

المادة الخامسة:

يجب أن تباشر الطلبات للطائرات بممارسة الامتيازات السالفة الذكر في المادة الرابعة، وكافة المعاملات المتعلقة بممارستهم إياها بواسطة السلطات البريطانية في الخليج الفارسي (العربي) أو كما قد تأمر بها حكومة صاحب الجلالة.

المادة السادسة:

يحق لحكومة صاحب الجلالة وممثليها المعينين من جانبها إرسال رسائل لاسلكية واستلامها في أية محطة لاسلكية تدار طبقاً للاتفاقية الحاضرة فيما إذا كانت لها أو لغيرها، وأن تجبي الأجور الخاصة بهذه الرسائل.

المادة السابعة:

يمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تحصل (رأساً أو بواسطة وكلائها المعينين) رسوماً كرسوم نزول الطائرات لادامتها ورسوماً أخرى لاستعمال المطار، وللخدمات المتعلقة به، كما تراه مناسباً. وستدفع حكومة صاحب الجلالة إلى شيخ الإمارة (رأساً أو بواسطة وكلائها المعينين) رسما قدره عشر روبيات عن كل طائرة تجارية تستعمل المطار.

المادة الثامنة:

لحكومة صاحب الجلالة الحق الوحيد في تجهيز الوقود وزيت التزييت (رأساً أو بواسطة وكلائها المعينين) لمستعملي المطار. وستكون الأسعار الواجب تحصيلها لمثل هذا الوقود والزيوت منشورة في إعلان في أماكن بارزة في المطار.

المادة التاسعة:

ستكون حكومة صاحب الجلالة ووكلائها المعنيين معفيين في منطقة شيخ الإمارة من دفع الجمارك والرسوم والضرائب الأخرى. ذلك ما يتعلق بالطائرات والأجزاء التابعة لها ومحركات الطائرة وأجزائها والمعدات والمستلزمات الأخرى للمطار. وكل الحاجيات الأخرى لإعالة المستخدمين الذين يقومون بالعمل في المطار والمنشآات أو الطائرات التي تستعملها أو لإعالة الركاب المسافرين بهذه الطائرات.

المادة العاشرة:

ستدفع حكومة صاحب الجلالة لشيخ الإمارة مقابل استعمال المطار وللامتيازات المحددة فيما سبق المبالغ الآتية شهرياً:

أ- راتب رئيس حرس وستة وثلاثين حارساً بمعدل خمس وثمانين روبية لكل رئيس حرس وخمس وستين روبية لكل حارس زائد، وخمس عشرة روبية كعلاوة غلاء المعيشة، وهذه عرضة للتخفيض فيما إذا هبطت تكاليف المعيشة.

ب- إيجار عن المطار ألف وأربعمائة وعشرون (1420) روبية.

ج- إيجار عن محل نزول الركاب ألف روبية. وسيظل المبلغ المطلوب محجوزاً مقابل الدراهم المعطاة مقدماً من قبل حكومة صاحب الجلالة إلى الشيخ لبناء محل نزول الركاب. وسوف لا تدفع للشيخ حتى يسدد القرض الآنف الذكر.

د- إعانة شخصية قدرها ألف روبية. وذلك مقابل المسؤولية التي أخذها الشيخ على عاتقه.

المادة الثانية عشرة:

سيعني التعبير "المطار" في الاتفاقية الحاضرة المطار الموجود حالياً بالشارقة. ويشمل أي توسيع قد يعمل به أو أي مطار آخر قد ينشأ في منطقة الشارقة فيما بعد. من قبل حكومة صاحب الجلالة. وبموافقة الشيخ.

المادة الثالثة عشرة:

فيما لو وقع أي خلاف حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية الحاضرة. فإن النص الإنكليزي هو المعتبر.

المادة الرابعة عشرة:

ستعطي القواعد الملحقة بهذه الاتفاقية النفوذ القانوني في منطقة الشيخ.

المادة الخامسة عشر:

أ- إن هذه الاتفاقية تحل محل الاتفاقية الجوية المدنية المؤرخة في (22) حزيران 1932، بين حكومة صاحب الجلالة والمغفور له الشيخ "سلطان بن صقر القاسمي" وسيسري مفعولها من تاريخ التوقيع عليها وستظل نافذة المفعول لمدة عشر سنوات من تاريخ التوقيع. غير ان الدفع سيحل فقط بموجب المادة الحادية عشر طالما تستخدم التسهيلات التي من أجلها تدفع.

ب- إن الاتفاقية الحاضرة قابلة للتجديد حسب اختيار حكومة صاحب الجلالة لمدد أكثر على شرط ان يعطي اشعار مدته ثلاثة أشهر للشيخ قبل نهاية كل مدة"[1].

وبالإضافة إلى تلك الاتفاقية، كانت هناك مذكرة خاصة يسمح بموجبها استخدام الطائرات الحربية لهذا المطار وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للسلاح الجوي الملكي البريطاني دون مقابل. وتقول المذكرة "لي الشرف بأن أخبركم بأن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا) تستثني الطائرات الحربية التابعة لهذا أو المستخدمة في خدمة حكومة صاحب الجلالة بأن تتمتع في جميع الأوقات كما كانت بالأولية (وذلك عندما تعتبر حكومة صاحب الجلالة بأن الظرف يتطلب ذلك) باستعمال أي مطار قد ينشأ أو يصان في الشارقة للطائرات المدنية، وبالتسهيلات الكاملة دون ما سبق إجازة معينة، وإن استعمال مثل هذا المطار سيمنح بدون مقابل.

"أما بخصوص الأرض التي يقع عليها معسكر القوات الجوية الملكية والتي هي محددة بالخارطة والتي تفضلتم بتقديمها من دون مقابل خلال الحرب العالمية الأخيرة (الثانية) - فإن حكومة صاحب الجلالة ستدفع لكم ايجاراً لهذه الأرض مقداره خمسمائة روبية كل شهر لمدة ما نحتاج اليها، وستدفع حكومة صاحب الجلالة ايضاً عن رئيس الحرس والست والثلاثين حارساً اللازمين لحماية المعسكر بمعدل خمسة وثمانين روبية لكل من رئيس الحرس وست وخمسين روبية لكل حارس مع إضافة خمس عشرة روبية

---

(1) I.O.L. and R-R/15/2/938- Confidential- 1389/43. British Residency, Bahrain. 27th October, 1951 to W.S. Laver, Esq., Acting Political Agent Bahrain.

عناوين نص الاتفاقية الانكليزية بين حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة والشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة فيما يتعلق بالملاحة البحرية في الشارقة ص1-4 وكذلك ملحق قواعد الملاحة الجوية ص1-6.

كعلاوة غلاء المعيشة لكل فرد. وستكون علاوة غلاء المعيشة عرضة للتخفيض فيما إذا هبطت تكاليف المعيشة"[1].

أما رد حاكم الشارقة سلطان بن صقر القاسمي على المذكرة البريطانية فقد كان ما يلي:

"ولأخبركم بأنني قد فهمت محتوياته وأنني أوافق بأن الطائرات الحربية التابعة لحكومة صاحب الجلالة أو المستخدمة في خدمتها يجب أن تتمتع في جميع الأوقات كما كانت حتى الآن بالأولية (وذلك عندما تعتبر حكومة صاحب الجلالة بأن الظروف تتطلب ذلك) في استعمال أي مطار قد ينشأ أو يصان في الشارقة للطائرات المدنية، وبالتمتع بالتسهيلات التامة، وأن استعمال مثل هذا سيمنح من دون مقابل.

"كما وأشكر حكومة صاحب الجلالة على الإيجار المقدر بخمسمائة روبية كل شهر والتي ستدفع لي مقابل الأرض التي يقع عليها معسكر القوات الجوية الملكية لمدة تتطلبها حكومة صاحب الجلالة لهذه الأرض، وكذلك أوافق على تجهيز ستة وثلاثين حارساً ورئيس حرس حسب الراتب المذكور في كتابكم - أما عن علاوة غلاء المعيشة فسيكون عرضة للتخفيض فيما إذا هبطت تكاليف المعيشة"[2].

ومما سبق يتضح أن الحكومة البريطانية كانت تعمّل مطارات مدنية لحساب شركة طيرانها الامبراطوري، مقابل أجرٍ معيّن، ومن ثم تستخدم تلك المطارات عسكرياً لطائراتها الحربية دون مقابل، وتدفع مبلغاً مقداره خمسمائة روبية كإيجار للأرض المقام عليها القواعد والمنشآت العسكرية، وبالنسبة لاستعمالها العسكري للمطار فيكون من دون سابق انذار، على

(1) I.O.L. and R-R/15/2/938- Sharjah Civil Air Agreement p.18.

(2) I.O.L. and R-R/15/2/938- Sharjah Civil Air Agreement p.19.

أن تقدم كافة التسهيلات اللازمة لذلك دون أي مقابل. وكذلك الحماية اللازمة لتلك القواعد من قبل حاكم الشارقة[1].

(1) I.O.L. and R-R/15/4/3- Copies of agreements Concessions- Dubi Commercial Air Agreement between his Majesty's Government and Shaikh Said bin Maktum Ruler of Dubia- The 22nd July 1938.

المبحث الثاني
الإدعاءات الإيرانية بالجزر الثلاث

تعود أطماع بلاد فارس في الهيمنة والتوسع إلى نزعتها القومية المتمثلة في احياء مجد الامبراطورية الفارسية القديمة التي قوضها العرب المسلمين في القرن السابع الميلادي.

في التاريخ الحديث، هناك ما تأكد أن الجزر الثلاث خضعت للقواسم العرب منذ عام 1750 على الأقل، وأن سكانها ينتمون إلى فروع ذات القبائل العربية التي تسكن على البر، كما هي في الجزر الثلاث. غير أن، ما فرضته بريطانيا من حماية على مشايخ الخليج، ومنهم شيخ القواسم سلطان بن صقر القاسمي على أثر ما أسمته القرصنة العربية، اعتبرت الجزر الثلاث من توابع إمارة الشارقة، ورفعت عليها علمها عام 1904[1].

كَتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير برسي كوكس Percy Cox إلى شيخ الشارقة صقر بن سلطان القاسمي (وكانت رأس الخيمة مرتبطة بها) في أيلول 1912 بإقامة (فنار) في جزيرة طنب لإرشاد البواخر العابرة في الخليج، فوافق على ذلك شريطة أن لا يحدث تدخل في شؤون الجزيرة عدا ذلك[2].

وفي تشرين الأول 1961، حاولت إيران ارسال مجموعة مدنية لمسح جزيرة طنب، وعندما عرف بها المعتمد السياسي البريطاني آ.ج. أم كريك "A.J.M.Craig" بعث برسالة للشيخ "صقر القاسمي" يخبره، انه ونيابة عن حكومة صاحبة الجلالة فقد احتجت بريطانيا لدى حكومة

---

(1) في شهر نيسان 1904 قام موظف بلجيكي يعمل في مصلحة الجمارك الإيرانية بزيارة إلى جزيرتي ابو موسى وطنب وانزل منها علم الشارقة ورفع محله العلم الفارسي. فاحتج الممثل البريطاني في طهران نيابة عن شيخ الشارقة، وانكرت الحكومة الفارسية علمها بالموضوع، وسحبت حرسها.

انظر: سيد نوفل، المصدر السابق، ص116- ص117.

(2) المصدر نفسه، ص421.

طهران على ذلك، واجبرت الشاه الإيراني "محمد رضا" على سحب المجموعة[1].

لم تقدم الحكومة الإيرانية أدلة ثبوتية يدعم مطالبتها بالجزر الثلاث، وانما اكتفت في مناسبات متفرقة بذكر حججها في ثلاث فئات:

1. إن السيادة على الجزر الثلاث كانت لبلاد فارس قبل الاحتلال البريطاني للمنطقة منذ ثمانين عاماً، واشارت إلى أن أسماء الجزر الثلاث هي فارسية المصدر والجذور. فأبو موسى، تسمى بـ (بوموسى) أو (بوم موسى) وطنب الكبرى (تنب بزرك) والصغرى (تنب كوجك) واحياناً (تنب مار). وتعني كومة الثعابين للدلالة على وجودها. وبيان مدلولاتها اللغوية، ان كلمة (بوم) تعني بالفارسية (الدائمة)، وكلمة (بوم) في الفارسية القديمة (المكان أو الموطن أو المقام). لذلك فإن اسم (ابو موسى) لم تستخدم الا عندما وطأت اقدام المستعمر الانجليزي أرض الخليج. غير ان ما يعوز إيران هو الدليل وسكان الجزر منذ القديم لم يسمعوا بها. ثم عادت تزعم انها تخلت عن سيادتها على الجزر الثلاث لحاجة بريطانيا (استعارة) وهو ما نفته بريطانيا على لسان مسؤوليها، بل وأشارت ان امارة الشارقة كانت تمارس سلطتها منذ ان جاءت إلى الخليج حتى عام 1921. واستمرت مسؤولية امارة الشارقة أو رأس الخيمة بعد ذلك بلا انقطاع وحتى عام 1971 (احتلال الجزر من قبل ايران)[2].
2. ان خرائط الحرب البريطانية هي من أدخلت الجزر الثلاث ضمن حدود بلاد فارس. وكانت هي الحجة التي استند اليها مندوب إيران في المنظمة الدولية (مجلس الأمن)، دون أن يتعب نفسه لإثبات ذلك،

---

(1) إيداج امشار سيستاني، جزيرة أبو موسى وجرايد تنب بزرك وتنب كوجك جاب أول ايران، 1371، ص59.

(2) أكد الضباط السياسي البريطاني "وليم لوس" ان الحكومة

وقوله، ان مجلس الأمن ليس محكمة لجلب الوثائق. والواقع أن المقصود بالخرائط البريطانية الصادرة عام 1870، والتي سلمت إلى السلطات الفارسية عام 1888 تشير إلى جزيرتي طُنب باعتبارهما ايرانية، وظهرتا بنفس اللون الذي أعطته الخريطة لإيران[1]. غير أن ضعف الحجة يأتي من أن المحاكم الدولية (التحكيمية والقضائية) تتحفظ كثيراً على قبول الخريطة كدليل على إثبات الحدود. ففي خلاف الولايات المتحدة مع هولندا حول جزر "البالماس"، قدمت حكومة واشنطن اكثر من الف خريطة تواريخها بين (1599– 1898) ومع ذلك صدر الحكم النهائي عام 1928[2] ان هذه الخرائط لا يعرف مصدّر المعلومات التي استندت اليه، وفي هذا الموضوع، فلا يمكن اعتبار خرائط الحرب البريطانية إذا لم تكن مختومة من طرف أو مؤسسة بريطانية تؤكد ذلك[3]. وفي الجانب الآخر، فإن الأدلة بسيادة الشارقة ورأس الخيمة على الجزر الثلاث موجودة في اكثر من وثيقة رسمية يحتفظ بها الجانب العربي والبريطاني معاً.

---

(1) محمد خالد المومني وخالد حامد شنيكات، المصدر السابق، ص68.

(2) جزر بالماس: كان أول وصول أوروبي موثق إلى الولايات المتحدة الأمريكية هو الإسباني (خوان يوشي دي ليون). تبحث المستوطنات الإسبانية في (فلوريدا)، وصول تجار فرنسيين لبيع (الفراء) في المناطق الداخلية وصولاً إلى خليج المكسيك، وتعد (فرجينيا) أول استيطان إنكليزي ناجح في (جيمس تاون) عام 1607م. وفي أواخر عام 1610م تم شحن نحو (50.000) ألف من المساجين إلى المستعمرات البريطانية داخل أرض الولايات المتحدة. أما الهولنديون، فقد بدأوا ببناء المستعمرات داخل أرض الولايات المتحدة عام 1614م. غير أن الهولنديين تنازلوا عن ممتلكاتهم الأمريكية لبريطانيا عام 1674م. وهو ما لم يعجب الرموز الأمريكية. ولما جاء التحكيم حول جزر (البالماس)، أقرت المحاكم الدولية عائديتها إلى هولندا.

(3) يقول ماكس هيوبر في حكمة التحكيمي في دعوى الباطاس:

The first Condition required of Maps that are to serve as evidence on points of Law is their geographical accuracy. A map affords only an indication and a very indirect one and instrument has not the value of such instrument involving recognition or abandonment of rights.

3. ركزت إيران بدعم امريكي على حقوقها في الجزر الثلاث، بالقول أن مصالح إيران الاستراتيجية وامن الخليج يتطلبان تبعية الجزر لها. وهو ادعاء دون ان يستند على قانون. بل هو توجه لبناء مجد قومي على حساب العرب، وليس له علاقة بحكم الإسلام. وفي هذا نجد الاستاذ "ر.ي جينفر" في كتابه الذي حمل "حيازة الاقليم في القانون الدولي" "The Acquisition of Territory in International Law" وهو مطبوع عام 1961 بالقبول، هناك ثمة فرق بين الحقوق القانونية Legal Rights والادعاءات السياسية "Political claims" فيما يتعلق بالسيادة على اقليم ما. ويضرب مثلاً، في أن جزيرة تمارس عليها الدولة (آ) سيادة واقعية، ومن الوجهة القانونية فهي حق قانوني، ثم تأتي الدولة (ب) فتدعي بالرغم من ذلك وجود اسباب جدية تحمل على نقل السيادة على الجزيرة من الدولة (آ) اليها، وذلك هو ادعاء سياسي لا قيمة له الا بالاتفاق بين الدولتين[1]. أما واقع الحال الذي يشمل جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، فليس هناك وثيقة تدل على أي اتفاق بين إيران ورأس الخيمة. وربما هناك من يسأل، وماذا لو تبيّن أن بريطانيا كدولة حامية للإمارات قد عقدت هذا الاتفاق مع إيران باسم حاكم رأس الخيمة صقر بن محمد القاسمي؟ وذلك ما يعيد الاذهان إلى اتفاقية الحماية التي دخلت فيها مع مشايخ الساحل المتصالح منذ عام 1892[2]. والتزام الشيوخ رسمياً باللاءات الأربعة أولاً. وخطاب اللورد كيرزون نائب الملك والحاكم العام للهند مع رؤساء

---

(1) Jenaiver, the Acquisition of Territory in international Law, London, 1961, p. 69.

(2) تؤكد بريطانيا على لسان مسؤوليها مثل السير "وليم لوس" ان الحكومة البريطانية لم تغتصب ابو موسى من الايرانيين لتسلمها إلى الشارقة. وتعتبر الحكومة البريطانية ابو موسى منذ ان دخلت إلى الخليج هي (عربية). وهي كذلك بمقتضى الوثائق البريطانية قد أكد عليها المستر غودبر وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في كتابه المؤرخ في 1970/10/28. كما أكده كتاب المعتمد البريطاني في دبي (جوليا بولارد في 1970/11/8).

القبائل في الإمـــارات المتصالحة يوم (21) تشرين الثاني عام 1903 وليس في اتفاقيات الحماية ما يخول بريطانيا الحق في التصرف (بالبيع أو التنازل) عن أي جزء من أقاليم الإمارات المحمية[1]. ويبقى عدم اليقين في ادعاءات الاطراف الثلاثة حاكم الشارقة، وايران، وبريطانيا بشأن جزيرة أبو موسى في الأيام الأخيــرة مـــن شهر تشرين الثاني عام 1903. غير أنه وبموجب إعلان أمير الشارقـــة الراحـــل خالد بن محمد القاسمي الذي اذاعه من صوت الساحل مساء يوم 29 تشرين الثاني 1971 (قبل احتلال الجزيرة بيوم واحد) قال، أنـــه تـــم الاتفاق مع الحكومة الايرانية على ما يلي:

أ- أن ترتيبات هذا الاتفاق لا تمس نظرة الشارقة في سيادتها على جزيرة أبو موسى، حيث يبقى علم الشارقة مرفوعاً عليها (مركز الشرطة والدوائر الحكومية) ورعاية مواطنيها من اختصاص حكومة الشارقة.

ب- ستقوم شركة "بيوتس غاز أند. اويل" بالكشف والتنقيب عن النفط والمعادن الطبيعية في جزيرة أبو موسى ومياهها الإقليمية البالغة (12) ميل بحري، بحيث يجري تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذ المنطقة مناصفة بين الشارقة وايران.

ج- تصل القوات الايرانية إلى منطقة متفق عليها في الجزيرة وفقاً لاتفاق بين الطرفين.

د- لقـــد تم توقيع اتفاقيـــة للمساعدات المالية بين الشارقة وايران وبموجبهـــا تحصـــل الشارقة علـــى مبلـــغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الاسترلينية سنوياً ولمدة تسع سنوات تدفع للشارقة مباشـــرة ويجري انفاقها في مصالحها العامـــة

---

(1) سيد نوفل، المصدر السابق (الوثيقة 17) ص418- ص419.

وستتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط 3 ملايين جنية استرليني سنوياً"[1].

(1) خالد بن محمد القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، المصدر السابق، ص105.

المبحث الثالث

تبعية الجزر الثلاث وفق القانون الدولي والأسانيد القانونية والتاريخية لتبعية الجزر الثلاث وسيادتها طبقاً لقواعد القانون الدولي

القسم الأول: المبادئ الحاكمة لمنازعات الحدود في القانون الدولي

من المسلم به، بصفة عامة، أن القانون الدولي العام يتعامل مع ظاهرة الحدود وما قد ينجم عنها من مشكلات ومنازعات بطريقة مختلفة عن تلك التي ينظر بها الى غيرها من الظواهر والقضايا الدولية وتقوم هذه النظرة الخاصة على مجموعة من المبادئ الأساسية أو الحاكمة التي ينبغي أن تكون محل اعتبار عند الشروع في أن محاولة لتسوية نزاع معين من منازعات الحدود.

ولعل المبدأ الرئيس الحاكم، في هذا الخصوص، هو ذلك المبدأ الذي يطلق عليه فقهاء القانون الدولي والعلاقات الدولية مبدأ "نهائية الحدود الدولية واستقرارها".

ويتفرع عن هذا المبدأ الحاكم- الأول الرئيسي- عدد من المبادئ، نذكر منها:

- مبدأ خلافة الدول في معاهدات الحدود.
- مبدأ لكل ما في حوزته.
- مبدأ استثناء معاهدات الحدود من نطاق تطبيق نظرية التغير الجوهري في الظروف.
- مبدأ احترام السيادة الإقليمية.
- المبادئ الخاصة بأدلة الإثبات، ومنها: مبدأ السلوك اللاحق، مبدأ إغلاق الحجة، وحجية الخرائط في منازعات الحدود، فكرة التاريخ الحاسم...

1. مبدأ نهائية الحدود واستقرارها واستمراريتها:

مفاد هذا المبدأ هو أن الحدود السياسية الدولية تتمتع منذ لحظة إتمام تعيينها وتخطيطها (ترسيمها) – أو حتى تعيينها فقط – بقدر من الثبات والاستمرارية يندر أن يتوافر بالنسبة لغيرها من الظواهر الدولية، أو – بعبارة أخرى – أن هذه الحدود يفترض فيها أن تنتج أثاراً قانونية ذات طبيعة دائمة وملزمة، ليس فقط في مواجهة الأطراف المعنية مباشرة، وإنما أيضاً في مواجهة الكل، وذلك طالما أنها –أي الحدود الدولية– قد تم تعييّنها على أساس صحيح.

ولا شك، أن هذا المبدأ إنما يعتبر نتيجة طبيعة للقاعدة الدولية الآمرة التي تقضي بحق كل دولة في احترام سيادتها الإقليمية وسلامة أراضيها. كما أن القول بمضون المبدأ المذكور إنما يتفق وكون أن الحدود السياسية توجد أصلاً لكي تحدد النطاق الإقليمي الذي تباشر عليه الدولة سيادتها، وما يتفرع عن هذه السيادة من سلطات واختصاصات[1]. كما يمكن القول ، في هذا الخصوص أيضاً، بأن مبدأ إثبات الحدود ما هو إلا نتيجة طبيعية لفكرة ثبات الإقليم التي أشار إليها الأستاذ الفرنسي "شارل روسو" حينما أكد بوضوح على حقيقة أن "الشعب" أو الجماعة البشرية المعنية ينبغي أن يقيم على اقليم واضح المعالم والحدود وبشكل دائم ومستقر[2].

ومن جهة أخرى، فإن مبدأ إثبات الحدود واستقرارها يعتبر أمراً ضرورياً لتفادي الصراعات بين الدول الجاورة. ذلك أن فتح الباب أمام إمكانية إحداث تغييرات في خط الحدود من حين الى آخر من شأنه ولا شك أن يؤدي الى نشوب صراعات مستمرة بين الدول الجاورة.

وقد عبرت محكمة العدل الدولية – بوصفها أعلى هيئة قضائية دولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – عن المبدأ المشار إليه في عدة

---

(1) Ch,. Rousseau, Droit international public, paris, Dalloz, 1959, p. 137.

(2) I bid, p. 137.

مناسبات، نذكر منها مثلاً: القضية الخاصة بمسألة السيادة على أراضي الحدود بين بلجيكا وهولندا عام 1959[1]، والقضية المعروفة بقضية المعبد بين كمبوديا وتايلاندا والتي أصدرت المحكمة حكماً بشأنها عام 1962. وقد قالت محكمة العدل الدولية، فيما يتعلق بهذه القضية الثانية، مؤكدة على المبدأ المذكور[2]:

"Ingenera, when two countries establish a frontier between them, one of the primary objects is to achieve stablility and finality. This is impossible if the line so established can, at any moment and on the basis of a continuously avaible protest, be called in question and its tatifcation claimed".

وقد ذهبت الى التأكيد على المعنى ذاته هيئة التحكيم الدولية التي أنيطت بها مهمة الفصل في النزاع بين الأرجنتين وشيلي حول خليج بيجل عام 1978 [3].

2. مبدأ خلافة الدول في معاهدات الحدود:

درج العمل الدولي – سواء قبل إبرام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 أو بعدها – على التمييز بين نوعين من المعاهدات من حيث إمكان تطبيق أحكام نظرية التوارث أو الاستخلاف الدولي عليها[4].

---

(1) I. C. J. Reports, 1959, p. 227.

(2) قررت هيئة المحكمة بموافقة أغلبية (9) أعضاء مقابل (3) أن المعبد (بريه فيهير) تابع لكمبوديا. واحترام ملك تايلاند قرار المحكمة.

(3) Shaw, M. title to territory in Africa. Oxford: Clarendon press, 1986, p. 222.

(4) قناة بيجل، كان النزاع الشيلي الأرجنتيني هو أخطر أنواع النزاعات حول تحديد قناة (بيجل) وملكية الجزر الثلاث (بيكتون، ولينوكس، ونويفا) التي تقع على فوهة القناة. فشلت عدة لجان من الطرفين في حلّ المسألة. ولم يتم تحديد الحدود الجنوبية بين الدولتين. واقترحت واشنطن إجراء التحكيم بينهما من قبل منظمة الدول الأمريكية. فيما تدخل (الفاتيكان) بقوة بين الطرفين حيث يوجد ما يقارب من نصف سكان العالم من (الكاثوليك). ووجد الحل في النهاية لصالح (شيلي) وتنص التسوية على=

أما النوع الأول، فيشمل المعاهدات التي تجوز الخلافة فيها ومن أمثلتها المعاهدات الخاصة بتنظيم استغلال الأنهار الدولية وغيرها من الممرات المائية المخصصة لأغراض الملاحة الدولية كالقنوات والمضايق والخلجان، ومنها أيضاً المعاهدات المنشئة للحدود والتي يتم بموجبها انتقال الحقوق والالتزامات الخاصة بهذه الحدود من الدولة السلف Predecessor state الى الدولة الخلف Successor state. أما النوع الثاني من هذه المعاهدات الدولية؛ فيشمل المعاهدات التي لا تجوز الخلافة فيها وتخرج عن نطاق تطبيق أحكام نظرية التوارث الدولي، ومن أمثلتها: المعاهدات المتضمنة لحقوق والتزامات ذات طبيعة تعاقدية بالمعنى الدقيق كمعاهدات التحالف ومعاهدات الحماية والضمان[1].

ومؤدى القول بأن معاهدات الحدود تعتبر من المعاهدات التي لا تجوز الخلافة فيها، أنها تمثل استثناء يرد على مبدأ الصحيفة البيضاء Principle of clean state، الذي يقضي بأن الدولة الجديدة بوصفها دولة خلفاً ليست ملزمة بالإبقاء على أية معاهدة او اتفاقية أو بأن تصير طرفاً في أية معاهدة لمجرد كون أن هذه المعاهدة او تلك الاتفاقية ذات صلة بالإقليم الذي آل إليها - أي الى هذه الدولة الجديدة - بموجب أحكام نظرية التوارث الدولية واستقرارها واستمراريتها، فإن الدولة الجديـدة - أيضاً بوصف الدولة الخلف - ترث فيما يتعلق بمعاهدات الحدود "ذات" الحدود التي تم تعيينها من قبل بواسطة الدولة أو الدول السلف.

وقد نصت المادة (11) من اتفاقية فيينا عام 1949 لخلافة الدول في المعاهدات على هذا المعنى بوضوح حيث أشارت إلى أنه: "لا تؤثر خلافة الدول – في حد ذاتها – على ما يأتي:

=إقامة مناطق منزوعة السلاح على الأراضي مثار النزاع، وأن تعطى للأرجنتين بعض المناطق من رأس هورن. انظر:

O'Connel, D. the law of state succession, Cambridge: the univ; press, 1956, p. 15, 16, 63.

(1) O'Connel, D. the law of state succession, Cambridge: the univ; press, 1956, 16.

أ- الحدود المقررة بمعاهدة، أو

ب- الالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة أو متعلقة بنظام الحدود"[1].

3. مبدأ لكل ما في حوزته:

ومفاد هذا المبدأ- الذي وجد أول تطبيق له لدى دول امريكا الجنوبية منذ أوائل القرن الماضي- أن الدول المتجاورة التي حصلت على استقلالها حديثاً توافق على أن تكون الحدود التي تفصل بين اقاليمها هي ذاتها الحدود التي كانت تفصل بين هذه الأقاليم إبان فترة السيطرة الاستعمارية. وقد نقلت دول كثيرة هذا المبدأ عن دول امريكا اللاتينية. وعملت به الدول الإفريقية وخاصة بعد قيام منظمة الوحدة الإفريقية عام 1962[2]. ولا شك أن الدافع الأساسي وراء شيوع هذا المبدأ لدى الكثير من الدول في العمل الدولي المعاصر، إنما يعزى الى اقتناع هذه الدول بحقيقة ان الإبقاء على الحدود المفروضة والمصطنعة التي أوجدتها القوى الاستعمارية خلال حقبة التنافس الاستعماري، فيما بينها، يفضل بكثير – وعلى الرغم من العيوب العديدة التي تنطوي عليها هذه الحدود - فتح الباب أمام الدعوات المطالبة بإجراء تعديلات في هذه الحدود أو تغييرها بالمرة. فالإبقاء على الحدود السياسية بين الدول حديثة العهد بالاستقلال – بوضعها الراهن- قد يكون أخف الأضرار التي ينبغي تحملها، وذلك ما لم تتفق الدول المعنية طواعية وبشكل ودي على غير ذلك.

ومع ذلك، فالثابت أنه على الرغم من النص على المبدأ المذكور في العديد من المواثيق والقرارات الدولية، إلا أن ذلك لا يعني في الواقع دون نشوب العديد من المنازعات بين الدول التي أعلنت التمسك به سواء في قارة أميركا الجنوبية أو في قارتي افريقيا او اسيا. وربما يعود ذلك الى تباين وجهات نظر

---

(1) أحمد الرشيدي، منازعات الحدود في القانون الدولي، أسبابها وطرق تسويتها سلمياً؟ وكذلك أحمد عبد الونيس شتا، حدود مصر الدولية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية عام 1993، ص154- 156.

(2) أحمد عبد الونيس شتا، حدود مصر الدولية، المصدر السابق، ص156.

هذه الدول حول بيان ما هو المقصود تحديداً بهذا المبدأ، وما هو النطاق الحقيقي لتطبيقه.

4. مبدأ استثناء معاهدات الحدود من نطاق تطبيق نظرية التغير الجوهري في الظروف:

طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة، فإنه "لا يجوز الإستناد الى التغير الجوهري في الظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو الإنسحاب منها في الأحوال الآتية:

أ- إذا كانت المعاهدة منشئة لحدود.

ب- إذا كان التغير الجوهري نتيجة إخلال الطرف بالتزام طبقاً للمعاهدة أو بأي التزام دولي لأي طرف آخر في المعاهدة".

وواقع الأمر أنه على الرغم من أن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لم تفعل في هذا الخصوص سوى تقنين ما توافر عليه العمل الدولي منذ فترة طويلة، إلا أن الملاحظ أن الإستثناء المذكور كان محلاً للمعارضة من جانب عدد غير قليل من الدول في إطار لجنة القانون الدولي التي عهد إليها بمهمة صياغة مشروع هذه الاتفاقية. فقد ذهبت بعض الدول الى أن الاستبعاد الكامل لمعاهدات الحدود من نطاق تطبيق نظرية تغير الظروف لأنهُ يتعارض، ولا شك، ومبدأ حق تقرير المصير المشار إليه صراحة في ميثاق الأمم المتحدة، هذا فضلاً عن أن من شأن هذا الاستبعاد الكامل أن يقنن الأوضاع والترتيبات الإقليمية غير العادلة التي اتفقت عليها الدول الاستعمارية فيما بينها، على حساب المصالح المشروعة للسكان الأصليين[1].

وبناء على ذلك، فقد خلص جانب من الفقه الى القول بأنه اذا كان لا يجوز لدولة ما أن تحتج بأن حدودها المشتركة مع دولة أخرى قد جرى تعيينها بمقتضى معاهدة دولية أبرمت في ظل ظروف دولية مغايرة تماماً للظروف الراهنة، وبالتالي لا يجوز لها -أي لهذه الدولة- التنصل من أحكام هذه

(1) O'connel, D. the Law of state succession, op. cit, p. 63.

المعاهدة وذلك ما لم تثبت بطلانها لأي سبب من أسباب البطلان المنصوص عليها في قانون المعاهدات. إلا أن ذلك لا يعني قبول الوضع الراهن بالنسبة للحدود السياسية، وبالذات في الحالات التي جرى فيها خروج صارخ على قواعد القانون والشرعية (كحالة ضم أثيوبيا مثلاً لإقليم أرتيريا قبل إستقلال هذه الأخيرة في نيسان من العام 1993). أو في الحالات التي لم تراع فيها بالكامل الاعتبارات الاجتماعية والخصائص الحضارية والقومية (كحالة اقتطاع اقليم الأوجادين من الصومال). فالسكوت على مثل هذه الأوضاع بدعوى قدسية الحدود الموروثة هو الذي يعود – وكما هو حاصل فعلاً– الى مشاكل عديدة تهدد بتقويض علاقات حسن الجوار بين الدول[1].

5. مبدأ احترام السيادة الإقليمية:

يعتبر مبدأ السيادة الإقليمية أحد المبادئ العامة التي استقرت حديثاً في نطاق القانون الدولي والعلاقات الدولية. إذ أن ظهوره يعود أساساً الى إنشاء عصبة الأمم التي وضعت اللبنة الأولى في مجال تحريم استخدام القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول[2]. ويعني ذلك، أن المبدأ المذكور إنما يمثل عدولاً عما استقر عليه العمل الدولي في ظل أحكام القانون الدولي التقليدي، من إمكان اللجوء الى القوة المسلحة من أجل احداث وفرض تغييرات اقليمية وتعديل الحدود السياسية تبعاً لذلك.

وقد جاء التطور الحقيقي فيما يتعلق بالتوكيد على مبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول كافة من خلال ميثاق الأمم المتحدة. والذي أشار بوضوح – في المادة 4/2 منه– إلى أنه "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي او الاستقلال السياسي لأية دولة".

---

(1) أحمد عبد الونيس شتا، المصدر السابق، ص156.

(2) المصدر نفسه، ص168.

كما ورد التوكيد على المعنى ذاته في الإعلان الصادر عام 1970 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية" (القرار رقم 25/2625 في 14 تشرين الأول/ اكتوبر 1970). وعلى نفس الدرب أيضاً، سارت المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية الإقليمية كميثاق جامعة الدول العربية (المادتان 2 و8)، وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (المادة3).

6. المبادئ الخاصة بأدلة الإثبات ودلالاتها القانونية في منازعات الحدود:

وتشمل هذه المبادئ مثلاً:

أ- مبدأ السلوك اللاحق:

ويقصد بالسلوك اللاحق في هذا الخصوص جميع ما يصدر عن طرف معين من أطراف النزاع الدولي بشأن الحدود من أعمال ومواقف يمكن اللجوء إليها لفهم وجهة نظر بخصوص هذا النزاع. وتأخذ هذه الأعمال او تلك المواقف صوراً شتى منها مثلاً: التشريعات، الخرائط، التصريحات أو البيانات المنسوبة الى الدولة، والتجنيد الإجباري للمواطنين، جباية الضرائب، تسجيل وقائع الزواج والميلاد والوفاة ومباشرة الاختصاص القضائي... ويرجع أساس مبدأ السلوك اللاحق الى ما جرى عليه العمل في تفسير المعاهدات الدولية، حيث يوضح سلوك الدول الأطراف نية كل منها في تفسير المعاهدات ذات صلة.

وقد لجأ القضاء والتحكيم الدوليان الى مبدأ السلوك اللاحق في مناسبات عديدة لحسم الكثير من المنازعات المتعلقة بالحدود.. ومن ذلك مثلاً ما انتهت اليه المحكمة الدائمة للعدل الدولية في حكمها الصادر عام 1933 بين الدانمارك والنرويج من أن إصدار التشريعات يعتبر من أهم المظاهر

المباشرة السيادة[1]. كما لجأت محكمة العدل الدولية الحالية الى تطبيق المبدأ ذاته في قضية (منكير وايكريهوس) بين فرنسا وبريطانيا عام 1193[2].

ب- مبدأ الـ Estoppel أو إغلاق الحجة:

ويقصد بهذا المبدأ أنه يمتنع على الدولة التي تسلك سلوكاً ما، يحقق لها نفعاً معيناً، أن تدعي لنفسها حقوقاً تضر بدولة اخرى على نقيض هذا السلوك. أي أن التصرف السابق للدولة، والذي من شأنه أن يعمد إلى إيهام الدول الأخرى بوجود حالة معينة، يغلق على هذه الدولة الطريق لإمكان العودة والمطالبة بما يخالف هذا التصرف السابق. ولا شك أن هذا المبدأ إنما يتفق تماماً ومبدأ حسن النية، بل ويعتبر أحد أهم مقتضياته.

والراجح، أن المبدأ المذكور يعتبر من القواعد الموضوعية التي تقيم الدعوى ويستند إليها الحق في منازعات الحدود. وقد أكد القاضيان "فيز موريس" و"اسبندر" على هذا المعنى في القضية المشهورة بقضية المعبد بين كمبوديا وتايلاند عام 1962 فقد أعلن القاضيان المذكوران أن الإغلاق Estoppel إنما يطبق كقاعدة من قواعد القانون الدولي الموضوعي[3].

كذلك، فقد أعملت محكمة العدل الدولية المبدأ المذكور في قضايا عديدة أخرى منها حكمها الصادر عام 1960 في النزاع بين هندوراس ونيكاراجوا[4]. وكذلك في النزاع ين كوستاريكا ونيكاراجوا بشأن الحدود المشتركة[5].

ج- مبدأ حجية الخرائط:

ليس ثمة شك في أن الخرائط قد أضحت تلعب دوراً مهماً في حل العديد من المنازعات التي تثور بشأن الحدود في العلاقات الدولية المعاصرة.

---

(1) أحمد عبد الونيس شتا، المصدر السابق، ص169.

(2) صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، النظرية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1984، ص172- ص173.

(3) تقارير المحكمة الدائمة للعدل الدولية، 1933 (المجموعتان آ، ب) ص48.

(4) محكمة العدل الدولية، تقارير المحكمة، 1953، ص65.

(5) تقارير محكمة العدل الدولية، ص41، 42، 62، 143.

ومرد ذلك الى أن عادة الدول قد جرت على اصدار خرائط رسمية، او غير رسمية، تبين عليها حدودها السياسية مع جيرانها. كما أن الخرائط قد تلحق بالمعاهدات المنشئة للحدود.

والحق أن القيمة الإستدلالية للخرائط فيما يتعلق بمنازعات الحدود ليس حاسماً تماماً، وإنما لابد وأن تتحقق في الخرائط التي يعول عليها في هذا الخصوص صفات وشروط معينة. علمت البعض من الفقهاء الى وجوب التمييز بين نوعين من هذه الخرائط: أما النوع الأول، فيشمل الخرائط الملحقة بمعاهدة منشئة للحدود، وهذه تكون لها أهمية كبيرة حيث أنها تعبّر بحق عما ارتضاه الأطراف المعنيون عند اتفاقهم على تعيين خط الحدود. ولكن يلاحظ ان العمل قد جرى على أنه إذا حدث تعارض عند التفسير بين نصوص المعاهدة والخرائط، فإن الأولوية تكون للخط المشار إليه في المعاهدة. وأما النوع الثاني من هذه الخرائط، فيشمل الخرائط التي تصدر عن الدول الأطراف بالإرادة المنفردة، وهذا النوع من الخرائط إنما يعبر عن وجهة نظر كل طرف دون اتفاق الأطراف جميعاً على ذلك، ولذلك فقد كيفها بعض الفقهاء بأنها تعتبر من قبيل السلوك اللاحق.

لقد عوّل القضاء والتحكيم الدوليين على الخرائط – كأدلة إثبات – في مناسبات متعددة: فقد عولت عليها مثلاً هيئة التحكيم الدولية بشأن ممر طابا بين اسرائيل ومصر عام 1988، كما ارتكنت إليها محكمة العدل الدولية في قضية المعبد عام 1962، وقبل ذلك أشارت إليها المحكمة الدائمة للعدل الدولية في حكمها الصادر عام 1923 بشأن قضية (جافروزينا) (الحدود البولندية التشيكوسلوفاكية)[1].

(1) Moore. J. international Arabitration, Vol. 11., 1961, p. 53.

القسم الثاني: تطبيق المبادئ الحاكمة لمنازعات الحدود على حالة النزاع الإيراني- الإماراتي بشأن الجزر الثلاث في الخليج

1- النزاع بشأن الجزر الثلاث ومبدأ نهاية الحدود واستقرارها:

لا شك أن ما قامت به إيران في 30 تشرين الثاني 1971 باحتلالها جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، اللتين كانتا تابعتين لإمارة رأس الخيمة التي أعلن عن قيامها في الأول من كانون الأول من العام نفسه 1971، فضلاً عن نجاحها في الضغط على حاكم إمارة الشارقة للحصول منه على امتيازات معينة في جزيرة أبو موسى التابعة له إنما يمثل -أي هذا التصرف الإيراني- انتهاكاً صارخاً للمبدأ الأساسي والحاكم الذي أشرنا إليها من قبل، ونعني به مبدأ نهاية الحدود السياسية الدولية واستقرارها واستمراريتها.

ومرد ذلك، إلى أن الجزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) قد خضعت منذ القدم- وتحديداً منذ نشأت إمارات ومشيخات الخليج العربي في أوائل القرن الثامن عشر – لسيطرة دولة القواسم، وطبقاً لما تذكره الوثائق التاريخية، فإن السيادة على جزر الخليج العربي قد قسمت بين فرعي قبيلة القواسم، فقد أصبحت جزيرتا (سري وهنجام) تابعتين لقواسم لنجه، في حين صارت جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعة لقواسم ساحل عمان (رأس الخيمة والشارقة) [1].

وقد ظلت هذه السيادة مستمرة حتى إعلان بريطانيا عن نيتها الانسحاب إنسحابها من منطقة الخليج في أواخر الستينات من القرن الحالي. والحق، إنه إذا كان قد حدث أن سيطرت إيران فترة قصيرة جداً عام 1904 على جزيرة أبو موسى، إلا أن هذه السيطرة الإيرانية -فضلاً عن كونها

---

(1) مجموعة عبد الله الركن، البعد التاريخي والقانون للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وايران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، العدد 28 كانون الأول، 1992، ص14.

قصيرة جداً- ووجهت بمعارضة شديدة، سواء من جانب الحكام العرب أو من جانب بريطانيا، فقد اضطرت إيران معه الى التراجع وإنزال علمها من على الجزيرة.

2- مبدأ السلوك اللاحق:

لاشك أن الراصد لملامح التوجه العام للعلاقات العربية الإيرانية فيما يتصل بموضوع الجزر الثلاث يستطيع - دون عناء - أن يخلص الى حقيقة أساسية مؤداها أن الجانب العربي قد تمسك دوماً بأحقيته في السيادة على هذه الجزر، وأن الجانب الإيراني قد تعامل مع هذا الموضوع - وكمبدأ عام- باعتبار أن الجزر الثلاث عربية وليست إيرانية.

وندلل على ذلك على النحو التالي:

أ- فيما يتعلق بالجانب العربي:

نلاحظ أن سيادة القواسم على الجزر الثلاث قد تأكدت بمرور الوقت من خلال الأدلة الأتية التي يكشف عنها السلوك اللاحق:

أولاً: الرسائل المتبادلة بين حاكم قواسم الساحل والمسؤولين البريطانين في الخليج، والتي أكد فيها الحاكم على تبعية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى له نقلاً عن أجداده.

ثانياً: إن بريطانيا، وكما يقول الأستاذ "ريتشارد سكوفيلد" من مركز الدراسات الجغرافية السياسية والحدود الدولية في بريطانيا- أن الحكومة البريطانية قد اعترفت دوماً بالسيادة للقواسم في رأس الخيمة والشارقة على هذه الجزر الثلاث[1].

---

(1) ريتشارد سكوفيلد، مداخلة في حلقة النقاش التي نظمها مركز الدراسات العربية في لندن (تشرين الثاني) 1992.

ثالثاً: مباشرة العديد من مظاهر السيادة التي كانت تثبت للوحدات السياسية في تلك الفترة، ومنها: خدمات التعليم والصحة، وجباية الضرائب[1].

رابعاً: حرص الحكام العرب على تسجيل احتجاجاتهم على أي تصرف من جانب أية قوة دولية من شانه أن ينال من السيادة العربية على الجزر الثلاث.

خامساً: وهناك، كذلك، واقعة قيام حاكم الشارقة سلطان بن صقر القاسمي بمنح امتياز للتنقيب عن المعادن عام 1898 لإحدى الشركات الأجنبية في جزيرة أبو موسى، وذلك انطلاقاً من اقتناعه بتبعية الجزيرة له.

سادساً: وهناك أيضاً، ما تكشف عنه الوثائق التاريخية، من أن حاكم الشارقة قد أنشأ منذ السبعينات من القرن الماضي استراحة خاصة له في جزيرة أبو موسى، مما يقطع أيضاً بتبعيتها له.

تلك مجرد أمثلة من شواهد أخرى عديدة تؤكدها الرسائل المتبادلة والوثائق والمستندات التي تؤكد كلها تبعية هذه الجزر للإمارات العربية. الملحق (أ)

ب- وفيما يتعلق بالجانب الإيراني:

في ضوء الوثائق التاريخية المتاحة، يمكن القول بأن المطامع الإيرانية في الجزر الثلاث قد أخذت في الظهور بشكل سافر منذ أوائل القرن العشرين، وبالتحديد منذ عام 1904، حتى نازعت إيران إمارة الشارقة سيادتها على جزيرة أبو موسى.

غير أن السلوك اللاحق لإيران في هذا الخصوص يكشف ما لا يدع مجالاً للشك، عن حقيقة أن إيران قد تعاملت مع موضوع الجزر على نحو

---

(1) حسن العلكم، مداخلة حلقة النقاش التي نظمها مركز الدراسات العربية في لندن (تشرين الثاني) 1992.

يشير الى إقتناعها بتبعيتها الى إمارتي الشارقة ورأس الخيمة والدليل على ذلك:

أولاً: عندما حاولت إيران اتخاذ خطوات عملية في سبيل توكيد سيطرتها على جزيرة أبو موسى وقامت سلطاتها برفع العلم الإيراني على الجزيرة، لم تصمد إيران أمام احتجاجات كل من حاكم الشارقة والمسؤولين البريطانيين في الخليج مما دفعها الى التراجع وإنزال العلم الإيراني، بل ووصف التصرف الذي حدث بأنه يمثل تصرفاً فردياً لم يكن للحكومة الإيرانية علم به من قبل.

ثانياً: كذلك مما يقطع باقتناع إيران بعدم ملكية الجزر لها، قيامها، عام 1930، بإبداء رغبتها في استئجار جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لمدة خمسين عاماً من إمارة رأس الخيمة. وطبقاً للروايات التاريخية، فإن حاكم رأس الخيمة سلطان بن سالم القاسمي لم يمانع في تأجير الجزيرتين لإيران، غير أنه اشترط شروطاً عديدة من شأنها المحافظة على سيادته على الجزيرتين ومع ذلك فإن تطور العلاقات بين بريطانيا – التي كان لها النفوذ الفعلي في إمارات ومشيخات الخليج العربي في ذلك الوقت – وإيران على نحو سلبي، وحال فعلاً دون إتمام هذه الخطوة، وبالتالي تراجعت السلطات الإيرانية عن المضي في عرض الاستئجار[1].

3- القيمة الاستدلالية للخرائط والنزاع حول الجزر الثلاث:

أشار التحليل في الجزء الأول من هذا البحث الى أن الخرائط قد أضحت تلعب دوراً هاماً في منازعات الحدود في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة. ومع ذلك فمن المستقر في العمل الدولي أن الخرائط ليس لها حجية قانونية متساوية في هذا الخصوص، كما أنه يتعذر القول بإمكان الاعتماد عليها وحدها في حسم نزاع معين من منازعات الحدود في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة. كما أنه يتعذر القول بإمكان الاعتماد عليها وحدها في حسم نزاع معين من منازعات الحدود.

(1) محمد عبد الله الركن، المصدر السابق، ص15.

وإذا كانت ايران قد دفعت بأن هناك عدداً من الخرائط البريطانية قد أشارت الى تبعية الجزر للسيادة الإيرانية، ومنها تلك الخريطة العسكرية التي قدمتها وزارة الخارجية البريطانية عام 1886 لشاه إيران وظهرت عليها الجزر الثلاث باللون الفارسي، إلا أن هذا الدفع لا يصمد أمام الحقائق التالية:

- إن هذه الخرائط هي من نوع الخرائط الخاصة التي تستخدم في أغراض الملاحة البحرية، وليس في أغراض الاستعانة بها لترسيم الحدود الدولية.
- بل إن الشيء الملفت للنظر حقيقة في هذا الخصوص، هو أن ثمة خريطة إيرانية، صادرة عام 1955، قد أشارت بوضوح الى تبعية الجزر لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة وليس لإيران.
- من جهة أخرى، فإن الاعتماد على بعض الخرائط البريطانية للقول بتبعية الجزر لإيران هو أمر لا يستقيم وحقيقة أن بريطانيا ذاتها قد اعترفت على الدوام بتبعية هذ الجزر للجانب العربي وليس إيران.
- وأخيراً فإن المصادر التاريخية تشير بما لا يدع مجالاً للشك الى حقيقة أن الخريطة البريطانية الوحيدة والتي أظهرت تبعية الجزر الثلاث لإيران، قد اعتبرت من جانب وزارة الخارجية البريطانية بأنها تمثل خطأ غير مقصود ولم يتكرر بعد ذلك[1].

4- النزاع حول الجزر الثلاث ومبدأ احترام السلامة الإقليمية:

من الثابت، أن احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وسيطرتها على نصف جزيرة أبو موسى عام 1971، إنما يمثل انتهاكاً أيضاً لأحد المبادئ الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية المعاصرة، ونعني به مبدأ وجوب احترام السيادة الإقليمية للدول باعتباره أحد المبادئ التي تكفل حسن سير وانتظام العلاقات بين الدول عموماً، وعلى الأخص فيما بين الدول المتجاورة، ولاشك ان استخدام القوة المسلحة من جانب ايران لاحتلال هذه

(1) وليد حمدي الأعظمي، مداخلة في حلقة النقاش التي نظمها مركز الدراسات العربية في لندن (تشرين الثاني 1992).

الجزر لا يعطي الحكومة الإيرانية -ومهما طالت فترة هذا الاحتلال -أي حق في التمسك بالبقاء على أراضي الجزر الثلاث. وناهيك عن حقيقة أن الإحتلال الإيراني لأراضي الجزر العربية قد وجه برفض قاطع من جانب أماراتيّ رأس الخيمة والشارقة، ثم من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة التي انضمت الإماراتان الى عضويتها عام 1971.

والحق، أنه ليس لإيران أن تدفع فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى أن سلطاتها ووجودها العسكري والمدني في الجزيرة يستند الى ما سمي بمذكرة التفاهم أو الترتيبات التي وقعتها مع حاكم إمارة الشارقة خالد بن محمد القاسمي في تشرين الثاني من عام 1971، وتفسير ذلك يمكن توضيحه على النحو التالي:

- إن الطرفين الموقعين على المذكرة المشار إليها قد أكدا صراحة على أنه لا إيران ولا إمارة الشارقة ستتخلى عن المطالبة بجزيرة أبو موسى، كما لن تعترف اي منهما بمطالب الأخرى.
- إن القراءة الدقيقة والمتعمقة لما تضمنته هذه المذكرة من بنود تبرز حقيقة أنه قد جرى تمييز بين الوجود الإيراني والوجود العربي على أرض الجزيرة وطبقاً لهذه البنود، وصف الوجود الإيراني بأنه "وضع احتلال"، وأن القوات الإيرانية في الجزيرة إنما تضع يدها على أراض محتلة، أو على تعبير المذكرة ذاتها Areas occupied by Iranian Troops.
- ولا يحق لإيران التذرع أصلاً بأحكام هذه المذكرة من بنود لكسب حقوقاً معينة على الجزيرة، وذلك بالنظر الى أن المذكرة تعتبر باطلة قانوناً لإنتفاء شرط التعبير الحر والصريح عن الإرادة من جانب الطرف العربي الموقع عليها، فبحسب ما تكشف عنه المصادر التاريخية ذات الصلة، نجد أن حاكم الشارقة - الشيخ خالد بن محمد القاسمي- قد أكُره على التوقيع على هذه المذكرة، ويبرز عنصر الإكراه هذا فيما ذكره الشيخ نفسه بشأن الظروف التي صاحبة توقيعه عليها. وفي ذات الشأن، يقول الشيخ خالد بن محمد القاسمي: "قضيت نحو عامين في استخراج الوثائق الخاصة

بعروبة الجزيرة وتبعيتها للشارقة، وكلفت طائفة من رجال القانون إعداد المستندات والحجج والأسانيد الشرعية. هناك عدة عوامل أصبحت فيما بعد كتلة من الضغوط والملابسات الدقيقة: كانت بريطانيا تهدد بإنهاء مشكلة الجزر دون أن تحسم الموقف، وإيران تهدّد وتتوّعد أن الجزر إيرانية وستأخذها بالقوة والظروف الاقتصادية القاسية وضعت الشارقة في مركز الضعف وعدم القدرة على الحركة وتواطؤ القوى الأخرى في تأييد ايران.. والقول للشيخ القاسمي، رأيت بعد مشاورات مع بعض الأشقاء عن صيغة لتجميد المشكلة سياسياً ومعالجتها اقتصادياً، وكل ما عبر عنه أنها اتفاقية[1].

غير أن نص "مذكرة التفاهم" "Memorandum of Understanding" التي يبدو أنها تبودلت بين إيران والشارقة والتي وزعت صور عنها من قبل امارة رأس الخيمة على دول جامعة الدول العربية (المرفقة) تغاير في بعض فقراتها ما قد يفهم من اعلان أمير الشارقة فهي تنص على ما يلي (معربة من قبلنا):

5- مذكرة التفاهم

"لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن ادعائها بابي موسى ولا تعترف احداهما بادعاء الاخرى عليها. وعلى أساس ذلك فقد تمت الترتيبات التالية:

أ- تصل قوات ايرانية إلى أبي موسى وتحتل مناطق اتفق على تحديدها بالخارطة المرفقة بهذه المذكرة.

ب- أ- في حدود المناطق المتفق عليها والمحتلة من قبل القوات الإيرانية يكون لإيران ولاية كاملة ويرفع العلم الإيراني.

(1) محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية- الإيرانية (1921- 1971) الكويت، 1985، ص428- ص428.

ب- تحتفظ الشارقة بولاية كاملة على باقي الجزيرة ويبقى علم الشارقة مرفوعاً على مركز الشرطة على نفس الاساس الذي سيرفع فيه علم إيران على المراكز العسكرية الايرانية.

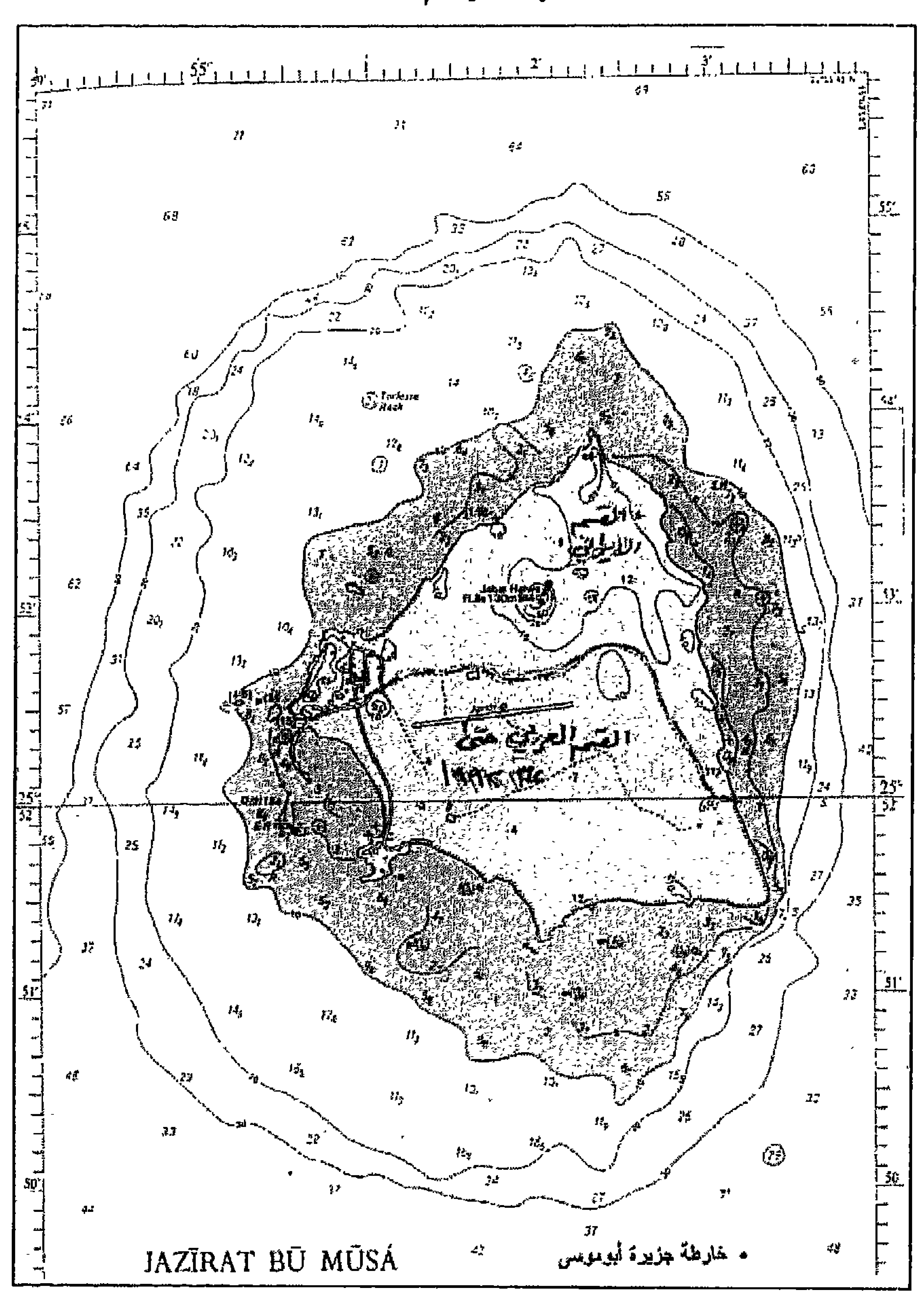
ج- إيران والشارقة أقرا أن حدود المياه الاقليمية للجزيرة هي (12) ميلا بحرياً.

د- يتم استغلال المصادر النفطية في أبي موسى وفي قاع البحر وما تحته ضمن المياه الاقليمية لها من قبل شركة بريطانية (بيوتس غاز انداويل) بموجب الاتفاقية القائمة التي يجب ان تقبلها ايران. ويدفع نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذا الاستغلال بعد تاريخه من قبل الشركة المذكورة إلى إيران ونصفه الآخر إلى الشارقة.

هـ- يكون لرعايا إيران والشارقة حقوق متساوية في المياه الاقليمية لأبي موسى.

و- توقع إيران والشارقة اتفاقية مساعدة مالية. في تشرين الثاني عام 1971. (الخريطة رقم 4)

الخارطة رقم (4)



ما ظهر ان الحكومة البريطانية كانت "الوسيط" في هذا التفاهم بدليل رسالة الشيخ خالد بن محمد القاسمي المؤرخة في 18 تشرين الثاني 1971 إلى وزير الخارجية البريطانية (المرفقة) ونصها معرباً كالآتي:

"بعد التحيات، اشارة لمباحثاتنا حول الترتيبات بين الشارقة وايران بخصوص مسألة أبي موسى اؤكد لكم أنني اقبل الترتيبات المبينة في مذكرة التفاهم المرفقة بهذه الرسالة واكون ممتناً لتأكيد قبول الحكومة الايرانية من جانبها بهذه الترتيبات ...

حاكم الشارقة وتوابعها"

وبناء على اتصال الحكومة البريطانية بالحكومة الايرانية كتب وزير خارجية إيران بتاريخ (25) تشرين الثاني 1971 الرسالة التالية إلى وزير خارجية بريطانيا.

"طهران 25 نوفمبر 1971

رقم م/21282

صاحب السعادة

اؤكد ان حكومتي تقبل الترتيبات الخاصة بأبي موسى المبنية في مرفق رسالتكم المؤرخة في 24 نوفمبر 1971.

تجدون ربطا صورة عن "مذكرة التفاهم" المشار اليها.

التوقيع

عباس علي خلعتبري"

وزير خارجية ايران

وبناء عليه كتب السير اليك دوغلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا إلى حاكم رأس الخيمة رسالة بتاريخ (26) تشرين الثاني 1971 ينقل فيها موافقة ايران. اما نص الرسالة فهو كالآتي:

"صاحب السمو

أشير إلى رسالة سموكم المؤرخة في 18 نوفمبر تشرين الثاني 1971 والتي طلبتم فيها التأكيد بأن الحكومة الايرانية موافقة من جانبها على الترتيبات الخاصة بأبي موسى المبينة في الوثيقة المرفقة بهذه الرسالة وارفق ربطاً مصوراً عن المراسلة الجارية بيني وبين وزير الخارجية الايراني والتي اعطى بموجبها هذه الموافقة.

المخلص

اليك دوغلاس هيوم"

إن ما نخلص منه من اعلان شيخ الشارقة، ومذكرة التفاهم (المعرية)، ان لإيران ولاية كاملة على مناطق مهمة من الجزيرة متفق عليها مع الشيخ الراحل. وان العلم الايراني هو الآخر موجود، ذلك ما يعني تقسيم الجزيرة بينهما، وهو أمر لم يألفه المندوب السياسي البريطاني في البحرين، ولم تتنازل بريطانيا عن حمايتها لولايات شيوخ الإمارات خوفاً من ايران. ولعل ما يعزز القناعة بوجود رضا لدى حاكم الشارقة، أنهُ وبعد الاحتلال الايراني للجزر، وخلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي للنظر في ذلك الاحتلال – بناءاً على طلب عدد من الأقطار العربية ومنها العراق[1] – قال المندوب البريطاني: ان بريطانيا راضية على الاتفاق الذي تم آنذاك بين حاكم الشارقة وايران حول جزيرة ابو موسى. أما بالنسبة لاحتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، فقد قال: ان بلاده أعلنت عن عدم امكانيتها حماية هاتين الجزيرتين اذا لم يتم الاتفاق بين رأس الخيمة وايران قبل حلول موعد انسحاب

(1) تقدم العراق بشكوى ضد إيران لدى مجلس الامن نيابة عن حكومة رأس الخيمة التي لم تكن عضواً في اتحاد الإمارات العربية. بدأ مجلس الأمن مناقشة الشكوى من خلال جلسة لمجلس الأمن 1610 في (9) كانون الأول 1971. وخلال المناقشات، جرت مشادة حادة بين الوفد العراقي والايراني. ولأجل اسدال الستار عن الموضوع، طلب ممثل الصومال انهاء النقاش حتى تتاح للاطراف فرصة التشاور للوصول الى حل مناسب. انظر: محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ط1، أبو ظبي، 1981، ص284 وما بعدها.

القوات البريطانية النهائي من الخليج[1]. بل بريطانيا هي تتمتع بحق النقض "VETO" في مجلس الأمن، قادرة على منع صديقها الشاه "محمد رضا" من الاقدام على احتلال الجزر لو امتنع شيخ الشارقة عن اعطاء أي اعلان. وهو ما تتذرع به الإمارات العربية في شكواها لكسب التحكيم، رغم القناعة الكاملة أن إيران لن تنسحب من الجزر دون قرار لمجلس الأمن يجيز استخدام القوة لطرد القوات الإيرانية، أو باستخدام القوة العسكرية المباشرة لاسترداد جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وليس جزيرة ابو موسى بالكامل. ذلك كما فعلت بريطانيا مع العراق إبان احتلال الكويت في 2 آب عام 1990، وصدور اثنا عشر قراراً من مجلس الأمن، كان فيها القرار 678 الذي أجاز استخدام القوة العسكرية، وقبله القرار 661 الذي فرض حصاراً شاملاً على شعب تعداده (25) مليون نسمة في ذلك الوقت كثمن لاستعادة حكومة آل الصباح إلى السلطة. وهو فعل قانوني يدخل في نطاق السياسة التي تتبعها الدول الغربية لاحباط الحاكم الذي لا يساير سياستها.

واستكمالاً للصورة، كتبت شركة بيوتس غاز اندأويل بتاريخ (26) تشرين الثاني 1971 رسالة إلى حكومة طهران (وليس الشارقة) تعلن فيها إطلاعها على التفاهم الذي تم بينها وبين حكومة الشارقة فيما يخص استثمارات الشركة في الجزيرة ومياهها الاقليمية وتؤكد موافقتها على الامتثال لبنود مذكرة التفاهم الخاصة بدفع نصف عائدات الاستثمار للحكومة الايرانية واكثر من هذا تؤكد الشركة موافقتها على الاذعان لبنود اتفاق طهران بشأن أسعار النفط الموقع في (14) شباط عام 1971 وتطلب الاذن لها لمتابعة نشاطها على هذا الأساس.

وفي اليوم التالي (27) تشرين الثاني 1971 كتب رئيس مجلس ادارة الشركة الوطنية الايرانية للنفط نيابة عن حكومته رسالة إلى شركة (بيوتس غاز انداويل) بالموافقة على استمرار الشركة وفروعها بالاستثمار

(1) United natians, Report of the secretary General on the work of the organization, 16 June 1971 to 15 June 1972.

على اساس تعهداتها السابقة. ولم يعد قول الشيخ الراحل ينفع أحد وهو يُذكر أو غيرهُ يّذكر "لن اتنازل مهما كانت الاحوال ولن أبيع ولن أرهن أو عدا ذلك، أي جزء من امارتي الا للحكومة البريطانية. واعتبرت بريطانيا ذلك مخلاً بتعهدات شيوخ الإمارات عام 1892، ولاءاتهم الاربعة!!

المبحث الرابع

الاحتلال الايراني للجزر الثلاث 1971... وردود الأفعال

أصبحت بريطانيا مثقلة اقتصادياً بسبب الحرب العالمية الثانية 1939- 1945 وباتت بحاجة الى شريك قوي تعتمد عليه في معالجة المشكلات الدولية والاقليمية، بل هي شريكة في كل عمل تقدم عليه الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط نظراً لخبراتها الواسعة مع الشعوب وخاصة العرب.

خرج الانجليز من مستعمراتهم في الهند بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يتبقى لديهم مستعمرات الا في الخليج العربي وعدن - خرجوا منها في اواخر الستينات - وكانت مسألة تكاليف القواعد الجوية البريطانية في الخليج تثير اختلافاً داخل حزب العمال الحاكم البريطاني. الامر الذي جعل أغلبية النواب الإنكليز يصوتون على اخلاء القواعد من شرق السويس[1]. والاعتماد على الحليف القوي الولايات المتحدة الامريكية في أي توجه عسكري للتأثير على سياسات الدول المناوئة للسياسات الغربية.

اصدرت بريطانيا قرارها السياسي في كانون الثاني عام 1967 بشأن نيتها الانسحاب من شرق السويس والغاء معاهداتها مع دول المنطقة في نهاية عام 1971[2]. كانت بريطانيا على ادراك كامل، أن شاه إيران الذي أقام علاقات دبلوماسية مع اسرائيل عام 1950، وقبله تركيا عام 1949، يمكن أن يلعبا دوراً لضمان أمن مصالح لندن وواشنطن في منطقة الشرق الأوسط، من خلال حلف بغداد عام 1955، وحتى بعد انسحاب العراق منه بعد ثورة (14) تموز 1958[3].

---

(1) Seif A. El- Wady Ramahi-Ecomomic and political Evolution in the Arabian Gulf states, p. 162.

(2) حسين البحارنة، المصدر السابق، ص57.

(3) القاسمي، الجزر الثلاث، المصدر السابق، ص78. وكذلك، فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص259.

ولاستثمار مثل هكذا توجه، فقد أجرت وحدات من الولايات المتحدة الامريكية مناورات بحرية مع الجيش الإيراني لاحتلال اهداف داخل الخليج، ومنها ما جرى من هبوط لقوات مظلية في جزيرة أبو موسى عام 1964، بهدف معرفة رد حاكم الشارقة عليها، واقناعه بالتخلي عن الجزر الثلاث أو تأجيرها مقابل تقديم مساعدات مالية له[1]. كان الأوضح للعرب كافة من اتجاهات السياسة الأمريكية - البريطانية هو ذلك التواطؤ الكبير لواشنطن مع اسرائيل، والاخيرة تحتل اراضي ثلاث بلدان مجاورة لها (مصر وسوريه والأردن) في حرب عام 1967. وعدهما الكاتبان الامريكيان اندرو وليلي كوكبيرون في كتابهما "علاقات خطرة (القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية - الاسرائيلية) ذلك التواطؤ، بهدف اجبار العرب على التسول أمام ابواب الامم المتحدة، وتقديم التنازلات لصناع القرار السياسي في واشنطن من اجل الضغط على اسرائيل.

وكان على دول العرب الجوار لإسرائيل، وشيوخ الإمارات ادراك ذلك التحوّل أو التحيّز السياسي الامريكي لشاه ايران، وهم مدركّين حجم الهوّة بين إيران وحاكم رأس الخيمة حول الجزر الثلاث في الخليج. وربما ما يمكن البوح به، ان السياسة الدولية الجديدة التي تريدها لندن وواشنطن لأمن اسرائيل، انما يُجسّدهُ مشروع بن غوريون لعام 1954، وفيه ان لا أمن لإسرائيل دون تفتيت دول الجوار العربية السنية عن طريق الانقلابات العسكرية والفتنة الطائفية والحروب[2].

وفي هذا العمل المشترك لم تكن بريطانيا متحمسة لإدانة واشنطن وطهران، ولم تكن متحمسة للرد على شكوى تقدم بها حاكم رأس الخيمة

(1) عبد الكريم فاضل صبري النعيمي، العلاقات الاماراتية- الايرانية بعد 2003، عمان، 2012، ص135.

(2) وقد ذكر د. عبد العزيز المفتي في كتابه حكم الشيطان أن مشروع بن غورين لعام 1954 خصص لتقسيم دول الجوار العربية السنية إلى دويلات صغيرة عن طريق الحروب أو الفتن الطائفية، عمان، 2011، ص323.

صقر بن محمد القاسمي في ايلول 1961 على هبوط طائرات "هيلوكبتر" في جزيرة طنب الكبرى بدون أذن[1].

وفي تصريح للشاه الإيراني (محمد رضا) لمجلة التايمز البريطانية بتاريخ (14) نيسان 1970 أكد فيه، ان الجزر تهم إيران من الناحية الاستراتيجية، وانها تابعة لها اصلاً، وان إيران غير مستعدة اطلاقاً لترى سقوط هذه الجزر بيد أعدائها". ذلك ما يتيح للعرب، وشيوخ الامارات، أن لو كانت لدى إيران الادلة والبراهين والحجة القانونية لما لجأت إلى التهديد باستخدام القوة المسلحة لاحتلال الجزر، والشاة الإيراني محمد رضا، يشير في كلامه إلى أهمية الجزر الثلاث لبلاده من الناحية الاستراتيجية، وهو ادعاء قومي مبطن، تجده إيران بديلاً عن البحرين التي طالبت بها منذ عام 1845[2].

شهدت الفترة ما بين عام 1968 ونهاية عام 1971 سلسلة من التحركات السياسية البريطانية حول منطقة الخليج. وفي أحد جوانبها الزيارات المكوكية التي قام بها المعتمد البريطاني في دبي "جوليان ووكر" ثم المبعوث البريطاني إلى منطقة الخليج "وليم لوس"[3] بين طهران ورأس الخيمة والشارقة في محصلتها الضغط على العرب للتنازل عن الجزر الثلاث مقابل المال، وبناء علاقات ودية، أو مواجهة الجبروت الشاهنشاهي. وللتدليل على ما أورده وليم لوس في مقابلته للشاه محمد رضا في (13) شباط 1971، قوله، أن الشاه يتفق تماماً في الرأي مع رأي بريطانيا في:

---

(1) اندرو وليلي كوكبيرون، علاقات خطرة، (القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية- الإسرائيلية، ترجمة محمود برهم ط1، لبنان، المؤسس العربية للدراسات والنشر، 1992، ص96- ص97.

(2) محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص473. وربما اعتمدت إيران على الرسائل التي بعثها حاكم لنجه (المستعرب) يوسف بن محمد يعترف بها بتبعية جزيرتي طنب لبلاد فارس سنة 1884. انظر: محمد خالد المومني وخالد حامد شنيكات، المصدر السابق، ص68.

(3) هو آخر مقيم سياسي بريطاني في الخليج.

1- ضرورة وضع ضمانات للأمن في هذه المنطقة قبل انسحاب بريطانيا من الجزر الثلاث في (31) تشرين الثاني عام 1971.

2- ان حراسة هذه الجزر الثلاث لا يمكن ان يتولاها الحكام، كما أن اتحاد الإمارات لا يستطيع توفيرها.

3- إن حراسة الجزر الثلاث ضرورية لتأمين الملاحة في الخليج ضد أي تدخل اجنبي.

ان بريطانيا، وإن كانت لا تنكر أهمية دولة ايران، فهي تعتقد أن موقفها الحساس لا يسمح لها بأن تحرض دولاً كانت تحت حمايتها على التنازل عن سيادتها. وهو دفاع لا ينسجم مع حق توفير الحماية التي الزمت بريطانيا نفسها مع شيوخ الإمارات بموجب معاهدة عام 1892. تلك المعاهدة يفترض بها أن لا تجعل بريطانيا تلعب دور الوسيط بين حاكم الشارقة وشاه ايران، الا اذا استثنينا التحوّل بالسياسة الدولية التي ارادتها واشنطن ولندن ليكون الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي الحارس لمصالح النفط في الخليج وليس العرب. وربما ما تجدّه لندن وواشنطن في سياستهما مع عرب الخليج، أنهما على قناعة، ان الشاه الايراني لا يرغب في اضاعة فرص قيام الاتحاد بين شيوخ الامارات، وعليهم اقناع الاطراف الأخرى بفكرة انشاءه، وكان يقصد انضمام قطر والبحرين للاتحاد[1]. وقد يكون في تصريح "وليم لوس" عقب مغادرته طهران في شباط 1971 وهو يحمل بيده مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى، ان "اليكس دوجلاس هيوم" وزير الخارجية البريطاني، قد أطلع حكومته، قبل ان يتبادل الرسائل مع وزير الخارجية الايراني "عباس علي خلعتبري"، والقول لـ "وليم لوس" ان حكومته وحكومة إيران توصلتا لتسوية الخلافات، وأن شيوخ الإمارات العربية يمكنهم أن يذهبوا قدماً باتجاه تشكيل اتحادهم[2].

(1) محمد علي الرفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط2، القاهرة، 1972، ص572.
(2) محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص122.

وفي حادثتين يبدوان على صلة مع بعضهما البعض، دون القول انهما من صنع بريطاني (دون وثائق رسمية)، ان قائد شرطة رأس الخيمة البريطاني "بيفن" وفي وقت سابق من عام 1971، انه عيّن مدرباً ايرانياً لفريق الشرطة الرياضي. وبعد احتلال الجزر الثلاث من قبل القوات الايرانية في 30 تشرين الثاني 1971، اخبر افراد شرطة جزيرة ابو موسى بعد أسرهم، أن المدرب الايراني الذي كان في رأس الخيمة صقر بن محمد القاسمي هو من حقق معهم، بلغة عربية مفهومة جداً. وفهم حاكم رأس الخيمة ان المدرب الإيراني كثيراً ما تردد على جزيرة ابو موسى لمعرفة آخر المعلومات والتطورات التي لحقت بالجزيرة. أما الحادثة الثانية، فهي وصول وفد صحفي (اجنبي إلى جزيرة طنب الكبرى قبل اسبوع من عملية الاحتلال)[1]. وربما الحدثين من تدبير ايراني، ولكن ذلك لا يبرأ الطرف البريطاني من غض النظر للقول، ان يدي بريطانيا نظيفة، ولم تعاون الشاه الايراني محمد رضا. كما كانت نظيفة عندما اتفقت مع فرنسا، لتحل القوات الفرنسية محل القوات البريطانية في سوريه لحكمها تحت الانتداب عام 1920[2]. أو كما هي كانت نظيفة في ضياع دولة فلسطين، حين اتفقت بريطانيا مع ابن غوريون لتحل قوات مسلحة من "الهاجانا، و"الارغن" بدلاً من الجيش البريطاني في (15) مايو/آيار عام 1948، وإعلان دولة اسرائيل[3]. غير أن المكافأة التي استوجب على إيران دفعها لبريطانيا، قد يكون موقف سياسي واقتصادي تمثل في تزويد اسرائيل بالنفط خلال حرب تشرين الأول 1973 بين العرب واسرائيل[4]. وتهريب اليهود من العراق إلى اسرائيل عن طريق كردستان العراق بعد قيام

---

(1) وقادت فيما بعد إلى طرد الملك المنتخب (من قبل المجلس السوري) فيصل بن الحسين خارج سوريه

(2) مجلة الاسبوع العربي، العدد 653 الصادرة في 13 كانون الأول 1971، ص31.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص175.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في 22 تشرين الأول 1973.

الدولة الإسرائيلية[1]. ولا زالت إيران المسلمة في زمن الشاه وبعد قيام الثورة الإسلامية بقيادة "الخميني" عام 1979، تقول انها معنيّة بتحرير القدس من اليهود!! قبل أن يصحّحها الولي الفقيه بالقول، ان الإمام المهدي لن يخرج من غيبته الكبرى قبل تحرير القدس[2]. ولا شك أنها ضحك على الذقون التي استهوت الكثير من المتزلفين العرب!

أعلن الشاه الإيراني "محمد رضا" على الملأ، دون خشية ردود أفعال العالمين العربي والإسلامي ولا احتمال رفض دول مجلس الأمن الدولي، انه عازم لوراثة بريطانيا وملأ الفراغ الذي سيحصل بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس في الحادي والثلاثين من تشرين الثاني عام 1971!. وليس هناك من قوي أو ضعيف إلا ليحكم أن عملية تسليم الجزر العربية الثلاث لإيران لا تختلف عن تسليم سوريه العربية لفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، وتسليم فلسطين العربية لليهود، بعد الحرب العالمية الثانية.

ومع ساعات الفجر الأولى من يوم (30) تشرين الثاني عام 1971 احتلت القوات الإيرانية الجزر الثلاث ولا زالت القوة البريطانية في الجزر تحتاج إلى يوم آخر قبل الانسحاب كما هي حددته[3].

وفي مجال تعقيب وليم لوس (المبعوث البريطاني) على الاحتلال واحتجاج القواسم، وباقي الإمارات، على ذلك التواطئ، القول "هل تريدون من بريطانيا أن تدخل حرباً مع إيران من أجل الدفاع عن اتفاقية الحماية لم يبق منها سوى يوم واحد"[4].

---

(1) شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، ترجمة بدر عقيلي، عمان، دار الجليل للنشر، 1977، ص258.

(2) يقول المسيحيون المتهودون من اتباع الكنيسة الانجليكانية ان عودة المسيح مرة ثانية لن يتم إلا بوجود القدس بيد اليهود، وقيام اسرائيل، وظهور الهيكل (هيكل سليمان).

(3) تقدمت القوات الإيرانية باتجاه الجزر مصحوبة بأربع مدمرات، وست سفن حربية حاملة للجنود، واسراب من طائرات الهيلكوبتر التي تحمل القوات المظلية، وأخرى مقاتلة تحوم فوق الجزر لشن هجوم واسع النطاق ضد (6) من الشرطة العرب. انظر عبد الكريم فاضل صبري النعيمي، المصدر السابق، ص117.

(4) أحمد جلال التدمري، المصدر السابق، ص122.

في بلاد العرب، نعتبر مثل هذه السياسة التي مارسها شاه إيران مهينة، واحتلال جزر الإمارات بصفة خاصة هي "عدوانية" وليس هناك ما يبرر ذلك، وقانون الإسلام لا يجيز الفعل الإيراني، لقوله تعالى "إن اللّهَ لا يحب المعتدين" وقوله، "وجادلهم بالتي هي أحسن".. ولكن في مفهوم الشاه الفارسي القومي، ان والده الذي حرر الشاطئ الشرقي للخليج، طلب منه تحرير الشاطئ الغربي[1].

ولم يكن الاستخفاف بالعقول، هو ما عبر عنه "وليم لوس" والموضوع لا يستحق ان تهدر بريطانيا أرواح جنودها في حرب مع إيران بسبب انسحاب بريطانيا قبل (24) ساعة فقط! وكأن الموضوع تحميل ناقلة نفط انجليزية من جزيرة ابو موسى قبل (24) ساعة، وعليه أن يشكر موظفي التحميل الذين هجروا نومهم لتحميل الناقلة وطلاب بريطانيا بأمس الحاجة للنفط لبرودة الطقس في مدارسهم!!

إن الضعفاء بالحيلة والتدبير، والضعفاء بالقرار السياسي الذين لا يملكون القوة العسكرية، يعكسون ما يصيبهم بالبخس تارة وبالاستخفاف تارة أخرى. والقوي (الإيراني) أحياناً يعكس حالة الإحباط عند الاخرين إلى ما يشبه البخس طالما هو يردد جزافاً "إنما المؤمنون أخوة" وأن انهار وجزر ومدن العرب هي لكل المسلمين فلماذا تغضتبون من مسلم يسترد حقه. تلك هي واحدة من مفردات الساسة الايرانيين تجاه العرب، وهم يعدّون الجيش والحرس الثوري الإيراني لاسترداد القدس!!

* ردود فعل على الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث:

أ- القائم بالأعمال الايراني في القاهرة.

"لقد أوضحت الحكومة الإيرانية في كثير من الأحيان وقبل تاريخ 30 تشرين الثاني 1971 وجهة نظرها فيما يتعلق بهذه الجزر الثلاث وأبلغت الكثير من الدول العربية. أنهُ عندما تنسحب بريطانيا من الخليج فإن إيران

(1) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان، القاهرة، 1971، ص255.

ستحتل الجزر الثلاث لأنها تعتبرها جزراً إيرانية. ولكن إيران رغبة منها في إظهار نواياها السلمية وفي الاتفاق وفي التفاهم فقد تفاوضت مع رأس شيختي الخيمة والشارقة بواسطة الحكومة البريطانية، ووافقت مباشرة إلى عقد اتفاق مع أمير الشارقة... وقد احتفظ شيخ الشارقة بسيادته على جزر أبو موسى! الا أنه طلب منا حماية الجزيرة والاشتراك في ضمان الأمن بين يدي السلطتين. أما بالنسبة لجزيرتي طنب فقد استعادت إيران سيادتها عليها والموضوع لا يستحق الضجة الحالية، وليست لهما هذه الأهمية التي تعلق عليه الآن، وخاصة الضجة التي يثيرها العراق لأسباب خاصة. ونحن مستعدون لإرسال مندوبين من إيران لشرح وجهة النظر الإيرانية واثبات شرعية السيادة الإيرانية عليها"[1]. هذا هو الموقف الإيراني المتعنت تجاه العرب وتمرير الموضوع لاحتلالها.

ب- حاكم الشارقة خالد بن محمد القاسمي

أما مع حاكم الشارقة فقد اختلف الأمر وأن أدرك بأن لا أحد يقف في وجه الاحتلال الايراني حيث سبق أن أرسل مندوبين عنه إلى الدول العربية يخبرهم بأن إيران سوف تحتل الجزر ولكنه لم يلق التجاوب أو الاهتمام غير الوعود الفارغة. لذا وتقديراً منه فقد قرر بأن يحصل على نصف الجزيرة خير وأفضل من ضياعها بأكملها. ومن دون شك، فإن تقدير حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي للأمور وهي متعجلة قد برر اتفاقه مع إيران حين قال[2]:

"قضيت نحو عامين في استخراج الوثائق الخاصة بعروبة الجزيرة وتبعيتها للشارقة وكلفت طائفة من رجال القانون إعداد المستندات والحجج القانونية وقدمت هذه الوثائق إلى الحكومة الإيرانية ولكن منطق القوة والتهديد لم يتح فرصة ما للعقل والحجج والأسانيد الشرعية.

ذهبت إلى لندن وإلى طهران وإلى عدة دول عربية واستمرت اتصالاتي بالأشقاء العرب وشرحت الأخطار المحيطة بالجزيرة (أبو موسى) وبالجزيرتين

---

(1) محمد علي الرفاعي، المصدر السابق، ص255.

(2) المصدر نفسه، ص549

(طنب الكبرى والصغرى) فماذا كانت النتيجة؟ والقول للشيخ خالد بن محمد القاسمي، وجدت نفسي في النهاية بمفردي ومع شعبي. وكان هناك حقيقة جهد مبذول من بعض الأشقاء ولكنه جهد وصل إلى طريق مسدود. ونتيجة للصلف والتعنت والمراوغة للايرانيين أصبحت فيما بعد كتلة من الضغوط والملابسات الدقيقة:

أولاً: كانت بريطانيا تهدد بإنهاء مشكلة الجزر الثلاث دون أن تحسم الموقف.

ثانياً: وإيران تهدد وتتوعد وتدعي ان الجزر الثلاث إيرانية وستأخذها بالقوة.

ثالثاً: إن الظروف الاقتصادية القاسية وضعت الشارقة في مركز الضعف وعدم القدرة على الحركة.

رابعاً: وتواطؤ القوى الأخرى في تأييد إيران جعلها تتشبث بموقفها المتعنت.

فماذا كان يجب علي أن أفعل؟ (وهو محق في ذلك ... لعدم توحيد الكلمة والقوة لدى العرب ...).

"إنني حريص على قيام الاتحاد وأشد حرصاً على عروبة الجزر الثلاث. يقولون أنني بعت الجزيرة ويقولون أنني تنازلت عن نصفها وهذا افتراء لأن الحقيقة غير ذلك.

لقد زرت إيران أكثر من مرة وتأكدت من نوايا إيران في احتلال الجزر الثلاث عسكرياً طمعاً في وجود البترول في جزيرة أبو موسى. ولما كان الدافع إلى ذلك هو اقتصادي رأيت بعد مشاورات مع بعض الأشقاء أن نبحث عن صيغة لتجميد المشكلة سياسياً، ومعالجتها اقتصادياً، وكل ما قيل عن اتفاقية لم تكن اتفاقية ولكنها -"ترتيبات"- مؤقتة بيننا وبين إيران بواسطة بريطانيا وكانت هي "الرسالة" التي تم الاتفاق عليها.

وما كنت راغباً في إذاعة نص هذه "الرسالة" ولكن ما دام الأمر قد وصل إلى حد التشكيك في الوطنية، فإنني مضطر إلى كشف الحقيقة. إن "الرسالة" تبدأ بهذه العبارة: "لا إيران ولا الشارقة أقرت وجهة نظر الأخرى في ادعاءاتها بجزيرة أبو موسى وعلى أساس ذلك تمت الترتيبات التالية:

(1) إن ترتيبات هذا الاتفاق لا تمس نظرة الشارقة في سيادتها على جزيرة أبو موسى، حيث أبقت علم الشارقة مرفوعاً عليها، وكذلك فوق

مركز الشرطة والدوائر الحكومية ويبقى أبناء الشعب تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة.

(2) ستقوم شركة "نيونز كازان" بالكشف والتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية في جزيرة أبي موسى ومياهها الاقليمية البالغة (12) ميلاً بحرياً حيث يجري تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذه المنطقة مناصفة وبالتساوي بين الشارقة وإيران.

(3) تسمح حكومة الشارقة لقوة إيرانية بالمرابطة في الجزيرة (أبو موسى)، وفي أماكن. محددة نتفق عليها (وهي تتناول بعض التلال البعيدة عن الديار والمزارع المستثمرة فوق الجزيرة).

(4) تحصل الشارقة بموجب هذا على مليون ونصف مليون من الجنيهات الاسترلينية سنوياً ولمدة تسع سنوات وتدفع للشارقة مباشرة ليجري انفاقها على مصالحها العامة. وتتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني سنوياً"[1].

وأذاع الحاكم البريطاني بياناً على الشعب في إمارته وكرر فيه اضطراره إلى الإقدام على عقد هذه "الرسالة" لا الاتفاق - كم يقول الشيخ خالد القاسمي.

وقبل أن نتعرض إلى مواقف الدول العربية من الاحتلال الإيراني للجزر العربية، فإن قرار جامعة الدول العربية الذي اتخذته بعد الاجتماع الطارئ لمجلسها في يوم 6- كانون الأول 1971. بحضور الشيخ "يسري الدويك" ممثلاً عن الشارقة والشيخ "عبد العزيز القاسمي" ممثلاً على رأس الخيمة وعرض الأمين العام المساعد الأستاذ/اليافي نتيجة اتصالاته بتفصيل وإسهاب بعد مناقشة استغرقت يوم السابع من كانون الأول، وأصدر المجلس القرار التالي:

---

(1) محمد علي رفاعي، المصدر السابق، ص549.

"تدارس المجلس ببالغ القلق الوضع الخطير الناجم عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث بالخليج. كما واستمع إلى البيانا المقدمة من الأمانة العامة وممثلي رأس الخيمة ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى ما أسداه رؤساء وفود الدول الأعضاء بشأن مواقف حكوماتهم وقرر ما يأتي:

1- التأكيد على عروبة الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والطنب الصغرى وأنها جزء من الوطن العربي بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية وإن السيادة عليها لأصحابها العرب.

2- إدانة هذا الاحتلال لجزء من الأرض العربية بالقوة مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ويخالف ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

3- تحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية وإدانتها لتنكرها ارتباطاتها السابقة.

4- إن إيران بهذا الاحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية -الإيرانية للخطر وتجنباً لذلك فإن الأمين العام للجامعة ينوي الاتصال فوراً على أعلى المستويات من أجل دفع إيران إلى إعادة النظر في مواقفها.

5- أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية في اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته"[1].

وقد تحفظ كل من رؤساء وفود العراق، ليبيا، واليمن الجنوبية على البند الرابع أعلاه وتحفظ رئيس وفد المغرب على كلمة "الإدانة" الواردة في البند الثاني أعلاه وتم إبلاغ هذه القرارات إلى الدول الأعضاء في يومها[2].

ج- الرد العربي

كانت ردود الفعل العربية يوم الاحتلال الإيراني للجزر في 30 تشرين الثاني عام 1971 غاضبة وواسعة على امتداد الوطن العربي كما شملت مشاعر الغضب الجاليات العربية المقيمة في الدول الأجنبية، وتمثلت ردود

(1) محمد علي رفاعي، المصدر السابق، ص564.

(2) المصدر نفسه، ص564

الفعل عل المستوى الرسمي ببرقيات بعض القادة والزعماء العرب مؤكدين استنكارهم للعدوان الإيراني على جزء عزيز من الوطن العربي، وقد اتخذ بعض الرؤساء العرب اجراءات دبلوماسية وسياسية واقتصادية تجاه المعتدي والمتعاونين معه. كما وخرجت جموع المواطنين في رأس الخيمة ودبي وأبو ظبي والشارقة وفي الإمارات الأخرى بمسيرات شعبية وطلابية كبيرة استنكاراً للغزو الإيراني الغاشم.

أولاً: ففي أبو ظبي أصدرت حكومة الإمارة بيان استنكار احتجت به على إيران لإقدامها على احتلال الجزر الثلاث وقال البيان: إن أبو ظبي لم تكن تتوقع مثل هذا العمل من جار تربطه مع الدول الإسلامية عامة والدول العربية خاصة صلات كانت تقتضي أن تحل كافة المشاكل المعلقة بالطرق الودية وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة. وصرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قائلاً: إن هناك براهين تثبت أن الجزر عربية لكننا لا نسعى لأن ننتزع هذ الجزر بأسلوب غير أخوي، وهذه نيتنا.. وهذا ما أعلناه منذ أول يوم لجيراننا وعرفوا ما هو موقفنا.. وهذا حق وعلى الإنسان أن يلتزم به لأنه حق أمة وحق دولة لا يمكن تركه أو التنازل عنه، ونحن لا نريد الشقاق مع جيراننا، وإن عدم الصدام هو الشيء الوحيد الذي جعلنا أن نتابع حقوقنا بما هي أحسن حتى لا يشمت بنا عدو.

ثانياً: وفي الكويت بعث أمير دولة الكويت الشيخ صباح السالم الصباح برقية إلى سمو الحاكم خالد بن محمد القاسمي قال فيها: لقد أعلنت الكويت مراراً موقفها من موضوع هذه الجزر الثلاث النابع من إيماننا بعروبتها الأصيلة وبذلت ما بوسعها من جهد لتأكيد هذه الحقيقة لجميع الأطراف المعنية كما نوّه به بيان وزير خارجيتها أمام مجلس الأمة، وكذلك استنكرت الكويت دائماً وفي كل مناسبة الالتجاء إلى القوة في المعاملة بين الشعوب ولحل المشاكل الدولية، طبقاً للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة مؤكدين لسموكم

استعدادنا للوقوف مع الأخوة العرب صفاً واحداً فيما يجمعون عليه من خطوات واجراءات تحفظ للعرب حقوقهم، والله ولي التوفيق.
استدعى وزير الخارجية الكويتي إثر الاحتلال، سفير بريطانيا وقدم له احتجاج الحكومة الكويتية على موقف بريطانيا من عدم التزامها بالمعاهدة المبرمة مع حُكام الإمارات، وتواطئها مع الاحتلال الإيراني. كما استدعى الوزير الكويتي القائم بالأعمال الإيراني وأبلغه احتجاج الكويت على احتلال إيران للجزر العربية الثلاث. وأجرت الحكومة الكويتية اتصالات عاجلة مع الدول العربية لاتخاذ موقف موحد ازاء هذا العدوان.

وعقد مجلس الأمة الكويتي جلسة عاصفة طالب فيها النواب حكومة الكويت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران احتجاجاً لاحتلالها للجزر الثلاث. كما عقدت النقابات والجمعيات والاتحادات المهنية اجتماعات جماهيرية غاضبة، وخرجت في مسيرات ومظاهرات استنكارية تحمل (يافطات) تعبر عن مشاعر الجماهير الوطنية والقومية، وتوجهت إلى مجلس الأمة الكويتي مطالبة بدحر العدوان، واستعادة الجزر الثلاث، واتخاذ كافة الإجراءات ضد المعتدين.

وكان لأجهزة الإعلام الكويتية من إذاعة وصحافة وتلفزيون الدور الكبير في تغطية أحداث العدوان والتوعية بالأخطار التي يمثلها الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث على منطقة الخليج العربي وعلى الأمة العربية والوطن العربي الكبير وعلى السلام والاستقرار العالمي.

ثالثاً: وفي بغداد بعث الرئيس العراقي الراحل أحمد حسن البكر برقية جوابية عاجلة إلى الشيخ "صقر بن محمد القاسمي" قال فيها: إن نداءكم القومي إلى ملوك ورؤساء العرب أوضح حقيقة الموقف الناجم عن العدوان الإيراني على الجزر العربية أمام شعبنا العربي، وكان صوتكم صادقاً عبرتم فيه عن التزامكم القومي الأمين بحقوق أمتنا وحفاظكم على سيادتها والدفاع عنها تجاه العدوان الايراني السافر، الذي أقدمت عليه حكومة إيران والتي لم ترع الحقوق والاعتبارات

والارتباطات التي تشد الشعب العربي بالشعب الإيراني المسلم، ويأتي هذا العدوان مرافقاً للعدوان الصهيوني الإسرائيلي الشرس الذي يواجهُ شعبنا العربي في أكثر مراحله. إن وقفتكم الوطنية الشجاعة في وجه المعتدين الغاصبين واستشهاد أبناء شعبنا لصد هذا العدوان والدفاع عن اراضيهم الخيرة كان درساً في الوطنية والتضحية سيسجلها تاريخ أمتنا بالفخر. ولقد كنا في العراق ومنذ أن كشفت حكومة إيران عن نواياها وأطماعها التوسعية مدركين أبعاد ومرامي تلك السياسة العدوانية والمخططين لها من القوى الامبريالية والاستعمارية، وقد حرصنا في كل أدوار أعمالنا الذي يمليه الواجب القومي علينا، وفي الخليج العربي من أجل قيام جبهة عربية مشتركة المواقف فيما نحن بصدد اتخاذه ومنها، عرض هذا الوضع الخطير على الأمم المتحدة، سنقف وإياكم وجماهير أمتنا إلى أن تتحرر جزرنا العربية من المعتدين الغاصبين وفقكم المولى تعالى وشعبنا العربي في رأس الخيمة في وقفتكم الوطنية المشرفة والعاملين المخلصين من أبنائها في الدفاع عن سيادة هذه الجزر الثلاث والذود عن حياض الوطن.

ودعت الحكومة العراقية في بيان إذاعته إثر العدوان الإيراني الأمة العربية إلى مواجهة هذا التحدي الاستعماري الجديد في المنطقة كما دعت إلى عرض القضية على الأمم المتحدة فوراً، وبادرت الحكومة العراقية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا التي حملتها مسؤولية احتلال الجزر الثلاث وما ينجم عن هذا العمل العدواني.

استدعى السيد مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي وزير الخارجية سفراء الدول الأجنبية وأعلمهم أن ما قامت به إيران "يعتبر تهديداً خطيراً للسلام وللملاحة الدولية في منطقة الخليج العربية". كما اجتمع وزير الخارجية العراقي بالسفراء العرب وناقش معهم "وسائل العمل العربي المشترك من أجل وقف العدوان الإيراني، وإقامة نظام دفاعي عربي اقليمي لملء الفراغ السياسي الذي ينجم عن انسحاب

بريطانيا من المنطقة". وطلب العراق رسمياً دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد للنظر في احتلال إيران للجزر العربية الثلاث، مع التنديد ببريطانيا لتواطئها مع إيران في ذلك. كما قامت الحكومة العراقية بعد ذلك بطرد مجموعة كبيرة من المقيمين الايرانيين في العراق بصورة غير مشروعة وذلك رداً على تهجير إيران لسكان جزيرة طنب.

كما وجه العراق مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الإيرانية بيّن فيها الانتهاك الإيراني الصارخ لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة لأن الجزر العربية الثلاث هي عربية بحكمها التاريخي والجغرافي، وطلب العراق من إيران سحب قواتها من الجزر الثلاث وإنهاء الاحتلال فوراً. وبالمقابل فقد دعى العراق إلى تحالف عربي موحد لمواجهة الأطماع الإيرانية.

وقد لعبت وسائل الإعلام والصحافة العراقية دوراً كبيراً وبارزاً في شجب العدوان الإيراني على الجزر العربية والتوعية بأبعاد العدوان الإيراني والأطماع التوسعية الإيرانية، وتحريك الرأي العام العالمي لتأييد الحق العربي، ونشرت أخباراً ومقالات عن ردود الفعل العربية والعالمية، كما شاركت المنظمات والاتحادات والهيئات الوطنية والمهنية العراقية في استنكارها للعدوان وشجبه، ولعلّ ما يميز جوهر العلاقة بين الإمارات والعراق بعد الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، وموقف العراق من المنظمات الدولية، أن سهل ولي عهد إمارة الفجيرة لجاميع من (الكرد من عشيرة "البير خضرية" حسب قول الشيخ هادي البيرخضري من أهالي كركوك وأفراد من عشيرة البوشامان) من زيارة الإمارة والإقامة فيها[1].

رابعاً: وفي البحرين بعث صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة برقية إلى صاحب السمو حاكم الشارقة خالد بن محمد القاسمي مستنكراً العدوان الايراني الغاشم وقال: لقد فوجئت بالاجراء الذي اتخذته إيران باحتلال الجزر الثلاث الواقعة على مدخل

(1) مقابلة مع الشيخ رياض الكلدار شيخ عشيرة البوشامان في الأردن، شهر تموز 2012.

الخليج. إن البحرين تؤمن إيماناً وثيقاً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وترى أن الخلافات بين الدول يمكن حلها عن طريق ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة تلك المبادئ الخاصة بضرورة اللجوء إلى الطرق السلمية في حل هذا الخلاف. وتأمل البحرين أن تعيد إيران النظر في هذا الموقف بما يتفق باستتباب العدالة والأمن في المنطقة.

خامساً: وفي قطر تلقى صاحب السمو حاكم الشارقة خالد بن محمد القاسمي برقية من صاحب السمو الشيخ أحمد بن علي آل ثاني قال فيها: لقد أزعجنا هذا الاحتلال لهاتين الجزيرتين العربيتين، فأصدرنا بياناً مذاعاً استنكرنا فيه هذا الحادث المؤسف وطلبنا من إيران ان تراعي وتتقيد بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. هذا وإن دولة قطر ستعمل كل ما في وسعها متضامنة مع بقية أشقائها من الدول العربية لإعادة الحق إلى نصابه راجين أن يوفقنا الله إلى ذلك ومتمنّين لعظمتكم التوفيق والسداد. حفظكم الله ورعاكم.

سادساً: وفي دمشق قامت مسيرات شعبية كبيرة استنكاراً لاحتلال إيران للجزر، ولسياسة بريطانيا في الخليج العربي. وأكد الرئيس السوري حافظ الأسد في رده على برقية صاحب السمو حاكم الشارقة خالد بن محمد القاسمي حرص سوريه على حقوق الإمارات، وعلى عروبة الجزر الثلاث، واستنكاره لذلك الاحتلال الذي يخالف كل القيم والأعراف لاسيما روابط الإسلام والجوار التي تربط إيران بالعرب.

وتقدمت وزارة الخارجية السورية بطلب إلى الجامعة العربية لعقد جلسة طارئة لمجلس الجامعة ولمجلس وزراء الخارجية العرب لبحث الموضوع، واتخاذ القرارات والمواقف الكفيلة باستعادة الجزر الثلاث. وكذلك أتهم بيان صادر عن وزارة الخارجية السورية إيران والمملكة المتحدة بالتواطؤ في احتلال الجزر، وقال البيان: "باسم الأمة العربية نطالب بسحب القوات الإيرانية من الجزر الثلاث". ودعا البيان الأمم المتحدة وكل الدول المحبة للسلام إلى مساعدة العرب في إرغام

الايرانيين على اعادتها، وقال البيان: "إن سياسة الأمر الواقع المبنية على القوة لا يمكن أن تؤثر في الحق العربي المبني على الملكية التي تدعمها الحقائق التاريخية".

سابعاً: وفي ليبيا: خرجت مسيرات كبرى عمت المدن الليبية استنكاراً للعدوان الإيراني وكانت الشعارات والهتافات تتحدث عن ذلك العدوان بأنه مؤامرة كبرى ضد الأمة العربية وتحمل بريطانيا المسؤولية عما جرى، هذا وكان الرئيس الليبي الراحل العقيد معمر القذافي قد بعث برقية جوابية صبيحة يوم الاحتلال 30 تشرين الثاني 1971 إلى سمو حاكم الشارقة جاء فيها:

"إننا نحيي موقفكم العربي الأصيل حيال احتلال إيران للجزر العربية الثلاث ونحن نرى أن بريطانيا هي المسؤول الأول ونحملها نتائج هذه المسؤولية وهي بهذا العمل برهنت على أنها لازالت بعقلية عام 1948 بما فيها من روح استعمارية وحقد على العرب ونكث العهود واستخفاف بالقانون الدولي، ويؤسفنا أن تتحول حكومة إيران إلى عبد مطيع لتنفيذ أوامر سيدها الاستعمار الانجليزي، وتتواطأ معه في فترة كنا نظن أن إيران تقف مع العرب ولو من بعيد ضد عدو الدين المشترك (الصهيونية)، وهكذا تنكشف حلقات المؤامرة الدولية ضد الأمة العربية".

وكان رد الفعل الفوري للجماهيرية الليبية الشقيقة أن أممت شركة البترول البريطانية العاملة في ليبيا والتي تستخرج ما لا يقل عن (20) مليون طن من النفط الخام سنوياً، وأطلقت عليها اسم شركة بترول الخليج العربي، وذلك رداً على ما اعتبرته ليبيا تآمراً بريطانيا مع ايران. كما قامت ثورة الفاتح من (سبتمبر) عام 1969 بسحب كل موجوداتها النقدية من العملات المودعة في المصارف البريطانية والتي تقدر بما لا يقل عن (600) مليون جنية استرليني.

ثامناً: وفي تونس أدلى السيد محمد المصمودي وزير الخارجية التونسية بتصريح أعرب فيه عن أسفه للاحتلال الإيراني ونزول القوات الايرانية في الجزر العربية الثلاث. وقال: إن العالم يعلم أن الجزر الثلاث عربية، وأنه إذا كان القصد الإيراني اتخاذ اجراءات لمواجهة التهديدات على المنطقة، فإنه ليس من الصعب التفاهم وإيجاد حل ودي للمشكلة، إلا أنه من المهم تسوية مشكلة السيادة على هذه الجزر الثلاث.

تاسعاً: واعتبرت منظمة التحرير الوطني الفلسطينية بتشكيلاتها الثورية المتعددة الاحتلال الإيراني للجزر العربية قضية مماثلة لروح العدوان الصهيوني على فلسطين العربية. وقد اعربت الجبهات الفدائية عن اعتقادها بأن قضية تحرير الأرض العربية واحدة وأن على الأمة العربية أن تقف بحزم لحماية الأرض العربية واستعادة ما أغتصب منها.

عاشراً: ومن اليمن بعث الرئيس اليمني الراحل عبد الرحمن الإرياني برقية هذا نصها: "تلقينا برقيتكم بشأن الاعتداء الإيراني على جزيرتي طنب واحتلالهما بالقوة، ولقد تلقينا هذا النبأ المؤلم ساعة سماعه باستغراب شديد لمثل هذا العمل الذي تقوم به دولة إسلامية شقيقة وجارة، كان المفروض منها أن تحافظ على الصلات الأخوية الإسلامية وعلى علاقات الود وحسن الجوار ولكنها فاجأتنا بهذا العمل الذي يسيء إلى كل العرب ويخلق أزمة جديدة في المنطقة. ونحن على يقين ان إيران ما كانت لتقدم على هذا العمل لولا وجود الفرقة والانقسام في الصف العربي. ولو كان هنالك وحدة قوية لعملت لها إيران كل حساب ولكنها وجدت القضية بهذه السهولة. وإننا لنأسف ونستنكر هذا الاحتلال ونعد بأن نكون معكم قلباً في إثارة القضية في كل المحافل الدولية وفي الجامعة العربية وسنلتزم في جميع مواقفنا بمبدأ الدفاع عن حق رأس الخيمة في استرجاع حقوقها المسلوبة وأراضيها المحتلة

ولاشك أن الاحتلال بقوة السلاح عمل لا يقره قانون ولا يقبله أحد.
وفي الختام لكم تحياتي القلبية والسلام.
وأصدرت وزارة الخارجية اليمنية بياناً أعربت فيه عن أسفها البالغ لقيام إيران باحتلال الجزر الثلاث في الخليج العربي، وأكد البيان أن هذا العمل يتنافى مع الروابط الإسلامية الأخوية بين إيران والعرب، كما ينافي القوانين الدولية التي تنص على عدم اغتصاب أراضي الغير بقوة السلاح.

أحد عشر: ومن القاهرة بعث الرئيس المصري الراحل أنور السادات برقية إلى سمو حاكم الشارقة دعا فيها إلى التعقل والتفاهم في معالجة موضوع الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث. وأعلنت مصر أن الخطوة التي أقدمت عليها إيران باحتلالها الجزر الثلاث عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والصداقة التاريخية بين الشعب العربي والشعب الإيراني.
وقال بيان لمتحدث رسمي: إن مصر ترى أن بريطانيا هي المسؤولة عن حماية الجزر العربية الثلاث في الخليج من أي اعتداء خارجي بناء على اتفاقيات الحماية عام 1892 التي ما زالت نافذة المفعول وحتى يتم تسليم الجزر إلى أصحابها. وأضاف البيان: إن مصر فوجئت بهذه الاجراءات العسكرية في الوقت الذي كانت تأمل فيه أن تقوم إيران بالتفاوض الودي مع دول الخليج بعد أن يتم استقلالها، وذلك أن مصر لا يمكن أن تقر أي اتفاق بخصوص هذه الجزر يتم في ظروف من الضغط العسكري والاحتلال.

اثنا عشر: وفي الجزائر استدعت وزارة الخارجية السفير الإيراني وسلمته احتجاجاً شديد اللهجة ضد نزول القوات الإيرانية في جزر الخليج العربي، وقد أصدرت الوزارة بياناً استنكرت فيه ما قامت به القوات الإيرانية واعتبرت ذلك العمل "مظاهرة استعمارية من المظاهرات العسكرية".

ثلاثة عشر: وعبرت المملكة العربية السعودية في بيان رسمي عن دهشتها لاحتلال إيران للجزر الثلاث كما عبر البيان عن دهشة المملكة العربية السعودية لاستخدام إيران القوة في احتلالها في الوقت الذي تبذل فيه الجهود من أجل الحل السلمي للمشكلة عن طريق المفاوضات، وطالب البيان الحكومة الإيرانية بإعادة النظر في موقفها حتى يسود السلام والاستقرار في المنطقة. وبقي ما نقوله للعرب، شكراً على هذه المواقف القومية للحفاظ على أرض العرب، ولكن كل هذه الدول تقيم علاقت مع ايران، وحتى الإمارات نفسها، فإن علاقتها التجارية مع ايران حالياً تفوق اي تجارة مع أي دولة أخرى. والعالم لا يحترم الا القوي.

د- قيام دولة الإمارات العربية المتحدة:

وتنفيذاً لبيان المجلس الأعلى لحكام الإمارات الستة وهي: (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، الفجيرة) الصادر في 18 حزيران عام 1971 والذي تضمن التصديق على الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ اجتمع المجلس الأعلى في دبي في (15) كانون أول 1971م. وبعد انتهاء الاجتماع أعلن المجلس الأعلى لحكام الإمارات الست البيان التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذا اليوم الخميس الموافق في الخامس عشر من شهر شوال سنة 1391هـ الموافق لليوم الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر سنة 1971م، وفي إمارة دبي عقد حكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وام القوين والفجيرة الموقعون على الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة اجتماعاً لهم في جو سادته مشاعر الأخوة الصادقة والثقة المتبادلة والحرص العميق على تحقيق إرادة شعب الإمارات وأصدروا إعلاناً بسريان مفعول أحكام الدستور المذكور اعتباراً من هذا اليوم الثاني من كانون الأول/ديسمبر 1971م.

ثم تابع الحكام اجتماعهم كمجلس أعلى للاتحاد. وبعونه تعالى تم في هذا الاجتماع انتخاب صاحب السمو الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان"

حاكم إمارة أبو ظبي رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات ميلادية وصاحب السمو الشيخ "راشد بن سعيد المكتوم" حاكم إمارة دبي نائباً للرئيس لنفس المدة. وقد أدى كل منهما اليمين الدستورية وفق أحكام الدستور، كما تم تعيين صاحب السمو الشيخ "مكتوم بن راشد المكتوم" ولي عهد إمارة دبي رئيساً لمجلس الوزراء الاتحادي. وسيعقد المجلس اجتماعه الثاني في أبو ظبي يوم السابع من شهر كانون الأول سنة 1971.

ويزف المجلس الأعلى هذ البشرى السعيدة لشعب الإمارات العربية المتحدة ولكافة الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة والعالم أجمع معلناً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة دولة مستقلة ذات سيادة، جزءاً من الوطن العربي الكبير، تستهدف الحفاظ على استقلالها وسيادتها وعلى أمنها واستقرارها ودفع كل عدوان على كيانها أو كيان الإمارات الأعضاء فيها، وحماية حقوق وحريات شعبها وتحقيق التعاون الوثيق فيما بين إماراتها لصالحها المشترك، من أجل هذه الأغراض ومن أجل ازدهارها وتقدمها في كافة المجالات وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين، ونصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، على أساس مبادئ ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة والأخلاق الدولية المثلى، ويستنكر الاتحاد مبدأ استخدام القوة ويأسف لما اتخذته إيران اخيراً من احتلال جزء من الوطن العربي العزيز ويرى ضرورة احترام الحقوق المشروعة ومناقشة ما قد ينشأ من خلافات بين الدول بالطرق المتعارف عليها دولياً.

والمجلس الأعلى للاتحاد، إذ يتوجه في هذه المناسبة التاريخية المباركة إلى الله العلي القدير بالحمد والشكر على توفيقه وعونه وإلى شعب الاتحاد بالتهاني والمباركة على تحقيق أمانيه وإيماناً من المجلس بأن أي وحدة أو اتحاد في أي بقعة من الوطن العربي خطوة في طريق الدعوة الحقة للوحدة العربية الشاملة، فإنه ليحرص على تأكيد ترحيبه بانضمام باقي الدول والإمارات الشقيقة الموقعة على اتفاقية اتحاد الإمارات العربية الموقعة في دبي في

الثامن والعشرين من شهر شباط سنة 1968م لدولة الإمارات العربية المتحدة.

والله ولي التوفيق، وهو نعم المولى ونعم النصير[1]...

صدر في دبي في 15 شوال سنة 1391 هـ.

الموافق 2 كانون الأول سنة 1971م.

الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة:

كما تم إعلان بشأن تحديد تاريخ العمل بأحكام الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة فيما يلي نص البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن حكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة. بعد الاطلاع على المادة (152) من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة الذي وقعناه في دبي في الخامس والعشرين من شهر جمادى الأول سنة 1391 هـ- الموافق لليوم الثامن عشر من شهر حزيران سنة 1971م.

نعلن ما يلي:

يعمل بأحكام الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة المشار اليه أعلاه اعتباراً من تاريخ صدور هذا الإعلان.

صدر في دبي في هذا اليوم الخميس الخامس عشر من شهر شوال سنة 1391 هـ الموافق لهذا اليوم الثاني من شهر كانون الأول سنة 1971م.

حكام إمارات (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، الفجيرة)

وقد جاء في مقدمة الدستور المؤقت ما يلي:

نحن حكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة.

---

(1) الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة – السنة الأولى- العدد الأول (كانون الأول 1971) ص40.

نظراً لأن إرادتنا وإرادة شعب إماراتنا قد تلاقت على قيام اتحاد بين هذه الإمارات، من أجل توفير حياة أفضل، واستقرار أمكن، ومكانة دولية أرفع لها ولشعبها جميعاً.

ورغبة في إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة، ومع كافة الدول الأخرى الصديقة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وفي الأسرة الدولية عموماً، على أساس الاحترام المتبادل، وتبادل المصالح والمنافع.

ورغبة كذلك في إرساء قواعد الحكم الاتحادي خلال السنوات المقبلة على أسس سليمة، تتمشى مع واقع الإمارات وإمكانياتها في الوقت الحاضر، وتطلق يد الاتحاد بما يمكنه من تحقيق أهدافه، وتصون الكيان الذاتي لأعضائه بما لا يتعارض وتلك الأهداف، وتقدم شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة، مع السير به قدماً نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان، في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق.

ولما كان تحقيق ذلك من أعز رغباتنا ومن أعظم ما تتجه اليه عزائمنا، حرصاً على النهوض ببلادنا وشعبها إلى المنزلة التي تؤهلها لتبوء المكان اللائق بها بين الدول المتحضرة وأممها. ومن اجل ذلك كله وإلى أن يتم إعداد الدستور الدائم للاتحاد نعلن أمام الخالق العلي القدير، وأمام الناس اجمعين موافقتنا على هذا الدستور المؤقت المذيل بتوقيعاتنا ليطبق أثناء الفترة الانتقالية المشار إليها فيه. "والله ولي التوفيق، وهو نعم المولى ونعم النصير".

ويتكون دستور الإمارات المؤقت من عشرة أبواب حيث يحتوي الباب الأول على اثنتي عشرة مادة يتحدث فيه عن الاتحاد ومقوماته وأهدافه الاساسية. أما الباب الثاني فيتحدث عن الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد. والباب الثالث يخص الحريات والحقوق والواجبات العامة.

أما الباب الرابع فيتحدث عن الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد. والباب الخامس يخص الحريات والحقوق والواجبات العامة أما الباب السادس فيتحدث عن السلطات الاتحادية. وحددها من:

1- المجلس الأعلى للاتحاد.

2- رئيس الاتحاد ونائبه.

3- مجلس الوزراء الاتحادي.

4- المجلس الوطني الاتحادي.

5- القضاء الاتحادي

والباب الخامس يتحدث عن التشريعات والمراسيم الاتحادية والجهات المختصة بها من ثلاثة فصول.

1- الفصل الأول: القوانين الاتحادية.

2- الفصل الثاني: المراسيم بقوانين.

3- الفصل الثالث: المراسيم العادية.

والباب السادس كل ما يخص الإمارات حيث جاءت في المادة "116" منه "تتولى الإمارات جميع السلطات التي لم يعهد بها هذا الدستور للاتحاد وتشارك جميعاً في بنيانه وتفيد من وجوده وخدماته وحمايته". والباب السابع يتحدث عن توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات. والباب الثامن ويختص بالشؤون المالية للاتحاد حيث جاء في المادة "126" ما يلي "تتكون الايرادات العامة للاتحاد من الموارد التالية:

1- الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرض بموجب قانون اتحادي في المسائل الداخلية في اختصاص الاتحاد تشريعاً وتنفيذاً.

2- الرسوم والأجور التي يحصلها الاتحاد في مقابل الخدمات التي يؤديها.

3- الحصة التي تسهم بها الإمارات الأعضاء في الاتحاد، في ميزانيته السنوية وفقاً للمادة التالية.

4- إيراد الاتحاد من أملاكه الخاصة.

أما الباب التاسع فيختص بالقوات المسلحة وقوات الأمن والباب العاشر والأخير فيخص الأحكام الختامية والمؤقتة.

وهكذا تم الإعلان عن قيام دولة "الإمارات العربية المتحدة" في هذا اليوم وكذلك في نفس اليوم تم انتخاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات ميلادية والشيخ راشد بن سعيد المكتوم، حاكم إمارة دبي، نائباً للرئيس لنفس المدة[1].

هـ- إنهاء العلاقات التعاهدية مع بريطانيا:

تم في نفس اليوم الأول من كانون الأول 1971م استقبال المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، السير "جيفر ارثر" ممثلاً لحكومته من جانب الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. وفيه تم تبادل وثائق إنهاء العلاقات التعاهدية والاتفاقيات السياسية الخاصة التي كانت تتولى بموجبها بريطانيا، خلال قرن ونصف قرن تقريباً، مسؤولية الدفاع والحماية عن الإمارات العربية، وممثليها في علاقاتها الخارجية مع الدول الأجنبية، غير أن وجه الغرابة، أن معاهدة صداقة جديدة عقدت بين دولة الإمارات العربية المتحدة والحكومة البريطانية، على أساس المساواة. وفيما يلي نص المذكرات المتبادلة.

أولاً: مذكرات بشأن إلغاء العلاقات التعاهدية:

المذكرة المتبادلة بين حاكم أبو ظبي والمملكة المتحدة بشأن إلغاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين أبو ظبي والمملكة المتحدة.

يا صاحب الفخامة،

أحييكم أطيب تحية،

(1) الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة -السنة الأولى- العدد الأول- كانون الأول 1971 ص43.

وبعد، فإشارة إلى مذكرة فخامتكم المحررة بتاريخ هذا اليوم ونصها كما يلي:

"أتشرف بأن أشير إلى المحادثات التي جرت بين عظمتكم وبيني بشأن إنها العلاقات التعاهدية الخاصة بين المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا الشمالية وإمارة أبو ظبي ورغبة حكومة عظمتكم في أن تكون إمارة أبو ظبي عضواً في الإمارات العربية المتحدة التي ستنشأ فوراً والتي ستقوم بكامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة. فنيابة عن حكومة المملكة المتحدة اقترح ما يلي:

(1) إنها العلاقات التعاهدية الخاصة بين المملكة المتحدة وإمارة أبو ظبي لمنافاتها للعضوية في اتحاد يتولى كامل مسؤولياته الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من تاريخ هذا اليوم.

(2) إنهاء المعاهدة الخاصة المؤرخة في 6 آذار 1892 وجميع الاتفاقات والتعهدات والالتزامات والترتيبات بين المملكة المتحدة وإمارة أبو ظبي المنبثقة عن العلاقات التعاهدية الخاصة بين الدولتين وذلك اعتباراً من تاريخ أعلاه.

(3) استمرار العلاقات بين المملكة المتحدة وإمارة أبو ظبي بصفتها عضواً في الإمارات العربية المتحدة تسودها روح التعاون والصداقة الوثيقة. ولهذا الغرض تعقد معاهدة صداقة بين المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة!!

فإذا قبلت حكومة عظمتكم بهذه الاقتراحات فلي الشرف أن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة وجواب عظمتكم بالموافقة عليها اتفاقاً بين الحكومتين في هذا الشأن يسري مفعوله اعتباراً من تاريخ هذا اليوم (الأول) من كانون الأول عام 1971.

وإني لأغتنم هذ المناسبة لأجدد لعظمتكم تأكيداتي لكم بأسمى معاني التقدير".

يسعدني، جواباً على هذه المذكرة، أن أؤكد لفخامتكم موافقة حكومتي على الاقتراحات التي فيها، وأن تلك المذكرة وجوابي هذا عليها

يشكلان معاً اتفاقية بين حكومتينا في هذا الشأن يسري مفعولها من تاريخ هذا اليوم.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

زايد بن سلطان آل نهيان

حاكم أبو ظبي

التاريخ: 1 كانون الأول 1971.

ثانياً: معاهدة الصداقة:

معاهدة صداقة بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والإمارات العربية المتحدة.

"إن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والإمارات العربية المتحدة، نظراً لأن الإمارات العربية المتحدة قد اتخذت كامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة. ونظراً لأن عزم الدولتين قد استقر على أن تستمر علاقات التعاون والصداقة الوثيقة التقليدية الطويلة الأمد بين سكانهما. ولما كانتا ترغبان في التعبير عن هذا العزم في شكل معاهدة صداقة، فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1)

أن تسود العلاقات بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والإمارات العربية المتحدة روح الصداقة الوثيقة. وإقراراً لذلك يقوم الطرفان المتعاقدان- إدراكاً منهما لمصلحتهما المشتركة في استتباب السلام والاستقرار في المنطقة -بما يلي:

أ- التشاور معاً حول المسائل التي تهمهما سوياً عند الحاجة لذلك.

ب- تسوية كل خلافاتهما بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

المادة (2)

يشجع الطرفان المتعاقدان تعاونهما في ميادين التعليم والعلوم والثقافة طبقاً للترتيبات التي يتفق عليها بينهما. ويجوز أن تشمل هذه الترتيبات بين ما تشمل ما يأتي:

أ- تدعيم الفهم المتبادل لثقافتيهما وحضارتيهما ولغتيهما.

ب- تدعيم الاتصالات بين الهيئات المهنية والجامعات والمنشآت الثقافية.

ج- تشجيع تبادل المعلومات التقنية والعلمية والثقافية بينهما.

المادة (3)

يحافظ الطرفان المتعاقدان على العلاقات الوثيقة بينهما حالياً في حقل التجارة، ويتقابل ممثلو الطرفين المتعاقدين من وقت لآخر للنظر في الوسائل الكفيلة بتنمية وتقوية تلك العلاقات، بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات حول الأمور التي تهمها في هذا الصدد.

المادة (4)

يجري العمل بهذه المعاهدة اعتباراً من تاريخ هذا اليوم، وتبقى سارية المفعول مدة عشر سنوات، وإذا لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في إنهاء المعاهدة قبل انقضاء المدة المذكورة باثنيّ عشر شهراً تظل المعاهدة قائمة بعد ذلك حتى انقضاء اثني عشر شهراً من تاريخ الإخطار بتلك الرغبة.

وإثباتاً لما تقدم، جرى توقيع هذه المعاهدة من الموقعين عليها، وقد حررت من نسختين في دبي في 2 كانون الأول 1971 الموافق 15 شوال 1391 باللغتين الإنجليزية والعربية، على أن يكون لكل من النصيّن ذات الحجية.

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.

جيفري آرثر. (المقيم السياسي البريطاني في الخليج)

عن الإمارات العربية المتحدة (زايد بن سلطان آل نهيان)

و- مصرع حاكم الشارقة:

بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بعدة أسابيع لقي الشيخ خالد بن محمد، حاكم الشارقة مصرعه على يد الحاكم السابق، والذي كانت الحكومة البريطانية قد أبعدته عن الحكم، وهو الشيخ صقر بن سلطان القاسمي، وتولى حكم الإمارة شقيق الراحل، الشيخ سلطان بن محمد[1].

وفيما يلي بيان من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حول حادثة اغتيال سمو حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

في حوالي الساعة الثانية بعد ظهر أمس الإثنين الثامن من ذي الحجة سنة 1391 هجرية الموافق الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة 1972، قام "صقر بن سلطان القاسمي" الذي سبق عزله من حكم الشارقة عام 1965 ومعه مجموعة من الخارجين على القانون بمحاولة أثيمة للاستيلاء على الحكم في إمارة الشارقة، وذلك بأن اقتحموا قصر الحاكم وجرى تبادل إطلاق النار بينهم وبين حرس القصر، أسفر عن وقوع بعض القتلى والجرحى.

وما أن وصل إلى علمنا نبأ هذه الاحداث المؤسفة، حتى قمنا بالأعمال، وفق السلطات المخولة لنا بموجب دستور الاتحاد بإصدار أوامرنا إلى وزير دفاع الاتحاد لإعادة الأمن والنظام في إمارة الشارقة باعتبارها إحدى أعضاء الاتحاد والقبض على صقر بن سلطان والخارجين عن القانون وتسليمهم للمحاكمة لينالوا جزاءهم العادل.

وتنفيذاً لهذه الأوامر وجه وزير دفاع الاتحاد انذاراً إلى المتآمرين بتسليم أنفسهم، فأنصاعوا للانذار وسلموا أنفسهم لقوات الدفاع الاتحادية، حيث تم اعتقالهم، وكان ذلك في حوالي الساعة الخامسة من صباح اليوم.

---

(1) جريدة الاتحاد الصادرة في أبو ظبي بتاريخ 25 كانون الثاني 1972.

وبمزيد الحزن والأسى عثرت قوات الدفاع الاتحادية داخل القصر على جثمان المغفور له الشيخ خالد بن محمد القاسمي أمير الشارقة وأربعة من أتباعه وقد قتلوا بأيدي المتآمرين. وإزاء هذه الأحداث المؤسفة، تقرر عقد جلسة غير عادية للمجلس الأعلى للاتحاد في دبي لدراسة الوضع الناجم عن هذ الاحداث واتخاذ ما يراه مناسباً من قرارات كفيلة بالحفاظ على أمن الاتحاد واستقراره.

ونحن إذ ننعي إلى شعب الاتحاد والأمة العربية المغفور له الشيخ خالد بن محمد القاسمي، نتجه إلى الله أن يتغمد الفقيد الكريم بواسع رحمته وأن يدخله فسيح جناته وأن يلهمنا وذويه الصبر والسلوان. إنا لله، وإنا إليه راجعون"[1].

زايد بن سلطان آل نهيان.

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

صدر في قصر الرئاسة بتاريخ 1972/1/25.

ز- انضمام رأس الخيمة للاتحاد:

وبعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت إمارة رأس الخيمة طلبها للانضمام إلى الإمارات العربية المتحدة، وقد وافق عليها المجلس الأعلى بالاجماع، وأصدر البيان التالي:

قرار المجلس الأعلى للاتحاد

رقم "2" لسنة 1972

المجلس الأعلى للاتحاد

بعد الاطلاع على أحكام المادة الأولى من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة، وعلى ضوء كتاب حاكم إمارة رأس الخيمة وملحقاتها رقم ع.خ: 71/225 بتاريخ 1971/12/23 الذي أعلن فيه إرادة الإمارة في الانضمام

---

(1) جريدة الاتحاد الصادرة في أبو ظبي بتاريخ 1972/1/26.

وانظر الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة -السنة الأولى- العدد الثالث- كانون الثاني 1972.

إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. واستجابة للأماني الوطنية في انضمام الإمارة الشقيقة إلى الاتحاد للمشاركة في تحقيق اهدافه.

تقرير ما يلي:

المادة الأولى:

وافق المجلس الأعلى للاتحاد بإجماع الآراء على انضمام امارة رأس الخيمة وملحقاتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

المادة الثانية:

يتولى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إبلاغ هذا القرار إلى سمو حاكم رأس الخيمة وملحقاتها.

المادة الثالثة:

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى وزير الخارجية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبلاغ الدول والمنظمات العربية والدولية به.

المادة الرابعة:

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر بقصر الرئاسة في أبو ظبي بتاريخ 25 ذي الحجة سنة 1391 هجرية الموافق 10 من شباط سنة 1972[1].

(1) الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد الثاني، السنة الثانية آذار 1972 ص7-8.

الفصل الرابع

العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران 1972- 2011

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في علاقات إيران والامارات العربية المتحدة

المبحث الثاني: خلخله الأمن الإماراتي للتسليم بالجزر الثلاث

المبحث الثالث: التفاوض السلمي خيار الإمارات العربية مع إيران 1992-2012

المقدمة

إن عدم التكافؤ بين دولة الإمارات العربية وإيران من حيث المساحة والسكان والموارد الاقتصادية، قد أثر في ميزان العلاقة، بنظره ان هناك قوياً وهنا ضعيفاً، وإيران التي تجد نفسها وريثة لامبراطورية بائدة تتصرف وفق نزعة قومية عنصرية، ليس لها علاقة بالإسلام، وتضع القانون الدولي في المنازعات، باعتباره سلاحاً للضعفاء، خصوصاً عندما لا تجد لها نصيراً مسانداً لها في مجلس الأمن الدولي. وهي بالتالي عليها أن تغازل أطرافاً دولية لمعاونتها، وتغازل رموزاً محلياً لتحييدها عبر طريق الأخوة الإسلامية، وأحياناً، إذا ما تطلب الموقف وصار عسيراً عليها أمام دول الغرب، فأنها تلجأ إلى تاريخها القديم – الحديث في مغازلة الغرب المسيحي، في إنها لم تقف مع مواقف العرب المسلمين، ولم تكن عمقاً لهم، وهي من الدول التي أقامت علاقات مع اسرائيل عام 1950، دون خشية دول العالمين العربي والإسلامي.

ولتثبيت سياسة واقعية، عملت إيران بتوجه مخابراتي على خلخلة الأمن الاماراتي عن طريق بناء الحسينيات وشراء العقارات، والتواصل مع الشيوخ عبر الصفقات التجارية، حتى مكّن رموز من جهاز "السافاك" الإيراني الوصول إلى قلب جهاز الأمن الاماراتي لبيع وشراء جوازات السفر الإماراتية للايرانيين الذين يصلون علناً، ذلك فضلاً عن الهجرة السرية للإيرانيين عبر سواحل الإمارات.

الخلل الأمني في دولة عربية ينعكس سلباً على الدول العربية الأخرى خاصة المتجاورة في منطقة الخليج. فقوة العراق بين (1968- 1990) قد مكنت المفاوض الإماراتي ان يطيل في حديثه مع الإيراني عن أحقية العرب بالجزر الثلاث. غير أن الخطأ الاستراتيجي الكويتي تجاه العراق بموضوع تسديد الديون، مما أوصلت القيادة العراقية إلى الخطأ الإستراتيجي الأكبر في غزو الكويت عام 1990، قد قوض الجهود العربية التي بامس الحاجة إلى قوة عسكرية توقف إيران عند حدودها. ذلك ما جعل الإمارات تقترب من دولة كبرى مثل فرنسا لابقاء إيران بعيداً عن أي عمل عسكري لاحق. ولكن

المشكلة في وجود نصف مليون اماراتي من اصول ايرانية داخل الامارات، ودورهم ليس لاحياء مجد العرب، ولا لاحياء شعائر الإمام الحسين في الحسينيات بل للأطماع الفارسية بالإمارات في الخليج!!

ولأجل تغطية العلاقات بين الإمارات العربية وإيران بعد احتلال الجزر الثلاث. فقد وجدنا تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في علاقات إيران والإمارات العربية المتحدة

المبحث الثاني: خلخلة الأمن الاماراتي للتسليم بالجزر الثلاث

المبحث الثالث: التفاوض السلمي خيار الإمارات العربية مع إيران 1992-2012

المبحث الأول
العوامل المؤثرة في علاقات إيران والامارات العربية المتحدة

إن العلاقات الدولية ظاهرة من التفاعلات المتداخلة المتواصلة بين وحدات سياسية (الدول القومية) بشكل أساس وبين وحدات شبه سياسية، اقليمية وعالمية ولكل وحدة مسلك تسير فيه من اجل تحقيق أغراض بعيدة المدى واهداف قريبة المدي. وباختلاف الأغراض والمسالك فإن ظاهرة التفاعل تتسم بالتعاون تارة والنزاع تارة أخرى[1].

ومن أجل تحقيق الأهداف والأغراض تسعى الدول في سياساتها إلى التأثير أو الارغام أو الامتناع (بالنفع أو العقاب) على موقف الدول الأخرى لكي تمتثل إلى طلبات معينة (كتعديل السلوك السياسي والمواقف) أو الامتناع عن الأخذ بسياسات معينة، وخير مثال على ذلك هو ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية والأمم المتحدة تجاه إيران بخصوص مفاعلها النووي المثير للجدل، حيث تارة يلوحون بالعقوبات والجزاءات، وتارة أخرى بالاغراءات والمساعدات المادية، وآخرها العرض الأوربي الذي قدم إلى إيران بتخصيب اليورانيوم المنضب في الخارج وعلى نفقة الغرب[2]. وهذه الأساليب والتفاعلات المتبعة بصورتها الكلية، تشكل لنا ظاهرة السياسية الدولية ذات البعدين، البعد الداخلي، والبعد الخارجي. وخير من وصفها الوصف الدقيق نابليون، عندما قال "إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها" وما يعني ذلك: (يلعب الموقع الجغرافي للدولة دوراً مهماً في السياسة الإقليمية والدولية، فأفغانستان المعزولة عن البحر هي ليست باكستان أو إيران اللتان لهما حدود طويلة على البحر لأغراض التجارة الدولية)[3]. ومن خلال ما تقدم أعلاه ولكي نلم بالموضوع هنالك

---

(1) كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص26.

(2) محمد المجذوب، العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، 1968م، ص23.

(3) كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص116.

جملة عوامل تؤثر في مسلك كل دولة عند تفاعلها مع غيرها من الدول وبالتالي في مجمل العلاقات الدولية ومنها:

1- العامل الجغرافي:

يعد العامل الجغرافي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية. الأحداث اللاحقة أثبتت صحة هذا العامل وتأثيره. ويرى المختصون في العلاقات الدولية، بأن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافية والسياسة أو (الجيوبولتكس) وهو العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدول السياسية وعلى علاقاتها الخارجية[1]. وكان من أبرز العلماء الذين درسوا تأثير الجغرافية عل الدولة وسياستها الخارجية العالم الألماني (راتزل) الذي تحدث عن نظرية المجال الحيوي، والتي تقوم على عنصري (المساحة والموقع)، والتي تأثرت بهذه الأفكار المدرسية النازية الألمانية وطورتها وأضافت إليها، ولكن في نهاية المطاف قادتها إلى كارثة في الحرب العالمية الثانية. وعلى نفس النسق والمستوى ظهر العالمان البريطاني (ماكندر) والأمريكي (ماهان)، اللذان تحدثا بإسهاب عن القوة البرية والبحرية وتأثيرها على الموقع الجغرافي ومن ثم السيطرة على العالم[2].

إن دراسة العامل الجغرافي يتطلب دراسة الموقع والمساحة والحدود وتأثير ذلك على العلاقات الدولية:

أ- الموقع:

إن موقع الدولة على اليابسة أو المساحات المائية، يؤثر مباشرة في تطورها التاريخي، فالدول الواقعة على سواحل بحرية صغيرة كانت أم كبيرة تتمتع بسبل الاتصال مع العالم الخارجي، ثم إن سكانها يحترفون التجارة، وبذلك ما يكون لمثل هذه الدول بوادر التوسع الخارجي. كما إن الموقع يتحكم بدرجة كبيرة في نمو قوة الدولة وأساليب دفاعها، فالدول البحرية تركز على القوة البحرية، وتلجأ إلى سياسة الحصار ضد الدول المعادية لها. ومنها

---

(1) روبرت جيلبن، الحرب والتغير في السياسة الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص28.

(2) حسب عارف العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، سنة 1983م، ص102 وما بعدها.

مثلاً أن انكلترا أتبعت هذه السياسة ضد نابليون[1] وكانت سياسة ناجحة. أما الدول التي تقع على اليابسة. فهي كثيراً ما تلجأ إلى القوة البرية وبناء طرق مواصلات تسهل عليها الانتقال بسرعة. فكانت الامبراطورية الألمانية حريصة على ربط جميع أجزائها بسكك الحديد قبل بدء الحرب العالمية الثانية[2].

أما بالنسبة لموقع الدول المجاورة. فالتاريخ يبين لنا أن الدول الصغيرة التي تجاورها دول كبرى متنافسة، تتعرض لضغوط كبيرة ترغمها على الاحتماء باحدى الدول أو ان تصبح فريسة للتوسع من جانب هذه الدول، ولكن ليس من الضروري ان تبتلع الدول الكبرى الدول الصغرى المجاورة لها. فقد تنمو هذه الدول بفضل الأوضاع الدولية بأن تصبح منطقة عازلة بين دولتين متصارعتين أو تحتمي بقوة خارجية[3].

ب-الحدود:

لا تخلو السياسة الدولية المعاصرة من مشكلات الحدود بين الدول، والسبب في كل ذلك هو أن أغلب الحدود لم يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي، بين الأطراف المعنية، ثم إن تاريخ رسم الحدود خضع لتأثيرات سياسية وعسكرية خارجية، فأغلب حدود دول العالم الثالث. رسمتها الدول الاستعمارية كما حصل بين العراق والكويت. وبشكل لا يتفق والتوزيع السكاني والاقتصادي أو التضاريس الطبيعية. أن الحدود الحالية تعد مانعاً دولياً وقانونياً من تطلع دول مجاورة إلى الانتفاع من الموارد الطبيعية في المناطق المتاخمة، مما يدفع بالدول المجاورة إلى خوض منازعات حول الحدود. كما نلاحظ أن الدول المتصارعة تسعى إلى تعزيز حدودها لمنع سهولة التسلل اليها. فضلاً عن سعي الدول المتجاورة إلى عدم تعمير[4]

---

(1) ريتشارد ليتل، دار الكتاب العربي ترجمة هاني تابري، بيروت، لبنان، 2009م، ص205.

(2) روبرت جيلين، المصدر السابق، ص51.

(3) أحمد يوسف أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة، سنة 2007م، ص90 وما بعدها.

(4) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النضة للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص45.

الحدود وإقامة مشاريع ومنشآت، وذلك لمنع الدول المجاورة من الإفادة منها بالتقرب العسكري[1].

ج- المساحة:

الدور التاريخي الذي تلعبه المساحة في تطور قوة الدولة. فالتقدم التقني في أساليب المواصلات، ووسائل تنفيذ الهجوم العسكري براً وبحراً وجواً، أبطل كثيراً من المزايا الإيجابية للمساحة. مثال ذلك، إن المساحة افادت روسيا في حروبها الأوربية خلال عام 1812، عندما تمكنت القوات الروسية من الانسحاب أمام الغزو النابليوني بعد أن أغوته بتنازلات على حساب الأرض، وسلبت منه عامل الزمن والمناخ الذي كان لصالحها، كما أن سعة المساحة تعين السكان والقوى الأخرى من إعاقة تقدم القوات الغازية، إلى المراكز الاستراتيجية والمهمة[2]، ومن المميزات الجيدة الأخرى للمساحة، أنها تجعل القوات الغازية في حالة تعثر وانتشار مفكك وذلك لسعة المساحة ولصعوبة المواصلات بسبب الظروف المناخية الصعبة. ومن سلبيات المساحة فإنها تعيق التطور الداخلي وتزيد من كفاءة الدفاع القومي. فإن لم تكن للدولة قابليات اقتصادية وبشرية وتقنية فإن سعة المساحة ستكون مصدر قلق، حيث ستشجع بقية الدول المتاخمة على الادعاء بها والتوسع صوبها[3].

إن تحليل الفكر الهجومي النووي، والفكر الدفاعي يمكن تحليلهُ على ضوء المساحة التي توضح أن الهجوم على دولة صغيرة المساحة مدعاة للقلق وذلك لأن الدفاع عنها أمر صعب، فالهجوم سوف لن يكلف المهاجم من وسائل حمل القذائف الكثير، مقارنة مع هجوم على دولة ذات مساحة شاسعة. ثم إن كثافة السكان وصعوبة انتشار المراكز الحيوية سيجعل أثر الهجوم جسيماً، لأن الذود عن هذه الأهداف مقارنة مع هجومه على دولة

(1) سعد حقي جواد، مبادئ العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، سنة 1990م، ص131.

(2) صايل زكي الخطايبة، مدخل إلى علم السياسة، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص241 وما بعدها.

(3) محمد طه بدوي، المصدر السابق، ص103.

ذات مساحة شاسعة، ليس بالأمر الهين استراتيجياً، بخلاف حالة الدولة الشاسعة[1] المساحة فإنها تستطيع أن تمتص آثار الهجوم، وخير مثال على ذلك مساحة الوطن العربي واسرائيل[2].

2- العامل البشري:

يقر التاريخ بأن للعامل البشري تأثيراً مباشراً على قوة الدولة وعلى مستوى تطورها وعلى علاقاتها مع غيرها. فمن الناحية العسكرية، فقد ظن الأقدمون أن الجيوش الجرارة دوماً تخرج من حروبها منتصرة. لذلك قرنوا قوة الدولة بعظمة سكانها. وهنالك بعض الصحة في مثل هذا الرأي حتى وقتنا الحاضر. صحيح أن كثير من الدول الأقل سكاناً تمكنت من التغلب على خصم أكثر منها عدداً وذلك باتباع أساليب الحرب الحديثة (إسرائيل والعرب)[3]. إلا أن المنطق السليم يؤكد أن طرفاً مأهول السكان جيد التنظيم والاستعداد، لن يلاقي صعوبة في التغلب على طرف جيد التنظيم والاستعداد إلا أنه أقل منه سكاناً. فكثرة عدد السكان تتيح فرصاً لإنتقاء المهارات وتنويع الصنوف، أضف إلى ذلك أن حرباً طويلة الامد تحتاج إلى دم يغذيها، ولذلك فإن أية مقارنة بسيطة بين عدد سكان العرب واسرائيل وإيران والإمارات العربية المتحدة، تكشف حقائق لا يمكن إغفالها، فإسرائيل على دراية بأهمية السكان ومعدلات الأعمار والتجانس القومي، كما أن إيران على دراية بسكان ومعدلات اعمار شعب الإمارات وتجانسهم لمواجهة موجات الهجرة البشرية الإيرانية لخلخة المجتمع العشائري.

3- العامل الاقتصادي:

تتأثر العلاقات السياسية الدولية، لدولة ما أو مجموعة دول من زاوية مدى ارتباط اقتصادها بالاقتصاد العالمي، فالمواد الأولية والتركيب الاقتصادي الداخلي، وقابلية الاستيراد والتصدير ومستوى الإنتاج الاقتصادي والتطور التاريخي لاقتصاد الدولة، كلها مؤشرات تدل على مدى

---

(1) حسيب عارف العبيدي، المصدر السابق، ص86 وما بعدها.

(2) محمد طه بدوي، المصدر السابق، ص156.

(3) محمد عبد المعز نصر، النظريات والنظم السياسية، بيروت دار النهاضة العربية، بيروت 1973، ص106 وما بعدها.

ارتباط الاقتصاد القومي بالاقتصاد الدولي. ومما لا شك فيه أن طبيعية الاعتماد أو الارتباط بالاقتصاد الدولي قد تفسح مجالات أمام الدول للتأثير على سياسات غيرها أو ان تقيدها في كثير من الأصعدة لتجعلها تتخذ كثيراً من المواقف السياسية خلاف لإرادتها[1]. والمعونات الاقتصادية خير مثال على ذلك، حيث تستخدمه الدول المانحة من أجل تحقيق أغراض معينة لا تخلو من قيود فالقيود المصاحبة للمعونات الأمريكية، يستهدف الحفاظ على الدولة المستلمة أن تسير في ركاب المعسكر الغربي، وتأمين الأوضاع الداخلية ضد الحركات الوطنية، وتسهيل الاستثمارات الأجنبية، وممارسة النفوذ على مواقف الدولة المستلمة في المحافل الدولية، واخضاع اقتصادياتها إلى الاقتصاد الاجنبي، سواء عن طريق التجارة أو المال.

ومن المجالات الأخرى التي يؤثر فيها العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، هو القدرة الصناعية على توفير قوة عسكرية لتأمين دفاع الدولة كما هو الحال مع إيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979. ولكي تمتلك الدولة قوة عسكرية هجومية أو دفاعية، فإن عليها ان تبني لنفسها قاعدة صناعية متطورة، وكل ذلك مقترن بالقدرة الاقتصادية[2]. ويقودنا هذا الموضوع إلى أساليب الضغوط الاقتصادية في أوقات الحرب والسلم. أما عن طريق الحكومة مباشرة أو عن طريق الشركات الاحتكارية ومن ذلك، فرض القيود الكمركية على البضائع المستوردة من دولة أو مجموعة دول والمصدرة اليها، واستخدام الكارتيلات (الاحتكارات) للتضييق على الحرية السياسية والاقتصادية للدول العاملة فيها، استخدام الحرب النفسية[3] الاقتصادية وذلك بتعرض عملة الدول إلى شتى فنون المضاربات في أسواق النقد العالمية. مما يرغمها على الاحتماء أو الاستعانة باقتصاد خارجي قوي

(1) ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي، جامعة الاسكندرية، 1997م، ص32.

(2) هايل عبد المولى طشطوش، المصدر السابق، ص122. كذلك انظر: محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات، جامعة الموصل، 1988م، ص70 وما بعدها.

(3) أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافية السياسية، القاهرة مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1976م، ص107؛ لمزيد من المعلومات أنظر: محمد أزهر السماك، المصدر السابق، ص70.

كما تفعل إيران في علاقاتها مع الإمارات لإضعاف العقوبات الدولية المفروضة عليها بين (2011- 2013).

4- العامل العلمي والتقني:

منذ القرن الثامن عشر والعالم يخطو وبوتيرة متسارعة عبر مراحل تقدم علمي وتقني يغير الموازين الداخلية والخارجية في حياة الشعوب والدول، ولكوننا نعيش في نظام دولي تتصارع فيه الشعوب والأنظمة السياسية من أجل احتلال مواقع في سلم القوة. ومن أجل تحقيق ذلك تركز هذه الدول على شتى الأساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية لتأمين حصولها على المواد الأولية.

المشكلة اليوم أن العالم لا يخضع إلى حكومة عالمية، ولا يمتثل إلى نداءات منظمة دولية، ولا يحتكم إلى أخلاقية وعقيدة وآمال موحدة. إنه عالم الدول المتصارعة، والصراع يستند إلى القوة الوطنية والتطور العلمي والتقني. وهذا التطور العلمي والتقني أثر على العلاقات الدولية بمجملها وشطر العالم إلى شطرين. فهناك مجموعة دول بلغت من التقنية مرحلة تجاوزت مرحلة التصنيع التقليدي كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتان تملكان سلاح نووي، وبالتالي أخذ اقتصادها وتركيبها الاجتماعي والسياسي يتأثر بهذا الاتجاه، وهناك مجموعة ثانية، ما زالت تريد اللحاق بركب التقدم العلمي والتقني[1].

بالرغم من سرع انتشار التقدم العلمي، إلا أن هناك معوقات تحول دون تمكن غالبية دول العالم من الدخول إلى عصر التقنية المتقدمة. فشحة الأموال وانخفاض مستوى المعيشة والتعبئة الاقتصادية والاعتماد على مورد اقتصادي واحد، وندرة الأيادي العاملة الماهرة، والأوضاع السياسية

---

(1) هايل طشطوش، المصدر السابق، ص132.

المتوارثة، كلها معاً تقف عقبة أمام هذه الدول[1]، وهكذا فإن التقنية تؤثر على المجتمع في داخل الدولة وعلى العالم[2].

5- العامل العسكري:

تخصص الدولة حصة كبيرة من دخلها الوطني للأغراض العسكرية، ونسب النفقات العسكرية في تصاعد. وهذه حقيقة لا يطمأن لها. وهذا ما يجعل هنالك تداخل بين القدرات العسكرية والسياسية الدولية. وتسعى الدول إلى تعزيز تأثيرها في السياسة الدولية بإظهار مكانتها العسكرية. وتتباين الدول في المستوى العسكري الذي تستطيع صيانته نسبياً في العلاقات الدولية.

إن العامل العسكري يؤثر في حالة الحرب والسلم في السياسة الدولية، إن عالماً مدججاً بالسلاح هو أكثر استعداداً للحرب من عالم منزوع من السلاح، وتتضح حقيقة الأمر هذا في الفترة التي سبقت الحربين العالميتين. وليس من الضروري أن تلجأ الدول إلى القوة العسكرية في تعاملها مع غيرها من أجل تحقيق أغراضها، هنالك أساليب أخرى تسبق الحرب، منها التهديد، والإغراء بالحماية. والتهديد في السياسة الدولية يرتبط بالقوة العسكرية بشكل وثيق، فليس بوسع الدولة ان تنفذ تهديدها ما لم تكن لديها قدرة على ذلك، لذا فإن الدولة الضعيفة عسكرياً كما هو حال الإمارات العربية المتحدة بالمقارنة مع إيران لن يجعلها تلجأ إلى التهديد باستعمال القوة العسكرية. فكل تهديد يحتاج إلى القدرة والتنفيذ، وأن تكون له قدرة على إرغام الطرف الآخر على تصديق فحوى التهديد[3].

---

(1) فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1992م، ص114 وما بعدها؛ لمزيد من المعلومات انظر: هايل زكي، مدخل إلى علم السياسة، ص24 وما بعدها.

(2) فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مطبعة شفيق، الطبعة الأولى، بغداد، ص71.

(3) محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، بيروت دار النهضة العربية، 1973م، ص106 وما بعدها؛ كما ينظر: الحرب والتغير في السياسة العالمية، روبرت=

إن استراتيجية الدولة تعتمد على قدرتها العسكرية. والدولة ذات القدرة العسكرية الهائلة قادرة عل فرض ضغوط على جيرانها (بالوكالة) ولكي تعوض الدول الضعيفة في قوتها العسكرية فإنها تلجأ إلى الأحلاف العسكرية لصد قوة عسكرية متفوقة عليها، كما تعمل الإمارات في علاقتها مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية[1].

وتمارس الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسة بصورة مباشرة (احتلال العراق 2003) أو بصورة غير مباشرة. وهكذا فإن العامل العسكري يؤثر في السياسة الدولية بصورة مباشرة وإن نتائجه تعتمد على المدى ومعيار وقابلية استخدامه من قبل الدول. ولكن قيمة العامل العسكري لن تبرز من غير التظافر مع بقية العوامل التي ذكرناها سابقاً[2].

6- القيادة المركزية

من الممكن وصف أو تعريف العلاقات الدولية، باعتبارها مجموع العلاقات المتبادلة المتفاعلة المتداخلة بين الأمم. ولكن الأمم والدول لا تمتلك الإرادة الإنسانية، وبالتالي فإن العلاقات في حقيقة الأمر قرارات أشخاص يعملون في بيئة اجتماعية - نفسية ويتعاملون في نطاق أطر سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية داخلية وخارجية وأنها ظاهرة مستمرة ومتواصلة[3]. ومما لا شك فيه أن للعامل الإنساني أهمية بارزة في تحديد طبيعة القرار وأسلوب تنفيذه، آخذين بعين الاعتبار العلاقة النسبية بين العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الدولية. والفيلسوف (سيدني فيربا) خير

=غيلبن، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص51 وما بعدها.

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ط2 جامعة القاهرة، دار الجيل، 2001، ص42.

(2) محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، ط1، لبنان، 2002، ص79.

(3) أحمد يوسف أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة، ب.ت.، ص147 وما بعدها.

من لخص العلاقة بين شخصية صانع القرار والموقف في السياسة الدولية بالمعطيات الآتية:

- كلما كان صانع القرار منفعلاً مع الموقف زادت فرص التأثيرات النفسية والانفعالات غير العقلانية.
- وكلما توفرت لصانع القرار معلومات وافية عن الموقف في السياسة الدولية. انحسر دور التأثيرات العقلانية على السلوك. وكلما كانت قابلية وفن صانع القرار رفيعتين في التعامل مع الأحداث الدولية. كانت قراراته بعيدة عن التأثيرات اللاعقلانية[1]. وكلما أولى صانع القرار قيمة عالية للعقلانية ابتعد بقراراته عن الانعطاف اللاعقلاني. وإذا وثق الفرد بأن لديه قدرة على التحكم بالأحداث فإن تعامله معها من زاوية التأثير الشخصي سيكون أقل. وكلما كان اعتقاد صانع القرار انه يتحمل مسؤولية قراراته. زاد تحسسه بالقيود الداعية إلى تنقية القرار من الانفعالات النفسية.

فقد تعرف العقلانية بعد تحليل عملية القرار للتعرف على مدى اتباعها لخطوات معينة يتصف بها كل قرار عقلاني، فالقرار العقلاني هو القرار الذي يقدر الغايات بوضوح ويحسب الوسائل البديلة التي تزيد من حجم الغايات[2]. إن طبيعة النظام السياسي الإيراني، عامل فاعل في التأثير في العلاقات الدولية، والذي يهمنا من النظام بعض جوانبه، استقرار النظام، ومدى ولاء الشعب له، وأساليب صنع القرار. وبذلك كلما كان النظام السياسي غير مستقر ومتقلباً، تقيد صانع القرار في اتخاذ قرار فاعل، وذلك لعدم ثقته واطمئنانه بأن القرارات الآتية ستنسجم وقراره[3].

(1) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 2001م، ص175 وما بعدها؛ لمزيد من المعلومات: انظر: اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، 1982م، ص37 وما بعدها.

(2) ريتشارد ليتل توازن القوى في العلاقات الدولية، ترجمة هاني تابري، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009م، ص205.

(3) محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، ط1، بيروت، 2004م، ص159 وما بعدها.

المبحث الثاني
خلخلة الأمن الاماراتي للتسليم بالجزر الثلاث

في التاريخ القديم والحديث لم تكن جزر الإمارات موضع الخلاف الرئيس بين العرب وإيران. فهي أي إيران تمثل الوجه الفارسي الصفوي الذي بدأه الشاه الفارسي اسماعيل الصفوي في بداية القرن السادس عشر، لإعادة مجد الامبراطورية الفارسية البائدة.

ومع تبدل العوائل الإيرانية الحاكمة وهي (ملكية)، لم تتبدل النظرة العدوانية الفارسية تجاه العرب. وهي بالتالي طالما كان العرب مادة الإسلام، فإن الحاكمين الفارسيين يجدون أن من قوض امبراطوريتهم الفارسية قد استخدم الإسلام كوسيلة لإحباط قوميتهم الفارسية، ونفوذهم الفارسي على العرب، قبل أن توقفها الدولة العثمانية المسلمة في معركة جالديران عام 1514.

كانت هزيمة الدولة العثمانية المسلمة على يد الانجليز في الحرب العالمية الأولى موضع رضا وتقدير الدولة الإيرانية الفارسية. وقد لا يستغرب أحد منا، عندما تشبث الفرس لأن يكون العراق تحت الانتداب الفارسي بدلاً من الانتداب البريطاني بحجة زيارة الحجاج الايرانيين للمراقد المقدسة في النجف وكربلاء عام 1922. وتعاظمت مصيبة الشاه الإيراني "رضا خان بهلوي" الذي "حرر الشاطئ الشرقي من العرب، في أنه لم يُكمل تحرير الشاطئ الغربي قبل خلعه من السلطة عام 1941. وقد أوصى ابنه "محمد رضا" لانجاز ذلك، ولم يكذب الابن رغم المعوقات التي وضعتها الإدارة البريطانية لحماية شيوخ الإمارات منذ عام 1892. حتى تمكن من تحقيق وصية والده عام 1971في الاستيلاء على الجزر الثلاث، معتبراً أن هذه الأراضي هي ملكاً للامبراطورية الفارسية. ومع قيام الثورة الإيرانية عام 1979، كان الخميني يتطلع إلى استسلام كل العرب في الخليج بما فيهم العراق تحت قيادة حزب البعث، ذلك بالتهديد إذا ما حرك الجيش الإيراني على الحدود العراقية. ولم تختلف النزعة الفارسية التي تمسك بها الشاه (صديق

الولايات المتحدة) وغريمه الإمام الخميني (عدو الولايات المتحدة). وفي نزعته (الإسلامية) أن عليه اجتثاث كل ما فعله الشاه السابق من أعمال، غير أنه توقف أمام إنجاز قومي لوالد الشاه وابنه في انهما حررا الساحل الشرقي من العرب، واحتل الابن الجزر الاماراتية الثلاث، وهي فارسية كما يقول عنها الخميني منذ قدم التاريخ، وليس هناك من حديث حول اعادتهما إلى العرب، وإن عدن والعراق جزء من أراضي الامبراطورية الفارسية، بعدما قدم العراق شكوى لمجلس الأمن الدولي نيابة عن امارة رأس الخيمة بعد الاحتلال الايراني للجزر الثلاث. وتواصلت مصيبة الخميني في حرب الثمان سنوات بين العراق وايران (1980- 1988)، واعتبروا الرئيس صدام حسين العقبة الرئيسية باتجاه تصدير الثورة الإسلامية للمنطقة. وفي ذهنهم متى ما تخلصوا من صدام حسين والعراق، فإن الأبواب ستفتح لهم في كل دول الخليج، للتسليم ليس بالجزر الثلاث فقط، وانما يجب التسليم أن أمن الخليج هو على عاتق إيران لا غيره، وعلى العرب والمسلمين ألا يتأخروا في الاتفاق معه، ومرشد الثورة الإسلامية "علي خامنئي" الذي اختاره الخميني في (5) حزيران 1989، هو من يتكلف شوؤنهم (دول الخليج) وليس دول الغرب بما فيهم الولايات المتحدة الامريكية. ونجد في هذا المبحث إلى ضرورة استقراء النظرة الإيرانية في علاقاتها مع محيطها الخليجي بشكل عام، والإماراتي بشكل خاص، والذي من خلال الاستقراء، سوف نصل إلى نتيجة مفادها، استحالة تنمية العلاقات، وذلك للشرخ التاريخي والإحساس العميق بين دول الخليج العربي، بأن إيران لم تكن يوماً ما صادقة النوايا تجاه دول الخليج، وعلى اختلاف انظمتها التي تعاقبت على حكم إيران فقد كشفت الجبهة الشعبية للشعب العربي في الأحواز، أن إيران تسعى لتجنيد احوازيين كمرتزقة وجواسيس بالدول العربية، في سياسة تجدها إيران أساسية للهيمنة على الخليج.

1. سياسة الهيمنة

أ- تشجيع الهجرة سراً إلى الإمارات

ذكر المركز الإعلامي للجبهة الشعبية للشعب العربي في الأحواز في بيان له (أن النظام الإيراني يحاول تجنيد طلاب أحوازيين عرب عبر إغراءهم برواتب مرتفعة جداً للعمل في المجال الاستخباراتي، واستخدامهم كمرتزقة وجواسيس ومخربين في الدول العربية والخليج، مستغلة البطالة المرتفعة في الأحواز. وأوضحت الجبهة أعلاه وفق لما أوردته صحيفة (السياسة)، أن السلطات الايرانية وزعت إعلان، استخدام على الطلاب الأحوازيين في جامعة الأحواز المعروفة باسم (جامعة تشمران) دعوا فيه إلى المراجعة وإجراء مقابلة للاستخدام بعد التخرج لغرض زجهم في وزارة الاستخبارات لقاء رواتب عالية (7 ملايين تومان) شهرياً[1].

والشيء المثير للاستغراب ان الجانب الإيراني ينظر للعلاقة من منظار ديني تعصبي مذهبي وقد طوّع هذا المفهوم على كافة الجوانب الثقافية والسكانية والاقتصادية ... الخ.

وعلى ضوء هذه الاستراتيجية، بدأ الايرانيون بغزو الخليج منذ القرن (الرابع عشر الهجري) وضاعفوا ذلك بعد الحرب العالمية الثانية. حيث سلكوا هجرات بشرية منتظمة، وكانت دبي المحطة الأولى، وكانت هنالك عصابات متخصصة من الايرانيين، مختصة بتنظيم الهجرة إلى دبي، تزعمّها الميجر البريطاني (لويمر) وكانت كل سفينة تدفع له على كل رأس إيراني مهاجر.

ب- التغلغل في مراكز الهجرة والجوازات والأمن

وبعد استقرارهم وتغلغلهم (الإيراني) في الحياة الخليجية والإماراتية بشكل خاص، ومن خلال عملهم كتجار وأصحاب مؤهلات، ومن خلال الخبرة عرفوا نوعية الأعمال التي يرغبها شيوخ الخليج، حيث عملوا بها وتقربوا

---

(1) شبكة المعلومات الدولية http://www.alrablte.info/forum/archive/index.php/t
لمزيد من المعلومات انظر: مجلة شؤون خليجية، محمد شحات عبد الغني، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد (41)، ربيع 2005م.

من الشيوخ في الخليج، وبسرعة أصبحوا شركاء للشيوخ ووكلاء لهم، ومن كبار التجار الايرانيون (البهبهاني، الكاظمي، الزيدي). والذي ساعد على نجاح هذه الهجرات، إن الإيرانيون الأوائل تطوعوا في حماية الموانئ والممرات، حيث ساهموا في تمرير الايرانيين الآخريين وساعدوهم في الحصول على الجنسية[1].

وكما سبق ذكره ومن خلال سيطرتهم على البحر إدارياً، استغلت إيران هذا الوضع وأخذت تصدر السلاح من خلال صناديق الأدوية المعنونة إلى صيدليات وأطباء داخل الإمارات، والتي كانت تصل للأيرانيين وبالاسم، وكان تنظيمهم سري للغاية. واستطاعوا الوصول إلى كبار الشيوخ في الخليج العربي، ومن خلالهم وصلوا إلى المراكز والدوائر المهمة[2]، مثل الهجرة والجوازات، والجنسية، وجهاز الشرطة، والأمن، ودوائر (الطابو) التسجيل العقاري، والجمارك، وشركات البترول ودوائر الإعلام[3].

ولهم نشاط حركي جماعي سري، يبدأ من الصغير وحتى الكبير، وتم كشف أحد أوكارهم السرية والمهمة سنة 1994م في إمارة رأس الخيمة، في أحد المزارع التي تعود لأحد الأطباء الايرانيين. تواجد في المزرعة (150) شخص كانوا يتدربون على السلاح وكانوا قادمين من عمان، حيث كانت الاجتماعات تعقد بشكل دوري، وفي حينها كان المشرف على التدريب،

---

(1) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م، ص36.

(2) صالح محمد صالح العلي، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي 1925- 1941م، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد (74)، 1984، ص179.

(3) تبلغ نسبة الشيعة في الإمارات 15٪ من إجمالي عدد السكان (4.5) مليون نسمة. تشكل نسبة القوى المهاجرة للعمل فيها 85٪ هم من جنسيات باكستانية وهندية وايرانية. يغلب على المجتمع الشيعي في الإمارات مذهب الأمامية، وأصولهم الاثنية عرب البحارنة وايرانيون أو (العجم) وهنود قدموا من منطقة حيدر اباد الهندية إلى سلطنة عمان ومنها إلى الشارقة ودبي. في منتصف القرن التاسع عشر وبموجب تقرير صادر عن صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في لندن في (26) كانون الثاني 2007، ان عدد الايرانيين يقدرون بنحو نصف مليون معظمهم يتمركز في دبي العاصمة.

ضابطان ايرانيان (رستم، وبختياري)، وكان التدريب يجري في مطار (دبي القديم)، حاصلين على الغطاء من الكولونيل البريطاني (لويمر).

كان إرسال السلاح يتم عن طريق شركة (أ.و.ج.) مالكوم إخوان بوشهر، وهي شركة فارسية أرمينية مشمولة بحامية بريطانية، وأدى نجاح هذه الشركة إلى إنشاء شركة إيرانية- بريطانية مشتركة تسمى (فرانس تيمز وشركاءهم)[1].

ج-استثمار حسينيات العبادة

وكان لدور العبادة والحسينيات، دور كبير في مزاولة أنشطتهم السرية، وكانت تبني على شكل قلاع. وفي شهر نيسان عام 1965م، هاجمت الشرطة القطرية، حسينية (الجهرمية) فوجد فيها أكثر من عشرين إيرانياً يتدربون على السلاح[2]. وفي الامارات، وحسب تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2006، ان طائفة (البهرة) الاسماعيلية الذين يتزعمهم الأب الروحي (اغاخان) 71 عاماً، وخلال احتفال لهم في دبي بحضور أحمد بن سعيد آل مكتوم ووزير العلوم والثقافة الشيخ نهيان بن مبارك النهيان، قد عكفوا على بناء حسينيات لهم بالتعاون مع الايرانيين الذين يترددون دوماً على مسجد الإمام علي (ر)، وحسينية الحاج ناصر، والرسول الأعظم، والبحارنة الكبير، والزهراء، والأخيرة تعد من اقدم الحسينيات في دولة الإمارات. أما الهدف المعلن عنها إنها لأداء شعائرهم الدينية فيما الاهداف الأخرى، هي لطبع المنشورات، وعقد الاجتماعات ذات الطابع السياسي اذا ما صدر من الدولة ما يحجم عملهم وحريتهم. لتظهر احتفالات عاشوراء (فقتل الإمام الحسين عام 680) المناسبة الاكثر حضوراً

---

(1) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث (1778-1914م) مركز التدريب والتراث والتاريخ، الطبعة الأولى، عمان سنة 2004م، ص143؛ ولمزيد من المعلومات انظر: ويلسون فتنانت كولونيل سير أرنولدت، تاريخ الخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1981م، ص199؛ ولمزيد من المعلومات انظر: جمال زكريا قاسم، إمارات الخليج العربي في عصر التوسع الأوربي الأول، دار الفكر العربي، المجلد الأول، القاهرة، 2001م، ص329.

(2) جمال زكريا، المصدر السابق، ص330.

في الحسينيات. وهم يمثلون طابوراً خامساً لإعادة مجد الإمبراطورية الفارسية الغابرة[1].

د- شراء العقارات

ومن ضمن أساليب التغلغل الإيراني الأخرى عن طريق العقارات، حيث اعطي التوجيه الايراني للإيرانيين المقيمين في الخليج والإمارات، بشراء العقارات (المميزة) وذات الموقع الحساس، داخل المدن، وإذا عصى عليهم البائع بعد تقديم الاغراءات له، يلجئوا إلى احراق بيته لإجبار على البيع، وقبضت السلطات الإماراتية على الإيراني (يعقوب حاجي داود) وهو يحاول إضرام النار في حي قرب سجن (نايف) في دبي عام 1973 لإثارة الفوضى[2]. ومن أساليبه المعروفة بهذا الجانب، شراء العقارات المتميزة، ويبادلون البيوت بعضها ببعض، والاستقلال في أحياء خاصة بهم. ومن أساليب التغلغل الأخرى في دول الخليج عن طريق الجنسية. حيث خطط الإيرانيون منذ فترة مبكرة من أجل الحصول على الجنسية في الخليج، فكان لهم ما أرادوا، لأن منطقة الخليج تعاني من قلة السكان، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وكان شيوخ الخليج ولا زالوا يتساهلون في منح الجنسية، حيث نشرت صحيفة الجمهورية العراقية بتاريخ 1971/5/25م الخبر التالي "ذكرت جريدة الخليج الصادرة في الكويت في 1971/5/24م أن إحدى الإمارات العربية باعت (4) آلاف جواز سفر مستوفية لجميع الشروط إلى احدى الدول المجاورة المعادية (إيران)" وقالت"إن هذه الخطوة تاتي نتيجة تعامل واضح مع سلطات تلك الدول لتمهيد غزو بشري خطير للمنطقة لصالح تلك الدولة".

إذا كان الحال هذا في السبعينيات، فكيف الحال في الأربعينيات والخمسينيات والانكليز متواطئون مع الايرانيين. وإلى عهد قريب، كانت دبي لا تسأل القادم عن جنسيته، وإنما تسأله عن دفعه للرسوم (يوجد حالياً في دبي حاملي 200 جنسية مختلفة في الإمارات)[3].

---

(1) حسين سالم ربيع، المصدر السابق، ص339- ص340.

(2) المصدر نفسه، ص342.

(3) شبكة المعلومات الدولية www.alrabita.info/forum/archive/index.php/t-7635.html=

واستعملت إيران كافة الطرق لغمر المنطقة بالمهاجرين الإيرانيين، من خلال تواطئها مع السلطات البريطانية، وشركات البترول الأمريكية وغيرها، أملاً في أن الحكومة الإيرانية هي الحليف الاستعماري والوارث للاستعمار البريطاني. ولعل من العوامل الأخرى الدافعة إلى التسلل الإيراني إلى المنطقة، هو قربها من دول الخليج. والذي ساعد ايضاً على التسلل، هو وجود الشركات الاجنبية في الخليج والتي فتحت أبوابها للعمال من إيران. فيما ساهمت سوء الاحوال الاقتصادية في إيران الى مزيد من التسلسل الى إمارات الخليج.

إن ما يؤيد صحة نظرتنا إلى التصرفات والتصريحات السياسية والإعلامية الإيرانية والصادرة عن كبار مسؤوليها، ذلك من خلال ما أكدته (شبكة البصرة للإعلام). ونأخذ مثال على ذلك (تسمية الخليج العربي) حيث أشار الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد) في اجتماع مجلس التعاون الخليجي الأخير في قطر عام 2004، حيث وصف الخليج بـ (الخليج الفارسي)، ولم يرد عليه احد من القادة (وهو في عقر دارهم) في حين أن هذه التسمية تعد بالنسبة لإيران مسألة حساسة وخطيرة، والمسمى من الناحية القانونية، يحمل مفهوم السيادة، أي أن الخليج العربي خليج فارسي بضفتيه، والذي يعزز هذه المقولة أو الفرضية، عدم وجود ممانعة وعلى مستوى (قمة) مما يرجعنا إلى بعض المفاهيم والتحليلات ونحن في غنى عنها في هذه الجزئية[1]. ومن الشواهد الأخرى على أطماع إيران في الخليج العربي، وعدم إمكانية تطور العلاقة معها، عندما اشارت مؤسسة (National Geographic) الأمريكية في أطلسها الجديد، لعام 2004م، من أن الجزر الثلاث إماراتية ومحتلة من قبل إيران، وقامت بتثبيت تسيمة الخليج العربي في

=لمزيد من المعلومات انظر: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للتخطيط، الكويت، 2006م، ص298.

(1) محجوب عمر، الخليج وارتباطه بالأمن القومي العربي في ضوء النزاع العربي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 4، العدد 30، بيروت، آب 1981م، ص23 وللمزيد من المعلومات انظر: مختارات ايرانية، السنة السادسة، العدد 83، يونيو 2007م، ص152؛ انظر ايضاً: التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، تحرير وإصدار مدحت أحمد حماد، طبعة ثانية، آذار سنة 2002م، ص150.

خرائطها، الامر الذي أثار إيران واستعملت كل الطرق والأساليب، على هذه المؤسسة، من أجل تغيير التسمية إلى الخليج الفارسي. والذي يؤيد صحة عمل المؤسسة الأمريكية، ما نوه إليه المتحف الوطني الدانمركي، والذي يعتبر من اشهر المتاحف الجيولوجية والتاريخية، والتي تقوم بالتنقيب عن الآثار في الشرق الأوسط، وهذه دلالة قاطعة بأن الخليج عربي منذ آلاف السنين، مستندين في ذلك على سير التاريخ والحفريات الأثرية[1]. وعلى دول الخليج ان تولي هذه المسألة اهتمام اكبر من خلال الإكثار من تسمية الخليج العربي، في كافة الكتب والمراسلات والصحف، والقيام بحملة قومية يتجند لها الكتاب والمثقفون، والمراكز البحثية العربية، واعتبارها مسألة جوهرية وليست شكلية، على عكس دول الخليج، حيث أولت إيران أهمية كبيرة لهذه التسمية، (الخليج الفارسي) وهددت بمقاطعة دورة الألعاب الآسيوية في قطر عام 2006م، والتي نظمتها قطر إذا ما استخدموا كلمة الخليج العربي بدلاً من الخليج الفارسي. وإزاء ذلك رد الدكتور (عبد الرزاق أبو داود)، أستاذ الجغرافية السياسية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة التهديد الإيراني، أنه امتداد (لمسألة جدلية طويلة وقديمة) حول مسمى الخليج بين أن يكون عربياً أو فارسياً، وأشار في تصريح[2] لجريدة الشرق الأوسط (أن اسم بلاد فارس استبدل وأصبحت تعرف رسمياً باسمها الحالي (إيران) في عهد الشاه رضا خان بهلوي، حيث اصدر مرسوماً في 27 (كانون الأول) عام 1936م، يقضي بمنع استخدام كلمة فارس نهائياً في المعاملات الرسمية، فتساءل الاستاذ أعلاه، (فلم اصرار النظام الايراني على تسمية الخليج الفارسي، واضاف ان الساحل العربي الممتد على الخليج اطول من نظيره الإيراني، كما أن جزءاً كبيراً من الأراضي العربية داخل القسم الإيراني (عربستان ولنجه)[3] هي شواطئ عربية، تسكنها قبائل عربية وتساءل ايضاً، لماذا

(1) شبكة المعلومات الدولية، على الرابط http://wikipedia.org/wiki%-D85D9

(2) شبكة المعلومات الدولية، على الرابط http://aawsat.com/details.asp?section=48article

(3) صالح محمد صالح العلي، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي (1925- 1941م)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة=

ترفض إيران التسمية التوفيقية (الخليج الإسلامي). ويذكر أن إيران هددت شركات الطيران التي تحمل اسم الخليج، بالمنع من التحليق في أجوائها، إذا لم ترفع هذه التسمية من على طائراتها، وإذا لم تستجيب فستمنع من دخول المجال الجوي الإيراني لشهر كامل في المرة الأولى. وإذا تكرر ذلك فستجبرها طائراتها على الهبوط في ايران، وستلغي تصاريح القيام برحلات[1].

واتصالاً بما ذكر اعلاه فقد أيدت الوثائق الأجنبية المرفقة نهاية البحث بتسمية الخليج بالخليج العربي، حيث كانت وزارة الهند، حتى عام 1821م تشير بصيغة الخليج العربي وليس الخليج الفارسي[2]: وفي الشأن نفسه فند الدكتور "عبد الرحمن العطية". الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي بتسمية الخليج الفارسي، بأنها ضحك وتطاول على التاريخ، وقال أيضاً في تصريحه لصحيفة الحياة اللندنية، الصادرة في لندن، ان الوجود العربي على الساحل الشرقي للخليج العربي مستمر، ومثبت تاريخياً منذ أكثر من (3) آلاف سنة بينما الوجود الفارسي هناك مستحدث، لا يعود لأكثر من الدولة الصفوية، أي منذ (3) قرون[3]. ويفهم من خلال ما ذكر أعلاه، لا يوجد شيء اسمه تعاون وتفاعل في مجالات الحياة المختلفة بين البلدين، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار طبيعة العلاقة من الناحية النفسية لدولة الإمارات، عندما فاجأها شاه إيران محمد رضا بهلوي الصديق للولايات

=البصرة، العدد (74) سنة 1984م، ص17؛ لمزيد من المعلومات انظر: شاهين مكايوس، تاريخ ايران، مطبعة المقتطف (القاهرة- 1898م)، ص220.

(1) شبكة البصرة، الاثنين، 26 ربيع الأول، 1430هـ في 23 آذار 2009م. انظر: عبد الوهاب عبدول، أزمة الجزر العربية الثلاث، أبو ظبي، 1994م، المصدر السابق، ص7. لمزيد من المعلومات، ينظر ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج واقع وقيادات، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م، ص187.

(2) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا وامارات الساحل العماني، دراسة في العلاقات التعاهدية، بغداد منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1978م، ص14.

(3) شبكة المعلومات الدولية على الرابط:

http://www.saudinfoucs.com/ar/fourm/showthreds.php

المتحدة الأمريكية في احتلال اراضيها في عشية تكوين دولة الاتحاد عام 1971.

2. أمن عرب المشرق مشترك

عبر التاريخ، تعمل إيران على سياسة انتهاز الفرص التي تظهر أو تطرأ في محيطها الاقليمي لإظهار المكنون الداخلي في التوسع على حساب الغير أو قظم الأراضي الحدودية أو البحرية، وخاصة مع العراق الذي لديه حدود مشتركة تصل إلى (1200)كم.

وقد يكون الدرس التاريخي القديم مفيداً، في أن يتذكر العرب، معركة "الجسر" على نهر الفرات عام (635م) حين استفز الفرس -بتحشدهم عن قرب من الجيش العربي- القائد العربي، أبو عبيدة مسعود الثقفي قليل الخبرة، في عبور نهر الفرات لملاقاة الجيش الفارسي، بعد أن علم الفرس أن قوة الجيش العربي بقيادة خالد بن الوليد قد تحركت إلى بلاد الشام لخوض معركة اليرموك عام (636م). ولعله الدرس الذي فهمه الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (ر)، بعد الخسارة الكبيرة التي مني بها جيش أبو عبيدة بن مسعود الثقفي، واستشهاده عام 635، في عدم اعطاء الفرس الفرصة للاستفراد بقوة عربية غير مهيأة لخوض معركة من طراز معركة الجسر عام 635م، وفي وقتها لم يكن تحرير العراق من الفرس قد أنجز.

كان احتلال إيران للجزر الثلاث عام 1971 هو الصدمة المؤثرة على صناع القرار في الإمارات. وبالرغم من كونه موجعاً، إلا أنه اثبت مدى قوى التلاحم العربي، حين عبرت كل من مصر والعراق عن سخطها لقرار الشاه محمد رضا بهلوي، وقيادتهما للمعارضة في اروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. والواقع، ان حزب البعث الذي تسلم السلطة عام 1968 في العراق، بوجود نائب الرئيس احمد حسن البكر، صدام حسين قد وضعتهما في حرج كبير، وأرض عربية تسرقها إيران في وضح النهار، وكان هو الدرس الكبير لأن يمضي صدام حسين باتجاه السوفييت للحصول على السلاح المتطور، لتكوين جيش عراقي قادر ان يوقف نوازع الشاه الإيراني محمد رضا خان بهلوي في وقت قصير، رغم علم القيادة العراقية ان عليها التنازل

لحرية الحزب الشيوعي العراقي من جديد بعد الذي جرى من تطهير لرموزه ومطاردتهم بعد انقلاب الثامن من شباط عام 1963 على يد حزب البعث.

توسمت القيادتين العراقية والاماراتية الخير بقيام الثورة الإيرانية (الخميني) في شباط عام 1979، وخاصة بعد أن اطلق قائد الثورة آية الله الخميني اسم الجمهورية الإسلامية، ومفهوم الإسلام والحق، عند العرب والمسلمين، ان تعيد إيران للعرب والمسلمين كل الاراضي المتجاوز عليها.

ولكن المفاجئة الكبيرة، هي أن الحكام الجدد في إيران فاقوا الشاه السابق في الأقوال والأفعال، وزادوا من حدة أطماعهم. حيث طال لسانهم وطالبوا بملكية العراق والكويت والبحرين فضلاً عن بعض المناطق الحدودية المتجاورة من دول الخليج الأخرى. وازدادوا غلواً على غلوهم القديم أيام حكم الدولة الأموية (661- 750) والدولة العباسية (750- 1258) برفعهم شعار تصدير الثورة الإسلامية لدول الخليج العربية الإسلامية والعالم، واعتبروا أرض الإسلام واحدة، لهم الحق في التدخل دون غيرهم. فما كان من العراق إلا أن تصدى لهذا الشعار من خلال دخوله في حرب طاحنة مع إيران استمرت لـ (8) سنوات من الفترة (1980- 1988م) سميت في العراق "بقادسية صدام" وفي الأدبيات العالمية سميت بحرب الخليج الأولى. استطاعت هذه الحرب نظراً لطول فترتها الزمنية أن تلهي الجانب الإيراني في بعض الجوانب، لكنه ما أنفك عن التصريح بعائدية الجزر الثلاث له، ومثل هذه السياسة الصفوية، القاجارية والملكية الشاهنشاهية والجمهورية إنما تمثل عنصرية قومية فارسية، ربما معركة الجسر عام 635 لم تبلور مفهوم الامن القومي العربي في ذلك الوقت المبكر قبل أن يلتمس العرب جوهر السياسة التي تمارسها إيران الإسلامية (الخمينية) تجاه العرب والمسلمين.

وكان على القيادات العربية أن لا تبور مفهوم واضح لأمن العرب طالما إيران على حدود العراق ودول الخليج بعد حروب العرب مع اسرائيل 1948، 1967، 1973 واستراتيجية الشاه، كما نقلها مدير السافاك الايراني الجنرال نعمة الله نصيري لنظيره الاسرائيلي عام 1964 ان إيران يهمها ان يشتبك العرب في حروب طاحنة مع اسرائيل لكي تفوز إيران بالتقدم

العلمي على كل العرب وخاصة الجاورين لها، وأن لا يدير العراق رأسه نحو عرب الأحواز.

3. خطأ العراق الاستراتيجي عام 1990

كان الخطأ الكبير الذي اقترفه الرئيس صدام حسين هو في احتلاله الكويت في 2 آب عام 1990. وتداعياته على الأمن العربي، وأمن عرب المشرق "دول الخليج" كانت مخيفة بسبب وجود النفط وأهميته للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والغرب عموماً. فالغرب لا يرغب التعامل مع قائد قومي مثل صدام حسين بات يملك 21٪ من احتياط النفط العالمي بعد رحيل الرئيس القومي جمال عبد الناصر من حلبة الصراع مع الغرب عام 1971. وبنظرة عاطفية مشحونة بالغضب على تصرف صدام حسين تجاه آسرة آل الصباح الكويتية، استدار زعماء عرب الخليج نحو إيران للاعتذار عما قدموه لصدام حسين من مليارات الدولارات في حرب الثمان سنوات مع إيران (1980-1988). غير أن ما يحمله زعماء ايران، في أن الفرصة مواتيه لاستثمارها ضد العرب مرة أخرى دون العواطف العابرة. ليقول (رفسنجاني)، ان من يريد ان يعبر إلى الجزر الثلاث فعليه دفع بحور من الدماء (حسب قول رفسنجاني). حيث قام بزيارة مفاجئة لجزيرة (أبو موسى) في آذار 1992، وصرح "إن أبو موسى ذات أهمية كبيرة لنا بسبب موقعها المميّز ونحن نعد أهلها حماة لحدودنا وهي أحد المواقع الحساسة من بلادنا"[1].

وعقب هذه الزيارة بادرت السلطات الإيرانية إلى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الإدارية يظهر منها إلى تأكيد سيطرتها وفرض هيمنتها على كامل تراب الجزيرة (أبو موسى) وعلى السكان المقيمين على أرضها في خطوة نحو ضمّها إلى أرضها واقعياً. ودللتّ في عملها أنها، منعت رعايا دولة الإمارات العربية المتحدة الموجودين في الجزيرة، وهم سكان الجزيرة الأصليين والوافدين العرب منهم والأجانب، من التجول في الجزيرة إلى ضمن كيلو متر مربع واحد، ونظراً لتغليب الجانب السلمي في عقل رئيس دولة

---

(1) اثناء زيارة فنسنجاني الاستفزازية للجزيرة عام 1992، كان قد وضع حجر الأساس ... انظر: صحيفة الوطن الكويتية الصادرة في 15 آذار 1992.

الإمارات العربية المتحدة وتقديره للموقف الصعب التي تمر به المنطقة (حرب الخليج الأولى 1980- 1988، وحرب الكويت 1990- 1991). فقد آثرت الانتظار وطرح القضية على الجانب الإيراني من أجل حسمها، لكن الجانب الإيراني فسر ذلك على أنه ضعف، فتمادى في إجراءاته من أجل الضمّ النهائي لجزيرة أبو موسى، حين قام ببعض الأعمال مثل إغلاق جميع المحلات التجارية في الجزيرة ولم تبق سوى الجمعية الاستهلاكية والتي لا تسد احتياجات جميع السكان، ومنعت دخول أي مواد إلى الجزيرة الا بموافقة القائد العسكري الإيراني (فرمندار). كما عمدت السلطات الإيرانية إلى منع المواطنين من بناء مساكن أو مرافق أو خدمات وحتى ترميم بيوتهم القديمة، كما رفضت السلطات الإيرانية العسكرية، السماح بإيصال خدمات الهاتف إلى الجزيرة، إذ لا يوجد في المنطقة التي يقطنها العرب إلا هاتفان، كما قامت بمنع إدخال السيارات التي تحمل لوحات إماراتية رسمية، ومنعت رفع العلم الإماراتي فوق الجزيرة خلافاً لما تنص عليه مذكرة التفاهم بين حكومتي الشارقة وإيران عام 1971م.

وامتدت التجاوزات الإيرانية، حيث عززت من تواجد قواتها العسكرية في الجزيرة ليصل عدد العسكريين إلى أكثر من (3000) جندي وضابط، ونصبت منصات صواريخ (سيلك ورم) الصينية الصنع المعروفة (Hy2)، بالإضافة إلى ذلك تدخلت في مناهج التعليم من خلال شطب العبارات الخاصة بتسمية الخليج العربي من الخرائط والوسائل الإيضاحية واستبدالها بالخليج الفارسي.

واستمراراً للسياسة الأمريكية في تدمير الدولة القومية في العراق، عام 1991، عمد الرئيس الأمريكي بوش الابن إلى تكمله ما بدأه الأب بمحاصرة العراق تمهيداً لغزوه واحتلاله، حيث استغلت إيران هذه الاحداث من أجل فك المقاطعة والعزلة الدولية المفروضة عليها، ولعبت اللعبة بشكل مزدوج، منها إرضاء بعض دول الخليج العربي التي تتمنى الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين وفي نفس الوقت هي ترفع شعار الشيطان الأكبر لإيهام مسلمي العالم إنها ضد غزو أمريكا للعراق المسلم. وبسقوط

بغداد مركز ثقل قوة عرب المشرق في التاسع من نيسان 2003، فتحت الأبواب مشترعة أمام الطوفان الإيراني. وفي سياسة توازن القوى التي خلص لها بخروج العراق من المعادلة. أي أن أمريكا بعملها هذا - أي احتلال العراق - قدمت العراق وبعض الشؤون الداخلية لدول الخليج على طبق من ذهب إلى إيران، والأحداث التي لحقت بالعرب بعد عام 2003م، أثبتت صحة ذلك. وعلينا أن نشير من خلال هذه الجزئية، أنه بالرغم من رغبة كل دول الخليج الإطاحة بنظام صدام حسين، لكن الأحداث والوقائع المتسارعة في المنطقة، افرزت إلى أنهم باتوا يحنّون لزمن صدام حسين، لا لشيء إلا لكون العراق هو صمام الأمان الفعلي لدول الخليج ورأس حربة مشرّعة في وجه إيران الصفوية على الدوام.

بعد قناعة إيران بخلو الساحة الإقليمية والخليجية لها، شرعت بإحياء مشروعها الإمبراطوري الصفوي من خلال بعض الاستراتيجيات، منها المطالبة بالبحرين واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الإيرانية وآخرها تصريح عام 2009م، بأنه لا توجد مسألة اسمها الجزر الثلاث، بل هناك خلاف حدودي حالهُ حال أي خلاف حدودي بين إيران ودول الخليج. وبات تدخلها في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي من خلال دعم وتسليح بعض الخلايا النائمة التي تهّدد باستعمالها في حال تعرضها لضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية بسبب برنامجها النووي.

اكتشفت في البحرين مؤامرة للإطاحة بالملك، مكونة من (250) شخصاً، بالإضافة إلى كشف السلطات البحرانية شبكة يقودها كبار المسؤولين، الغرض منها تبييض الأموال القادمة من الخارج باسم الحرس الثوري الإيراني، واكتشاف شبكة إيرانية اخرى في الكويت يقودها بعض العسكريين الكويتيين، الغرض منها تغيير نظام الحكم، وكانت الدافع لطلب بعض النواب الكويتيين المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران. أما آخر التدخلات الإيرانية في العراق، فقد كان تشكيل فرق اغتيالات مهمتها تصفية العسكريين من الجيش العراقي السابق الذين ساهموا بالحرب ضد ايران، فضلاً عن اغتيال علماء الذرة والوجهاء والأطباء... الخ.

وقد لا يكون آخر نجاحاتها في التأثير على سير الانتخابات والقول الفصل لها فيمن يتولى رئاسة الوزراء والذي تغلبت على أمريكا بذلك، عندما قالت أمريكا نحن نوافق على أية حكومة عراقية توافق عليها إيران. ولم تكتف إيران بساحتها الخليجية، بل وسعت من نطاق تحركها من خلال الامتداد إلى الدول العربية والمجاورة، تحت مسمى (الهلال الشيعي). حيث تبنت مواقف حزب الله في جنوب لبنان من خلال دعمه بالمال والسلاح وجعله حلقة المعارضة القوية والمؤثرة على أمن واستقلال لبنان. وأطرّت هذه التوسعات من خلال دعمها لحركة حماس الفلسطينية ومدها أيضاً بالمال والسلاح لكي تشغل الجانب الإسرائيلي عن توجيه ضربة لإيران. كما ذهبت إلى توسعها في دعم الحوثيين اليمنيين والذين بفضل الدعم الإيراني استطاعوا أن يصلوا إلى حدود السعودية. ولم تكتف إيران بذلك بل نقلت مجال انتشارها إلى دول مثل باكستان وافغانستان وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وخاصة المسلمة منها.

وفيما يخص محور بحثنا هذا (قضية الجزر الثلاث) والمطالبة بها، فلا أحد ينكر، أن خروج العراق من سياسة التوازن الاقليمي في المنطقة قد أثر على هذه القضية. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن العراق منذ الوهلة الأولى للاحتلال حمل راية السياسة القومية، حيث قطع علاقته الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا عام 1971، فهو قد حمل ملف الجزر الثلاث إلى مجلس الأمن، وفي حرب الخليج الأولى ربط انسحابه من الأراضي الإيرانية بانسحاب إيران من الجزر الثلاث. وهذا الفراغ المفاجئ للسياسة القومية قد أثر بلا شك على صانع القرار السياسي الإماراتي في تعامله مع هذ القضية في ظل ظروف مواتيه للجانب الإيراني على حساب الجانب الإماراتي والعربي.

المبحث الثالث

التفاوض السلمي خيار الإمارات العربية مع إيران 1992- 2012

إن التفاوض عملية قديمة قدم التاريخ، ولقد عرفت الحضارات البشرية (التفاوض) بقصد تحقيق الأهداف السياسية، والمنافع الاقتصادية، وأحياناً الغايات العقائدية، فاستخدمت الأمم والأقوام التفاوض في تنظيم العلاقات فيما بين القبائل أو المدن أو الدول والشعوب والأمم، وهكذا شاع أسلوب المفاوضة في السلم وفي الحرب. ومن الشروط الرئيسية المفترض قيامها في شخص المفاوض، هي الإلمام الكامل بموضوع التفاوض والدراية بالسوابق التاريخية والوقوف على الأبعاد السياسية[1].

يقود الخلاف عادة إلى تباين وجهات نظر الفريقين المتنازعين، وتذرع كل جانب بحججه وأسبابه ودوافعه، وقد أكدت هيئة الأمم المتحدة منذ قيامها عام 1945م على حث الدول الأعضاء، على وجوب اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل المنازعات التي تنشأ بينهما[2]. فذهبت المادة (33) فقرة (1) من الميثاق لتؤكد بالنص "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر، أن يتلمسوا حلهُ بادي ذي بدء بطريق المفاوضة، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية..." [3].

والذي يهمنا في مبحثنا أعلاه، إبراز العلاقة بين المفاوض الإماراتي والمفاوض الإيراني ومن خلال بحثنا في الكثير من الكتب والمصادر والمواقع الإلكترونية، لم نجد شيئاً اسمه مفاوضة أو تفاوض، بمعنى المفاوضة المعتادة التي أشار لها ميثاق الأمم المتحدة بين الجانبين، لعدة أسباب منها:

---

(1) عصام العطية، القانون الدولي العام، وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، جامعة بغداد، ط2، 1980م، ص411؛ لمزيد من المعلومات، انظر: جريدة الصباح العراقية على الرابط التالي http://www.alsabah.com .

(2) فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، سنة 1992م، ص491.

(3) عز الدين فوده، النظم الدبلوماسية، ط2، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989م، ص35.

- وجود الأطماع الإيرانية الأزلية والتوسعية سابقاً، زاد عليها الأطماع المغلفة بغلاف العقيدة الدينية، للثورة الإسلامية الإيرانية، ليس فقط بأراضي الإمارات، بل تعدتها إلى العراق وكل دول الخليج. وثانياً، وتاريخياً في مناقشة أزمة الجزر الثلاث مع الجانب الإيراني، وتنظيم شؤونها. إنها كانت تدار من قبل بريطانيا، وهي الدولة المسئولة عن إدارة الشؤون الخارجية، وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات لدولة الإمارات، قبل إعلان الاستقلال والاتحاد سنة 1971م.

وهذا لا يعني أنه لا توجد مفاوضات بعد 1971م، وإن كانت باهتة، وُتقبر أغلب الأحيان من قبل الجانب الإيراني، وخاصة كلما مالت كفة الظروف والأحداث لصالحها[1].

وفي الآونة الأخيرة زاد الموقف الإيراني تصلباً وخاصة بعد احتلال العراق في 9 نيسان عام 2003م وإخراجه من المعادلة الإقليمية، والتي أثرت بدورها على صانع القرار الإماراتي. لذا وجدنا من الضرورة بمكان. أن نسترشد بميثاق الأمم المتحدة في فض المنازعات بالطرق السلمية، وخاصة المادة (33 فقرة 1) ومن ثم مطابقة ما ورد ببنود المادة أعلاه على مواقف وأفعال وتصريحات وحجج كلا الطرفين وبشكل مقتضب.

1- المفاوضة الدبلوماسية الاعتيادية المباشرة

Ordinary Diplomatic Negotiation

وتعتبر هذه الطريقة من الطرق المباشرة في إجراء مفاوضات لحل النزاع، وقد سميت بالطريقة الاعتيادية، لأنها الطريقة المعتادة التي تستخدمها الدول لحل خلافاتها بتقابل ممثلي الطرفين على طاولة واحدة بصورة مباشرة، وجهاً لوجه.

تسوى المشكلة ويصل الطرفان إلى اتفاق حولها، من دون أن يظهر لها صدى يلفت أنظار الدول الأخرى ويهدد مصالحها والسكان والقوة

---

(1) هايل عبد المولى طشطوش، مبادئ أساسية في العلوم السياسية، ط1، الأردن، 2007م، ص148.

العسكرية، دون أن يجعل أي إيران في وضع تفرض شروطها على المفاوض الإماراتي، ومع ذلك تتهرب من اللقاء لضعف حجمها[1].

وحسن النية كان متوفراً على الدوام لدى الجانب الإماراتي، عندما أكد ذلك وزير خارجية دولة الإمارات (راشد عبد الله النعيمي) خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة (48) في 1993/10/4م) والتي أشار فيها إلى حل المنازعات بالحوار وبالطراق السلمية، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، استهدافاً لبناء الثقة ولتعزيز السلم والأمن والاستقرار والتعايش وحسن الجوار بين دول المنطقة) [2].

2- المساعي الحميدة Good Offices:

حينما تتدخل عوامل جديدة في الموضوع المختلف عليه بين دولتين، ولا تستطيع هاتان الدولتان من إيجاد حل للخلافات بينهما بصورة منفردة، هناك من طرق المفاوضة الدبلوماسة لحل المنازعات الدولية الأخرى، ما تسمح بإشراك دولة ثالثة، أو منظمة دولية تقدم مساعدتها أو إبداء مشورتها للطرفين بصورة موضوعية وحيادية.

وهذه الطريقة تسمى بالمساعي الحميدة للدولة الثالثة، وفي هذه الحالة يصبح الخلاف الذي يكون من نوع بسيط في البداية، إلى مشكلة تستدعي الحل وعلى هذا الأساس فإن مهمة الدولة الثالثة، إقناع الطرفين بكافة الوسائل الحميدة بالرجوع إلى استمرار المفاوضة بينهما، بغية الوصول إلى حل يعيد العلاقات الطيبة بينهما، ويستلزم ذلك استخدام الحكمة والصبر والكتمان التام، وينهي دور الدولة الثالثة، فور موافقة

(1) غالب علي الداودي مذكرات في مبادئ العلوم السياسية، الجزء الثالث، البصرة دار الطباعة الحديثة، 1996م، ص60؛ لمزيد من المعلومات انظر: هايل عبد المولى، المصدر السابق، ص152 وما بعدها؛ ولمزيد من المعلومات أنظر: أحمد أبو الوفا، المفاوضات الدولية دراسة بعض جوانبها القانونية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية القاهرة، دار النهضة العربية، 2005م، ص7 وما بعدها.

(2) مليود المهذبي، المفاوضة في القانون الدولي، جامعة الدول العربية، القاهرة، المصدر السابق، ص1؛ لمزيد من المعلومات انظر: جلال التدمري المصدر السابق، ص370 وما بعدها.

الطرفين بالرجوع إلى المفاوضات[1]. وقد عملت الإمارات ما بوسعها مع سوريه (حافظ الأسد) لتكون الدولة الثالثة، غير أن إصرار إيران، قد خيب آمال الحليف السوري الرئيس حافظ الأسد.

3- الوساطة Mediation:

بناء على طلب الطرفين المتنازعين في خلاف ما، من الدولة الصديقة أن تساهم في المفاوضات الجارية إلى حين انتهائها أو انقطاعها، فتبدي رأيها في المطالب التي يتقدم بها الطرفان، منها وترد منها، ثم تقدم الاقتراحات التي تعتقدها موافقة وعادلة[2]. ويجب أن تتمتع الدولة صاحبة الوساطة بقبول الطرفين بالإضافة إلى العدالة، والمهارة، والرأي السديد، وأن تكون حيادية، فتحول دون التراشق بالتهم، وتهدئ الضغائن الكامنة، وتقرب الآراء المتباينة، وأن يكون الحق دينه. ولقد ثبتت طريقة الوساطة في مؤتمر (لاهاي 1899م). بوصفها احدى الطرق السلمية لحل المنازعات بين الدول، وقبل هذا التاريخ كان ينظر إلى هذه الطريقة بشيء كبير من الريبة، ولاسيما إذا كانت الدولة الوسيطة كبيرة وذات نفوذ، والوساطة نافعة في السلم والحرب. ففي حالة السلم يكون دور الدولة الوسيطة، أداة لمنع وقوع الحرب بين الطرفين المتنازعين. وفي حالة الحرب، فإنه يكون أداة لإنهاء الحرب[3]. وهنالك بعض الحالات المحدودة في ميثاق الأمم المتحدة، تكون الوساطة فيها الزامية، ومن هذه الحالات البارزة، تلك التي تعقد فيها معاهدات يشترط أحد بنودها الرجوع إلى وساطة دولة ثالثة أو اكثر، حين نشوب خلاف بين الطرفين أو الاطراف المتعاقدة. وغالباً إن مفاوضات بهذا الشكل تدور حول خلافات بسيطة، ومتوسطة الأهمية ليس لها صفة

---

(1) أ. د. سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، السلسلة القانونية (11) بغداد مطبعة دار القادسية، بغداد، 1985م، ص50.

(2) د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، 1987م، ص415 وما بعدها؛ لمزيد من المعلومات عن المفاوضات انظر: أحمد عبد الونيس وأحمد الرشيدي، مذكرات في التنظيم الدبلوماسي والقنصلي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، د.ت. ، ص60 وما بعدها.

(3) سموحي فوق العادة، القانون الدولي العام، ط1، القاهرة، 1996م، ص768.

المشاكل المعقدة التي تستدعي اشتراك دولة ثالثة، أو عدد من الدول والمنظمات الدولية، كالأمم المتحدة مثلاً[1]. وإذا توافر شرط حسن النية بين الطرفين، فإن الخلاف سيتم تسويته بسرعة ولا يثير أي ضجة، ويضاف إلى شرط حسن النية لإنجاح عملية المفاوضة، شرط تكافؤ الطرفين المتفاوضين في القوة السياسية والقوة العسكرية، ودونهما يجعل الدولة الأقوى تفرض التسوية وفقاً لشروطها، وهذا مما يلجئ الدولة الأضعف إلى الطرق الأخرى[2]. وجربت الإمارات المفاوضات الشفهية والتحريرية مع إيران منذ عام 1992، ففي المحادثات الشفهية، تحدث الطرفان في جلسات قليلة ومحدودة. وتبادل الطرفان أثنائها التخاطب[3] الرسمي التحريري، وكانت المذكرات والرسائل الرسمية، وسجل محاضر الجلسات في التواقيع الرسمية، كي تكون المرجع الرسمي في المستقبل[4].

غير أن إيران وفي كل مرة، تبدأ الكلام بالأخوة الإسلامية، وقبل أن يوشك الحديث الرسمي بينهما ينتهي كما بدأ، يقول المفاوض الإيراني، ليس لدينا هناك مشكلة أسمها الجزر، أنها إيرانية ولا نجد هناك حاجة لإعادة الحديث عنها، نحن ننظر إلى علاقات متطورة مع الإمارات على كافة الأصعدة!!

4- لجان التحقيق الدولية International Commission of Inquiry

كان من بين الأمور التي تولاها مؤتمر لاهاي الأول عام 1889م والثاني عام 1907 هي إمكانية تشكيل لجان دولية تكون مهمتها دراسة للوقائع بالذات للمساءلة المختلف عليها بين دولتين، كطريقة أخرى من طرق حل النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية.

وعلى هذا الأساس جاءت المادة التاسعة من توصيات (مؤتمر لاهاي الثاني عام 1907م) مؤكدة على تأليف اللجان الدولية في حالة حصول

---

(1) انظر: هايل عبد المولى، المصدر السابق، ص152 وما بعدها.

(2) غالب علي الداودي، المصدر السابق ذكره، ص61.

(3) محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1970، ص777.

(4) المصدر نفسه، ص913.

الخلافات بالصورة الاختيارية التالية (ترى الدول المتعاقدة انه من المفيد ومن المرغوب فيه أن يلجأ الطرفان لحل الخلافات ذات الطابع الدولي، والتي لا تمس الشرف، ولا تتعلق بالمصالح الجوهرية، والتي يستعصي[1] حلها بالطرق الدبلوماسية، إلى تأليف لجنة تحقيق دولية تتولى دراسة وقائع الأمور عن كثب وحل الخلاف الناشئ حلاً مشبعاً بروح التجرد والنزاهة)[2].

والرجوع إلى لجنة تحقيق دولية، لا يتم عادة إلا بموجب اتفاق بين الطرفين المتنازعين، تتحدد فيه جميع المسائل التي تهمها، كتاريخ البدء، ومدة الدراسة، والكيفية التي تتألف منها اللجنة، وصلاحيات أعضائها، وأن تقرير اللجنة لا يلزم أياً من الطرفين، وأنه مجرد تدقيق وإعداد للحوادث والحقائق لا غير، وليس له صفة قضائية أو إجبارية[3]. وإيران تدرك، ان لجنة التحقيق في ظل الظروف الدولية الحالية (بسبب البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل) سيكون قرار اللجنة ذو صيغة سياسية.

5- التحكيم Arbitration:

تعود ممارسة طريقة التحكيم في حل المنازعات بين الدول إلى الأزمان القديمة، حيث كانت شائعة منذ القدم، كما حدث بين مملكتي (كيش) و(أورك) في الألفية الثالثة قبل الميلاد وخلال حقبة العهد السومري لحكم العراق[4]. واستمرت منذ ذلك التاريخ بعد ولادة المسيح (ع).

وعندما جاء الإسلام رسخ هذا المبدأ أي التحكيم في حياة العرب والمسلمين، فقد تم في مؤتمر لاهاي الدولي 1899م، إعلان المؤتمرين بأنه (حين نشوب نزاع بين الدول فعلى تلك الدول حل ذلك النزاع بطرق سلمية وعدم

---

(1) آرثر نوسبوم الوجيز في القانون الدولي، ترجمة وتعليق رياض القيسي، ط1، بغداد، 2002، ص364، لمزيد من المعلومات انظر: ابراهيم احمد عبد، فعالية مبدأ التسوية السلمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2002، ص364.

(2) عصام العطية، مصدر سبق ذكره، طبعة جديدة رقم/6، سنة 2005م؛ لمزيد من المعلومات انظر: حسين إبراهيم قادري، النزاعات الدولية، دراسة وتحليل، الأردن، 2009م، ص165.

(3) سبعاوي ابراهيم الحسين، حل النزاعات بين الدول العربية بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987م، ص182.

(4) Kremer Samuel, "L Historie commerce, a summer" ed arthaud – France, 1958, p. 67.

اللجوء إلى الحرب. ومن بين هذه الطرق السلمية التي أوصى بها المؤتمر لحل النزاع القائم هي، تأليف هيئة تحكيم يكون واجبها دراسة موضوع الخلاف الإماراتي الإيراني وإعطاء تقريرها في ضوء الحقائق واحترام القانون[1].

اشترط المؤتمرون احتواء التحكيم على بعض الخصائص، والتي تشجع الدول على اللجوء اليه في حل الخلافات القائمة بينهما ومنها:

- كون يتيح للأطراف المتنازعة اختيار هيئة المحكمة بنفسها، وكونه يدعو بعرض المسائل المختلف عليها، بدافع منها لغرض حل المشاكل القائمة بينها.
- قبول حكم الهيئة التحكيمية المختارة، تلك الهيئة التي تسير في حكمها بموجب الأسس القانونية والمستمدة من القانون الدولي[2].

ويتم الذهاب إلى هيئة التحكيم، عن طريق اتفاق تعقده الأطراف المتنازعة، وعن طريق هذا الاتفاق توضع شروط التحكيم ويحدد موضوع الخلاف، وطريقة اختيار الهيئة التحكيمية، ومكان اجتماعها[3].

وإن ما يساعد هيئة التحكيم على التوصل إلى نتائج طيبة ترضي الأطراف المتنازعة مجال السيطرة الواسعة التي توضع بيد الأطراف نفسها، وفي اختيار الحكام والمكان، ولها حرية الخيار في اختيار التحكيم من عدمه، وفقهاء القانون الدولي يحبذون هذه الطريقة في حل المنازعات[4]. وايران لا تجد منفعه من التحكيم، إذا ما شارك غربيون في الهيئة، ولن يكون للايراني، أو للايرانيين نصيب في اثبات الجزر إنها إيرانية.

6- التسوية القضائية Adjudication:

تشكلت محكمة العدل الدولية، في منتصف شباط عام 1922م، وحدد عدد أعضائها بـ (15 عضواً). تكون مدة كل عضو فيها (9) سنوات،

---

(1) آرثر فوسبوم، الوجيز في القانون الدولي، المصدر السابق، ص367.

(2) إبراهيم أحمد عبد، فعالية مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1987م، ص48.

(3) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، القاهرة منشأة المعارف بالإسكندرية، 1966م، ص777 وما بعدها.

(4) سموحي فوق العادة، المصدر السابق، ص816.

ينتخبون عن طريق ترشيح محكمة التحكيم الدائمة، والتصويت عليهم من خلال عصبة الأمم المتحدة[1].

وتم احياء محكمة العدل الدولية سنة 1946م بعد تشكيل الأمم المتحدة، مع إضافة بند بتبديل ثلث الأعضاء كل 3 سنوات، والذهاب إلى المحكمة أمر اختياري بين الدول في حالة حصول نزاع بينهما، لكن الأمر المهم هو أن قراراتها تكون ملزمة في جميع الأحوال، وبموجب المادة (94) من ميثاق الأمم المتحدة (يتعهد كل عضو من اعضاء الأمم المتحدة، أن يقبل بالحكم الذي يصدر عن محكمة العدل الدولية في كل نزاع. وإذا امتنع احد المتقاضين في تنفيذ حكم المحكمة، فللطرف الآخر ان يلجأ إلى مجلس الأمن، الذي يقدم توصياته في هذا الشأن لغرض تنفيذ الحكم). هذه هي أهم طرق المفاوضات الدبلوماسية التي تستخدمها الدول اليوم لحل المنازعات بينهما بالطرق السلمية والتي كان على الطرفين الإيراني والإماراتي اللجوء اليها[2].

وبعد ظهور النفط، كانت المفاوضات تجري وتدار من قبل الدولة المنتدبة أو الحامية، وكان هو الحال مع الإمارات العربية من خلال بريطانيا، ولكن بعد ازدياد الدول وتشعب المصالح وظهور المنظمات الدولية، ظهرت الحاجة إلى التنظيم في ادارة العلاقات الدولية، بغية المحافظة على الحقوق وحفظ السلم والأمن الدوليين، ولا سيما بعد ظهور الأسلحة النووية.

وخاتمة القول، كان جل مطلب الإمارات من إيران هو الجلوس إلى مائدة المفاوضات المباشرة، لحل قضية الجزر الثلاث على أساس حسن الجوار والرابطة الإسلامية، لكنها فشلت[3] للأسباب التي سبق ذكرها، مما جعلها

---

(1) هايل عبد المولى طشطوش، المصدر السابق ذكره، ص156؛ لمزيد من المعلومات عن التفاوض انظر: سيد عليوه، مهارات التفاوض والجوانب القانونية للتعاقد، مركز القرار للاستشارات، القاهرة مكتبة جزيرة الورد، د.ت، ص31 وما بعدها.

(2) نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، ط1، الأردن دار الكرمل للنشر، عمان، 1984م، ص300.

(3) محمد منذر، العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، ط1، عمان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002م، ص79؛ وانظر أيضاً: سيد ابراهيم الدسوقي،=

تنادي بالتحكيم، والتسوية القضائية وخير من وصف موقف إيران التفاوضي، ما جاء على لسان المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في (خطاب العيد الوطني للدولة في 1993/12/2م) والمقابلة الصحفية لجريدة الخليج معه، بالعد المرقم 5424 في 1994/3/20م) جاء فيه: "إن دولة الإمارات العربية المتحدة، أعربت عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام 1971م. وإننا لا نزال ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية، ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول". وأشار في اللقاء الصحفي "نحن نريد شيئاً جديداً، لكننا عند سماع كلام إيران وتصريحاتها، نجد فيه بعداً عما نفكر به نحن. فالإنسان الذي يستولي على حق من الحقوق ويشهد ويدعي أن هذا ملك سابق له، كيف نتفاوض معه؟ ونحصل على شيء منه؟ أما الإنسان الذي يقول أنا عندي هذا الشيء، وأنا عندي براهين على حقي فيه، فعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم، فإن كانت أقوى فلهم الحق، وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا، ولو كانت تصريحات إيران بهذا الشكل، نحن نقول نعم هذا جيد وصحيح، ولكن إذا قيل أن لدينا براهين ولا نعرف إذا كانت هناك براهين، عند إخواننا وجيراننا، ولكن لا يقرر صحة هذه البراهين الا (التحكيم). اقصد اللجوء إلى محكمة العدل الدولية"[1].

من خلال ذلك، نلاحظ ان القيادة الإماراتية، قد استشعرت بالخلل الذي سيحدث في المنطقة، وخاصة بعد احتلال العراق في 9 نيسان 2003، والانسحاب الامريكي من العراق كانون الأول 2011، حينما أعلن الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) استراتيجية تقليص التدخل الامريكي الخارجي، وهو ما ينبغي تحمله من قبل حلفاءها وفي مقدمتهم فرنسا. حيث سارعت

=العلاقات الدبلوماسية المعاصرة بين النظرية والتطبيق، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007م، ص23.

(1) جلال التدمري، المصدر السابق، ص301.

القيادة الإماراتية إلى خلق سياسة توازن القوى في المنطقة، (حتى ولو كانت غير عربية) بسبب خروج العراق من دائرة النفوذ. فكان التحالف الفرنسي- الإماراتي، والذي توّج بافتتاح قاعدة فرنسية في (أبو ظبي)، شيدت بالقرب من مضيق هرمز (مقابل ايران)، وعلى مساحة (12) هكتار، وسميت بقاعدة (السلام). هذه القاعدة تم افتتاحها في شهر مايو/2009م، وتضم أكثر من (400) عسكري في ثلاثة مواقع هي قاعدة بحرية في ميناء ابو ظبي، وقاعدة جوية بالإضافة إلى معسكر للتدريب على القتال في المدن والمناطق الصحراوية، ولا جدال في ذلك أن القاعدة استقبلت المزيد من المقاتلات الفرنسية التي تجد لها ملاجئ في (قاعدة خفره الإماراتية)[1].

ولعل من أبرز الدوافع التي دفعت صانع القرار السياسي الإماراتي إلى هذا التوجه، هي التطورات والافرازات التي تلت عملية احتلال امريكا للعراق في 9 نيسان عام 2003، وما نتج عنه، من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، ناهيك عن تزايد حدة التوتر بين امريكا وايران وخاصة في قضية (المفاعل النووي)[2] والتعنت الايراني في الاستجابة للمطالب الدولية، بالإضافة إلى تنامي حدة التوتر بين العرب وايران بصورة عامة[3].

---

(1) ملف الأهرام الاستراتيجي، حزيران العدد 175، المصدر السابق، ص84.

(2) تتبع إيران في سياستها مبدأ (التقية) أي (التمسكن) لحين (التمكن). وهي سياسة تزلف، قادت الرئيس الإيراني محمود احمد نجاد الدفاع عن مدير مكتبة "اسفنديار رحيم مشائي" والاخير يطلب من المغتربين الايرانيين الذين حظروا إلى طهران في اجتماع موسع كبير القول: أنه ينبغي أن تعرض إيران للعالم ايديولوجيتها الخاصة بدلاً من الاسلام. وقد اثار ضجة بين رجال الدين. وفي الفترة الأولى من حكم محمود أحمد نجاد، اشار اسفنديار رحيم مشائي ان إيران عدو للحكومة الاسرائيلية ولكنها صديقة للشعب الإسرائيلي. ورد الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد، ان مناخ الانتقاد ضروري، ولا ينبغي ان يدان احد بسبب ابداء وجهات نظره. كما انه ليس كل خلاف في الرأي يؤدي لمعركة كلامية.

انظر: صحيفة الرأي الأردنية الصادرة في (12) آب 2010.

(3) هيثم عبد العظيم، التعاون العسكري الفرنسي- الإماراتي/بناء معسكر السلام، أول قاعدة فرنسية في الإمارات على الرابط:

http://www.dw-world.de/dw/articie

لم تكن دولة الإمارات الأولى في استضافة قوات أجنبية، ولن تكون الأخيرة، فالدول الخليجية في مجموعها تتمركز بها قواعد اجنبية، (أمريكية وفرنسية). ولعل هذا ما يبرهن على هشاشة النظام الأمني في تلك المنظومة الخليجية، مقارنة بالمنظومة الأمنية على الساحل المقابل. ويظهر لمن يتابع التصريحات الايرانية الاستفزازية ضد دول الخليج، ما يعطي المبرر لمزيد من التعاون الفرنسي الإماراتي، حيث ترسو الوحدات البحرية الفرنسية قبالة السواحل الإماراتية ثلاثين مرة كل عام. كما يتم إرسال الطيارين العسكريين الفرنسيين إلى الإمارات، مرتين في العام للقيام بدورات تدريبية.

وتوج هذ االتعاون الفرنسي - الإماراتي، بتوقيع الرئيس الفرنسي السابق (ساركوزي) صفقة سلاح عملاقة تتجاوز قيمتها (12) مليار دولار، فضلاً عن توقيع اتفاق بتزويد الإمارات بمفاعلين[1] نوويين بقيمة تتراوح (50/25) مليار يورو. وتقوم شركة توتال وسريس صانعة المفاعلات النووية، المملوكة للحكومة الفرنسية بإنشاء المفاعلين[2].

---

(1) جريدة الاتحاد الاماراتية، 2001/6/25.

(2) ملف الأهرام الاستراتيجي، الدورة الخامسة عشر، العدد 175، تموز 2009م، ص83 وما بعدها.

الاستنتاجات

1- إن إيران بثقلها التاريخي ووزنها الاقتصادي والبشري والعسكري، وتشعب مصالحها الاستراتيجية والسياسية في الخليج والعالم لا يمكنها أن تقبل بدور هامشي لا يحقق اهدافها القومية في أمن الخليج. ذلك ما يجعلها تضغط على دولة الإمارات (مخابراتياً) لأن تقبل بما حصل للجزر الثلاث وبعكسها، فهي مستعدة للقول أن كل ساحل الإمارات الغربي هو أرض ايرانية بدليل مطالبتها بالبحرين منذ عام 1845، وان استمرار الحديث عن الجزر الثلاث يعني استمرار الحديث عن البحرين.

2- ان الحديث الإيراني في (زمن الشاه السابق) وزمن (الثورة الإسلامية الخمينية الحالية) حول سيادة إيران على الجزر الثلاث هي مسألة قومية قبل أن تكون اقتصادية وأمنية، ويجدها كل الرؤساء الإيرانيين مسألة حيوية لبقاء ولاء مكونات المجتمع الإيراني (الفرس، والعرب، والبلوش، والأكراد والتركمان والآذريين)، ضمن وحدة الجمهورية الإسلامية... ومرشد الجمهورية الإسلامية (علي خامنئي) إذا ما ضاقت به المسألة السياسية فهو قادر لأن يقول للاقليات "إنما المؤمنون أخوة" ومن يريد الانفصال أو التضحية بجزء من التراب الإيراني إنما يصنف في قائمة غير المؤمنين... والعواقب معروفة.

3- أن العلاقات الإيرانية - الخليجية بشكل عام، والاماراتية الايرانية بشكل خاص مبنية على سياسة الريبة والشك وعدم الثقة، وتجد المملكة العربية السعودية ان تطور العلاقات بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي كالكويت وعُمان ربما يزيل الكثير من عناصر التوتر وهي تخشى من قيام ثورة شعبية في محافظتي الاحساء والقطيف في المملكة العربية السعودية، وهي لذلك لا تحبذ أن تضخم الخلاف الإيراني - الإماراتي حول الجزر الثلاث، باعتبار هناك قضايا عالقة اكثر أهمية مثل بقاء البحرين مملكة مستقلة.

4- ان ما ينسحب على النقطة السالفة الذكر، ربما ينسحب على الدور البريطاني والامريكي وكليهما يجدان في التفاهم مع إيران اكثر نفعاً حتى بصيغة الصفقات دون الصدام. وكانت زيارة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمد نجاد إلى الإمارات واستقباله من قبل الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة وبقية أركان الدولة النموذج الذي تريده واشنطن ولندن.

5- ادراك دول الخليج عامة، ان المنطقة لا تتحمل ازمات اضافية بعد احتقان (الأزمة النووية الايرانية)، واحتلال العراق عام 2003، والازمات المالية العالمية، وليس هناك ما يجبرها على قطع العلاقات مع طهران بسبب الجزر الثلاث. ولعل ما شجعت دولة الإمارات أن تؤسس لعلاقة وطيدة مع فرنسا لحمايتها من أي تطرف ايراني قادم.

6- ان تكرار المطالب باستعادة الجزر من خلال قمة ابو ظبي (1998)، لدول مجلس التعاون الخليجي وقمة المنامة (2000)، وقمة مسقط (2001)، وما بعد احتلال العراق عام 2003، جعل إيران تذهب إلى التشدد في العمل على تغيير هوية الجزر الثلاث لإضفاء الطابع الإيراني عليها، والتأكيد على الحل الثنائي، ورفض اللجوء إلى المحكمة الدولية، دون اعتبار الجزر الثلاث قضية نزاع حدود.

من خلال ذلك، يظهر امامنا السؤال الجوهري، هو، ما هي السبل التي ينبغي على دولة الإمارات اتباعها لسد الفجوة في القوة العسكرية، والسياسية، والبشرية والأمنية بين الطرفين. ذلك من خلال التوصيات.

التوصيات

1- على دولة الإمارات العربية المتحدة صياغة وتشريع الكثير من القوانين الميسرة من أجل جلب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى دولة الإمارات، لفائدتين، الأولى (اقتصادية)، والثانية وهي الأهم، (الأمن) حيث وجود هذه الاستثمارات العالمية داخل الإمارات تعد القوة الخفية في وجه كل من يهدد أمن الإمارات، حين تهب هذه الدول لحماية مصالحا ورؤوس أموالها وخاصة الولايات المتحدة وروسيا.

2- الاستفادة من فرصة التوتر الحاصل بين أمريكا والغرب من جهة وإيران من جهة أخرى، فيما يخص أزمة المفاعل النووي، ومطالبة هذه الدول من قبل الإمارات بمساعدتها على إنشاء مفاعل نووي إماراتي للأغراض السلمية يوازي المفاعل النووي الإيراني، ولو أن ذلك سيؤدي بالمنطقة إلى سباق تسلح ويثقل الميزانية العامة للدولة ويرهق المواطن لكن لا ضير في ذلك استناداً إلى الضرورة الملجئة.

3- تأكيد الهوية العربية في دولة الإمارات من خلال الاعتماد المتزايد على العمالة العربية بدلاً من العمالة الأجنبية من خلال خلق سياسة توازن بشري ذلك من خلال مساعدة دولة الإمارات العربية المتحدة لليمن، من أجل الانضمام إلى مجلس تعاون دول الخليج العربي، لكي يمكن الاستفادة منها في خلق توازن اقليمي بشري في المنطقة بعد خروج العراق من معادلة التوازن الاقليمي، والذي في الوقت ذاته يعد اليمن من الدول القريبة لعادات وتقاليد أهل الخليج، بالإضافة إلى خبرة الجيش اليمني قياساً بدول الخليج في مساهماته القتالية ومنها، مشاركته في حرب الخليج الأولى إلى جانب العراق، ومقاتلته الحوثيين، ومقاتله تنظيم القاعدة.

4- لا ضير من الارتكاز على حليف دولي يحمي الإمارات من الأطماع الاقليمية، وايران طامع يحمل أيديولوجية توسعية، وخير ما فعلت الإمارات من خلال توقيعها بعض الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع

فرنسا. وفي مجال التسليح مع بعض الدول القائدة في المجتمع الدولي، والتي يكون لزاماً عليها حماية دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا القرار، جاء لذكاء ودراية صانع القرار السياسي الخارجي الإماراتي وهو يعرف الخلل في صغر المساحة وقلة عدد السكان، وكثرة الموارد والإيرادات، في مقابل طامع يفوق الإمارات في عدد السكان والمساحة والإيرادات.

5- العمل المتواصل على نقل قضية الجزر الثلاث إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة والمطالبة الفورية بعرضها على محكمة العدل الدولية، لتقول كلمتها، لأن إيران تراهن على عامل الزمن، وهو ليس في صالح الإمارات.

6- على دولة الإمارات العربية المتحدة، حث دول الخليج الأخرى على احياء مشروع (درع الجزيرة) وجعله أكثر فاعلية في مواجهة ظروف المرحلة الراهنة لتكاثر الأخطار، أي تحويلها إلى (درع الجزيرة).

7- المقاطعة الاقتصادية لإيران، ما لم تبت في مسألة الجزر الثلاث، وتعبر عن موقف ينم عن حسن النية في استئناف المفاوضات، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان عقوبة الحصار الاقتصادي، اثبت فاعليته في كثير من المواقف الدولية الراهنة فالعديد من الدول، غيرت من سياستها العامة نتيجة لوطأة الحصار الاقتصادي عليها.

8- الاتصال بمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربية ومنها العالمية، محاولين شرح وجهة نظر الإمارات العربية في حقها بجزرها الثلاث من خلال تقديم الأدلة والوثائق القانونية التي تثبت هذا الحق، وطلب مساعدتها في تبريز هذا الحق على مستوى الرأي العام الدولي.

9- تأكيد دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن خلال خبراءها القانونيين أن مذكرة التفاهم المبرمة بين حاكم الشارقة خالد بن محمد القاسمي وشاه إيران محمد رضا بهلوي عام 1971م، حول تقسيم جزيرة أبو موسى تعد في حكم الباطلة بطلاناً قانونياً. فكل ما بني على باطل فهو باطل، والباطل هنا هو الإكراه على التوقيع بالقوة

من قبل الشاه الإيراني وبريطانيا اللذان مارساه على حاكم الشارقة. والحجة الثانية، ان ديباجة مذكرة التفاهم، تنص على أن كلا الطرفين لا يعترف باجراءات الأخرى، وهذا يدل على أن للامارات حقاً تاريخياً معترفاً به من قبل المحتل البريطاني وهو إقرار بالغصب المقرون بالقوة المسلحة، وعلى دولة الإمارات العمل بجدية لإستعادة الجزر الثلاث مع صناع القرار في مجلس الأمن الدولي وخاصة فرنسا.

الخاتمة

الإمبراطورية البرتغالية، هي أول من أرسلت أسطولها البحري إلى منطقة الخليج ومضيق هرمز للتجارة، قبل أن يحمل الأسطول الجنود لإخضاع العرب والفرس سوية عام 1497. وبسبب هزيمة الشاه الفارسي إسماعيل الصفوي في معركة جالديران عام 1514 مع العثمانيين، عمد الصفوي إلى التعاون مع الغازي المسيحي (البرتغالي) لمواجهة الجيش العثماني (المسلم) القوي.

عملت شركة الهند الشرقية الانجليزية التي ظهرت عام 1600 دوراً لخدمة تجارة بريطانيا ومجهودها العسكري لإخضاع قبيلة القواسم على ضفتي الخليج (الشرقي والغربي) بعد تزايد أعمال القرصنة البحرية.

وقع البريطانيون معاهدة مع حاكم مسقط العماني عام 1798. ومعاهدة أخرى مع إمارات الساحل الغربي المتصالحة عام 1820. وفي عام 1892 كانت المعاهدة المكملة التي ألزمت شيوخ الإمارات بعدم الاتصال بأي دولة أخرى دون موافقة بريطانيا. وما وفرّتهُ المعاهدة، هو أن بريطانيا ملتزمة بالدفاع عن جزر الطنب (الكبرى والصغرى) وجزيرة أبو موسى العائدة لقبيلة القواسم.

بعد اكتشاف النفط في إيران والساحل الشرقي من الخليج عام 1908، وجدت إيران ان عليها المطالبة بالجزر الثلاث أو طلب تأجيرها لإيران مقابل اعترافها بالبحرين. وهي رغبة بريطانيا على أمل أن لا تنحاز إيران إلى صف "السوفيت" وتكون هي ودول معاهدة سعد آباد عام 1937 بجانب بريطانيا في أي حرب قادمة في أوربا والشرق الأوسط.

اعترفت إيران بدولة إسرائيل عام 1950، وكان ذلك محل تقدير واشنطن ولندن. وفي عقل شاه إيران (محمد رضا بهلوي) أن يسمح لإيران احتلال الجزر الثلاث لضمان أمن ناقلات النفط العالمية عبر مضيق هرمز، ومنع الشيوعية من الانتشار فيها. الأمر الذي دفع بريطانيا الضغط على حاكم الشارقة خالد بن محمد القاسمي لإجراء تسوية مع إيران حول

جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. وبموجب مذكرة تفاهم مع إيران، سمح حاكم الشارقة بدخول قوات إيرانية للجزيرة بتاريخ (30) تشرين الثاني عام 1971 أي قبل يوم واحد من انسحاب القوة البريطانية من شرق السويس. وبذلك تخلت بريطانيا من كل مسؤولية عن حماية إمارات الخليج والجزر الثلاث وفق معاهدة عام 1892.

اعتمدت إيران على الهجرة السرية لإمارات الخليج، وبناء الحسينيات، وتغلغل عناصر السافاك الإيراني في أجهزة امن الإمارات لإصدار الجوازات للقادمين الجدد من إيران. وكل ذلك من أجل خلخلة الأمن في دولة الإمارات إذا ما استمرت في مطالبها بالجزر الثلاث.

العراق تحت حكم حزب البعث (1968- 1990) كان هو القوة العربية القومية التي واجهت إيران خلال حرب الثمان سنوات. ولكن وبعد غزو الكويت في 2 آب عام 1990، لم يكن المفاوض الإماراتي على قدر من القوة لدفع المفاوض الإيراني للاعتراف بأحقية الجزر الثلاث. وللضرورات الأمنية، ذهبت الإمارات المتحدة التي ظهرت كاتحاد في كانون الأول 1971 إلى التحالف مع دولة في مجلس الأمن الدولي هي فرنسا، لحمايتها من أي اعتداء إيراني جديد.

قائمة الملاحق

الملحق (أ)



Political Agency,
Trucial States,
Dubai.
October 21st, 1961.

1033/61

Shaikh Saqr bin Muhammed Al Qasimi, Ruler of Ras al Khaima.

After compliments,

I have the honour to inform Your Excellency that Her Majesty's Ambassador in Tehran has now formally protested to the Iranian Government about the landing of an Iranian aircraft on Tunb Island to which your letter of September 15 to Mr. Winchester refers. Her Majesty's Ambassador also protested at the landing of a survey party on the island by launch on August 8 or 9.

Please accept my highest respect and regard.

(A.J.M. Craig)
H.M. Political Agent.

دار الاعتماد السياسية في الامارات
المتصالحة - دبي.
٢١ اكتوبر ١٩٦١ (الرقم ١٠٣٣/٦١)

حضرة الافخم الاكرم السيد الشيخ صقر بن محمد القاسمي ، حاكم رأس الخيمة الموقر.

بعد التحية والاحترام ،

يسرني ان اخبر فخامتكم بان سفير حكومة صاحبة الجلالة في طهران قد احتج الآن رسميا لدى الحكومة الايرانية حول هبوط الطائرة الايرانية على جزيرة طنب تلك التي تشير اليها كتابكم المؤرخ ١٥ سبتمبر الى المستر ونجستر. وكما ان سفير جلالتها قد احتج ايضا على نزول فرقة المسح في الجزيرة بالنشل في ٨ او ٩ من اغسطس.

وختاما تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

(اي. جي. ام. كريك)
المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة

الملحق (ب)

بسم الله تعالى

عدد [illegible]

١٩٢٨

سري



وكيل الدولة العلية البريطانية المعظمة في عمان الساحل

من جانب صاحب السعادة [illegible] الى حضرة الاجل الاكرم حميد المكارم والشيم المحترم الشيخ سلطان بن سالم حاكم راس الخيمة المحترم دام بقاه

بعد التحية والاحترام والسؤال عن جنابكم دمتم بكمال السرور وغاية [illegible] كما تودون

اخبر جنابكم على ان حضرة [illegible] مستر [illegible] المهندس [illegible] يريد الوصول

الى جزيرة طنب في النصف الاخير من الشهر الحالي لمدة اربعة او خمسة ايام

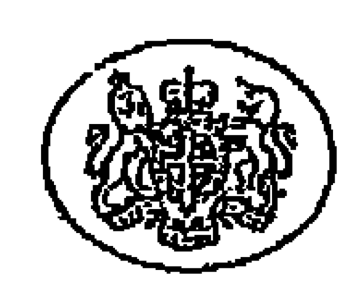
وذلك لفحص معدن المغرة الذي يريد التفاهم مع حضرتكم في خصوصه —

التمس من حضرتكم ان تتفضلوا بالاذن له ليتسنى له زيارة جزيرة

طنب وكذلك تكتبوا الى وكيلكم في جزيرة طنب عن ذلك. هذا

وتفضلوا بقبول فائق احترامي ودمتم — [illegible] ذي الحجة ١٣٤٦ [illegible] ١٩٢٨

الملحق (ج)



دار الاعتماد السياسي
في الامارات المتصالحة
دبي ، ١٧ مايو ١٩٥٨م.

حضرة الافخم الاسعد السيد الشيخ
صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة المحترم

بعد التحية والاحترام ،

لعلكم تذكرون يا
حضرة الشيخ بانه قد ألغيت مع
سوء الحظ زيارة البارجة البريطانية
المسماة " لوك روثوان " التي
كانت من المزمع قيامها في ١٦ و
١٧ نوفمبر .

٢. اننا نفهم الآن بأن
البارجة البريطانية المذكورة تود ان
تزور رأس الخيمة و جزيرتي نابيو طنب و
طنب من ٣٠ مايو = يوم الجمعة ١٢ ذو
القعدة الى حادي يونيو .

٣. وينوي القبطان أن يشيد
لوحة على نابيو طنب مكتوبا عليها
بأن الجزيرة ملككم كما كان يأمل أن
يفعل في زيارته السابقة . سأكون شاكرا
لو عينتم مندوبا من قبلكم ليشاهد
الاحتفال و أن البارجة "لوك روثوان"
سوف تصحبه على ظهر البارجة في
رأس الخيمة بتاريخ ٣١ مايو في الساعة
السابعة والنصف تقريبا أي ما يعادل الساعة
الثانية عشر و النصف صباحا ويرجعه الى
رأس الخيمة في الساعة السادسة أي ما
يقارب الحادية عشر حسب التوقيت العربي
مساء بعد الاحتفال في نابيو طنب.
وختاما تقبلوا بقبول فائق الاحترام.

هـ . بي . واكر

(اج . بي . واكر)
معاون المعتمد السياسي

H.M. Political Agency,
Trucial States,
Dubai.
May 17, 1958.

Shaikh Saqr bin Muhammed,
Ruler of Ras al-Khaimah.

After compliments,

You will remember, O'Shaikh, thab the visit of H.M.S. Loch Ruthwen to Ras al-Khaimah which was intended for November 16th and 17th unfortunat-ely had to be cancelled.

2. We now understand that H.M.S. Loch Ruthwen would like to visit Ras al-Khaimah and the islands of Nabiyu Tunb and Tunb from May 30th to June 1st.

3. The intention of the ship's Captain is to erect a plaque on Nabiyu Tunb to say that the isla[illegible] is your property, as he had hoped to do on his previous visit. I should be grateful if you would appoint a repsesentative to witness the cermony. H.M.S. Loch Ruthwen would take him on board at Ras al-Khaimah at about 7.30. a.m. on May 31st, and return him to Ras al-Khaimah about 6 p.m. after the cermony on Nabiyu Tunb.

Usual Ending.

H.B. Walker

(H.B. Walker)
Assistant Political Agent.

432

الملحق (د)
اتفاقية فينا لقانون المعاهدات

اعتمدت من قبل المؤتمر الأمم المتحدة بشأن قانون المعاهدات الذي عقد بموجب قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2166 المؤرخ في 5 كانون الأول/ديسمبر 1966، ورقم 2287 المؤرخ في 6 كانون الأول/ديسمبر 1967، وقد عقد المؤتمر في دورتين في فيينا خلال الفترة من 26 آذار/مارس إلى 24 أيار/مايو 1968 وخلال الفترة من 9 نيسان/ابريل إلى 22 أيار/مايو 1969، واعتمدت الاتفاقية في ختام أعماله في 22 أيار/مايو 1969
وعرضت للتوقيع في 23 أيار/مايو 1969
ودخلت حيز النفاذ في 27 كانون الثاني/يناير 1980

الديباجة

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، تقديراً منها للدور الأساسي للمعاهدات في تاريخ العلاقات الدولية،

واعترافاً منها بالأهمية المتزايدة للمعاهدات كمصدر للقانون الدولي وكسبيل لتطوير التعاون السلمي بين الدول مهما كانت نظمها الدستورية والاجتماعية،

وملاحظة منها أن مبادئ حرية الإرادة، وحسن النية، وقاعدة العقد شريعة المتعاقدين معترف بها عالمياً،

وتأكيداً منها بأن المنازعات المتعلقة بالمعاهدات، كبقية المنازعات الدولية، يجب أن تسوى بالطرق السلمية ووفق مبادئ العدالة والقانون الدولي،

وتذكيراً منها بتصميم شعوب الأمم المتحدة على إقامة شروط يمكن معها الحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة من المعاهدات،

واعتباراً منها لمبادئ القانون الدولي المقررة في ميثاق الأمم المتحدة مثل: الحقوق المتساوية، وتقرير الشعوب لمصائرها، والمساواة في السيادة واستقلال جميع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومنع التهديد

بالقوة أو استعمالها، والاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع،

واعتقاداً منها بأن التقنين والتطور التقدمي لقانون المعاهدات اللذين تحققا في هذه الاتفاقية سيدعمان مبادئ الأمم المتحدة المنصوص عنها في الميثاق، وهي المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتطوير العلاقات الودية وتحقيق التعاون بين الدول،

وتأكيداً منها بأن قواعد القانون الدولي العرفية ستستمر في حكم المسائل التي لم تنظم بأحكام هذه الاتفاقية،

قد اتفقت على ما يلي:

الجزء الأول – تمهيد

المادة 1: نطاق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على المعاهدات بين الدول.

المادة 2: استعمال المصطلحات

1- لأغراض هذه الاتفاقية:

(أ) يقصد بـ "المعاهدة" الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر ومهما كانت تسميته الخاصة؛

(ب) يقصد بـ "التصديق" و"القبول" و"الموافقة" و"الانضمام" الإجراء الدولي المسمى كذلك، والذي تقر الدولة بمقتضاه على المستوى الدولي رضاها الالتزام بالمعاهدة؛

(ج) يقصد بـ "وثيقة التفويض الكامل" الوثيقة الصادرة عن السلطة المختصة في الدولة التي تعين شخصاً أو أشخاص لتمثيل الدولة في المفاوضة، أو في اعتماد نص المعاهدة أو توثيقه، أو في التعبير عن رضا الدولة الالتزام به أو في القيام بأي تصرف آخر يتعلق بالمعاهدة؛

(د) يقصد بـ "تحفظ" إعلان من جانب واحد، أيا كانت صيغته أو تسميته، تصدره دولة ما عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو إقرارها أو

انضمامها إلى معاهدة، مستهدفة به استبعاد أو تغيير الأثر القانوني لبعض أحكام المعاهدة من حيث سريانها على تلك الدولة؛

(هـ) يقصد بـ "الدولة المتفاوضة" الدولة التي أسهمت في صياغة نص المعاهدة واعتماده؛

(و) يقصد بـ "الدولة المتعاقدة" الدولة التي رضيت الالتزام بالمعاهدة سواء دخلت حيز التنفيذ أم لم تدخل؛

(ز) يقصد بـ "الطرف" الدولة التي رضيت الالتزام بالمعاهدة وكانت المعاهدة نافذة بالنسبة إليها؛

(ح) يقصد بـ "الدولة الغير" الدولة التي ليست طرفاً في المعاهدة؛

(ط) يقصد بـ "المنظمة الدولية" المنظمة بين الحكومات.

2- لا تخل الفقرة الأولى المتعلقة باستعمال المصطلحات في هذه الاتفاقية بأي استعمال لهذه المصطلحات أو التي يمكن أن تعطى لها في القانون الداخلي لأية دولة.

المادة 3: الاتفاقات الدولية غير الداخلة في نطاق هذه الاتفاقية

إن عدم سريان هذه الاتفاقية على الاتفاقات الدولية التي تعقد بين الدول والأشخاص الأخرى للقانون الدولي أو بين الأشخاص الأخرى مع بعضها البعض، أو على الاتفاقات الدولية التي لا تتخذ شكلاً مكتوباً لا يخل بـ:

(أ) القوة القانونية لتلك الاتفاقات؛

(ب) سريان أية قاعدة واردة في هذه الاتفاقية على تلك الاتفاقات إذا كانت تخضع لها بصورة مستقلة عن الاتفاقية؛

(ج) بسريان هذه الاتفاقية على علاقات الدول مع بعضها البعض في ظل الاتفاقات الدولية التي تكون الأشخاص الأخرى للقانون الدولي أطرافاً فيها أيضاً.

المادة 4: عدم رجعية هذه الاتفاقية

مع عدم الإخلال بسريان أي من القواعد الواردة في هذه الاتفاقية والتي تكون المعاهدات خاضعة لها بموجب القانون الدولي بصورة مستقلة

في هذه الاتفاقية، لا تسري هذه الاتفاقية إلا على المعاهدات التي تعقد بين الدول بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لتلك الدول.

المادة 5: المعاهدات المنشئة لمنظمات دولية والمعاهدات المعتمدة في منظمة دولية

تطبق هذه الاتفاقية على أية معاهدة تعتبر أداة منشئة لمنظمة دولية وعلى أية معاهدة تعتمد في نطاق منظمة دولية وذلك مع عدم الإخلال بأية قواعد خاصة بالمنطقة.

الجزء الثاني - عقد المعاهدات ودخولها حيز التنفيذ

الفصل الأول: عقد المعاهدات

المادة 6: أهلية الدول لعقد المعاهدات

لكل دولة أهلية لعقد المعاهدات.

المادة 7: وثيقة التفويض الكامل

1- يعتبر الشخص ممثلاً للدولة من أجل اعتماد نص المعاهدة أو توثيقه، أو من أجل التعبير عن رضا الالتزام بالمعاهدة في إحدى الحالتين التاليتين:

(أ) إذا أبرز وثيقة التفويض الكامل المناسبة؛ أو

(ب) إذا بدا من تعامل الدول المعنية أو من ظروف أخرى أن نيتها انصرفت إلى اعتبار ذلك الشخص ممثلاً للدولة من أجل هذا الغرض وممنوحا تفويض كامل.

2- يعتبر الأشخاص التالون ممثلين لدولهم بحكم وظائفهم، ودون حاجة إلى إبراز وثيقة التفويض الكامل:

(أ) رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، ووزراء الخارجية، من أجل القيام بجميع الأعمال المتعلقة بعقد المعاهدة؛

(ب) رؤساء البعثات الدبلوماسية من اجل اعتماد نص المعاهدة بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمدين لديها؛

(ج) الممثلون المعتمدون من قبل الدول لدى مؤتمر دولي أو لدى منظمة دولية أو إحدى هيأتها وذلك من أجل اعتماد نص المعاهدة في ذلك المؤتمر أو المنظمة أو الهيئة.

المادة 8: الإجازة اللاحقة لتصرف تم بدون تفويض

لا يكون للتصرف المتعلق بعقد المعاهدة الذي قام به شخص لا يمكن اعتباره بموجب المادة 7 مخولاً تمثيل الدولة لذلك الغرض أي أثر قانوني ما لم تجزه تلك الدولة.

المادة 9: اعتماد نص المعاهدة

1- يتم اعتماد نص المعاهدة برضا جميع الدول المشتركة في صياغتها مع مراعاة الاستثناء الوارد في الفقرة (2).

2- يتم اعتماد نص المعاهدة في مؤتمر دولي بأغلبية ثلثي الدول الحاضرة والمصوتة، إلا إذا قررت بالأغلبية ذاتها إتباع قاعدة مغايرة.

المادة 10: توثيق نص المعاهدة

يعتبر نص المعاهدة رسمياً ونهائياً:

(أ) بإتباع الإجراء المنصوص عليه في نصوصها أو المتفق عليه فيما بين الدول المشتركة في صياغتها؛ أو

(ب) عند عدم وجود مثل ذلك الإجراء، بالتوقيع، أو بالتوقيع بشرط الرجوع إلى الحكومة أو بالتوقيع بالأحرف الأولى من قبل ممثلي الدول على نص المعاهدة أو على المحضر الختامي للمؤتمر الذي يتضمن النص.

المادة 11: وسائل التعبير عن رضا الدولة الالتزام بالمعاهدة

يمكن التعبير عن رضا الدولة الالتزام بالمعاهدة بتوقيعها، أو بتبادل وثائق إنشائها، أو بالتصديق عليها، أو بالموافقة عليها، أو بقبولها، أو بالانضمام إليها، أو بأية وسيلة أخرى متفق عليها.

المادة 12: التعبير عن الرضا بالالتزام بالمعاهدة بتوقيعها

1- تعبر الدولة عن رضاها الالتزام بالمعاهدة بتوقيعها من قبل ممثلها في إحدى الحالات الآتية:

(أ) إذا نصت المعاهدة على أن يكون للتوقيع هذا الأثر؛ أو

(ب) إذا ثبت بطريقة أخرى أن الدول المتفاوضة كانت قد اتفقت على أن يكون للتوقيع هذا الأثر؛ أو

(ج) إذا بدت نية الدولة المعينة في إعطاء التوقيع هذا الأثر من وثيقة التفويض الكامل الصادرة لممثلها أو عبرت الدولة عن مثل هذه النية أثناء المفاوضات.

2- لأغراض الفقرة الأولى:

(أ) يشكل التوقيع بالأحرف الأولى على نص المعاهدة توقيعاً على المعاهدة إذا ثبت أن الدول المتفاوضة قد اتفقت على ذلك؛

(ب) يشكل التوقيع بشرط الرجوع إلى الحكومة من قبل ممثل الدولة توقيعاً كاملاً على المعاهدة إذا أجازت دولته ذلك.

المادة 13: التعبير عن الرضا بالالتزام بالمعاهدة بتبادل وثائق إنشائها

تعبر الدول عن رضاها الالتزام بمعاهدة ناشئة عن وثائق متبادلة فيما بينها بمثل هذا التبادل في إحدى الحالتين التاليتين:

(أ) إذا نصت الوثائق على أن يكون لتبادلها هذا الأثر؛ أو

(ب) إذا ثبت بطريقة أخرى أن تلك الدول كانت قد اتفقت على أن يكون لتبادل الوثائق هذا الأثر.

المادة 14: التعبير عن الرضا بالالتزام بالمعاهدة بالتصديق عليها أو بقبولها أو بالموافقة عليها

1- تعبر الدولة عن رضاها الالتزام بالمعاهدة بالتصديق عليها في إحدى الحالات التالية:

(أ) إذا نصت المعاهدة على أن التعبير عن الرضا يتم بالتصديق؛ أو

(ب) إذا ثبت بطريقة أخرى أن الدول المتفاوضة كانت قد اتفقت على اشتراط التصديق؛ أو

(ج) إذا كان ممثل الدولة قد وقع المعاهدة بشرط التصديق؛ أو

(د) إذا بدت نية الدولة المعنية من وثيقة تفويض ممثلها أن يكون توقيعها مشروطاً بالتصديق على المعاهدة، أو عبرت الدولة عن مثل هذه النية أثناء المفاوضات.

2- يتم تعبير الدولة عن رضاها الالتزام بالمعاهدة عن طريق قبولها أو الموافقة عليها بشروط مماثلة لتلك التي تطبق على التصديق.

المادة 15: التعبير عن الرضا بالالتزام بالمعاهدة بالانضمام إليها

تعبر الدولة عن رضاها الالتزام بالمعاهدة بالانضمام إليها في إحدى الحالات التالية:

(أ) إذا نصت المعاهدة على أن التعبير عن الرضا يتم بالانضمام؛ أو

(ب) إذا ثبت بطريقة أخرى أن الدول المتفاوضة كانت قد اتفقت على أن التعبير عن الرضا يتم بالانضمام؛ أو

(ج) إذا اتفقت جميع الأطراف فيما بعد على أن التعبير عن الرضا يتم بالانضمام.

المادة 16: تبادل أو إيداع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام

ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك، تعبر وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة عن رضا الدولة الالتزام بالمعاهدة في إحدى الحالات التالية:

(أ) عند تبادلها بين الدول المتعاقدة؛ أو

(ب) عند إيداعها لدى جهة الإيداع؛ أو

(ج) عند إخطار الدول المتعاقدة أو جهة الإيداع بها، إذا ما تم الاتفاق على ذلك.

المادة 17: التعبير عن الرضا بالالتزام بجزء من المعاهدة والاختيار بين نصوص مختلفة

1- مع عدم الإخلال بالمواد من 19 إلى 23، لا يكون رضا الدولة الالتزام بجزء من معاهدة نافذا إلا إذا سمحت بذلك المعاهدة أو وافقت على ذلك الدول المتعاقدة الأخرى.

2- لا يكون رضا الدولة الالتزام بمعاهدة تسمح بالاختيار بين نصوص مختلفة ساريا إلا إذا تبين إلى أي من النصوص انصرف رضاها.

المادة 18: الالتزام بعدم تعطيل موضوع المعاهدة أو الغرض منها قبل دخولها حيز التنفيذ

تلتزم الدولة بالامتناع عن الأعمال التي تعطل موضوع المعاهدة أو غرضها وذلك:

(أ) إذا كانت قد وقعت المعاهدة أو تبادلت الوثائق المنشئة لها بشرط التصديق، أو القبول، أو الموافقة، إلى أن تظهر بوضوح نيتها في أن لا تصبح طرفاً في المعاهدة؛ أو

(ب) إذا كانت قد عبرت عن رضاها الالتزام بالمعاهدة حتى دخولها حيز التنفيذ على أن لا يتأخر هذا التنفيذ بغير مبرر.

الفصل الثاني: التحفظات

المادة 19: إبداء التحفظات

للدولة، لدى توقيع معاهدة ما أو التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، أن تبدي تحفظا، إلا إذا:

(أ) حظرت المعاهدة هذا التحفظ؛ أو

(ب) نصت المعاهدة على أنه لا يجوز أن توضع إلا تحفظات محددة ليس من بينها التحفظ المعني؛ أو

(ج) أن يكون التحفظ، في غير الحالات التي تنص عليها الفقرتان الفرعيتان (أ) و(ب)، منافيا لموضوع المعاهدة وغرضها.

المادة 20: قبول التحفظات والاعتراض عليها

1- لا يتطلب التحفظ الذي تجيزه المعاهدة صراحة أي قبول لاحق من الدول المتعاقدة الأخرى ما لم تنص المعاهدة على ذلك.

2- حين يتبين من كون الدول المتفاوضة محدودة العدد ومن موضوع المعاهدة وهدفها أن تطبيق المعاهدة بكاملها بين جميع الأطراف شرط

أساسي لموافقة كل منهم على الالتزام بالمعاهدة، يتطلب التحفظ قبول جميع الأطراف.

3- حين تكون المعاهدة وثيقة منشئة لمنظمة دولية، يتطلب التحفظ، ما لم تنص المعاهدة على حكم مخالف، قبول الجهاز المختص في تلك المنظمة.

4- في غير الحالات التي تتناولها الفقرات السابقة، وما لم تنص المعاهدة على حكم مخالف، فإن:

(أ) قبول التحفظ من دولة متعاقدة أخرى يجعل من الدولة المتحفظة طرفا في المعاهدة بالنسبة إلى تلك الدولة الأخرى إذا كانت المعاهدة نافذة بين هاتين الدولتين أو متى بدأ نفاذها بينهما؛

(ب) اعتراض دولة متعاقدة أخرى على تحفظ ما لا يمنع بدء نفاذ المعاهدة بين الدولة المعترضة والدولة المتحفظة إلا إذا عبرت الدولة المعترضة بصورة قاطعة عن نقيض هذا القصد؛

(ج) أي عمل يعبر عن موافقة دولة ما على الالتزام بالمعاهدة ويتضمن تحفظا، يسري مفعوله فور قبول التحفظ من واحدة على الأقل من الدول المتعاقدة الأخرى؛

5- في تطبيق الفقرتين 2 و4، وما لم تنص المعاهدة على حكم مخالف، يعتبر التحفظ مقبولا من دولة ما إذا لم تكن قد أثارت أي اعتراض عليه قبل انقضاء فترة اثنى عشر شهرا على إشعارها به أو في تاريخ تعبيرها عن موافقتها على الالتزام بالمعاهدة، ويؤخذ بالتاريخ اللاحق لأي من هذين التاريخين.

المادة 21: الآثار القانونية للتحفظات والاعتراضات عليها

1- يكون للتحفظ المبدى في مواجهة طرف آخر وفقاً للمواد 19، و20، و23 الآثار الآتية:

(أ) يعدل بالنسبة للدولة المتحفظة في علاقاتها بالطرف الآخر نصوص المعاهدة التي يتعلق بها التحفظ إلى الحد الذي ينص عليه؛

(ب) يعدل نفس النصوص بالقدر نفسه بالنسبة لذلك الطرف في علاقاته بالدولة المتحفظة.

2- لا يعدل التحفظ نصوص المعاهدة بالنسبة للأطراف الأخرى في علاقاتها ببعضها البعض.

3- إذا لم تمانع الدولة المعترضة على التحفظ في دخول المعاهدة حيز التنفيذ بينها وبين الدولة المتحفظة، فلا تسري بين الدولتين النصوص التي يتعلق بها التحفظ إلى الحد الذي ينص عليه.

4- إذا لم تمانع الدولة المعترضة على التحفظ في دخول المعاهدة حيز التنفيذ بينها وبين الدولة المتحفظة يكون للتحفظ الآثار المنصوص عنها في الفقرتين (1) و(2).

المادة 22: سحب التحفظات والاعتراضات عليها

1- ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك، يجوز سحب التحفظ في أي وقت كان ولا يشترط من أجل ذلك رضا الدولة التي كانت قد قبلت التحفظ.

2- ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك، يجوز سحب الاعتراض على التحفظ في أي وقت كان.

3- ما لم تنص المعاهدة أو يتفق على خلاف ذلك:

(أ) لا يصبح سحب التحفظ سارياً بالنسبة لدولة متعاقدة أخرى ما لم تتلق الدولة إشعارا بذلك؛

(ب) لا يصبح سحب الاعتراض على التحفظ سارياً ما لم تتلق الدولة المتحفظة إشعارا بذلك.

المادة 23: الإجراءات الخاصة بالتحفظات

1- يجب أن يبدى التحفظ، والقبول الصريح به والاعتراض عليه كتابة وأن يوجه إلى الدول المتعاقدة والدول الأخرى المخولة بأن تصبح أطرافاً في المعاهدة.

2- إذا أبدى التحفظ وقت التوقيع على المعاهدة الخاضعة للتصديق أو القبول أو الموافقة فيجب أن تثبته الدولة المتحفظة رسمياً لدى التعبير عن رضاها الالتزام بالمعاهدة وفي مثل هذه الحال يعتبر التحفظ قد تم من تاريخ تثبيته.

3- القبول الصريح للتحفظ أو الاعتراض عليه المبديان قبل تثبيته لا يحتاجان إلى تثبيت.

4- يجب أن يبدى سحب التحفظ أو الاعتراض على التحفظ كتابة.

الفصل الثالث: دخول المعاهدات حيز التنفيذ وسريانها المؤقت

المادة 24: دخول المعاهدات حيز التنفيذ

1- تدخل المعاهدة حيز التنفيذ بالطريقة وفي التاريخ المحددين فيها أو وفقاً لاتفاق الدول المتفاوضة.

2- وفي حال عدم وجود مثل هذا النص أو الاتفاق تدخل المعاهدة حيز التنفيذ حالما يثبت رضا جميع الدول المتفاوضة الالتزام بالمعاهدة.

3- إذا تم رضا الدولة الالتزام بالمعاهدة في تاريخ لاحق لدخولها حيز التنفيذ فان المعاهدة المذكورة تصبح نافذة بالنسبة لهذه الدولة في ذلك التاريخ إلا إذا نصت المعاهدة المذكورة على خلاف ذلك.

4- إن نصوص المعاهدة التي تنظم توثيق نصها والتثبت من رضا الدول الالتزام بها، وكيفية أو تاريخ دخولها حيز التنفيذ، والتحفظات عليها، ووظائف جهة الإيداع والأمور الأخرى التي تثور حتما قبل دخول المعاهدة حيز التنفيذ، تسري اعتباراً من تاريخ اعتماد نصها.

المادة 25: التنفيذ المؤقت

1- يجوز أن تسري المعاهدة أو قسم منها بصورة مؤقتة بانتظار دخولها حيز التنفيذ في إحدى الحالتين التاليتين:

(أ) إذا نصت المعاهدة على ذلك؛ أو

(ب) إذا اتفقت الدول المتفاوضة على ذلك بطريقة أخرى.

2- ما لم تنص المعاهدة أو تتفق الدول المتفاوضة على خلاف ذلك، ينتهي التنفيذ المؤقت لمعاهدة أو لقسم منها بالنسبة لدولة ما إذا أبلغت الدول الأخرى التي تسري المعاهدة مؤقتاً فيما بينها برغبتها في أن لا تصبح طرفاً في المعاهدة.

الجزء الثالث - احترام المعاهدات وتنفيذها وتفسيرها

الفصل الأول: احترام المعاهدات

المادة 26: العقد شريعة المتعاقدين

كل معاهدة نافذة ملزمة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية.

المادة 27: القانون الداخلي واحترام المعاهدات

لا يجوز لطرف في معاهدة أن يحتج بنصوص قانونه الداخلي كمبرر لإخفاقه في تنفيذ المعاهدة. لا تخل هذه القاعدة بالمادة 46.

الفصل الثاني: تنفيذ المعاهدات

المادة 28: عدم رجعية المعاهدات

ما لم يظهر من المعاهدة قصد مغاير أو يثبت خلاف ذلك بطريقة أخرى لا تلزم نصوص المعاهدة طرفاً فيها بشأن أي تصرف أو واقعة تمت أو أية حالة انتهى وجودها قبل تاريخ دخول المعاهدة حيز التنفيذ بالنسبة لذلك الطرف.

المادة 29: المجال الإقليمي للمعاهدات

ما لم يظهر من المعاهدة قصد مغاير أو يثبت خلاف ذلك بطريقة أخرى، تلزم نصوص المعاهدة كل طرف فيها بالنسبة لكامل إقليمه.

المادة 30: تنفيذ المعاهدات المتتابعة التي تتعلق بموضوع واحد

1- مع مراعاة ما جاء في المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة، تتحدد حقوق والتزامات الدول الأطراف في معاهدات متتابعة تتعلق بموضوع واحد وفق الفقرات التالية.

2- إذا نصت المعاهدة على أنها خاضعة لأحكام معاهدة أخرى سابقة أو لاحقة، أو أنها لا ينبغي أن تعتبر غير منسجمة مع مثل هذه المعاهدة فان أحكام المعاهدة الأخرى المعنية هي التي تسود.

3- إذا كان كل الأطراف في المعاهدة السابقة أطرافاً كذلك في المعاهدة اللاحقة دون أن تكون المعاهدة السابقة ملغاة أو معلقة طبقاً للمادة 59،

فإن المعاهدة السابقة تنطبق فقط على الحد الذي لا تتعارض فيه نصوصها مع نصوص المعاهدة اللاحقة.

4- إذا لم يكن أطراف المعاهدة اللاحقة جميعاً أطرافاً في المعاهدة السابقة تنطبق القاعدتان التاليتان:

(أ) في العلاقة بين الدول الأطراف في المعاهدتين تنطبق القاعدة الواردة في الفقرة(3)؛

(ب) في العلاقة بين دولة طرف في المعاهدتين ودولة طرف في إحداها فقط تحكم نصوص المعاهدة المشتركة بين الطرفين حقوقهما والتزاماتهما المتبادلة.

5- ليس في حكم الفقرة (4) ما يخل بالمادة 41 أو بأية مسألة تتصل بالقضاء أو وقف العمل بمعاهدة وفقا للمادة 60 أو بأية مسألة تتصل بالمسئولية التي قد تنشأ على الدولة نتيجة عقدها أو تطبيقها لمعاهدة لا تتمشى نصوصها مع التزامات هذه الدولة في مواجهة دولة أخرى في ظل معاهدة أخرى.

الفصل الثالث: تفسير المعاهدات

المادة 31: القاعدة العامة في التفسير

1- تفسر المعاهدة بحسن نية ووفقاً للمعنى الذي يعطى لألفاظها ضمن السياق الخاص بموضوعها والغرض منها.

2- بالإضافة إلى نص المعاهدة، بما في ذلك الديباجة والملاحق، يشتمل سياق المعاهدة من أجل التفسير على ما يلي:

(أ) أي اتفاق يتعلق بالمعاهدة ويكون قد تم بين الأطراف جميعاً بمناسبة عقدها؛

(ب) أي وثيقة صدرت عن طرف أو أكثر بمناسبة المعاهدة، وقبلتها الأطراف الأخرى كوثيقة لها صلة بالمعاهدة.

3- يؤخذ في الاعتبار، إلى جانب سياق المعاهدة، ما يلي:

(أ) أي اتفاق لاحق بين الأطراف بشأن تفسير المعاهدة أو سريان نصوصها؛

(ب) أي تعامل لاحق في مجال تطبيق المعاهدة يتضمن اتفاق الأطراف على تفسيرها؛

(ج) أي قاعدة ملائمة من قواعد القانون الدولي قابلة للتطبيق على العلاقات بين الأطراف.

4- يعطى معنى خاص للفظ معين إذا ثبت أن نية الأطراف قد اتجهت إلى ذلك.

المادة 32: الوسائل التكميلية في التفسير

يمكن اللجوء إلى وسائل تكميلية في التفسير، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للمعاهدة وملابسات عقدها، وذلك لتأكيد المعنى الناتج عن تطبيق المادة 31 أو لتحديد معنى النص حين يكون من شأن التفسير وفقاً لتلك المادة:

(أ) أن يترك المعنى غامضاً أو غير واضح؛ أو

(ب) أن يؤدي إلى نتيجة غير منطقية أو غير مقبولة.

المادة 33: تفسير المعاهدات الموثقة بلغتين أو أكثر

1- إذا وثقت المعاهدة بلغتين أو أكثر يكون لنصها بأي من هذه اللغات نفس القوة ما لم تنص المعاهدة أو يتفق الأطراف على أنه عند الاختلاف يسود نص معين.

2- لا يعتبر نص المعاهدة الذي يصاغ بلغة غير اللغات التي وثقت بها المعاهدة رسمياً إلا إذا نصت المعاهدة أو اتفق الأطراف على ذلك.

3- يفترض أن الألفاظ لها نفس المعنى في كل نص رسمي.

4- فيما خلا الحالات التي يسود فيها نص معين وفقاً لأحكام الفقرة الأولى، إذا أظهرت مقارنة النصوص الرسمية اختلافاً في المعنى لم يزله تطبيق المادتين 31 و32، يؤخذ بالمعنى الذي يوفق بقدر الإمكان بين النصوص المختلفة مع أخذ موضوع المعاهدة والغرض منها بعين الاعتبار.

الفصل الرابع: المعاهدات والدول الغير

المادة 34: القاعدة العامة بشأن الدول الغير

لا تنشئ المعاهدة التزامات أو حقوقاً للدولة الغير بدون رضاها.

المادة 35: المعاهدات التي تنشئ التزامات على الدول الغير

ينشأ التزام على الدولة الغير من نص في المعاهدة إذا قصد الأطراف فيها أن يكون هذا النص وسيلة لإنشاء الالتزام وقبلت الدولة الغير ذلك صراحة وكتابة.

المادة 36: المعاهدات التي تنشئ حقوقاً للدول الغير

1- ينشأ حق للدولة الغير من نص في المعاهدة إذا قصد الأطراف فيها أن يمنح النص هذا الحق إما للدولة الغير، أو لمجموعة من الدول تنتمي إليها، أو لجميع الدول، ووافقت الدولة الغير على ذلك، وتفترض الموافقة ما دامت الدولة الغير لم تبد العكس، إلا إذا نصت المعاهدة على خلاف ذلك.

2- يجب على الدولة التي تمارس حقاً وفقاً للفقرة الأولى أن تتقيد بالشروط الخاصة بممارسته المنصوص عليها في المعاهدة أو الموضوعة وفقاً لها.

المادة 37: إلغاء أو تعديل التزامات أو حقوق الدول الغير

1- عندما ينشأ التزام على الدولة الغير طبقاً للمادة 35 لا يتم إلغاؤه أو تعديله إلا برضا الأطراف في المعاهدة والدولة الغير ما لم يثبت أنهم كانوا قد اتفقوا على خلاف ذلك.

2- عندما ينشأ حق للدولة الغير وفقاً للمادة 36 لا يجوز إلغاؤه أو تعديله من قبل الأطراف في المعاهدة إذا ثبت أنه قصد به ألا يكون قابلاً للإلغاء أو خاضعاً للتعديل إلا برضا الدولة الغير.

المادة 38: القواعد الواردة في المعاهدة التي تصبح ملزمة للدول الغير عن طريق العرف الدولي

ليس في المواد من 34 إلى 37 ما يحول دون أن تصبح قاعدة واردة في معاهدة ملزمة للدولة الغير باعتبارها قاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي معترف لها بهذه الصفة.

الجزء الرابع – تعديل المعاهدات

المادة 39: القاعدة العامة بشأن تعديل المعاهدات

يجوز أن تعدل المعاهدة باتفاق أطرافها. وتسري على هذا الاتفاق القواعد الواردة في الجزء الثاني ما لم تنص المعاهدة على غير ذلك.

المادة 40: تعديل المعاهدات الجماعية

1- ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك، تسري على تعديل المعاهدات الجماعية الفقرات التالية.

2- يجب إخطار كل الدول المتعاقدة بأي اقتراح يستهدف تعديل المعاهدة الجماعية فيما بين الأطراف جميعاً، ويكون لكل من هذه الدول أن تشارك فيما يأتي:

(أ) القرار الخاص بالإجراء الواجب اتخاذه بشأن هذا الاقتراح؛

(ب) المفاوضة وعقد أي اتفاق لتعديل المعاهدة.

3- لكل دولة من حقها أن تصبح طرفاً في المعاهدة أن تصبح طرفاً في المعاهدة بعد تعديلها.

4- لا يلزم الاتفاق المعدل أية دولة تكون طرفاً في المعاهدة ولا تصبح طرفاً في الاتفاق المعدل، وتطبق المادة 30(4)(ب) بالنسبة إلى هذه الدولة.

5- ما لم تعبر عن نية مغايرة، تعتبر أية دولة تصبح طرفاً في المعاهدة بعد دخول الاتفاق المعدل حيز النفاذ:

(أ) طرفاً في المعاهدة كما عدلت؛

(ب) طرفاً في المعاهدة غير المعدلة في مواجهة أي طرف في المعاهدة لم يلتزم بالاتفاق المعدل.

المادة 41: الاتفاقات الخاصة بتعديل المعاهدات الجماعية فيما بين أطرافها فقط

1- يجوز لطرفين أو أكثر في معاهدة جماعية عقد اتفاق بتعديل المعاهدة فيما بينها فقط وذلك:

(أ) إذا كانت إمكانية هذا التعديل منصوصاً عليها في المعاهدة؛ أو

(ب) إذا كان هذا التعديل غير محظور في المعاهدة وكان:

"1" لا يؤثر في تمتع الأطراف الأخرى بحقوقها أو في قيامها بالتزامها بموجب المعاهدة؛

"2" لا يتعلق بنص يكون الإخلال به غير متسق مع التنفيذ الفعال لموضوع المعاهدة والغرض منها ككل.

2- ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك في الحالة التي تخضع لحكم الفقرة 1(أ)، فان على الأطراف المعنية إخطار الأطراف الأخرى بنيتها في عقد الاتفاق وبالتعديل الذي ينص عليه هذا الاتفاق.

الجزء الخامس - بطلان المعاهدات وانقضاؤها وإيقاف العمل بها

الفصل الأول: نصوص عامة

المادة 42: صحة المعاهدات واستمرار نفاذها

1- لا يجوز الطعن في صحة المعاهدة أو في رضا الدولة الالتزام بها إلا عن طريق إعمال هذه الاتفاقية.

2- لا يجوز انقضاء المعاهدة أو إلغاؤها أو الانسحاب طرف منها إلا كنتيجة لأعمال نصوص المعاهدة أو نصوص هذه الاتفاقية. تطبق القاعدة ذاتها على إيقاف العمل بالمعاهدة.

المادة 43: الالتزامات المفروضة بالقانون الدولي بصورة مستقلة عن المعاهدة

ليس من شان بطلان المعاهدة، أو انقضائها أو إلغائها، أو انسحاب طرف منها، أو إيقاف العمل بها، كنتيجة لأعمال هذه الاتفاقية أو نصوص المعاهدة، المساس بواجب أية دولة في أن تنفذ أي التزام مقرر في المعاهدة تكون خاضعة له بموجب القانون الدولي بصورة مستقلة عن المعاهدة.

المادة 44: جواز الفصل بين نصوص المعاهدة

1- لا يجوز ممارسة حق الطرف المنصوص عليه في المعاهدة أو المترتب بموجب المادة 56 بإلغائها أو الانسحاب منها أو إيقاف العمل بها إلا بالنسبة للمعاهدة ككل ما لم تنص أو يتفق الأطراف على غير ذلك.

2- لا يجوز الاستناد إلى ما تقرره هذه الاتفاقية بشأن إبطال المعاهدة أو انقضائها أو الانسحاب منها أو إيقاف العمل بها إلا بالنسبة للمعاهدة ككل فيما عدا ما تنص عليه الفقرات التالية أو المادة 60.

3- إذا تعلق السبب ببنود معينة فقط فلا يجوز الاستناد إليه إلا فيما يخص هذه البنود وبالشروط الآتية:

(أ) أن تكون هذه البنود من حيث تطبيقها قابلة للفصل عن بقية المعاهدة؛

(ب) أن يتبين من المعاهدة أو يثبت بطريقة أخرى أن قبول هذه البنود لم يكن سبباً أساسياً في رضا الطرف أو الأطراف الأخرى الالتزام بالمعاهدة ككل؛

(ج) أن لا يكون استمرار تطبيق بقية المعاهدة مجحفاً.

4- في الحالات الخاضعة للمادتين 49، و50 يجوز للدولة التي يحق لها الاحتجاج بالتدليس أو الإفساد أن تفعل ذلك، أما بالنسبة للمعاهدة ككل أو - مع مراعاة ما جاء في الفقرة 3 - بالنسبة لبنود معينة فقط.

5- في الحالات الخاضعة للمواد 51، و52، و53 لا يجوز الفصل بين نصوص المعاهدة.

المادة 45: فقدان حق التمسك بسبب من أسباب إبطال المعاهدة أو انقضائها أو الانسحاب منها أو إيقاف العمل بها

ليس للدولة، بعد وقوفها على الوقائع، أن تتمسك بسبب من أسباب إبطال المعاهدة أو انقضائها أو للانسحاب منها أو إيقاف العمل بها طبقاً للمواد من 46 إلى 50 أو المادتين 60، و62 في إحدى الحالتين الآتيتين:

(أ) إذا وافقت صراحة على أن المعاهدة صحيحة أو أنها ما تزال نافذة أو أن العمل بها مستمر، بحسب الحال؛ أو

(ب) إذا اعتبرت بسبب سلوكها أنها قبلت بصحة المعاهدة أو ببقائها نافذة أو باستمرار العمل بحسب الحال.

الفصل الثاني: بطلان المعاهدات

المادة 46: نصوص القانون الداخلي بشأن الاختصاص بعقد المعاهدات

1- ليس للدولة أن تحتج بأن التعبير عن رضاها الالتزام بالمعاهدة قد تم بالمخالفة لحكم في قانونها الداخلي يتعلق بالاختصاص بعقد المعاهدات كسبب لإبطال هذا الرضا إلا إذا كانت المخالفة بينة وتعلقت بقاعدة أساسية من قواعد القانون الداخلي.

2- تعتبر المخالفة بينة إذا كانت واضحة بصورة موضوعية لأية دولة تتصرف في هذا الشأن وفق التعامل المعتاد وبحسن نية.

المادة 47: القيود الخاصة على السلطة في التعبير عن رضا الدولة

إذا كانت سلطة الممثل في التعبير عن رضا الدولة الالتزام بمعاهدة ما خاضعة لقيد معين فلا يجوز الاحتجاج بإغفال الممثل مراعاة هذا القيد كسبب لإبطال ما عبر عنه من رضا إلا إذا كانت الدول المتفاوضة الأخرى قد أخطرت بالقيد قبل قيام الممثل بالتعبير عن هذا الرضا.

المادة 48: الغلط

1- يجوز للدولة الاحتجاج بالغلط في المعاهدة كسبب لإبطال رضاها الالتزام بها إذا تعلق الغلط بواقعة أو حالة اعتقدت هذه الدولة بوجودها عند عقد المعاهدة وكانت سبباً أساسياً في رضاها الالتزام بها.

2- لا تنطبق الفقرة(1) إذا كانت الدولة المعنية قد أسهمت بسلوكها في الغلط أو كانت الظروف قد جعلت هذه الدولة على علم باحتمال وقوعه.

3- لا يؤثر الغلط المتعلق فقط بألفاظ المعاهدة، على صحتها، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة 79.

المادة 49: التدليس

يجوز للدولة التي عقدت المعاهدة بسلوك تدليسي لدولة متفاوضة أخرى أن تحتج بالتدليس كسبب لإبطال رضاها الالتزام بالمعاهدة.

المادة 50: إفساد ممثل الدولة

إذا تم التوصل إلى تعبير الدولة عن رضاها الالتزام بالمعاهدة عن طريق إفساد ممثلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل دولة متفاوضة أخرى فإنه يجوز لتلك الدولة أن تحتج بالإفساد كسبب لإبطال رضاها الالتزام بالمعاهدة.

المادة 51: إكراه ممثل الدولة

ليس لتعبير الدولة عن رضاها الالتزام بمعاهدة والذي تم التوصل إليه بإكراه ممثلها عن طريق أعمال أو تهديدات موجهة ضده أي أثر قانوني.

المادة 52: إكراه الدولة بالتهديد أو باستخدام القوة

تكون المعاهدة باطلة إذا تم التوصل إلى عقدها بطريق التهديد أو استخدام القوة بصورة مخالفة لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

المادة 53: المعاهدات المتعارضة مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي (النظام العام الدولي)

تكون المعاهدة باطلة إذا كانت وقت عقدها تتعارض مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالقاعدة الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي القاعدة المقبولة والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي ككل على أنها القاعدة التي لا يجوز الإخلال بها والتي لا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من القواعد العامة للقانون الدولي لها ذات الطابع.

الفصل الثالث: انقضاء المعاهدات وإيقاف العمل بها

المادة 54: انقضاء المعاهدة أو الانسحاب منها بموجب نصوصها أو برضا أطرافها

يجوز أن يتم انقضاء المعاهدة أو انسحاب طرف منها:

(أ) وفقاً لنصوص المعاهدة؛ أو

(ب) في أي وقت برضا جميع أطرافها بعد التشاور مع الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة 55: انخفاض عدد الأطراف في معاهدة جماعية عن الحد الضروري لدخولها حيز التنفيذ

ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك، لا تنقضي المعاهدة الجماعية لمجرد أن عدد الأطراف فيها قد انخفض عن الحد الضروري لدخولها حيز التنفيذ.

المادة 56: نقض أو الانسحاب من معاهدة لا تتضمن نص ينظم الانقضاء أو النقض أو الانسحاب

1- لا تكون المعاهدة التي لا تحتوي على نص بشأن انقضائها أو نقضها أو الانسحاب منها خاضعة للنقض أو الانسحاب إلا:

(أ) إذا ثبت أن نية الأطراف قد اتجهت نحو إقرار إمكانية النقض أو الانسحاب؛ أو

(ب) إذا كان حق النقض أو الانسحاب مفهوماً ضمناً من طبيعة المعاهدة.

2- على الطرف الراغب في نقض المعاهدة أو الانسحاب منها عملاً بالفقرة (1) أن يفصح عن نيته هذه بإخطار مدته أثنى عشر شهراً على الأقل.

المادة 57: إيقاف العمل بالمعاهدة بموجب نصوصها أو برضا أطرافها

يجوز إيقاف العمل بالمعاهدة بالنسبة لجميع أطرافها أو لطرف معين فيها:

(أ) وفقاً لنصوص المعاهدة؛ أو

(ب) في أي وقت، برضا جميع الأطراف وبعد التشاور مع الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة 58: إيقاف العمل بالمعاهدة الجماعية باتفاق بين بعض الأطراف فقط

1- يجوز لطرفين أو أكثر في معاهدة جماعية أن يعقدوا اتفاقاً بإيقاف العمل بنصوص المعاهدة بصورة مؤقتة وفيما بينهم فقط وذلك:
(أ) إذا نص على إمكان هذا الإيقاف في المعاهدة؛ أو
(ب) إذا كان هذا الإيقاف غير محظور بالمعاهدة، وبشرط:
"1" أن لا يؤثر في تمتع الأطراف الأخرى بحقوقها أو قيامها بالتزاماتها في ظل المعاهدة؛
"2" ألا يكون متعارضا مع موضوع المعاهدة والغرض منها.
2- فيما عدا الحالة التي تحكمها الفقرة 1(أ) وما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك ينبغي على الأطراف المعنية إخطار الأطراف الأخرى بنيتها في عقد الاتفاق وبنصوص المعاهدة التي تزمع إيقاف العمل بها.

المادة 59: انقضاء المعاهدة أو إيقاف العمل بها المفهوم ضمناً من عقد معاهدة لاحقة

1- تعتبر المعاهدة منقضية إذا عقد جميع أطرافها معاهدة لاحقة تتعلق بذات الموضوع وتحقق أحد الشرطين الآتيين:
(أ) ظهر في المعاهدة اللاحقة أو ثبت بطريقة أخرى أن الأطراف قد قصدت أن يكون الموضوع محكوماً بهذه المعاهدة؛ أو
(ب) كانت نصوص المعاهدة اللاحقة غير متمشية مع نصوص المعاهدة الأسبق لدرجة لا يمكن معها تطبيق المعاهدتين في الوقت ذاته.
2- تعتبر المعاهدة الأسبق قد أوقف تطبيقها إذا ظهر من المعاهدة أو ثبت بطريقة أخرى أن نية الأطراف كانت كذلك.

المادة 60: انقضاء المعاهدة أو إيقاف العمل بها نتيجة الإخلال بها

1- الإخلال الجوهري بالمعاهدة الثنائية من قبل أحد أطرافها يخول الطرف الآخر الاحتجاج به كسبب لانقضائها أو لإيقاف العمل بها كلياً أو جزئياً.

2- يخول الإخلال الجوهري بالمعاهدة الجماعية من قبل أحد أطرافها:
(أ) الأطراف باتفاق جماعي فيما بينها إيقاف العمل بالمعاهدة كلياً أو جزئياً أو إنهائها:
"1" إما في العلاقات بينهم وبين الدولة المخلة؛ أو
"2" فيما بين جميع الأطراف.
(ب) الطرف المتأثر من هذا الإخلال بصورة خاصة الاحتجاج به كسبب لإيقاف العمل بالمعاهدة كلياً أو جزئياً في العلاقات بينه وبين الدولة المخلة.
(ج) أي طرف آخر عدا الدولة المخلة الاحتجاج بالإخلال كسبب لإيقاف العمل بالمعاهدة كلياً أو جزئياً بالنسبة له إذا كان من مقتضى طبيعة المعاهدة أن يغير الإخلال الجوهري بنصوصها من قبل أحد أطرافها تغييراً جذرياً في مركز كل طرف فيها فيما يتعلق بتنفيذ التزاماته في ظل المعاهدة.
3- لأغراض هذه المادة يشتمل الإخلال الجوهري على ما يلي:
(أ) التنصل من المعاهدة بما لا تجيزه هذه الاتفاقية، أو
(ب) مخالفة نص أساسي لتحقيق موضوع المعاهدة والغرض منها.
4- لا تخل الفقرات السابقة بأي نص في المعاهدة يسري عند الإخلال بأحكامها.
5- لا تنطبق أحكام الفقرات 1 إلى 3 على الأحكام المتعلقة بحماية الإنسان المنصوص عنها في المعاهدات ذات الطابع الإنساني وبخاصة الأحكام التي تحظر أي شكل من أشكال الانتقام من الأشخاص المحميين بموجب هذه المعاهدات.

المادة 61: ظهور حالة تجعل التنفيذ مستحيلاً

1- يجوز للطرف في المعاهدة الاحتجاج باستحالة تنفيذها كسبب لانقضائها أو الانسحاب منها إذا نجمت الاستحالة عن زوال أو هلاك أمر لا يستغني عنه لتنفيذها. أما إذا كانت الاستحالة مؤقتة فيجوز الاحتجاج بها كأساس لإيقاف العمل بالمعاهدة فقط.

2- لا يجوز للطرف في المعاهدة الاحتجاج باستحالة التنفيذ كسبب لانقضائها أو الانسحاب منها إذا كانت الاستحالة ناجمة عن إخلال ذلك الطرف بالتزاماته بموجب المعاهدة أو أي التزام دولي آخر يقع عليه في مواجهة أي طرف آخر في المعاهدة.

المادة 62: التغيير الجوهري في الظروف

1- لا يجوز الاحتجاج بالتغيير الجوهري غير المتوقع في الظروف التي كانت سائدة عند عقد المعاهدة كأساس لانقضائها أو الانسحاب منها إلا بتحقق الشرطين الآتيين:

(أ) أن يكون وجود هذه الظروف مثل سبباً رئيسياً لرضا الأطراف الالتزام بالمعاهدة؛ و

(ب) أن يكون من شأن التغيير أن يبدل بصورة جذرية في مدى الالتزامات التي ما زال من الواجب القيام بها بموجب المعاهدة.

2- لا يجوز الاحتجاج بالتغيير الجوهري في الظروف كأساس لانقضاء المعاهدة أو الانسحاب منها في إحدى الحالتين الآتيتين:

(أ) إذا كانت المعاهدة تنشئ حدوداً؛ أو

(ب) إذا كان التغيير الجوهري في الظروف ناجماً عن إخلال الطرف الذي يتمسك به إما بالتزام يقع عليه في ظل المعاهدة أو بأي التزام دولي آخر مستحق لطرف آخر في المعاهدة.

3- إذا كان للطرف، طبقاً للفقرات السابقة، أن يتمسك بالتغيير الجوهري في الظروف كأساس لانقضاء المعاهدة أو الانسحاب منها فيجوز له أيضاً التمسك بالتغيير كأساس لإيقاف العمل بالمعاهدة.

المادة 63: قطع العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية

لا يؤثر قطع العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية بين أطراف المعاهدة على العلاقات القانونية بينها بموجب المعاهدة إلا بالقدر الذي يكون به وجود العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية ضرورياً لسريان المعاهدة.

المادة 64: ظهور قاعدة آمرة جديدة من القواعد العامة للقانون الدولي (النظام العام الدولي)

إذا ظهرت قاعدة آمرة جديدة من القواعد العامة للقانون الدولي فان أية معاهدة نافذة تتعارض معها تصبح باطلة وتنقضي.

الفصل الرابع: الإجراءات

المادة 65: الإجراءات الواجبة الإتباع في حالات بطلان المعاهدة أو انقضائها أو الانسحاب منها أو إيقاف العمل بها

1- على الطرف الذي يحتج، بعيب في رضاه الالتزام بالمعاهدة أو بسبب للطعن في صحة المعاهدة أو لانقضائها أو الانسحاب منها أو إيقاف العمل بها بموجب نصوص هذه الاتفاقية أن يخطر الأطراف الأخرى بادعائه. ويجب أن يبين الإجراء المقترح اتخاذه بالنسبة إلى المعاهدة وأسبابه.

2- إذا انقضت فترة لا تقل، إلا في حالات الضرورة الخاصة، عن ثلاثة أشهر بعد استلام الأخطار دون أن يصدر اعتراض عن أي طرف آخر يكون للطرف الذي أرسل الأخطار أن يقوم بالإجراء الذي اقترحه بالطريقة المنصوص عنها في المادة 67.

3- أما إذا صدر اعتراض عن أي طرف آخر فان على الأطراف أن يسعوا لإيجاد تسوية عن طريق الوسائل المبينة في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

4- ليس في الفقرات المتقدمة ما يؤثر في حقوق والتزامات الأطراف طبقاً لأية نصوص نافذة تلزمهم بشأن تسوية المنازعات.

5- مع عدم الإخلال بحكم المادة 45 فان عدم قيام دولة بالأخطار المنصوص عليه في الفقرة (1) لا يحول بينها وبين القيام رداً على أي طرف آخر يطلب تنفيذ المعاهدة أو يدعي الإخلال بها.

المادة 66: إجراءات التسوية القضائية والتحكيم والتوفيق

إذا لم يتم التوصل إلى تسوية ما بموجب أحكام الفقرة 3 من المادة 65 في ظرف 12 شهراً تلي تاريخ صدور الاعتراض؛ ينبغي إتباع الإجراءات الآتية:

(أ) يجوز لأي من الأطراف في نزاع يتصل بتطبيق أو تفسر المادتين 53 أو 64 أن يقدمه كتابة إلى محكمة العدل الدولية بغية استصدار حكم فيه، إلا إذا اتفقت الأطراف برضاها المتبادل على عرض النزاع على التحكيم؛

(ب) يجوز لأي من الأطراف في نزاع يتعلق بتطبيق أو تفسير أي مادة أخرى من مواد الجزء الخامس من هذه الاتفاقية أن يحرك الإجراءات المحددة في ملحقها وذلك بتقديمه طلباً بهذا المعنى إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة 67: وثائق إعلان بطلان المعاهدة أو انقضائها أو الانسحاب منها أو إيقاف العمل بها

1- الأخطار المنصوص عليه في المادة 65 الفقرة (1) يجب أن يكون مكتوباً.

2- أي إجراء بإعلان بطلان المعاهدة، أو انقضائها أو الانسحاب منها أو إيقاف العمل بها وفقاً لنصوص المعاهدة أو للفقرات 2 أو 3 من المادة 65 يجب أن يتم بوثيقة ترسل إلى الأطراف الأخرى - إذا لم تكن الوثيقة موقعة من قبل رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية فانه يجوز مطالبة ممثل الدولة التي أبلغها بإبراز وثيقة التفويض الكامل.

المادة 68: إلغاء الإخطارات والوثائق المنصوص عليها في المادتين 65، و67

يجوز إلغاء الإخطار أو الوثيقة المنصوص عليهما في المادتين 65 أو 67 في أي وقت قبل أن تنتجا آثارهما.

الفصل الخامس: آثار بطلان المعاهدة أو انقضائها أو إيقاف العمل بها

المادة 69: آثار بطلان المعاهدة

1- المعاهدة التي تأسس بطلانها بموجب هذه الاتفاقية تعتبر لاغيه. ليس لنصوص المعاهدة الملغية قوة قانونية.

2- على أنه إذا تمت تصرفات استناداً إلى هذه المعاهدة:

(أ) فلكل طرف أن يطلب من الطرف الآخر أن ينشئ بقدر الإمكان في علاقاتهما المتبادلة الوضع الذي سيوجد لو لم تكن التصرفات قد تمت؛

(ب) لا تعتبر التصرفات التي تمت بحسن نية قبل الدفع بالبطلان غير مشروعة لمجرد بطلان المعاهدة.

3- في الحالات المنصوص عليها في المواد 49، أو 50، أو 51، أو 52، لا تطبق الفقرة (2) بالنسبة إلى الطرف الذي يمكن أن ينسب إليه التدليس أو الإفساد أو ممارسة الإكراه.

4- في حالة بطلان رضا دولة ما الالتزام بالمعاهدة الجماعية تسري القواعد السابقة في العلاقات بين تلك الدولة والأطراف الأخرى في المعاهدة.

المادة 70: آثار انقضاء المعاهدة

1- ما لم تنص المعاهدة أو يتفق الأطراف على خلاف ذلك فان انقضاء المعاهدة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية:

(أ) يحل الأطراف من أي التزام بالاستمرار في تنفيذ المعاهدة.

(ب) لا يؤثر على أي حق أو التزام أو مركز قانوني للأطراف نشأ نتيجة تنفيذ المعاهدة قبل انقضائها.

2- إذا نقضت دولة معاهدة جماعية أو انسحبت منها تنطبق الفقرة (1) على العلاقات بين هذه الدولة والدول الأخرى الأطراف في المعاهدة من تاريخ نفاذ ذلك النقض أو الانسحاب.

المادة 71: آثار بطلان المعاهدة التي تتعارض مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي

1- في حالة المعاهدة التي تعتبر باطلة بموجب المادة 53 يكون على الأطراف:

(أ) أن تزيل بقدر الإمكان آثار أي تصرف تم الاستناد فيه إلى أي نص يتعارض مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي؛

(ب) أن تجعل علاقاتها المتبادلة متفقة مع القاعدة الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي.

2- في حالة المعاهدة التي تصبح باطلة ومنقضية وفقاً للمادة 64 يترتب على انقضاء المعاهدة:

(أ) تحلل الأطراف من أي التزام باستمرار تنفيذ المعاهدة؛

(ب) عدم التأثير في أي حق أو التزام أو مركز قانوني للأطراف نشأ من تنفيذ المعاهدة قبل انقضائها، ويكون من الممكن الاستمرار في صيانة هذه الحقوق والالتزامات والمراكز وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع قاعدة آمرة أو القواعد العامة للقانون الدولي.

المادة 72: آثار إيقاف العمل بالمعاهدة

1- ما لم تنص المعاهدة أو يتفق الأطراف على خلاف ذلك فان إيقاف العمل بالمعاهدة بموجب نصوصها أو وفقا لهذه الاتفاقية ينتج الآثار الآتية:

(أ) يحل الأطراف التي تم إيقاف العمل بالمعاهدة فيما بينها من الالتزام بتنفيذها في علاقاتها خلال فترة الإيقاف؛

(ب) لا يؤثر بخلاف ذلك على العلاقات القانونية التي أنشأتها المعاهدة بين الأطراف.

2- يمتنع الأطراف خلال فترة الإيقاف عن التصرفات التي من شأنها إعاقة استئناف العمل بالمعاهدة.

الجزء السادس - نصوص متفرقة

المادة 73: حالات التوارث الدولي، ومسئولية الدولة، ونشوب القتال

لا تفتئت أحكام هذه الاتفاقية على أية مسألة قد تثور بالنسبة إلى معاهدة نتيجة التوارث بين الدول، أو المسئولية الدولية للدولة، أو نتيجة لنشوب القتال بين الدول.

المادة 74: العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وعقد المعاهدات

لا يحول قطع أو عدم وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين دولتين أو أكثر دون سريان المعاهدة. ولا يؤثر سريان المعاهدة في ذاته على وضع العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية بين الدول المعنية.

المادة 75: حالة الدولة المعتدية

لا تخل أحكام هذه الاتفاقية بأي التزام ناشئ عن معاهدة يمكن أن يقع على عاتق دولة معتدية نتيجة لتدابير اتخذت وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بشأن عدوان هذه الدولة.

الجزء السابع - جهات الإيداع، والإخطارات، والتصحيحات، والتسجيل

المادة 76: جهات إيداع المعاهدات

1- يجوز أن تحدد جهة إيداع المعاهدة من قبل الدول المتفاوضة إما في المعاهدة ذاتها أو بطريقة أخرى. وتكون جهة الإيداع دولة أو أكثر، أو منظمة دولية أو الرئيس الإداري للمنظمة.

2- وظائف جهة إيداع المعاهدة ذات طابع دولي، وتلتزم هذه الجهة بالتزام الحياد في القيام بمهامها. وعلى نحو خاص فيما يتعلق بكون المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ بين الأطراف أو إذا ما نشأ بين دولة ما ودولة أخرى خلاف حول قيام الأخيرة بممارسة وظائفها.

المادة 77: وظائف جهات الإيداع

1- ما لم تنص المعاهدة أو تتفق الدول المتعاقدة على خلاف ذلك تشتمل وظائف جهة الإيداع بصورة خاصة:

(أ) حفظ النسخة الأصلية للمعاهدة وأية وثيقة تفويض كامل تسلم إليها؛

(ب) إعداد نسخ معتمدة من النص الأصلي وإعداد أي نص آخر للمعاهدة بلغات إضافية على النحو المقرر في المعاهدة وإرسال هذه النسخ إلى الأطراف والدول التي من حقها أن تصبح أطرافاً في المعاهدة؛

(ج) استلام أية توقيعات على المعاهدة وكذلك استلام وحفظ أية وثائق أو إخطارات أو مراسلات تتصل بها؛

(د) فحص ما إذا كان التوقيع أو الوثيقة أو الإخطار أو المراسلة المتعلقة بالمعاهدة صحيحة وبالصيغة المناسبة، ولفت انتباه الدولة المعنية إذا ما اقتضى الأمر إلى ذلك؛

(هـ) إبلاغ الأطراف والدول التي من حقها أن تصبح أطرافاً في المعاهدة بالتصرفات والإخطارات المتعلقة بالمعاهدة؛

(و) إبلاغ الدول التي من حقها أن تصبح أطرافاً في المعاهدة عندما تتلقى بالاستلام أو الإيداع وثائق التصديق أو الانضمام أو القبول أو الموافقة المشترطة لدخول المعاهدة حيز التنفيذ؛

(ز) تسجيل المعاهدة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة؛

(ح) تنفيذ الالتزامات المبينة في نصوص أخرى من هذه الاتفاقية.

2- إذا ظهر خلاف بين دولة ما وجهة الإيداع حول قيام هذه الأخيرة بوظائفها فعلى هذه الجهة أن تخطر بذلك الدول الموقعة والدول المتعاقدة، أو الهيئة المختصة في المنظمة الدولية المعنية إذا كان ذلك مناسباً.

المادة 78: الإخطارات والمراسلات

ما لم تنص المعاهدة أو هذه الاتفاقية على خلاف ذلك يجب إتباع القواعد الآتية بشأن أية إخطارات أو مراسلات تطبيقاً لهذه الاتفاقية:

(أ) إذا لم تكن هناك جهة إيداع توجه المراسلات مباشرة إلى الدول المقصودة بها أما إذا وجدت جهة إيداع فترسل إليها؛

(ب) تعتبر المراسلات قد تمت من جانب الدولة التي تقوم بها عند وصولها إلى الدولة المقصودة بها أو عند استلامها من جانب جهة الإيداع بحسب الحال؛

(ج) إذا كانت المراسلات قد أرسلت إلى جهة الإيداع فإنها لا تعتبر قد سلمت إلى الدولة المقصودة بها إلا من تاريخ إبلاغ تلك الجهة لهذه الدولة بها طبقاً لحكم المادة 77(هـ).

المادة 79: تصحيح الأخطاء في نصوص المعاهدات أو في النسخ المعتمد منها

1- إذا اتفقت الدول الموقعة والدول المتعاقدة الأخرى في معاهدة بعد توقيعها على احتوائها خطأ ما يصحح هذا الخطأ بإحدى الطرائق الآتية ما لم يتفق على خلاف ذلك:

(أ) إجراء التصحيح اللازم في النص وتوقيعه بالأحرف الأولى من قبل الممثلين المعتمدين وفقا للأصول؛ أو

(ب) وضع أو تبادل وثيقة أو وثائق توضح التصحيح المتفق على إجرائه؛ أو

(ج) وضع نص مصحح للمعاهدة كلها بعد إتباع ذات الإجراء الذي اتبع في وضع النص الأصلي.

2- إذا كانت المعاهدة قد أودعت لدى جهة معينة فان على هذه الجهة إخطار الدول الموقعة والدول المتعاقدة بالخطأ وباقتراح تصحيحه وتحديد فترة زمنية ملائمة يمكن خلالها إثارة اعتراض على التصحيح المقترح.

(أ) فإذا انقضت هذه الفترة دون صدور أي اعتراض تقوم جهة الإيداع بإجراء التصحيح وتوقيعه بالأحرف الأولى على النص وبإعداد ضبط بالتصحيح ترسل نسخة منه إلى الأطراف والدول التي من حقها أن تصبح أطرافاً في المعاهدة.

(ب) أما إذا صدر اعتراض معين على التصحيح المقترح فتقوم جهة الإيداع بإرسال هذا الاعتراض إلى الدول الموقعة والدول المتعاقدة.

3- تنطبق القواعد الواردة في الفقرتين 1، و2 أيضاً في الحالة التي يكون النص فيها قد وثق بلغتين أو أكثر ويظهر عدم تطابق بين النصوص تتفق الدول الموقعة والدول المصححة على وجوب تصحيحه.

4- يحل النص المصحح محل النص المعيب تلقائياً ما لم تقرر الدول الموقعة والدول المتعاقدة غير ذلك.

5- تبلغ الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتصحيح الجاري على نص المعاهدة المسجلة لديها.

6- إذا اكتشف الخطأ في نسخة معتمدة للمعاهدة تقوم جهة الإيداع بإعداد ضبط يبين التصحيح وترسل نسخة إلى الدول الموقعة والدول المتعاقدة.

المادة 80: تسجيل ونشر المعاهدات

1- ترسل المعاهدات بعد دخولها حيز التنفيذ إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لتسجيلها وحفظها بحسب الحال، وكذلك لنشرها.

2- يشكل تحديد جهة الإيداع تفويضاً لها بالقيام بالأعمال المذكورة في الفقرة السابقة.

الجزء الثامن – النصوص الختامية

المادة 81: توقيع هذه الاتفاقية

تكون هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو الأطراف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وكذلك لأية دولة تدعوها الجمعية العامة للأمم المتحدة لتكون طرفاً في هذه الاتفاقية وفق الترتيب التالي: حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1969 في وزارة الخارجية الاتحادية لجمهورية النمسا، وبعد ذلك حتى 30 نيسان/أبريل 1970 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

المادة 82: التصديق على هذه الاتفاقية

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة 83: الانضمام إلى هذه الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية مفتوحة للانضمام من قبل أية دولة تنتمي إلى أي من الفئات المذكورة في المادة 81، وتودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة 84: دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

1- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين التالي لإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين.

2- تصبح هذه الاتفاقية نافذة بالنسبة لكل دولة تصدق عليها أو تنضم إليها بعد إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين في اليوم الثلاثين التالي لإيداع وثيقة التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة 85: النصوص الرسمية لهذه الاتفاقية

يودع أصل هذه الاتفاقية التي تعتبر نصوصها المحررة باللغات الصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية متساوية في حجيتها لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

وإثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول، بإمضاء هذه الاتفاقية.

اعتمدت في فيينا في اليوم الثالث والعشرين من أيار/مايو عام ألف وتسعمائة وتسع وستين.

ملحق

1- يعد الأمين العام للأمم المتحدة ويحفظ لديه قائمة موفقين تتألف من فقهاء قانونيين مؤهلين. ولهذه الغاية تدعى كل دولة عضو في الأمم المتحدة أو طرف في هذه الاتفاقية إلى تسمية موفقين اثنين. وتتألف القائمة من أسماء الأشخاص الذين يتم تسميتهم على هذا النحو. وتكون مدة الموفق، بما في ذلك مدة أي موفق يسمى لملء شاغر طارئ خمس سنوات قابلة للتجديد. ويواصل الموفق الذي تنتهي مدته أداء أي وظيفة كان قد اختير لها بموجب الفقرة التالية.

2- حين يقدم طلب إلى الأمين العام وفقاً للمادة 66 يقوم هذا الأخير بتقديم النزاع إلى لجنة توفيق تشكل على النحو التالي:

تختار الدولة أو الدول التي تشكل أحد أطراف النزاع:

(أ) موفقاً واحدا من جنسية تلك الدولة أو إحدى تلك الدول، ويجوز أن يختار أو أن لا يختار من القائمة المشار إليها في الفقرة (1)؛ و

(ب) موفقاً ليس من جنسية تلك الدولة أو إحدى تلك الدول يختار من القائمة المشار إليها في الفقرة السابقة.

تختار الدولة أو الدول التي تشكل الطرف الآخر في النزاع موفقين اثنين بالطريقة ذاتها. ويجب أن يتم تعيين الموفقين الأربعة من قبل الأطراف خلال ستين يوماً من التاريخ الذي يتسلم فيه الأمين العام الطلب.

يقوم الموقوفون الأربعة، خلال ستين يوماً من تاريخ تعيين آخرهم بتعيين موفق خامس كرئيس للجنة يختار من القائمة ويكون هو الرئيس.

إذ لم يتم تعيين الرئيس أو أي من الموفقين الآخرين خلال المدة المذكورة أعلاه، يتولى الأمين العام القيام بتعيينهم خلال الستين يوماً التالية لانقضاء تلك المدة. ويمكن للأمين العام أن يعين الرئيس إما من بين الأسماء الواردة في القائمة أو من بين أعضاء لجنة القانون الدولي. ويجوز تمديد أي من المدد التي يجب إجراء التعيينات خلالها، بالاتفاق بين أطراف النزاع.

يملأ أي شاغر في عضوية اللجنة بالطريقة المقررة بالنسبة للتعيين الأصلي.

3- تضع لجنة التوفيق نظامها الداخلي. ويجوز للجنة برضا أطراف النزاع أن تدعو أي طرف في المعاهدة لتقديم آرائه حول النزاع شفاهه أو كتابة. وتتخذ قرارات وتوصيات اللجنة بأغلبية أصوات أعضائها الخمسة.

4- يجوز للجنة أن تلفت نظر الأطراف في النزاع إلى أي تدابير يمكن أن تسهل الوصول إلى تسوية ودية.

5- تستمع اللجنة إلى الأطراف وتدرس الادعاءات والاعتراضات عليها وتقدم اقتراحات للفرقاء بقصد الوصول إلى تسوية ودية للنزاع.

6- تقدم اللجنة تقريرها في غضون اثني عشر شهرا من تشكيلها. ويودع التقرير لدى الأمين العام ويحول إلى أطراف النزاع. لا يكون تقرير اللجنة،

بما فيه من نتائج حول الوقائع والمسائل القانونية، ملزماً للأطراف ولا تكون له أي صفة أخرى غير صفة التوصيات المقدمة لتؤخذ بعين الاعتبار من قبل الأطراف في النزاع بقصد تسهيل الوصول إلى تسوية ودية.

7- يزود الأمين العام اللجنة بالمساعدات والتسهيلات بحسب حاجاتها، وتتحمل الأمم المتحدة نفقات اللجنة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم احمد عبد، فعالية مبدأ التسوية السلمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2002.
2. إبراهيم الشمري، بغداد والغزو الأجنبي (الدروس والعواقب) عمان، 2008.
3. أبو الفتح بن عبد الكريم بن أبو بكر الشهرستاني (الملل والنحل)، تحقيق محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة، 1957.
4. أحمد أبو الوفا، المفاوضات الدولية دراسة بعض جوانبها القانونية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية القاهرة، دار النهضة العربية، 2005م.
5. أحمد الرشيدي، منازعات الحدود في القانون الدولي، أسبابها وطرق تسويتها سلمياً.
6. أحمد عبد الونيس شتا، حدود مصر الدولية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية عام 1993.
7. أحمد عبد الونيس وأحمد الرشيدي، مذكرات في التنظيم الدبلوماسي والقنصلي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، د.ت.
8. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 2001م.
9. أحمد يوسف أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة، سنة 2007م.
10. آرثر نوسبوم، الوجيز في القانون الدولي، ترجمة وتعليق رياض القيسي، ط1، بغداد، 2002.
11. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، 1982م.
12. أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافية السياسية، القاهرة مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1976م.

13. اندرو وليلي كوكبيرون، علاقات خطرة، (القصة الخفية للعلاقات السرية الامريكية- الاسرائيلية، ترجمة محمود برهم ط1، لبنان، المؤسس العربية للدراسات والنشر، 1992.
14. إيداج امشار سيستاني، جزيرة أبو موسى وجرايد تنب بزرك وتنب كوجك جاب أول ايران، 1371.
15. ج.ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين 1945- 1978م، طرابلس، دار المنصور، 1985م.
16. ج.ج لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج2، ترجمة حكومة قطر.
17. جان جاك بيربي، الخليج العربي، ترجمة نجده هاجر وسعيد العز، بيروت، 1959.
18. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتأريخه المعاصر، القاهرة، 1974.
19. جمال زكريا قاسم، إمارات الخليج العربي في عصر التوسع الأوربي الأول، دار الفكر العربي، المجلد الأول، القاهرة، 2001م.
20. جميل بيفون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، القاهرة، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1992.
21. حافظ وهبه، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط5، 1967.
22. حربي محمد، الإستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، بغداد، 1974.
23. حسب عارف العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، سنة 1983م.
24. حسن العلكم، مداخلة حلقة النقاش التي نظمها مركز الدراسات العربية في لندن (تشرين الثاني) 1992.
25. حسن ندا حسن، الأهمية الإستراتيجية، النظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، بغداد، 1980.

26. حسين إبراهيم قادري، النزاعات الدولية، دراسة وتحليل، الأردن، 2009م.
27. حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة، بيروت، 1973.
28. خالد العربي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، بغداد، مطبعة الجاحظ، 1972.
29. خالد العربي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، بغداد، مطبعة الجاحظ، 1972.
30. خالد محمد القاسمي، الجزر الثالث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، الاسكندرية، 1997.
31. خليل اسماعيل، نحو موقف عربي موحد من مضيق هرمز، مجلة المستقبل العربي، العدد 89- 1986، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
32. د. عبد العزيز المفتي، الأكراد حقائق ووقائع عبر التاريخ (12) جزء.
33. د. عبد العزيز المفتي، الكنيسة والإسلام والسياسة، عمان، 2012.
34. د. عبد العزيز المفتي، حكم الشيطان، عمان، دار آمنة للنشر، 2012.
35. د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، 1987م.
36. دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة العربية، مادة (شريف) م13، ص266.
37. ر.ك. رمضاني، الخليج العربي- مضيق هرمز، 1986، لندن، 1986.
38. ر.ك. رمضاني، الخليج العربي، مضيق هرمز، 1986.
39. روبرت جيلبن، الحرب والتغير في السياسة الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.
40. روبرت غيلبن، الحرب والتغير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.
41. روزماري سعيد، النزاع حول الجزر العربية في الخليج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (6)، 1976

42. ريتشارد سكوفيلد، مداخلة في حلقة النقاش التي نظمها مركز الدراسات العربية في لندن (تشرين الثاني) 1992.
43. ريتشارد ليتل توازن القوى في العلاقات الدولية، ترجمة هاني تابري، بيروت، دار الكتاب العربي،2009م.
44. ريتشارد ليتل، دار الكتاب العربي ترجمة هاني تابري، بيروت، لبنان، 2009م.
45. زكريا سليمان بيومي، قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين، القاهرة، ط1، 1411 هـ- 1991م.
46. سالم سعدون، جزر الخليج العربي، دراسة في الجغرافي الإقليمية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1981.
47. سبعاوي إبراهيم الحسين، حل النزاعات بين الدول العربية بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987م.
48. ستيفن لامبروز، الارتقاء إلى العالمية، السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1938م، ترجمة نادية محمد الحسيني، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1994م.
49. سعد حقي جواد، مبادئ العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، سنة 1990م.
50. سليم مطر، الذات الجريمة (إشكاليات الهوية في العراق والعالم العربي) (الشرقمتوسطي)، ط2، بيروت، 2000.
51. سليمان سعدون البدر، منطقة الخليج العربي خلال الألفين الرابع والثالث قبل الميلاد، الكويت، 1974.
52. سموحي فوق العادة، القانون الدولي العام، ط1، القاهرة، 1996م.
53. أ. د. سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، السلسلة القانونية (11) بغداد مطبعة دار القادسية، بغداد، 1985م.
54. سيد ابراهيم الدسوقي، العلاقات الدبلوماسية المعاصرة بين النظرية والتطبيق، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007م.
55. سيد عليوه، مهارات التفاوض والجوانب القانونية للتعاقد، مركز القرار للاستشارات، القاهرة مكتبة جزيرة الورد، د.ت.

56. سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، القاهرة، 1960.

57. شاهين مكايوس، تاريخ ايران، مطبعة المقتطف، القاهرة- 1898م.

58. شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، انهيار الأمال الإسرائيلية والكردية، ترجمة بدر عقيلي، عمان، دار الجليل للنشر، 1977.

59. صالح محمد العايد، دور القواسم في الخليج العربي، بغداد، مطبعة العاني، 1976.

60. صالح محمد صالح العلي، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي (1925- 1941م)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد (74) سنة 1984م.

61. صايل زكي الخطايبة، مدخل إلى علم السياسة، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

62. صبري فارسي الهيتي، دراسة في الجغرافية السياسية، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1977.

63. صفاء خلوصي، الترجمة عند العرب من الجاهلية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، كلية التربية، بغداد، 1969.

64. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، النظرية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1984.

65. صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، مصر، مكتبة الانجلو- المصرية.

66. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج، مصر، مكتبة الانجلو المصرية، 1983.

67. عائشة السيار، دولة اليعاربة في عمان وشرق افريقيا، دار القدس، 1975.

68. عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج1، ط2، بغداد، 1982.
69. عبد الرحمن العاني، العداء الفارسي في عصر الرسالة الإسلامية والخلفاء الراشدين، بغداد، 1983.
70. عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، بغداد، 1992.
71. عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا وامارات الساحل العماني، دراسة في العلاقات التعاهدية، بغداد منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1978م.
72. عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا ومشيخات الساحل العماني، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد البحوث والدراسات)، 1977.
73. عبد العزيز عبد الغني، بريطانيا وامارات الساحل العماني، دراسة في العلاقات التعاقدية، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1978.
74. عبد الكريم فاضل صبري النعيمي، العلاقات الاماراتية- الايرانية بعد 2003، عمان، 2012.
75. عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث (1778- 1914م) مركز التدريب والتراث والتاريخ، الطبعة الأولى، عمان سنة 2004م.
76. عبد الوهاب عبدول، أزمة الجزر العربية الثلاث، أبو ظبي، 1994م.
77. عبيد طوريش، الصراع حول مضيق هرمز، ط1، أبو ظبي، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، 1990.
78. عز الدين فوده، النظم الدبلوماسية، ط2، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989م.
79. عصام العطية، القانون الدولي العام، وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، جامعة بغداد، ط2، 1980م.
80. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، 1965.

81. علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، القاهرة، المكتب الإسلامي، 1415هـ - 1994م.
82. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، القاهرة منشأة المعارف بالإسكندرية، 1966م.
83. علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية (عوامل النهوض وأسباب السقوط)، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، مصر، 2011.
84. علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية (عوامل النهوض وأسباب السقوط)، القاهرة، 2001.
85. العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للتخطيط، الكويت، 2006م.
86. غالب علي الداودي مذكرات في مبادئ العلوم السياسية، الجزء الثالث، البصرة دار الطباعة الحديثة، 1996م.
87. غسان العطية، العراق (نشأة الدولة) تقديم حسين جميل، ترجمة عطا عبد الوهاب، لندن، دار السلام، 1988.
88. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي 1853- 1914 2، ج2، الكويت، 1984.
89. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي 1853- 1914 ط1، ج2، الكويت، مطبعة ذات السلاسل، 1984.
90. فاروق ناصر الرواي، الصراع مع العيلاميين (206 ق.م – 933)، بغداد 1983.
91. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مطبعة شفيق، الطبعة الأولى، بغداد.
92. فاطمة الصايغ، الإمارات المتحدة من القبيلة إلى الدولة، الإمارات، 1974.
93. فالح حنظل، المفصل في تاريخ الإمارات، ج1، أبو ظبي، دار الفكر للطباعة والنشر، 1983.

94. فيصل إبراهيم الزياتي، مجتمع البحرين، القاهرة، مطبعة دار التأليف، 1977.

95. كارستن نيبور (رحلات في الجزيرة العربية وبلدان أخرى في الشرق) لبنان، 1950.

96. لؤي بحري، الأطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى العربية، سلسلة اعرف وطنك، بغداد، 1971.

97. لؤي بحري، الأطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى العربية، سلسلة اعرف وطنك، بغداد، 1971.

98. مجموعة عبد الله الركن، البعد التاريخي والقانون للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وايران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، العدد 28 كانون الأول، 1992.

99. محجوب عمر، الخليج وارتباطه بالأمن القومي العربي في ضوء النزاع العربي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 4، العدد 30، بيروت، آب 1981م.

100. محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات، جامعة الموصل، 1988م.

101. محمد الرميحي البترول والتغيرات الاجتماعية في الخليج العربي.

102. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ط2 جامعة القاهرة، دار الجيل، 2001.

103. محمد المجذوب، العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، 1968م.

104. محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج3.

105. محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دمشق، دار القلم، (1409هـ- 1989م).

106. محمد حسن العيدروس، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، الاسكندرية، 1977.

107. محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية- الإيرانية (1921- 1971) الكويت، 1985.

108. محمد حسن العيدروس، دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار الى الاستقلال، الكويت، منشورات دار السلاسل، 1989.
109. محمد خالد المؤمني وخالد حامد شنيكات، رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية العدد (1) آذار 2012.
110. محمد شريف الشيباني، تاريخ القبائل على السواحل الفارسية، بيروت، 1968.
111. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1970.
112. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النضة للطباعة والنشر، بيروت، 1972.
113. محمد عبد المعز نصر، النظريات والنظم السياسية، بيروت دار النهاضة العربية، بيروت 1973.
114. محمد عدنان طراد، صراع القوى في المحيط الهندي، الخليج العربي، جذوره التاريخية وابعاده، دمشق، 1984.
115. محمد عزيز شكري، مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، دمشق 1971.
116. محمد علي الرفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط2، القاهرة، 1972.
117. محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ط1، أبو ظبي، 1981.
118. محمد منذر، العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، ط1، عمان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002م.
119. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، ط1، لبنان، 2002.
120. محمد نصر مهنا، الإسلام في آسيا منذ الغزو المغولي، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 1982.

121. محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، ط1، بيروت، 2004م.

122. محمد وصفي ابو مغلي، إيران دراسة عامة، جامعة البصرة، 1985.

123. مختارات ايرانية، السنة السادسة، العدد 83، يونيو 2007م.

124. مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، البصرة، جامعة البصرة، ط1، 1984.

125. مصطفى النجار وفؤاد الراوي، عربستان وشخصيتها العربية، البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي- 57، 1981.

126. مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية، القاهرة، 1971.

127. مصطفى نبيل، مثلث الخطر، مضيق هرمز، جبل طارق، باب المندب، بيروت، ط2، دار الكلمة للنشر، 1983.

128. معين احمد معين، الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز، صحيفة الاتحاد الاسبوعي، 27 تشرين الأول، 1983.

129. مليود المهذبي، المفاوضة في القانون الدولي، جامعة الدول العربية، القاهرة.

130. ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي، جامعة الاسكندرية، 1997م.

131. ناجي صادق شراب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، العين، 1987.

132. نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م.

133. نبيل عبد الحي، جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس في مطلع العصر الحديث، القاهرة، مكتبة الطالب الجامعي، 1988.

134. نصير عبد الحسين الكعبي، الدولة الساسانية (دراسة في التاريخ السياسي) في ضوء المصنفات العربية الإسلامية، ط1، سوريه، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

135. نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، ط1، الأردن دار الكرمل للنشر، عمان، 1984م.

136. نوال صيرفي النفوذ البرتغالي في الخليج، الرياض، 1983.

137. نوري المرسومي، الانهيار بداية وليس نهاية، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2006.

138. هاني خيرو أبو غضيب، أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، عمان، 2004.

139. هايل عبد المولى طشطوش، مبادئ أساسية في العلوم السياسية، ط1، الأردن، 2007م.

140. هداية سلطان السالم، اوراق من زمتر مسافرة في الخليج العربي، حكومة الكويت، الكويت، 1975.

141. هيثم عبد العظيم، التعاون العسكري الفرنسي- الإماراتي/بناء معسكر السلام، أول قاعدة فرنسية في الإمارات على الرابط: http://www.dw-world.de/dw/articie

142. وليد حمدي الأعظمي، مداخلة في حلقة النقاش التي نظمها مركز الدراسات العربية في لندن (تشرين الثاني 1992).

143. وندل فيليبس، تاريخ عُمان، وزارة التراث القومي العُماني، عُمان، 1983.

144. ويلسون فتنانت كولونيل سير أرنولدت، تاريخ الخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1981م.

145. ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج واقع وقيادات، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م.

146. يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، الكويت، دار العروبة للنشر والتوزيع، 1979.

147. يوسف الثقفي، موقف أوربا من الدولة العثمانية، القاهرة، 1417هـ.

ثانياً: الجرائد والصحف

1. جريدة الاتحاد الإماراتية، 2001/6/25.
2. جريدة الاتحاد الصادرة في أبو ظبي بتاريخ 25 كانون الثاني 1972.
3. جريدة الاتحاد الصادرة في أبو ظبي بتاريخ 1972/1/26.
4. جريدة الاتحاد اليومية الصادرة في (22) كانون الأول، 1977 .
5. الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد الثاني، السنة الثانية آذار 1972.
6. الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة – السنة الأولى- العدد الأول (كانون الأول 1971).
7. الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة – السنة الأولى- العدد الثالث- كانون الثاني 1972.
8. جريدة الصباح العراقية على الرابط التالي http://www.alsabah.com.
9. صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في 22 تشرين الأول 1973.
10. صحيفة الرأي الأردنية الصادرة في (12) آب 2010.
11. صحيفة القبس الكويتية العدد 6231 في 1989/12/23.
12. صحيفة الوطن الكويتية الصادرة في 15 آذار 1992.

ثالثاً: المجلات

1. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (5) العدد (1)، آذار 2012.
2. مجلة الأسبوع العربي، العدد 653 الصادرة في 13 كانون الأول 1971.
3. المجلة الجغرافية Wilfred "حدود عمان الصحراوية" مقال في عدد "116".
4. مجلة العربي العدد 119 الصادرة في تشرين الأول 1968.
5. مجلة شؤون خليجية، محمد شحات عبد الغني، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد (41)، ربيع 2005م.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. ويكبيديا الموسوعة الحرة.
2. شبكة البصرة، الاثنين، 26 ربيع الأول، 1430هـ في 23 آذار 2009م.
3. شبكة المعلومات الدولية

http://www.alrablte.info/forum/archive/index.php/t

4. شبكة المعلومات الدولية

www.alrabita.info/forum/archive/index.php/t-7635.html

5. شبكة المعلومات الدولية على الرابط:

http://www.saudinfoucs.com/ar/fourm/showthreds.php

6. شبكة المعلومات الدولية، على الرابط

http://aawsat.com/details.asp?section=48article

7. شبكة المعلومات الدولية، على الرابط

http://wikipedia.org/wiki%-D85D9

خامساً: الملفات

1. مكتب الوثائق والدراسات- أبو ظبي بين الأمس واليوم 1969.
2. ملف الأهرام الاستراتيجي، الدورة الخامسة عشر، العدد 175، تموز 2009م.
3. ملف الأهرام الاستراتيجي، حزيران العدد 175.

سادساً: تقارير وكتب

1. تقارير المحكمة الدائمة للعدل الدولية، 1933 (المجموعتان آ، ب).
2. التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، تحرير وإصدار مدحت أحمد حماد، طبعة ثانية، آذار سنة 2002م.
3. كتاب المعتمد البريطاني في دبي (جوليا بولارد في 1970/11/8).
4. تقارير المحكمة، محكمة العدل الدولية، 1953.

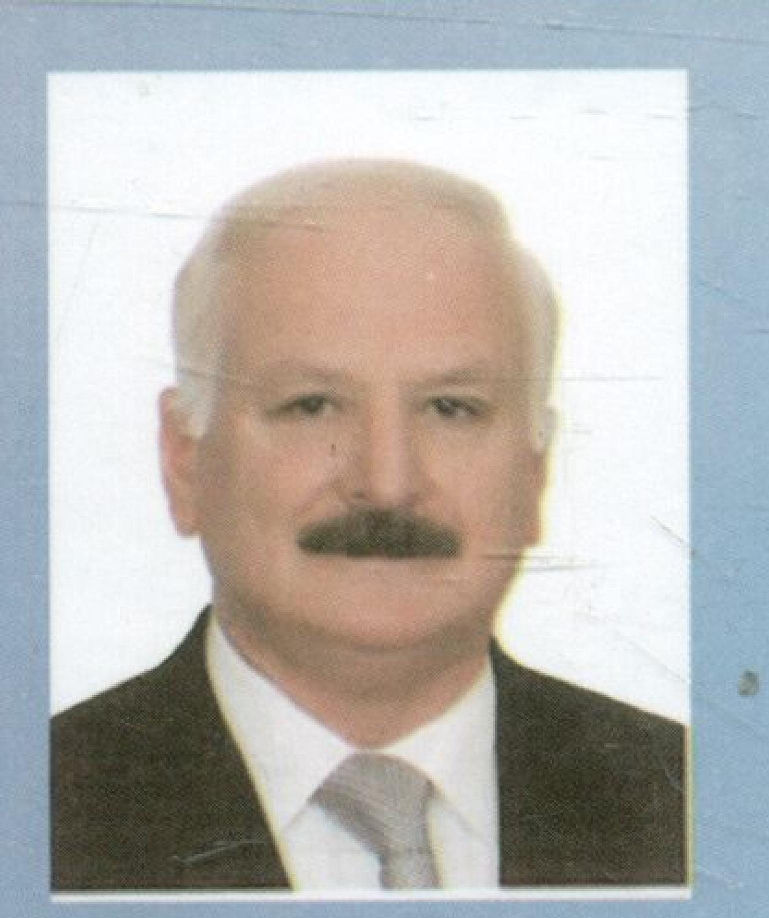
سابعاً: المراجع الأجنبية

1. Belgrave Sir C. Persian- Gulf, "past and present" R.L.A.J.Vol, IV, 1968.
2. Captain G.A. Cole. I.A.. officiating political Agent, Bahrain- to the honorable, the political Resident in the Persian Gulf "Bushire".
3. Ch,. Rousseau, Droit international public, paris, Dalloz, 1959.
4. Clarence c. Mann, Abo Dhabi, Birth of an oil sheikdom, new rvised, edition 2, Beirut, 1969.
5. David w. Zlegler, war, peace and international politics, Boston: little Brown and Company, 1977.
6. F.O. 371/13010, India office, 397, status of Islands of Tunb- 24 August, 1928.
7. G.F.M. Best. Commander, Royal Navy. H. M.S. Loch Quoich the Senior Naval Officer, Persian Gulf, Bahrain 14th January 1949.
8. G.G. Loremmer, Persian Gulf, part 3.
9. Gaddis, John Lewis, The united states and origins of the cold war, 1941- 1947 Columbia University press, New York, 1972.
10. I.O. and R.- R/14/2625 Confidential, P.O. No.88- 0251. British Agency Sharjah- To. C.J. Pelley, Esq., O.B.E., Political Agent, Bahrain The 25th January 1949.
11. I.O. and R.- R/15/2/648- confidential. D.O. No. C/109- 191. British Agency Sharjah, to- E.B. Wakefield Esquire, I.C.S., Political Agent, Bahrain, 25th January 1942.
12. I.O. and R.-R/15/2/544- No. 416-Dated September 19. 1934- Jamadi II9, 1353- From The Residency Agent, Sharjah To- The Hon'ble Colonel Gordon Loch, Officiatign Political Resident in the Persian Gulf.

13. I.O. and R.-R/15/2/625- Confidential- P.O. Noc. 88- 0251 British Agency, to- C.J. Pelley, Esq., O.B.E. Editical Agent, Bahrain.
14. I.O. and R.-R/15/2/625/ SECRET "Tele "M"- From F.C. London- To P.R. Bahrain.
15. I.O. and R-R /15/2/625- secret, from, F.O. London to- P.R Bahrain, No. 335, Dated 14.12, Recvd. 16. 12. 1998.
16. I.O. and R-R/14/2/625- Unclassitied. Appendix "A" Abu Musa and Sir bu Na'air Islands.
17. I.O. and R-R/15/2/625- Confidential- P.O. No.88. 0251. British Agency Sharjah- Ibid.
18. I.O. and R-r/15/2/625- Secret- No. 93/50. G.F.M. Best. Commander, Royal Navy- H.M.S. Loch Quoich, The Senior Nabal officer, Persian Gulf, Bahrain- 15th January 1949.
19. I.O. and R-R/15/2/648- Confidential D.C./149. Poligical Agency Bahrain to the Hon'ble Lieut- Colonel W.R. Hay, C.I.E., Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, The 4th February 1942.
20. I.O. and R-R/15/2/648- Confidential D.O. No. C/109- 19/1.
21. I.O. and R-R/15/2/938- Reterence No. W/152 SJH, the chief Engineer. Air Headauarters. Royal air force. Habbaniya, IRAQ.
22. I.O.L. and R-R/15/2/322- Administration Report of the Trucial Coast for 1934 Tours.
23. I.O.L. and R-R/15/2/625- secret 23.7.49- British Residency Bahrain, Persian Gulf. To- The Poligical Agent, Bahrain- 10th February 1949.
24. I.O.L. and R-R/15/2/938- Confidential- 1389/43. British Residency, Bahrain. 27th October, 1951 to W.S. Laver, Esq., Acting Political Agent Bahrain.
25. I.O.L. and R-R/15/2/938- Sharjah Civil Air Agreement.

26. I.O.L. and R-R/15/4/3- Copies of agreements between Sultan bin Saqar Shaikh of Sharjah and its villages, by lieutenant Colonel Sir Hugh Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf that the high British Government desire to establish an air route along the Arab Coast for the aeroplanes of the Imperial Airways Company.
27. I.O.L. and R-R/15/4/3- Copies of agreements Concessions- Dubi Commercial Air Agreement between his Majesty's Government and Shaikh Said bin Maktum Ruler of Dubia- The 22nd July 1938.
28. I.O.L. and R-R/2/938- Reference No. W/152/SJH. Arch. G. Gul Lan- GroupCaptain Chief Engineer. Air Headquarters. Royal Air Force, Bahrein- Sharjah Airfield.
29. J.G. Lorimer, Geographical and Historical Gazetteer of The Persian Gulf, Oman and Central Arabia (Calcutta Superintendant of Government Printing 1908) II, 1934.
30. Jenaiver, the Acquisition of Territory in international Law, London, 1961.
31. Kremer Samuel, "L Historie commerce, a summer" ed arthaud – France, 1958.
32. L/P and S/11/277: P. 1958/27, p. 3995/27: Report from SNO to India office, may 1927
33. Memarandum, Subject: Tamb Island. At Sea, the 23rd April 1942.
34. MICHAEL TOMKINSON- The United Arab Emirates, Hammamet, Tunisia and 36 uakdale, London, 1975.
35. Michael Tomkinson- The United Arab Emirates.
36. Moberly, the campaign in Mesopotamia, vol, 1, 1920.
37. Moore. J. international Arabitration, Vol. 11., 1961.

38. O'Connel, D. the law of state succession, Cambridge: the univ; press, 1956.
39. Philip k. Hitti, History of the Arabs, London, 1970.
40. Seif A. El- Wady Ramahi-Ecomomic and political Evolution in the Arabian Gulf states.
41. Shaw, M. title to territory in Africa. Oxford: Clarendon press, 1986.
42. Stephen Tanner, Afghanistn, A military history from Alexander the great to fall of Taliban, new York, 2000.
43. The Residency Agent, sharjah to the Hon, ble colonel Gordon Loch.
44. United natians, Report of the secretary General on the work of the organization, 16 June 1971 to 15 June 1972.



الفريق الركن الدكتور

عبد العزيز عبد الرحمن المفتي

السيرة الذاتية

1. مواليد ١٩٥١، السليمانية، العراق.
2. التحصيل العلمي:
   أ. خريج الإعدادية المركزية بغداد - الفرع العلمي.
   ب. خريج الكلية العسكرية - بغداد - العراق.
   ج. خريج كلية الأركان العراقية - بغداد.
   د. خريج دورة آمري الوحدات المدرعة (معهد الدروع).
   هـ. خريج دورة آمري التشكيلات الأولى (كلية القيادة).
   و. خريج دورة آمري التشكيلات المدرعة (معهد الدروع).
   ز. خريج دورة القيادة (جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا - (كلية الدفاع الوطني)
   ح. دكتوراه علوم سياسية بدرجة امتياز.
   ط. دكتوراه في القانون الدولي بدرجة امتياز.
3. المناصب (القيادة/هيئات الركن/التدريب/المقر العام).
   أ. من آمر وحدة فرعية الى قائد فرقة.
   ب. أولاً: من ضابط ركن ثالث حركات لواء مدرع الى رئيس أركان فرقة.
   ثانياً: معاون مدير إدارة فيلق.
   ج. أولاً: رئيس جناح التدريب المتقدم (معهد الدروع).
   ثانياً: مدرس أقدم، رئيس جناح القيادة، عميد كلية القيادة (وكالة).
   ثالثاً: رئيس الهيئة العلمية في جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا.
   د. أولاً: مدير شعبة في مديرية الدروع.
   ثانياً: مدير شعبة في مديرية التنظيم.
4. المؤلفات:
   أ. التنافس البريطاني الألماني على نفط العراق أثناء الحرب العالمية الثانية.
   ب. الكنيسة والإسلام والسياسة.
   ج. السعودية وحكمة الأخيار في عالم الطيش والأشرار.
   د. الأكراد حقائق ووقائع عبر التاريخ (١٢ جزء).
   هـ. الأمة الكردية بدون دولة.
   و. حكم الشيطان "شيطنة السياسة".
   ز. تدمير العراق بين قرارات مجلس الأمن وعدوانية الإدارة الأمريكية ١٩٩٠-٢٠٠٣
   ح. الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة؟ "هل الجزء الثلاث في مدخل الخليج إماراتي
   ط. الأردن من الإمارة إلى الدولة.
5. بعض المقالات والتحليلات السياسية ستصدر قريباً على شكل كتاب.





دار المعتز للنشر والتوزيع
الأردن- عمان- شارع الملكة رانيا العبدالله- الجامعة الأردنية
مقابل كلية الزراعة عمارة رقم ٢٣٣ الطابق الأرضي
تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٧٣٠٣٥ ص.ب: ١٨٤٠٣٤ عمان: ١١١١٨ الأردن
e-mail: daralmuotaz.pup@gmail.com